# هل كان محمد أمِّيّاً

## الحقيقة الضَّائعة

بين

أغلاط المسلمين ومغالطات المستشرقين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
1431 هـ - 2010 م

ISBN 978-993-34-0813-8

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - سوريا - ص.ب: 13414
هاتف: 30 24 224 11 963+
فاكس: 36 10 245 11 963+

www.kotaiba.com
E-mail : dar@kotaiba.com
كتبنا متوفرة على موقع: www.neelwafurat.com

# هل كان محمد ﷺ أميا ؟

## الحقيقة الضائعة بين أغلاط المسلمين ومغالطات المستشرقين


الدكتور نخضر شايب

أستاذ علم أصول الدين
بكلية العلوم الاسلامية
جامعة باتنة - الجزائر

# المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، الَّذي أنزَل فينا كِتاباً هادِياً، والصَّلاة والسَّلام على الرَّسول النَّبِيِّ الأمِّيِّ المبعوث رحمة للعالَمين، ورِضوان الله على الصَّحابة والتَّابعين والعلماء العامِلين والأتْقِياء الصالِحين، ومن سَمِع فوَعى فاتَّقى، إلى يوم الدِّين. أما بعد:

أيها القارئ الكريم، إنَّك تضع بين يديك الآن بحثاً عِلمياً، أقصد تأليفاً له سببٌ معقولٌ للوُجود، ومنهج في الكِتابة والعَرْض والمناقشة والاستدلال، وهدفٌ محدَّد، أو أهدافٌ يريد تحقيقها. وهذا ما يجعله يختلف عن كثير من المُؤَلَّفات التي تجدُها في سوق الفكر الإسلامي المعاصر؛ حيث يطغى العَرْض على البحث، وإنَّ هذا هو ما يجعلني مُلزَماً بتوضيح بعض الأمور؛ لتُساعِدك على قراءته قراءة علميَّة، تنتهي بك إلى فهْم مسائله على وجه أكْمَل، سواء وافقتني في كُلِّ ما جاء فيه، أو خالفتني في بعضه، أو في كُلِّه.

وقد بدأت قصةَ هذا الكتاب منذ سنوات عديدة، حين بدأتُ أتلو كتابَ الله، ـ القرآن الكريم ـ، بغرض التَّعبد والتَّأمل. وقد صادفتني حينذاك الآيات التي سيتِم عرضُها في هذا البحث، ومنها قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: 78]. وقد فهِمت منها، في ذلك الوقت، أنَّ الأمِّيَّةَ المقصودة هي عدَم العِلم بالكِتاب السَّماوي، والحقيقة أنَّني ما شككت يوماً فيما فهِمت، وما زادني اطِّلاعي على القرآن الكريم إلاَّ يقيناً في صحَّته.

ومرَّت السَّنوات، ودخلتُ عالَم البحث العلمي في أشياء الإسلام من باب التَّخصص في الفكر الإسلامي. وقد بدأ منذ ذلك الحين اطِّلاعي المتعمِّق على مصادر

الإسلام الدِّينيَّة، أي: القرآن الكريم، والسِّيرة، والحديث الشَّريف، إضافة إلى إبداعات علماء الكلام والمفسِّرين والمُؤَرِّخين فرأيتهم يذهبون، مُجْمِعين إلى أنَّ الأمِّيَّةَ المقصودة في الآية التي ذكرتها، وفي غيرها أيضاً، تعني عدَم القِراءة والكِتابة، وأنَّ كوْن النَّبِيِّ ﷺ أمِّيّاً يُحيل إلى جهله بهذين الفَنَّين، وأنَّ ذلك في حقِّه عليه الصَّلاة والسَّلام يُعتبَر مُعْجِزَةً من مُعجِزاته. وقد ساقوا؛ لإثبات ما ذهبوا إليه في هذا وفي ذاك، مجموعة من الأدلَّةِ القُرآنيَّةِ والحَديثيَّة.

والحقيقة أنَّني ما استطعت يوماً أنْ أتَذَوَّقَ وجهَ الإعجاز فيما قالوه، ولم يزِدْني بحثي وتساؤلاتي إلاَّ حَيْرة في أقوالهم واستِدلالاتهم من ناحية، وترسُّخاً لفَهميَ الأوَّل من ناحية ثانية. وقد بحثت، ـ بعد ذلك، ولمدة طويلة قاربتْ التِّسع سنوات ـ، في إنتاج المستشرقين، فوجدتهم يذهبون في المسألة مذهباً يخالِفون فيه مُخالَفة صريحة المُسلَّمة الإسلاميَّة المُتمثِّلة في جهْل النَّبِيِّ ﷺ بالقِراءة والكِتابة، كما يخالِفون ما ذهب إليه العلماء المسلمون في معنى المصطلح القرآني (أمي)، فأثْبتوا أنَّ معناها هو غير الكِتابي أو غير الإسرائيلي.

وقد ذهبتْ قلَّةٌ قليلة من الباحِثين المسلمين المعاصِرين إلى مثل ما ذهب إليه المستشرقون في معنى الأمِّيِّ. وقد كان الردُّ عليهم سبباً مباشراً لتأليف عدد من علمائنا في الموضوع. وإنَّنا نجد مثل ما ذكرنا عند الأستاذ مطهري والشَّيخ الدكتور البوطي والدكتور الدُّوري؛ حيث انتقد الأوَّل منهما الدكتور سيِّد عبد اللَّطيف الحيْدَرآبادي، وردَّ الثَّاني رداً عنيفاً على الشَّخص نفسه فيما يبدو، إنْ لم يكُن على ما كتبه الأستاذ مُحمَّد أبو القاسم حاج حَمَدْ. ومهما يكُن الأمر، فإنَّ الأمانة، ـ إضافة إلى المنهج العلمي نفسه ـ، تفرِض علينا عرض مواقف ما قاله هؤلاء الدَّارسون المسلمون الَّذين خالفوا الإجماع الإسلامي في المسألة. وإنّنا لن نعرض لكُلِّ ما ذهب إليه الأستاذ الحيدرآبادي؛ لأنَّنا لم نقرأه، وسنكتفي منه بما سيأتي في هذا الكتاب تعليقاً على مواقفه ومواقف مُنْتَقِديه. ونحن، إذا استثنيناه، فإنَّه يبقى لنا ـ حسب ما

بلغه اطلاعنا ـ مواقف ثلاثة باحثين عرضوا للموضوع بما يشبه ما أثبته المستشرقون كما قلنا. أمَّا الأوَّل، فهو الدكتور أحمد شلبي الذي أثبت أنَّ الأمِّيَّة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75] قد وردت بمعنى الوثنيِّين[1]، ولكنَّه لم يبحث أيَّ مسألة تتعلَّق بالأمر بأيِّ شكل من الأشكال.

وقد كان موقف الدكتور جواد علي من المسألة في غاية الضَّبابية؛ حيث أثبت أنَّ معنى الأمِّيَّة هو الجهل بالقراءة والكتابة[2]، ولكنَّه جعل مِنْ معانيها أيضاً، ـ ودون كبير بحث ـ الدَّلالة على عدم الانتماء إلى أهل الكتاب، فكَتَبَ: «وقد وردت في القرآن الكريم (الأمِّيّ) و(الأمِّيِّين). وقد أُريدَ بالأمِّيِّين قومُ الرَّسول وجماعتُه الَّذين كانوا على الوَثَنِيَّة، كالذي يُفهَم من آية آل عمران/ 20 ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾. وقد قَصَدَ بعضُ العلماء بالأمِّيِّين مَنْ لا كتاب لهم من النَّاس، مثل الوَثَنِيِّين والمجوس، فوَرَدَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ (كان يَكْرَهُ أنْ يَظْهَرَ الأمِّيُّون من المجوس على أهل الكتاب من الرُّوم)، فجعل المجوس أمِّيِّين؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الكتاب. فيظهر من ذلك أنَّ من معاني الأمِّيَّة الوثنيَّةُ، وعَدَمُ الاعتقاد بالرُّسُل والأنبياء»[3].

أمَّا الأستاذ مُحمَّد أبو القاسم، فقد كانت دلالة الأمِّيَّة على المُخالَفة الدِّينيَّة لأهل الكتاب عنده مُسلَّمة من المسلَّمات، فقال: «تذكُر المعاجم القديمة لكلمة أمِّيٍّ معنيين: **أحدهما**، هو المألوف الشَّائع بيننا الآن، **والآخر** معنى غريب غير مُستساغ هو على حدِّ تعبيرهم (العَيِيُّ الجافي الجِلْف القليل الكلام). ولست أدري كيف استباح أصحاب

---

(1) انظر اليهودية ص275.

(2) انظر تاريخ العرب في الإسلام ص171.

(3) السابق ص 172، 173.

المعاجم لأنفسهم أنْ ينسبوا مثل هذا المعنى لكلمة الأمِّيِّ، بعد أنْ وُصِفَ بها النَّبِيُّ ﷺ في القرآن الكريم. ومهما يكُنْ من أصل هذه الكلمة، فالذي يبدو من استعمالها القرآني أنَّها وَصْفٌ لا يُراد به الحَطُّ من شأن الموْصوف أو الانتقاص من قَدْره، بل يُوصَفُ به مَنْ ليس مِنْ أهل الكِتاب، سواء كان يَقرَأ ويَكتُب، أو ممَّن لا يقرؤون ولا يكتُبون. وقد اقتضت حكمته أنْ يكون مُحمَّد من غير أهل الكِتاب، خِلافاً لِمَا جرت به السَّوابق من اختِصاص أهل الكتُب المقدَّسة بالرُّسُلِ. ولسنا نهدف بهذا التَّفسير أنْ نُثْبِتَ للنَّبِيِّ أنَّه كان يَقرَأ ويكتُب. بل ندعو إلى عَدَمِ الرَّبط بين هذه الآيات وبين ما كان عليه النَّبِيُّ فعلاً، فإذا أردنا البُرهان على أنَّه لم يكن يكتُب ويَقرَأ التمسنا هذا من الآيات القرآنيَّة الأخرى، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: 48]»[1].

وهو، رغم تحامله على اللّغويِّين الذين لم يكن هدفهم، أبداً، كما يوحي به كلامه، إثبات صِفات غير مستساغة للنَّبِيِّ عليه الصلاة والسَّلام، كما يدلُّ على ذلك عدم إثبات أحدهم لها وصْفاً له، إضافة إلى تأكيدهم على أنَّ معناها هو الجاهل بالقراءة. إضافة إلى خطئه حين ظنَّ، كغيره، أنَّه يوجَد دليل قرآني على جهل النَّبِيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، وعدم تحقيقه لبحث شامِلٍ في الموضوع، رغم كُلِّ هذا، فإنَّنا وجدنا أنَّه المفكِّر المسلم الوحيد، الذي جاء فيما كتَبه بما يُوافق ما انتهيْنا إليه بالحسِّ اللُّغوي المجرَّد، ثم بالبحث العلمي المتخصِّص.

وقد تمَّ بما ذكرناه، وما لَم نذكره، اجتماع الشُّروط الموْضوعية التي توجِب على الباحِثين اختيار موضوعات دراساتهم؛ فبدأتُ في التَّأليف في مُشْكِلة معنى الأمِّيَّة القُرآنيَّة بعامَّة، ومُشكِلَة وَصْفِ النَّبِيِّ الخاتم عليه الصَّلاة والسَّلام بهذا الوَصْفِ بخاصَّة، وما يتعلَّق بهذَين الأمرين من أبعاد دينيَّة عقَديَّة. وقد كان هدفي واضِحاً منذ

---

(1) العالمية الإسلامية الثانية 1/ 160، 161.

البداية؛ إذ كان يجب عليَّ أنْ أنتهي إلى تحديد علْمي لمعاني هذه المصطلحات، ومدى صحَّة النَّظريات التي أقامها العلماء المسلمون، أو ذهب إليها المستشرقون في مسألة الأمِّيَّة برُمَّتها.

ويؤدِّي بنا ما قلناه، وبشكل مباشر، إلى الحديث عن المنهج الذي اتَّبعناه في هذا البحث؛ ولأنَّ المنهجَ يَتَّبِعُ ـ دائماً ـ، الموضوعَ من حيث مشكلاته ومادته وأهدافه، فقد اجتهدنا لكي تكون طريقتُنا في التَّأليف، وأدواتُنا في التَّحقيق، قادِرة على تأدية جميع وظائفها. ولَمَّا كانت مُشْكِلةُ الأمِّيَّة ترتبط بتراث فكري إسلامي واسع ومتنوِّع، يبدأ بجُهود علماء اللُّغة والتَّفسير والعقيدة القُدَامَى، وينتهي عند إسهامات الباحثين المسلمين المعاصِرين المُخْتَلِفي التَّخصُّصات، مروراً بآراء المستشرقين وتفسيراتهم، فقد كان عرْض هذه الآراء، كُلِّ الآراء، إجراءً ضرورياً من أجل الوصول إلى تحديد المواقف العلميَّة في الموضوع، وتصنيفها، وعرْض أدلَّتها. ولَمَّا كان مُستَند هذه الآراء هو نُصوص القرآن الكريم والحديث الشَّريف، فقد تمَّ عرْض نصوص هذين المصدرين الدينيَيْن، حتى يتسنَّى للقارئ ربْط الرَّأي بدليله الشَّرعي عند المسلمين، وبدليله، مطلقاً، عند المستشرقين.

ولَمَّا كُنَّا نعتقد، وزاد اعتقادنا رُسوخاً مع توالي القراءة في الموضوع، بأن جميع المواقف العلميَّة والعقديَّة التي اتَّخذها علماء الإسلام وغيرهم في الموضوع، كانت خاطئة، كلِّياً في معظم الأحيان، وجزئياً في أحيان أخرى، فقد تدخَّلنا لإرجاع الأمر إلى نصابه. وقد استعنَّا في إنجاز التَّقويم الضَّروري لكُلِّ ما كُتِب في الموضوع بعدد من الأدوات العلميَّة، بدءاً من تفسير القرآن الكريم بالقرآن الكريم، والتَّحقيق اللُّغوي، الأسلوبي والنَّحْوي والصَّرفي، ومروراً بالبحث العَقَدِيِّ الإسلامي الصِّرف، وانتهاءً بالدِّراسة الدِّينيَّة المقارَنة، مع استعانة بالبحث الأصولي والفقهي عندما يحتاج الأمر ذلك.

وقد يظنُّ الظَّان أنَّ إثباتنا للكثير من الأخطاء العلميَّة والمنهجيَّة على جمهور المفسِّرين وعلماء العقائد ومفكِّري الإسلام عند عرضنا لمسائل هذا الكتاب، بحيث أصبحت ظاهرة فيه، يعود إلى سعينا للحَطِّ من شأنهم، أو اتِّهامهم بالجهل. وهذا غير صحيح على الإطلاق؛ إذ أنَّنا نعتقد، اعتقاداً حقيقياً، أنَّ كُلَّ واحد من العلماء الذين وَرَدَ ذكرُهم في هذا الكتاب إمام من أئمة المسلمين، لا يجوز، ـ قطعاً ـ، الطَّعن في علمه؛ لا لتقليد أعمى نغوص فيه، ولكن لِمَا ثبت لهم، عبر التَّاريخ، من المعرفة بعلوم الإسلام، وأنَّى لنا أنْ نطعن في الأئمة ابن جرير الطَّبري والزَّمخشري وابن كثير والباقلاني والبيْهقي. . . ، وغيرهم، وكُلٌّ منهم سيِّدٌ في وَرَعه وتقواه وعلمه وفَضله. ولكنَّ الحقَّ يعلو، ولا يُعْلى عليه، ولذلك فإنَّنا لا نجد حَرجاً من أنْ نقول للمخطئ أخطأت، حتى ونحن نعلم، يقيناً، أنَّنا من تلاميذه وأتباعه. ولقد سعَيْنا على ألاَّ تتجاوز عباراتنا في تخطئة أيٍّ منهم حدود اللِّياقة التي يجب التزامها مع العلماء، بل لقد سعينا إلى أن نجِد للكثير منهم مبرِّرات للغلط.

وأخيراً، فإنَّني أدعو القارئ الكريم إلى أنْ يقرأ كتابي هذا بما يلزم من الهدوء وحضور الذِّهن. كما أنَّنا نوجِّه إلى التوقُّف عند علامات التَّرقيم، مثل النُّقط والفواصل. . . وغيرها؛ ذلك أنَّها إنْ كانت تُساعد المؤلِّف على ضبْط أفكاره وعباراته، وعدَم السَّيلان اللَّفظي، وهو أمرٌ نلاحظه عند الكثير من الكتَّاب؛ فإنَّ التزام القارئ بها يساعده، ـ ولا شكَّ ـ، على الفهم الجيِّد لِما يُريد المؤلِّف تَوْصيله من الأفكار. كما أنَّنا ندعوه إلى عدم التَّسرُّع في الحُكْم على ما أثبتناه من آراء واستدلالات، وليُعْطِ لنفسه فرصة لتذوُّقها. ولا بأس من الرُّجوع إلى المصادر التي ذكرناها أو التي لم نذكرها، ليزيد اطِّلاعه على الموضوع؛ إذ أنَّنا، عند التَّحقيق، لا نريد أن يتبنَّى أفكارنا عن غير نظر في الدَّليل، بل عبر تفهُّمه؛ لأنَّ ذلك هو الطَّريق الوحيد للتغيُّر المحمود.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين**

**باتنة ( الجزائر) في 18 رجب 1422 هـ**

# الفصل الأول

# زَعَمَ المُسْتَشْرِقُونَ

لقد اعتَنى الفِكْرُ الاستِشْراقِيُّ الحَديثُ، اعتِناءً خاصاً، ببحث مسألة (أُمِّيَّة) النَّبِيِّ الخاتم مُحمَّد بن عبد الله ﷺ، حتى أنَّه لَيَندُر أنْ لا يعرِض لها أحد المُسْتَشْرِقينَ بالبحث الجادِّ أو العرَضِيِّ، رغْم عدم تأثير إثْبات هذه الصِّفة أو نفْيها عنه عليه الصَّلاة والسَّلام - كما قد يتصوَّر الكثير من المُسْلِمينَ - على نظريَّاتِهم التي حاوَلوا بواسطتها تَفْسير نُبُوَّتِهِ. وهو ما سنُبيِّنُهُ - بإذن الله - فيما سيأتي من هذه الدِراسة.

ولا يعْني هذا الاهتِمام الاستِشراقِيُّ بالمَوْضوع، بالضَّرورة، ما قد يتبادر إلى الذِّهن من أنَّهم مُجمِعون على إثْبات عِلْمِهِ عليه الصَّلاة والسَّلام بالقِراءةِ والكِتابَةِ، بل لقد ذهب قِسْمٌ منهم إلى تبنِّي النَّظْرة الإسْلامِيَّةِ في الموضوع، والمُتَمَثِّلَة في تأكيد أمِّيَّته، ومن هؤلاء ألْبير كازِيميرْسْكِي[1]، وإدْوارْد مُونْتيه[2]؛ حيث ذهبا إلى ذلك في ترْجمتيهما للقُرْآنِ الكريمِ. وقد كتب المُؤَرِّخُ وِلْ دُيورانْت يُؤَكِّدُ هذا الأمْرَ ويُفَسِّره في الوقْت نفسِه: «ولكنْ يبدو أن أحداً لم يُعْنَ بتعليمه القِراءةِ والكِتابَةِ، ولم تكُن لهذه المِيزة قيمة عند العَرَبِ في ذلك الوقْت، ولهذا لم يكُن في قبيلة قريش كُلِّها إلاَّ سبْعة عشر رجلاً يَقرَؤون ويكتُبون. ولم يُعْرَف عن مُحمَّد أنَّه كتَب شيئاً بنفسه، وكان بعد الرِّسالة يَسْتَخْدِمُ كاتِبًا خاصّاً»[3].

---

(1) (1808 - 1887) مستشرق بولوني متفرنس. له: ترجمة فرنسية للقرآن الكريم. انظر المستشرقون 2/ 498.

(2) (1856 - 1927) مستشرق سويسري. له: ترجمة فرنسية للقرآن الكريم، وحاضر العالم الإسلامي ومستقبله. انظر المستشرقون 1/ 218.

(3) قصة الحضارة 11/ 21 .

وفي مُقابل هذا الرَّأي الذي لم يُسانده، عند البحث، إلاَّ القِلَّة، ذهب جُمْهور المُسْتَشْرِقينَ إلى تأكيد عِلْمِهِ عليه الصَّلاة والسَّلام بالقِراءة منذ الفترة السَّابقة على الوَحْي إليه. وإنَّ تتبُّع الكتابات الاستشراقيَّة في الموضوع تُؤَدِّي بنا إلى الكشْفِ عن جُملة العناصر التي استَدَلُّوا بها على مذْهبهم. وقد أجْمَلْناها فيما يلي:

1ـ استَنْتَج عددٌ من المُسْتَشْرِقينَ من الوضْعيَّة الحضارية التي كانت عليها مكَّةَ المُكَرَّمَةَ فِكْرة تَعَلُّمِ النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام. فقد كانت القِراءةُ والكِتابةُ، حسب ما ذهب إليه هذا الفريق، مُنْتَشِرَةً في هذه المدينة. وفي ضوْء مُشاركة النَّبيِّ ﷺ في النَّشاط التِّجاري، فقد افْتَرَضَ بعضهم، وأكَّد آخَرون، حُصوله على قِسْط من التَّعْليم. ومن الذين ذهبوا إلى ذلك مونتغمري وات[1]، فقال: «ورغْم أنَّ الإسْلام الأصوليَّ يُقرِّر أنَّ محمداً كان لا يعرِف القِراءةَ والكِتابةَ إلا أنَّ هذه المعْلومة مشكوك فيها بالنِّسبة للعُلَماء الغرْبيِّين المحَدثين؛ لأنَّها تبدو موْضوعةً من أجل إبْراز الطَّابَع المُعجز لوُجود القُرْآن، وهو عمَل لا يستطيع أُمِّيٌّ أبداً أنْ يُنْجزَهُ. وعلى العكْس، نجِد أنَّ عدداً كبيراً من المكِّيِّين كان يعرِف القِراءةَ والكتابةَ، ولذلك يُفْتَرَضُ أنَّ تاجِراً نشيطاً كمُحمَّد كان يتوَافَر على حظٍّ من هاته الفُنون»[2].

وإذا كان وات غير قاطِع في استِخْدامه لهذا الدَّليل، فقد وُجِد من المُسْتَشْرِقينَ من كان مُطْمَئِناً تمام الاطْمِئْنان إليه. ومن هؤلاء المُسْتَشْرِقُ الألْماني رودُلْف الذي تشبَّع بعبارات أحد كبار المسْتَشْرِقين المُعاصِرين الحاقِدين على الإسْلام، وهو الأب هنري لامانس[3]، فقال: «أمَّا السُّؤال عن معرِفته بالقِراءة والكِتابَة، ففي استِطاعَتنا أنْ

---

(1) مستشرق أمريكي، من كبار رجال الدين البروتستانت. عميد قسم الدراسات الإسلامية بجامعة ادنبره. له: مُحمَّد في مكة، مُحمَّد في المدينة، ومُحمَّد النَّبي ورجل الدَّولة. انظر المستشرقون 2/ 132.

(2) Mahomet prophete et H. d'Etat-p 37.

(3) (1862ـ1937) مستشرق يسوعي بلجيكي الأصل فرنسي الجنسية. له: مهد الإسلام. انظر المستشرقون 3/ 293.

نُجيب عنه بالإيجاب، وليس من السَّهل أنْ نفْتَرِضَ فيه الأمِّيَّةَ . . . فإنَّ (مَكَّةَ) . . . كانت تضْطرِب بالتِّجارة، وتعُجُّ بالحياة الماليَّة، ويُدْلى فيها بالمُحاضَرات والبُحوث». [1]

2 ـ وقد استدَلَّ عدد من عُلَماءِ المُسْتَشْرِقينَ على ما ذهبوا إليه بجُمْلَة من الرِّوايات الواردة في كتُب الحديث والسِّيَر . ومن هؤلاء وات الذي عاد إلى روايات بدْء الوحْي التي نقلها الأئمَّة ابن إسحاق والبخاري ومسلم، واستنْتَج منها ما أكَّد به فِكْرته حول معرِفة النَّبيِّ بالقِراءة والكِتابَة، قال: «تتضمَّن الرِّواية المُتعلِّقة بسورة العلق عدَّة أشْكال . . . ويجب تفْسير قوْلِ مُحمَّد: (ما أقرأ)، في ردِّه على قوْل الملك: (اقرأ)، بـ: (لا أستطيع القِراءةَ) أو (التلاوة). يتضِّح لنا ذلك من وُجود رواية ـ عند البخاري ـ تقول: (ما أنا بقارئ). وقد ميَّز ابن هشام بين (ما أقرأ) و(ماذا أقرأ)، وهذا التعْبير الثَّاني لا يُمكِن أنْ يعنيَ إلا (ماذا أتلو)، وهذا هو المعْنى الطَّبيعي لقوله (ما أقرأ). ويبْدو من المُؤكَّد تقريباً أنَّ المُفَسِّرين التَّقْليديِّين اللاحقين تجنَّبوا المعْنى الطَّبيعيَّ لهذه الكلمات، ليَجِدوا أساساً للعقيدة التي تُريد أنَّ مُحمّداً لم يكُن يعرِف الكِتابةَ. وهذا عُنْصر رئيسي للتَّدليل على طبيعة القُرْآن المُعْجِزَة» [2].

ورغم أنَّ إينياس جولدزيهر [3] لم يُحقِّق ـ فيما أعلم ـ هذه المسألة بأيِّ شكْل من الأشْكال، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنَعه من تقْرير تعَلُّم النَّبيِّ ﷺ مُعْتَمِداً على ظواهِرِ أخبارٍ جاءت بها المصادِر؛ حيث زَعَمَ نصّها على تدْوين النَّبيِّ ﷺ للسُّنَّة، فقال في معْرِض إنْكاره لوُجود مصدَرَين للتَّشريع الإسْلامي، أحدُهما مَكْتوبٌ، وهو القُرْآنُ الكريمُ، وثانيهما شَفَويٌّ، وهو السُّنَّةُ الشَّريفَةُ: ولكنَّ هذا الرَّأي لم يعترِف به الجميع «ولولا

---

(1) انظر حقيقة كتاب صلة الإسلام باليهودية والمسيحية ـ أبو المجد أحمد ص14.

(2) مُحمَّد في مكة ص85.

(3) (1850 ـ 1921) مستشرق يهودي مجري. له: العقيدة والشريعة في الإسلام. انظر المستشرقون 3/ 40.

ذلك لما نقَل المُسْلِمونَ معلومات أكيدة تتعلّق بالأزْمِنة القديمة ؛ حيث نجِد النَّبيَّ نفسَه يكتُب بيده بعض الأحْكام غير القُرآن»[1].

وعلى عكس جولدزيهر، فقد كانت مسألة أُمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ من أكثر المباحث دَوَراناً في مُؤَلَّفات ريجيس بلاشير[2]. الذي كان، إضافة إلى هذا، أكْثر المُسْتَشْرِقينَ اهْتِماماً بالرِّوايات الإسْلاميَّةِ في الموْضوع، والتي جعلَها تدلُّ دِلالة قاطِعة على تعَلُّم النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام. وقد ردَّد هذا الرَّأي بأسلوب واحِد ـ تقريباً ـ في كُلِّ مُؤَلَّفاته، كما أثْبَته في ترْجمته للقُرْآنِ الكريم. وهو يقول في (مَدْخَل إلى القُرْآنِ): «ويجِب علَيْنا هنا أنْ نُعْطِيَ قِيمَةً أكْبَرَ لبعض الرِّوايات المُتَناثِرة في الحديث، فهكذا نرى سُهَيْلَ بنَ عَمْرو، مُمَثِّل قُرَيْش في عقْد صُلْحِ الحديبية، يَعْتَرِض على مُحمَّد عندما ابْتَدَأ يُمْلِي على كاتِبه الافْتِتاحية الإسْلاميَّةَ (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم)، وقال له: اكتُبْ كما كُنْتَ تَكْتُبُ من قَبْلُ: (باسْمِكَ اللَّهُمَ)»[3].

ورغم أنَّ بلاشير قد كتب تعْليقاً في هامِش الصَّفحة، أوْضح فيه أنَّ معْنى قول سُهَيْل (اكْتُبْ) قد يكون (استَكْتِبْ) أو (امْلِ)، إلاّ أنَّه كان قاطِعاً في الاسْتِدْلال بهذه الحادِثة في مَتْنِ كِتابه، فقال: «ومن البديهِيِّ أنَّ سُهَيْلاً هنا يُشير إلى بعْض كِتابات محمَّد بِيَده قبْل هِجْرته من مَكَّةَ، ورُبَّما قبْل البعْثة»[4]. وأكثر إقْناعاً ـ حسب هذا المُسْتَشْرِق ـ جُمْلة الأحاديث "التي تُصوِّر لنا النَّبيَّ، أثْناء احْتِضاره، يطلُب عظْمَ كتِف أو عِرْقاً ـ حسب روايات أخرى ـ ومِحْبَرَةً؛ لكي يكتُب وصِيَّته السِّياسيَّة. ولم يندَهِش

---

(1) انظر Etudes sur la tradition islamique - p 242

(2) (1900ـ1973) مستشرق فرنسي. له: تاريخ الأدب العربي، وترجمة فرنسية للقرآن الكريم. انظر المستشرقون 1/ 309.

(3) Introduction au Coran - p 7. et /le probléme de Mahomet-Blachére - p 32.

(4) السابق.

أحدٌ مِنْ طَلَبِهِ، الذي لم تَتِمْ تَلْبِيَتُهُ إلاَّ لاعْتِراض أبي بكر وعائشة حتى يَتِمَّ عَزْل علي بن أبي طالب"[1].

3 ـ وقد استَخدَم بعض المُسْتَشْرِقينَ القُرآنَ الكريمَ لإثبات صِفَة التَّعَلُّم للنَّبِيِّ ﷺ. ومِن هؤلاء بلاشير الذي اعْتَبَرَ قولَه تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: 5] دليلاً جديداً يُضاف إلى مَجْموع الأدِلَّة التي استَنَد عليها لتأكيد نظريَّته[2].

والملاحَظ أنَّ عدداً كبيراً من المُسْتَشْرِقينَ لم يَتوقَّف عند هذا الحدِّ من البحْث، بل ذهب يُناقش الأدلَّة التي استَخدَمها العُلَماءُ المُسْلمونَ في النَّصِّ على أُمِّيَّة النَّبِيِّ ﷺ. وقد أكَّد جُمْهورُهم على أنَّ السَّبب الرَّئيسيَّ لتوَجُّه المُسْلمينَ إلى تأكيد الأُمِّيَّة كان يهدف إلى إثْبات صحَّة النُّبوَّة المُحَمَّديَّة؛ بواسطة التَّنْبيه إلى المُعْجزَة الكامنة في المسْألة، والتي أكّدوها بالمُقابَلَة بين جهْله بالقراءة والكتابَة وبين إتْيانه، مع هذا، بكِتاب احْتَوى على عِلْم لا يوجَد له مثيل[3]. وكانت وسيلة المُسْلمينَ إلى ذلك ـ حسب ما ذهب إليه المُسْتَشْرِقونَ ـ هي المَيْلُ إلى إعْطاء كلمة (أُمِّيٌّ) الواردة في القُرآن معْنى (الجاهِل بالقراءة)، بينما معْناها «يجب أنْ يعنِيَ شخْصاً يَنْتَسبُ إلى جماعة ليس لها كِتابٌ مُنَزَّلٌ، أيْ: لا يعرِفون الكتُبَ السَّماويَّةَ، ولا ما فيها»[4].

وقد سعى بلاشير إلى إنْجاز تحقيق حول مرجِع العُلَماء المُسْلمينَ لتفْسيرهم كلمة (أُمِّيٌّ) بالجاهِل بالقراءة، وجعله حديثاً مأثوراً عن النَّبِيِّ ﷺ، وهو: «نحن أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نكتُب ولا نحسُب». وأكَّد، بعدها، أنَّ كُلَّ كلمَة (أُمِّيٌّ) في القُرآن "تُعَيِّنُ

---

(1) السابق. وزعْم بلاشير أنَّ أبا بكر وعائشة رضي الله عنهما قد منعا النَّبي ﷺ من تدوين ما يشاء مجرد افتراء على المصادر وعلى الحقيقة، كما سنبين في حينه.

(2) انظر le probleme de mahomet - p 32.

(3) هذا هو رأي وات مثلاً كما هو واضحٌ من النُّصوص التي نقلناها عنه قبل قليل.

(4) الإسلام منهج حياة ـ فيليب حتي ص21.

العَرَبَ الكفَّار الذين ـ على العكْسِ مِنَ اليهود والنَّصارى ـ لم يَتلقوا أيَّ رِسالة، وبالتَّالي فقد كانوا يجهَلون الشَّرائعَ السَّماويَّة"[1].

وقد أقْصى الفِكْرُ الاسْتِشْراقيُّ بهذه الطَّريقة مجموعة الآيات القُرْآنيَّة التي وَرَدَتْ فيها عبارات: (النَّبيِّ الأُمِّيِّ)، وكُلِّ اشْتِقاقات كلمة (أُمِّيٌّ). والتي اعتَمَد عليها العُلَماءُ المُسْلِمونَ في تأكيد عدَم تعَلُّمِه عليه الصَّلاة والسَّلام؛ إذ جعَل معْنى تلك العِبارة (نَبيَّ المُشْرِكين)، وجعل معْنى اشْتِقاقاتها (غير الكِتابِيِّين). وعلى هذا، فإنَّ مرجِع فهْم كلمة (أُمِّيٌّ) الوارِدة في القُرْآنِ الكريم، حسب المُسْتَشْرِق الأب هنري لامانس، ليس عرَبِيّاً، بل يهودِيٌّ؛ حيث أنَّ مصدَرها هو كلِمة (أمَّة) التي كان اليهود يعيِّنون بها "شعوب الأرض جميعاً... وذلك في مُقابِل الإسْرائيليِّين، أبناء الله وأحِبَّاؤه"[2].

وحاصِل هذا العَرْض أنَّ جُمْهور المُسْتَشْرِقينَ قد ذَهَبُوا إلى:

1 ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان مُتَعَلِّماً.

2 ـ أنَّ كلِمة (أُمِّيٌّ) القُرْآنيَّة، حسب جُمْهور المُسْتَشْرِقين، صِفة لكُلِّ إنْسان غير مُنْتَمٍ إلى إحدى الدِّيانات التَّوْحيديَّة السَّابِقة على الإسْلام. وقد ذهب الأب لامانس إلى أنَّها مُصْطَلَحٌ يهودِيٌّ يُعَيِّنُ ـ بإطلاق ـ غيرَ اليهود.

3 ـ أنَّ هدَف تفْسير المُسْلِمينَ لكلِمة (أُمِّيٌّ) بالجاهِل بالقِراءة هو الاستِدلال على الطَّابَع المُعجِز للقُرْآنِ الكريمِ؛ حيث أنَّ ما وَرَدَ فيه من العُلوم لا يُمْكِنُ أنْ تَصْدُرَ إلاَّ عن شخْص يمتَلِكُ ناصِيَةَ المعرِفة، فَمجيءُ النَّبيِّ ﷺ به، وهو رجُل أُمِّيٌّ، ليْس له إلاَّ تفْسيرٌ واحِد، وهو أنَّه من عند الله عزَّ وجلَّ.

---

(1) Introduction au Coran - p 7. Et/le probléme de Mahomet - Blachére - p 32.

(2) l'Islam croyances et institutions - p 38 .

# الفصلُ الثَّاني
# ومِنَ المُسْلِمِينَ

إنَّ مُناقَشة الفِكْرِ الاسْتِشْراقِيِّ في الدَّعْوى المُتَمَثِّلة في تقْرير معرِفة النَّبيِّ ﷺ للقِراءة والكِتابة يحتاج إلى النَّصِّ على أنَّه لم يبْتدِع فِكْرة تَعَلُّمِ النَّبيِّ ﷺ ابْتِداعاً، بل لقد سَبَقَ إلى ذلك بعضُ العُلَماءِ المُسْلِمينَ الذين تَبَنَّوْا القوْل بتعلمه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وإن خصَّصوا تاريخ ذلك بمرْحلَة ما بعد البِعْثة. ومن هؤلاء الشَّعْبي[1]، وابن أبي شيْبة[2]، وأبو ذرٍّ الهَرَوِي[3]، وأبو الوليد الباجي[4]، والألوسي[5]، والسيِّد المرتضى[6]... وغيرهم. وقد كان اعتماد هؤلاء العلماء على قوله تعالى:

﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾

---

(1) أبو عمرو عامر بن شَراحيل اليمني الكوفي. تابِعي جليل، ولِد سنة 20هـ، ت 104 بالكوفة. انظر وفيات الأعيان لابن خلِّكان 3/ 21.

(2) أبو بكر عبد الله بن مُحمَّد العبْسي. من علماء الحديث المَذْكورين. ت 235هـ. انظر تهذيب الكمال للمزِّي 16/ 34.

(3) عبْد بن أحمد. شيْخ الحرم، فقيه مالِكي، حافِظ، مُتكلِّم أشْعري. له: المُسند الصَّحيح المجرَّد على البخاري ومسلم. ت 434هـ. انظر طبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 372.

(4) سليمان بن خلَف الأندلسي. فقيه أصولي مالكي كبير. ولد سنة 403هـ. له: إحْكام الفصول في أحكام الأصول، والاسْتيفاء. ت 474هـ. انظر وفيات الأعيان 2/ 408، وطبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 208.

(5) أبو الفضْل شهاب الدين محمود الألوسي. ت1270 هـ.

(6) أبو القاسم علي بن الحسين المُطَّلبي. من كبار علماء الكلام الشِّيعة، شاعِر مُجيد. يعتبر جامع (نهج البلاغة) عند البعض وواضِعه عند آخرين. ولد سنة 355هـ، وتوفي في 436هـ ببغداد. انظر وفيات الأعيان 3/ 313.

[العنكبوت: 48]. إضافة إلى الحديث الذي ورَد فيه طلَب النَّبيِّ ﷺ ما يَكتُب به عند احْتِضاره[1]، وبعض الرِّوايات الأخرى التي سنَعْرِضها ونُناقشها في حينها.

قال الألوسي: «واختُلف في أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ هل صَدَرَ عنه الكتابة في وقْت أم لا؟ فقيل: نعم، صَدَرَتْ عنه عام الحُدَيْبِيَّة، فكتَب الصُّلْح. وهي مُعْجِزَةٌ أيضاً له صَلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم، وظاهِرُ الحديث - يقصِد خبَر صُلْح الحُدَيْبِيَّة - يَقْتَضيه. وقيل: لم يَصدر عنه أصْلاً، وإنَّما أسْنِدت إليه في الحديث مجازاً...، نعم أخرج أبو الشَّيخ من طريق مُجاهِد قال: حدَّثني عوْن بنُ عبد الله عن عُتْبة عن أبيه قال: ما مات النَّبيُّ ﷺ حتى قرَأ وكتَب، فذَكَرت هذا الحديث للشَّعْبي، فقال: صَدَقَ، سمعت أصحابنا يقولون ذلك»[2].

وقد ذكَر الإمامُ (القُرْطُبِيُّ)[3] في تفسيره لسورة العنكبوت قوْل الشَّعْبي السَّابق، والزَّعْم بقِراءة النَّبيِّ ﷺ من صحيفة لعُيَيْنة بن حصن، وحكم بضعف كُلِّ ذلك اسْتِناداً إلى الإمامِ ابن عَطِيَّةَ. ولكنَّه نقَل عن أحد شيوخه، وهو أبو العباس أحمد بن عمر، عدَم القطْع في مسْألة تَعَلُّمه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بعد البِعْثة، وأنْكر على العُلَماءْ الذين كفَّروا الإمام الباجي، وحكَم بعَدَم جواز ذلك؛ "لأنَّ المسْألَة ليست قطْعيَّة، بل مُستندها ظواهر أخبار آحاد صحيحة، غير أنَّ العقْل لا يُحيلُها، وليس في الشَّريعة قاطِع يُحيل وُقوعها"[4].

وحِكاية الإمامِ أبي الوليد الباجي في هذه المسْألة أشهَر من أن يجْهَلها باحِثٌ، خُصوصاً وقد جرَّ عليه القولُ بتَعَلُّمِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الكثير من المَتاعِب.

---

(1) انظر تفسير البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي 7/ 151، و فتح الباري - ابن حجر العَسْقَلاني 7/ 498، ومناهل العرفان - الزرقاني 2/ 346، والنبي الأمي - مرتضى مطهري ص15.

(2) روح المعاني 9/ 79.

(3) أبو عبد الله مُحمَّد بن أحمد الأنصاري الأندلسي. فقيه مالكي ومفسِّر جليل. ت 671هـ. انظر طبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص246. وطبقات المفسِّرين للداوودي 2/ 68.

(4) الجامع لأحكام القرآن 13/ 352.

ولعلَّ هذا هو ما دعاه إلى تأليف كتاب يُعبِّر عن رأيه في الموْضوع، وهو (تحْقيق المَذْهب من أنَّ النَّبيَّ ﷺ كتَب). وقد أوْرد الشَّيخ أبو الحسن النُباهيِّ رأي الإمام الباجي وأدِلَّته، كما عَرَضَ ردود فِعْلِ عُلَماءِ الأنْدَلُسِ وغيرهم على ما ذهب إليه، فقال: «ومن الكلام الذي اسْتُعْظِم بالأنْدَلُسِ في حَقِّ القاضي أبي الوليد الباجي، الذي أفْصَح به، قَوْلُهُ عن النَّبيِّ ﷺ: إنَّه كتَب بيده. وكان أصْلُ ذلك أنَّه قُرِئَ عليه، بمدينة دانِيَةَ، في كِتاب البخاري، حديث المُقاضاة؛ فتكلَّم عليه، وأشار إلى تصْويب مَنْ قال بظاهِره. فقيل له: وعلى مَنْ يعود الضَّمير في قوله (كتَب)؟ فقال: على النَّبيِّ ﷺ فقيل له: وكتَب بيده؟ قال: نعم، ألا ترونه يقول في الحديث: فأخَذ رسول الله ﷺ الكِتاب، وليس يُحْسِنُ يكْتُبُ، فكتَب: هذا ما قاضى عليه مُحمَّد رسول الله. قال ابنُ العَرَبيِّ في (سِراجه): فأعْمَلوا، ونَسَبُوا كُلَّ تكْذيب وتعْطيل إليه. وكان مِنْ قوْله: إنَّ النَّبيَّ الأُمِّيَّ يجوز أنْ يكتُب بعد أمِّيَّته، فيكون ذلك مِنْ مُعْجِزاته. وكتَب أمير وطَنِه في المسْألة إلى إفْريقِيَّةَ وصِقِلِّيَّةَ، برغْبة الباجي في ذلك، فجاءت الأجْوِبة من هنالك بتصْديقه وتصْويب مَقالَته؛ فسلَّم فيها قوْم، وصدَرت من بعض الفُقَهاء بالأنْدَلُسِ، في مَعْرِضِ الرَّد لها أوْضاعٌ قال صاحب (الإكْمال): فطال كلام كُلِّ فِرْقة في هذا الباب، وشنَّعت كُلُّ واحِدة على صاحِبتها، ورَبُّكُمْ أعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أهْدَى سَبِيلاً»[1].

ويبْدو أنَّ القاضي (عيَّاض)[2] كان من جُمْلة العُلَماء المُسْلمين القُدامَى الذين ذَهَبوا إلى القوْل بتحوُّله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، بعد البِعْثة، بل بعد الهِجْرة، من الجَهْل إلى التَّعلُّم. وإنَّ تتبُّع آرائه في الحديث المُشْكلِ الذي اسْتَنَد عليه الإمام الباجي

---

(1) تاريخ قضاة الأندلس ص 202.

(2) أبو الفضل عيَّاض بن موسى السَّبْتي الأندلسي. إمام في الحديث واللغة. ولد سنة 476 هـ. له: الإكمال في شرح كتاب مسلم، ومشارِق الأنوار. ت 544هـ. انظر وفيات الأعيان 3/ 483.

وغيره من العُلَماء، والذي سيأتي عرْضُه في الفصل التَّالي، في القولِ بهذا التحَوُّل النَّبَوِيِّ، يُؤَدِّي بنا إلى الحُكْم بذلك. وقد نقَل الإمامُ النَّوَوِي ما يُسْتفاد منه ما ذكرْناه عند شَرْحه لإحدى الرِّوايات التي أوْرَدها الإمام مسلم في صُلْحِ الحُدَيْبِيَّةِ، والتي جاء فيها قوله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بعد أنْ رفَض تَوَلِّيَ مَحْوَ ما طلَبه مُمَثِّلُ قُرَيْشٍ من صيغة العهْد، أي: وصفُ نبيِّنا بأنَّه (رسول الله): «أرِني مكانها، فمحاها، وكَتَبَ: ابن عبد الله...». قال الإمامُ النَّوَوي: «قال القاضي عيَّاض رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: احتجَّ بهذا اللَّفظ بعضُ النَّاس على أن النَّبِيَّ ﷺ كتَب ذلك بيده، على ظاهِرِ اللَّفظ. وقد ذكَر البخاري نحْوه... وقال فيه: أخَذ رسول الله ﷺ الكِتاب فكتَب. وزاد عنه في طريق آخر: ولا يُحْسِنُ أنْ يكْتُب فكتَب. قال أصحاب هذا المذْهب: إنَّ الله تعالى أجْرى ذلك على يده، إمَّا بأنْ كتَب ذلك القلمُ بيده، وهو غير عالِمٍ بما يكتُب. أو إنَّ الله تعالى علَّمه ذلك حينئذ حتى كتَب، وجَعَلَ هذا زِيادة في مُعْجِزاته؛ فإنَّه كان أمِّيًّا. فكما علَّمه ما لم يعْلَم من العِلْم، وجعله يقرَأُ ما لم يقرَأْ، ويتلو ما لم يكُن يتلو، كذلك علَّمَه بأنْ يكتُبَ ما لم يكن يكتُب... بعد النُّبُوَّةِ... وإلى جواز هذا ذهب الباجي، وحكاه عن السَّمناني وأبي ذر وغيره. وذهب الأكْثرون إلى منْع هذا كُلِّه»[1].

ولم يكْتف القاضي عيَّاض بنقل الرأي السَّالف عن غيره، بل إنَّ في مُناقشته لأدلَّة العُلَماء الذين أنْكروا ما ذهب إليه الإمام الباجي دليلاً على مَيْله إلى تقْرير المسْألة. وبالفِعْلِ، فإنَّنا نراه يَعْرِض رأي المانِعين واحْتِجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ....﴾ [العنكبوت: 48]، ثم ينقُل ردَّ المُجَوِّزين، والمُتَمَثِّل في أنَّ ذلك كان في أوَّل النُّبُوَّة، ثم قال مُسانِداً لهم: «وهذا الذي قالوه

(1) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الجهاد - باب صلح الحديبية مج6 - ق 2 - حديث 92 - ص116.

ظاهرٌ». وبالنِّسْبة إليه، فإنَّ قولَهُ في الحديث: (ولا يُحْسِنُ أنْ يكتُب فكتَب) «كالنَّصِّ في أنَّه كتَب... والعُدولُ إلى غيْره مجازٌ ولا ضَرورة إليه»[1].

ونحن، إذا صَدَّقْنا جعفر بن مُحمَّد الصُّوفي، فإنَّنا نجِد أنَّ ما ذهب إليه عُلَماء السُّنَّة في المسْألة هيِّن؛ ذلك أنّه نقَل عن الإمام علي بن موسى الرِّضا، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ما يُستَفاد منه أنَّ هناك مُبالَغة شنيعة في رأي الشِّيعة. وبالفِعْل، فإنَّ الصُّوفيَّ يُخْبِرنا أنّه سأل الرِّضا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن تعلُّم النَّبيِّ ﷺ «فقال: ما يقول النَّاس؟ قال: إنَّما سُمِّيَ (الأمِّيَّ)؛ لأنَّه لم يكُن يُحْسِنُ أنْ يكتُبَ، فقال: أنَّى ذلك، واللهُ يقول في مُحْكَمِ كتابه ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: 2]. فكيف كان يُعلِّمهم ما لا يُحْسِن؟ لقد كان رسول الله ﷺ يقرَأ ويكتُب باثنين وسبعين، أو قال: بثلاثة وسبعين لساناً...»[2]. وعلى هذه الرِّواية، إنْ صحَّت، فقد وُجِد مِنَ العُلَماء المُسْلِمين مَنْ كان يعتَقِدُ بأنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كان يُحْسِنُ القِراءة والخطَّ، قبل إرْساله رسولاً، وبشَكْلٍ مُتَمَيِّزٍ. وهذا ما لم يقُلْ به المُسْتَشْرِقون أنْفُسُهم.

---

(1) السَّابق.

(2) مجلة جامعة الأمير عبد القادر - مقال د. الدوري (أمية الرَّسول مُحمَّد ﷺ) ص66، 67.

# الفصل الثَّالث

## قَالُوا. . . وتَقُولُ الأدِلَّةُ

يتبيَّن ممَّا عرَضْناه في الفصلين السَّابقين أنَّ بعض الأدلَّة التي استَخدَمها المُسْتَشْرقونَ المُعاصِرونَ في تأكيد صِفة التَّعَلُّم للنَّبي ﷺ قد سبَق لبعض العُلَماء المُسْلمينَ استِخْدامها للاسْتِدْلال على تَعَلُّمه بعد البِعْثَة. ويَدُلُّ هذا على أنَّ بعض عُلَمائنا رَحِمَهم اللهُ قد وَجَدوا إمكانيَّةً لتَبَنِّي هذا الرَّأي في الرِّوايات التي بلغتْنا ذاتها، وهو الأمْر الذي وافقهم فيه بعض الباحِثين المُسْلمينَ المُعاصِرينَ، ومنهم الأستاذ مطهري الذي قال: «أمَّا مسألة قراءته في عصْر البِعْثَة فلا يُمكِن نفْيُها جزْماً، وإنْ كنَّا لا نملِك دليلاً قطْعِياً على قِراءته فيه، بل يُخالِف ذلك أكثر القرائن»[1]. وقد كان الشَّيخ الزرْقاني، فيما يبْدو، أكثر اقْتِناعاً من الأستاذ مطهري بأدِلَّة القائلين بقِراءته عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بعد أنْ لم يكن يقرأ، وإنْ لم يجزِم بذلك، قال: «ونحن إذا استَعْرَضْنَا حُجج هؤلاء وهؤلاء نُلاحِظ أنَّ أدِلَّة أُمِّيَّتِه ﷺ قطْعيَّةٌ يَقينيَّةٌ، وأنَّ أدِلَّة كوْنه كتَب وخطَّ بيمينه ظنِّيَّةٌ. . . ، ثم إنَّ التَّعارُض ظاهِر فيما بين هذه وتلك، غير أنَّه تعارُض ظاهِرِيٌّ يُمْكِن رفْعُه بأنْ نحمِل أدِلَّة كِتابته على أخْرَيات حالاته، وذلك جمْعاً بين الأدِلَّة، أمَّا لو لم يُمْكِن الجمْع فلا مَشَاحَةَ حينئذ من قُبول القطْعِيِّ»[2].

وعند النَّظر، فإنَّه لا يُوجَد فرْق كبير بين ما تبنَّاه هذا القِسْمُ من عُلَمائنا وما ذهب إليه عُلَماءُ المُسْتَشْرِقينَ الذي كانوا ـ فيما يخُصُّ هذا المَوْضوع ـ أكثر انْسِجاماً مع أنفُسِهم؛ إذ استَدَلوا على عِلْمِه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالقِراءة والكِتابة من الأخْبار التي وردت كُلُّها عن المَرْحلة المدنِيَّة، واستنتجوا منها عدم أمِّيَّتِه مُطْلَقاً. وهذا شيءٌ

(1) أمية النَّبي ص 21 .

(2) مناهل العرفان 2/ 367 .

طبيعيٌّ تماماً؛ فإنَّ الشَّخْص لا يتحوَّل من أمِّيٍّ إلى قارئ بين عشيَّة وضُحاها. وتتأكَّد صحَّة موْقف المُسْتَشْرِقينَ المَنْهَجيِّ في هذه النقطة عندما نعلَم خُلُوَّ المصادر من ذِكْر أيِّ مادة علْميَّة حول كيفيَّة تحقيق النَّبيِّ ﷺ هذا الانْتقال. وهي مادة كان من المَفْروض وُجودها لو تبنَّيْنا الرَّأي القائل بتَعَلُّمه بعد البِعْثة.

ومن المعْلوم أنَّ هذه المادة العِلْميَّةَ التي كان من الواجب توافرها تُعتَبَرُ شرْطاً لصحَّة القوْل بتحَوُّل النَّبيِّ ﷺ من إنسان غير مُتَعَلِّم إلى مُتَعَلِّم، حتى لو فرضْنا أنَّ هذا التَّحَوُّلَ كان مُعْجزَةً جديدَةً من مُعْجزاته عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ. وإنَّنا نُؤَسِّسُ لرأينا هنا بناء على أنَّ السِّيرة النَّبَويَّةَ تُعلِّمنا، دائماً، أسباب التَّحَوُّلات الكبرى في حياة النَّبيِّ ﷺ وحيْثيَّات مُعْجزاته. فلمَّا انْعَدَمَتْ هذه الحَيْثيَّات، فيما يَخُصُّ هذا التَّحَوُّل، دَلَّ ذلك على عدَم صحَّة هذا القوْل بُمجرَّد هذا الاسْتِدْلال، أي: دون حاجة إلى أنْ ننظُر في مجمل الرِّوايات التي تعرَّضت للموضوع، والتي سنقوم مع هذا بدراستها؛ لأنَّها قاطعة الدِّلالَة في النَّصِّ على أمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ؛ ولأنَّ استِدلال العُلَماء الذين استندوا عليها في القوْل بهذا التَّعَلُّم العجيب للنَّبيِّ ﷺ قد احتوى على الكثير من العجْز عن فهْمها والاسْتِدْلال بها.

وتأسيساً على ما سبق، فإنَّ دراستنا التَّالية للأحاديث الواردة في هذا المَوْضوع تُعْتَبَرُ مُناقَشة للمُسْتَشْرِقينَ، إضافة للقسْم القائل بتَعَلُّمه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بعد البِعْثَة من العُلَماء المُسْلمينَ. وسنبدَأها بعرْض عدد من الرِّوايات المُشْكَلَة، أي: التي تحتوي نصوصُها على (ما يُمْكِنُ) أنْ يَدُلَّ على ما ذهب إليه هؤلاء العُلَماءُ، والتي استندوا عليها (بالفعْلِ) في تقْرير ما ذهبوا إليه. ومنها ما أورده الشَّيخان، قال الإمامُ البخاري: «. . . لَمَّا صالح رسول الله ﷺ أهل الحُدَيْبيَّة كتَب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتاباً، فكتَب (مُحمَّد رسول الله)، فقال المُشْرِكون: لا

تكْتُب (مُحمَّد رسول الله)، لو كُنْتَ رسولاً لم نُقاتِلْك، فقال لعلي: امحه، قال علي: ما أنا بالذي أمحوه، فمحاه رسول الله ﷺ وصالَحهم»[1].

وأكثر إشْكالاً من الحديث السَّابق ما أورده الإمامُ البخاري عن البَرَاء بن عازِب، قال: «... فلمَّا كتَبوا الكِتاب كتَبوا: هذا ما قاضى عليه (مُحمَّد رسول الله)، فقالوا: لا نُقِرُّ بها، فلو نعلَم أنَّك رسول الله ما مَنَعْناك، لكن أنت مُحمَّد بن عبد الله، قال: أنا رسول الله وأنا مُحمَّد بن عبد الله، ثم قال لعلي: امْحُ (رسول الله)، قال: لا، والله لا أمحوك أبداً، فأخذ رسول الله ﷺ الكِتَاب، فكتَب: هذا ما قاضى مُحمَّد بن عبد الله»[2].

وقد أضاف السيِّد المُرتَضى إلى الأحاديث السَّابقة حديث الدواة والكتف[3].

وقد أورده الإمامُ البخاري عن ابن عباس، قال: «لما حضَر رسول الله ﷺ، وفي البيت رجال، فقال النَّبِيُّ ﷺ: هلُمُّوا أكتُبُ لكم كِتاباً لا تضِلُّوا بعده، وتنازعوا عنده، وكثُر اللَّغط، فقال لهم عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: قوموا»[4]. والخبَر عند ابن سعد أكثر تفصيلاً؛ إذ وَرَدَ فيه عن ابن عباس: «... يوم الخميس، وما يوم الخميس، اشْتَدَّ بالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعُهُ، فقال: ائْتوني بدَواة وصحيفة أكْتُبُ لكم كِتاباً لا تضِلُّوا بعده أبداً. قال: فقال بعض من كان عنده: إنَّ النَّبِيَّ لَيَهْجُرُ، قال: فقيل له: ألا نأتيك بما طَلَبت، قال: أوَ بعد ماذا؟ قال: فلم يَدْعُ به»[5].

---

(1) صحيح البخاري - كتاب الصلح - باب كيف يكتب (هذا ما صالح) - مج 2 - ج3 - حديث 2698 - ص230، وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الجهاد والسير - باب صلح الحديبية - مج6 - ج12 - حديث 90 - ص114 .

(2) السَّابق - حديث 2699 - ص230 .

(3) انظر النبي الأمي - مرتضى مطهري ص 16 . نقلاً عن بحار الأنوار 1/ 135 .

(4) صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب مرض النبي - ج6 - حديث 433 - ص29 .

(5) الطبقات الكبرى 2/ 242 . و(الهجر) هو هذيان الألم.

والحقيقة أنَّ فهْم هذه الرِّواياتِ، فهْماً سليماً، يُوجِب على الباحث أنْ يـرُدَّ أمْر أميَّةِ النَّبيِّ ﷺ أو تَعَلُّمه إلى طبائع الأشياء، أيْ: إلى ظُـروف المحيط الـذي كـان يعيش فيه النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّـلاةُ والسَّلامُ، وإلـى الصُّـورة التي تشـكَّلت عنـه لـدى مُعاصريـه، والتي تنقُلُها عشرات الأحاديث الصَّحيحة. إضافـة إلـى وضْـع الرِّوايـاتِ السَّابقة فـي إطار كلِّي يشملُها، ويشمل غيرها من الرِّواياتِ التي عرضت للموْضوع، والتي يبـدو بوُضوح نقلُها للحقيقة في الأمْر الذي نبْحَثه. ولتطبيق هذا المَنْهَجِ، نحتاج إلـى العـودة إلى فكرة المُسْتَشْرِقينَ الذين استنتجوا من الحالـة الحضاريَّة التي زَعَموهـا لمكَّةَ المُكَرَّمَةَ فِكرة شُيوع الكِتابَةِ بها، والذين انتقلوا مـن شُـيوع الكِتابَـةِ إلـى تقْريـر معرِفـة النَّبـيِّ ﷺ بالقِراءةِ. ويجب أنْ نُبادر إلى الحُكْم بأنَّه لا تُوجـد علاقـة بـين مُقَدِّمـة هـذا الاسْتِدْلالِ ونتيجته؛ إذ لا يلْزَم من شُيوع الكِتابَةِ ببلَد أنْ يكون أهله جميعاً مُتَعَلِّمون.

والمُلاحَظ أنَّنا إذا توقَّفْنـا عنـد هـذا الحـدِّ، فإنَّنـا نجـد أنَّ مـا قـرَّره وات وغـيره لا يُؤَدِّي إلى أكثر من فتْح (احتِمال) تَعَلُّمه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. ولكنَّنـا إذا تعمَّقْنـا فـي البحث، فإنَّنا نجد هذا الاحْتمال يسقُط من تلقاء نفسـه؛ إذ لا يُوجَـد أي دليـل عِلْمـيٍّ يسنُده، بل إنَّ كُلَّ الأدِلَّةِ تُؤَدِّي إلى بُطْلانـه. ومـن الواضـح أنَّ منـهَج المُسْتَشْـرِقينَ هنـا منهَج مُعوَج؛ إذ استندوا إلى استِنْتاج للأزْرَقِي في تـأكيد شُـيوع الكِتابَـة بمَكَّةَ؛ إذ ذكـر «أنَّ بلداً مثل مَكَّةَ كانت تكثُر فيه التِّجارة، ولذلك مـا كـان يخْلـو مـن كثـيرين يكتُبـون ويقرَؤون، فالتِّجارة تحتاج إلى الحساب، والحساب يحتـاج إلـى تدْويـن»[1]. وتَركـوا الكثير من الأخبار المَوْثوقَة التي تَعْرِض لأمْر التَّعَلُّم بمَكَّةَ في زمن البِعْثَةِ. ورغْـم أنَّ أبـا الوليد أحمد بن مُحمَّد الأزرقي ـ ت 219 ـ يُعْتَبَرُ مُؤَرِّخـاً موْثوقـاً لأخبـار مَكَّةَ المُكَرَّمَةَ إلا أنَّ استِنْتاجه يبْقى مُجَرَّد استِنْتاج؛ إذْ لا يَعتَمِـد علـى مـادة عِلْمِيَّة، إضافـة إلـى أنَّـه

(1) انظر بحث جديد عن القرآن ـ مُحمَّد صبيح ص69، ودائرة المعارف الإسلامية 2/ 40 ـ مادة الأزرقي.

يُخالِف ما اشتهر بين العُلَماء من أنَّ مَكَّةَ لم تكُن تضُمُّ، في ذلك الزَّمان، أكثر من سبعة عشر رجلاً يقرَؤون ويكتُبون. وهو عدد يُنافي وصْف (كثيرين) الذي وَرَدَ عنده.

والحقيقة أنَّ التَّعَلُّمَ في أرض الحجاز، وفي غيرها من بلاد العَرَبِ، ما عدا مناطق محدودة كانت على صِلة بالدُّوَل الكبرى لذلك الزَّمان، لم يكُن بالأمْر الشَّائع، ولا بالقَضيَّة المُهِمَّة التي يقصد النَّاس إلى تحصيلها؛ إذ كان العَرَبُ يعتمِدون في حياتهم الثَّقافيَّةِ والاجْتماعيَّةِ والسِّياسيَّةِ ـ كما هو معلوم ـ على الحِفْظ في الصُّدور. وحتى التِّجارة فما كانت تحتاجُ بالضَّرورة إلى تدْوين؛ لأنَّها لم تكُن بهذه السِّعَة التي شهِدتها التِّجارة الحديثة، التي أراد المُسْتَشْرِقونَ أنْ يسْحَبوا معلوماتهم عنها على حال التِّجارة العَرَبيَّة في ذلك الزَّمان القديم.

ومن المعلوم أنَّ مُعامَلات كُلِّ تاجِرٍ قُرَشِيٍّ لم تكُن تَتَعَدَّى أمْوالَه وأمْوالَ بعضِ المُضارِبين الذين يستلِم منهم أموالهم. وقد كانت الذَّاكِرة تكْفي لسدِّ هذه الحاجيَّات، ولذلك لم تذْكُر لنا المصادِر رواية عن مُعامَلة تجاريَّة تمَّت بواسطة التَّدْوين. وفي ظِلِّ هذه الظُّروف، فلم يكُن من الضَّروريِّ أنْ يهتَم أوْلياء النَّبيِّ ﷺ بتعليمه، كما أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يكُن مُضْطَراً، بأيِّ حال من الأحوال، لتَعَلُّمِ القِراءةِ والكِتابَةِ لتسْيير شُؤونِه التِّجاريَّة.

وتسنُد المعلومات المُتوافِرة في المصادر التَّاريخيَّة المُعْتَمَدة كُلَّ ما ذهبنا إليه؛ إذ نجِدها تَنُصُّ على عدد من أسْماء العَرَبِ الحجازيِّين المُتَعَلِّمين. ومعْنى هذا أنَّهم كانوا معروفين مشهورين بين النَّاس باخْتِصاصهم بهذا الفَنِّ. وعدد هؤلاء المُتَعَلِّمين لم يكُن يتجاوز سبعة عشر مَكِّياً، إضافة إلى بعض المَدَنِيِّين وعدد من النِّساء. وهذا دليل قوِي على (قِلَّةِ) المُتَعَلِّمين في الحجاز آنذاك. ومن المعلوم أنَّ اسْم النَّبيِّ ﷺ لا يُوجَد في أيِّ مكان من هذه القوائم.

والمُلْفتُ للنَّظر أنَّ الوحي قد ظلَّ يتنَزَّل على النَّبيِّ ﷺ مدة عشرين سنة كاملة، ولكنَّه لم يُشاهَد يوْماً وهو يحمِل أداة لتدوين القُرْآنِ الكريمِ، مع أنَّه كان أحبَّ الأشياء إلى قلْبه. وقد فسَّر لنا بلاشير ذلك بأنَّه إجْراء قصَد به التَّمْيز بين نفْسه وأصْحابه، أو أنَّه لم يكُن يُجيد الكِتابةَ بشَكْلٍ كاف. ولكنَّ هذا الزَّعْمَ لا يُفَسِّر عدَم تدوين النَّبيِّ ﷺ لشيء من القُرْآنِ الكريمِ في غِياب كُتَّابه من الصَّحابة رضوان الله عليهم، بل إنَّه كان ينْتَظِر حُضور أحدِهم من أجْل أنْ يُمْلِيَ عليه ما أراد كِتابتَه. وقد كان من المُمْكِن لنا أنْ نتقبَّل رأي بلاشير لو أنَّ القُرْآنَ الكَريمَ كان يتنَزَّل في مَكَّةَ أو المَدينَةِ فقط، ولكنَّ الوحي كان يَتَنَزَّل على النَّبيِّ ﷺ باللَّيل، وفي السَّفر، وفي غِياب كَتَبَتِه، وقد كان من البديهيِّ تماماً أنْ يُسَجِّلَ القُرْآنَ بيده في هذه الحالات لو كان عارِفاً بالكِتابَةِ، ولكنَّه لم يُشاهَد وهو يدوِّن آيَةً في صَحيفة، ولوْ مرَّة واحدة.

وشبيه بهذا في الدِّلالَةِ على أمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ اتِّخاذه كَتَبَةً لتدوين مُراسَلاته إلى الدُّوَل والإمارات المُحيطَة بأرض العَرَب، إضافة إلى تَسْجيل عُهوده ومَواثيقه ورَسائله إلى أمَرائه. ولم يحدُث، مرَّةً، أنْ تَوَلَّى بنفْسه تدْوين شيء من هذه الأمور. ومن المعلوم أنَّه لو حدَث شيء من هذا القَبيل لانْتَشَر العِلْمُ به بين النَّاس، فلمَّا سكتت الرِّواياتُ عن ذلك كان دليلاً قوياً على عَدَمِ حُدوثه.

ومعْنى هذا كُلِّه أنَّ المُحيط الذي كان يعيش فيه النَّبيُّ ﷺ لم يكُن مُحيطاً مُتَعَلِّماً، كما أنَّ الصُّورة التي شكَّلَها مُعاصِروه عنه كانت صورة رجُل جاهِل بالقِراءةِ والكِتابَةِ، فهل يُوجَد في الرِّواياتِ التي استَنَد عليها المُسْتَشْرِقونَ وعدد من العُلَماءِ المُسْلِمينَ ما يسْمَح لنا بمُوافَقَتهم فيما ذهبوا إليه؟

إنَّ أوَّل ما يتبادَر إلى ذهْن الباحث، وهو يُعالِج هذه الجُزْئِيَّة، هو تلك الأحاديث المَوْثوقَةِ التي لم يُعِرْها القائلون بتَعَلُّمِه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ أيَّ اهْتمام، حتى بَدَتْ وكأنَّها غير مَوْجودة. وهي أحاديث تُثْبِتُ صِفة جَهْلِ النَّبيِّ ﷺ بالقِراءةِ

والكتابَة بشكْل صَريح، كما أنَّها، وهذا هو الأهَمُّ فيما نحن بصَدَده، تُشَكِّلُ أصْلاً لفَهْم الرِّوايات المُشْكَلَة التي أوْردناها آنفاً. ومن هذه الأحاديث ما أوْرده الإمامُ البخاري في صُلْح الحُدَيْبيَّة، قال: «. . . فجاء سُهَيْل بن عَمرو فقال: هات اكتُبْ بيننا وبينكم كتاباً، فدعا النَّبيُّ ﷺ الكاتبَ، فقال النَّبيُّ ﷺ: اكْتُبْ (بسم الله الرحمن الرحيم)، قال سُهَيْل: أمَّا الرَّحمن فوَالله ما أدري ما هو، ولكن اكْتُبْ (باسْمك اللَّهُمَّ)، كما كُنْتَ تكْتُبُ، فقال المُسْلمونَ: والله لا نكتُبُها إلا (بسم الله الرحمن الرحيم)، فقال النَّبيُّ ﷺ: اكْتُبْ (باسْمك اللَّهُمَّ)، ثم قال: هذا ما قاضى عليه مُحمَّد (رسول الله)، فقال سُهَيْل: والله لو كُنَّا نعْلَم أنَّك (رسول الله) ما صدَدْناك عن البيْت ولا قاتَلْناك، ولكن اكْتُبْ (مُحمَّد بن عبد الله)، فقال النَّبيُّ ﷺ: والله، إنِّي لَرَسول الله وإنْ كذَّبْتُموني، اكْتُبْ: (مُحمَّد بن عبد الله). . .»[1].

وقد وَرَدَ في سيرة ابن إسحاق مثل ذلك، وتَعَيَّنَ فيها - وفي رِوايات أخْرى - الكاتبُ، فجَعَلَتْهُ عليَّ بن أبي طالب[2].

ويبْدو واضحاً للعَيَان أنَّ بعض العُلَماء المُسْلمينَ وجُمْهورَ المُسْتَشْرِقينَ لم يُحَكِّمُوا ما اشْتَهَرَ بين النَّاس، ودلَّت عليه الرِّواياتُ الصَّريحَةُ السَّابِقَةُ من أمْر أمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ، في فهْم الأخْبار المُشْكَلَة التي اعْتَمَدوا عليها، والتي قد تُوحي ألفاظُها بتَعَلُّمه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ، مع أنَّ البحْث العِلْميَّ الحقيقيَّ يُوجب أنْ نحتَكم إلى قَطْعيِّ الدِّلالَة في فهْم الظَّنيِّ. وفي هذا الخُصوص، فقد وردت روايات كثيرة تجعل علياً يتوَلَّى كتابةَ صحيفة عهد الحُدَيْبيَّة من بدايتها إلى نهايتها. كما وردت روايات أخرى تجعله يَدُلُّ الرَّسول ﷺ على مَكان الكَلمَة التي تَقَرَّرَ محْوُها، فقد أوْرد الإمامُ مسلم «. . . فقال له المُشْرِكون: لو نعلَم أنَّك رسول الله اتَّبَعْناك، ولكن اكْتُبْ:

---

(1) صحيح البخاري - كتاب الشروط - باب الشروط في الجهاد - مج 2 - ج3 - حديث 2731 - ص244.

(2) سيرة ابن هشام 4/ 284، وسيرة ابن كثير 2/ 61.

(محمد بن عبد الله)، فأمَر عليّاً أنْ يَمحُوها، فقال علي: والله لا أمحوها، فقال رسول الله ﷺ: أرِني مكانها، فأراه مكانها فمحاها، وكتَب: (ابن عبد الله)...»[1].

ونُنَبِّهُ، هنا، إلى أنَّ عدداً من الأحاديث تُرْوَى بالمعْنى، ولذلك فيجب أنْ لا يتوَقَّف الباحث عند ألفاظ هذا النَّوْع منها، بل عليْه أنْ يضَع نُصوصَها في إطار عِلْمِ الرَّاوي بأمْر ما، وخُصوصاً عِلْمَ المَرْوِيِّ له بهذا الأمْر بالذَّات. وقد كان جميع رُواة أخْبار صُلْح الحُدَيْبِيَّة التي اعْتَمَدَ عليها المُسْتَشْرِقونَ يَعْلَمون أمِّيَّتَهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ويعْلَمون أنَّ عليّاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو الذي تولَّى كِتابَةَ الصَّحيفة. وهو الأمْر الذي دلَّت عليه غيرها من رِواياتهم التي أوْردنا بعضها قبل قليل. أمَّا المُتَلَقون لهذه الرِّوايات فقد كانوا يعْلَمون مثل ما يعْلَمه الرُّواة من أمْر جهْله عليه الصَّلاةُ والسَّلام بالقِراءة، ولهذا فقد وَضَعوا الرِّوايات المُشْكَلَة في إطارها الطَّبيعيِّ، وفهِموا من نَصِّ بعض الأحاديث على (فمحاه رسول اللهﷺ بيده وكَتَبَ)، أو(فأخذ رسول الله ﷺ الكِتاب فكَتَبَ) ـ حسب روايتَيْ الإمامِ البخاري ـ أو (فمحاه النَّبيُّ ﷺ بيده) ـ حسب رواية الإمامِ مسلم ـ أمْراً واحِداً، وهو أنَّها رِوايات بالمعْنى، وأنَّها تحْتوي على إحالة إلى الرِّواياتِ الأخرى التي تَنُصُّ على أنَّ علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو الذي دلَّ النَّبيَّ ﷺ على الكلِمة المُرَادِ حذْفها. وقد تولَّى النَّبيُّ ﷺ بنفْسه هذه المُهِمَّة التي رفَض كاتِبُهُ القِيام بها؛ إعظاماً وإجلالاً لشأن النُّبُوَّة، ثم أعاد له الكِتاب ليُتِمَّ تدْوين العهْد.

وهناك نَصٌّ شهيرٌ اعْتَمَدَ عليه بعضُ عُلَمائنا وجُمْهورُ المُسْتَشْرِقينَ في القوْل بتَعَلُّمِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، مع أنَّ النَّظَرَ السَّليم فيه يجْعَله غايةً في الدِّلالَة على ما علِمْناه، يقيناً، من أمِّيَّتِه. أمَّا هذا النَّصُّ فهو: «... قال لعلي: امْحُ (رسول الله)، قال علي: والله لا أمحوك أبداً، فأخذ رسول الله ﷺ الكِتاب و(ليس يُحْسِنُ يَكْتُبُ)

(1) صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الجهاد والسير ـ باب صلح الحديبية ـ مج6 ـ ج12 ـ حديث 92 ـ ص115.

فكَتَبَ. . . »[1]. وقد جعَل بعض المُسْلِمينَ، مثل الإمامِ الباجي والقاضي عيَّاض كما بيَّنا في الفصْل السَّابق، من نَصِّ الرِّواية على (عدم إحْسَانه) عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ للكِتابَة، ثم مِنْ إيرادها للفِعْلِ (فكَتَبَ) دليلاً قويّاً على حُصول مُعْجِزَة جديدَة له، أيْ: أنَّه تحَوَّل من رجُل أمِّيٍّ إلى قارئ، وذلك ليُلْزِم سُهَيْل بن عمرو الحُجَّة[2]. والحقيقة أنَّ الرِّواية لا تَدُلُّ على أيِّ مُعْجِزَة، بل على مُجَرَّد إدْراج هو قوْله (وليس يُحْسِنُ يَكْتُبُ)، وذلك تنْبيهاً من أحد الرُّوَاة على أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان رجُلاً أمِّيّاً، وأنَّ فِعْلَ (فكَتَبَ) لا يَجوز أنْ يُرَدَّ عليه، بل على كاتب الصَّحيفة.

وقد ذهب الإمامُ ابن حجَر إلى مِثل هذا الفهم العِلْمِيِّ منذ قُرون طويلة؛ حيث قال عند شرْحه لهذا الحديث: «وأجاب الجُمْهورُ بضعف هذه الأحاديث، وعن قصة الحُدَيْبِيَّة بأنَّ القِصَّة واحدة، والكاتب فيها عليٌّ. وقد صرَّح في حديث المسور بأنَّ عليّاً هو الذي كَتَبَ، فيُحْمَلُ على أنَّ النُّكْتة في قوْله (فأخَذ الكتابَ. . .) لبَيان أنَّ قوْله: أرِني إيَّاها، أنَّه ما احْتاج إلى أنْ يُرِيَه موْضِع الكلِمة التي امْتَنَعَ عن محْوِها إلاَّ لكَوْنه كان لا يُحْسِنُ الكِتابَةَ، وعلى أنَّ قوْلَه بعد ذلك (فكَتَبَ) فيه حذْف تقْديره: فمحاها، فأعادها لعليٍّ، فكَتَبَ»[3].

كما أنَّنا نجِد عند هذا الحافِظ الجليل ما يُشْبِه أنْ يكون تأكيداً لِمَا ذهبْنا إليه من أنَّ جُمْلة (وليس يُحْسِنُ يَكْتُبُ) هي إدْراج من أحد الرُّواة للتَّنْبيه على أمِّيَّة النَّبِيِّ ﷺ؛ حيث قال مُعَلِّقاً على الحديث السَّابق: «تَقَدَّمَ هذا الحديثُ في الصُّلْح عن عُبَيد الله بن موسى بهذا الإسْناد، وليْست فيه هذه اللَّفظة (ليس يُحْسِنُ. . .) ولهذا أنْكَر بعض

---

(1) صحيح البخاري ـ كتاب المغازي ـ باب عمرة القضاء حديث 4251، وتاريخ الطبري 2/ 123، 124.

(2) انظر روح المعاني ـ الألوسي 11/ 6.

(3) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ـ كتاب المغازي ـ باب عمرة القضاء ـ مج3 ـ ج5 ـ حديث 4251 ـ ص101.

المُتأخِّرين على أبي مسعود نِسْبَتَهَا إلى تخْريج البخاري، وقال: ليس في البخاري هذه اللَّفْظة، ولا في مسلم»[1].

وأضْعَف ما اعتمد عليه القائلون بتَعَلُّمِه في تأكيد ذلك هو قوله عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ عند احْتِضاره: «ائْتوني بدَواة وصحيفة أكْتُبُ لكم كتاباً لا تضِلُّوا بعده أبداً...»، ذلك أنَّ لفظ (أكْتُبُ)، بذاته، لا يَدُلُّ على أنّهَ سيَتولَّى عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ الكِتابَةَ بنفْسه، بل فقط على أنَّه أراد أنْ يُمْلِيَ شيْئاً على أحد الكَتَبَة. ويَدُلُّ على هذا المعْنى أنَّه ما شُوهِد يوْماً وهو يُدَوِّن كِتاباً، بل كان يتولَّى كُلَّ مُراسَلاته وعُهوده أصْحابُه الكَتَبَةُ رضوان الله عليهم، وكذلك الأمْر هاهنا. ويَتَقَوَّى هذا الدَّليل إذا علِمنا أنَّ صيغة (كَتَبَ) يجب أنْ تُفهَم حسب المَقام، فإذا قيل مثلاً: كَتَبَ المَلِكُ (فلان) إلى أميره (فلان) بكذا وكذا... فإنَّ المعْنى الأكثر تبادُراً إلى أذْهان أكْثرِ النَّاس هو أنَّ الأمْر لا يَتعلَّق برِسالَة خطِّيَّة بل بإمْلائها أو تحْديد مَعانيها للكاتِب الذي يتولَّى صِياغَتها. وهناك أقْوى ممَّا ذكَرْنا في الدِّلالَة على صِحَّة فهْمِنا لهذه الصيغة، في هذا المَوْضِعِ بالذَّات، وهو أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان طريح الفِراشِ، فكيف يستطيعُ الكِتابَةَ مع ما كان يُعانيه من ألم شديد، اتَّفقت الرِّواياتُ على النَّصِّ عليه.

ولا بُدَّ علينا أنْ نُعالِج هنا موْقف المُسْتَشْرِقِ بلاشير من هذا الحديث، فقد زعم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُريد كِتابَةَ وصِيَّته السِّياسِيَّة، وأنَّه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ كان سيقوم بذلك لولا أنْ تدخَّل أبو بكر الصدِّيق وابنته السيِّدة عائشة لمَنْعِه. والحقيقة أنَّه لا يُوجَد أكثر تضْليلاً من هذا الرَّأي، الأمْر الذي يتأكَّد بمُجَرَّدِ مُراجَعة بسيطة لجُمْلَة الرِّوايات الوارِدة في المَوْضوع. وقد أوْرَدَ منها ابن سعد ثمانية أحاديث كاملة، ولا يُوجَد في أيِّ حديث منها أنَّ الأمْر كان يتعَلَّق بوَصِيَّة سِياسِيَّة، خُصوصاً إذا كان معْنى هذا المُصْطَلَحِ هو ما تبادَر إلى ذهْنِ بلاشير، ويتبادَر إلى أذْهان جُمْهورِ البشر المُعاصِرينَ

(1) السَّابق ـ ص503.

حالما تُطْلقُ كلمة (سياسة)، والذين لا يفْهَمون كيف تتداخَل دائرة الدِّين والدُّنيا في الإسْلام، وفي مسيرة النَّبيِّ ﷺ الدَّعَوِيَّة، فيَجْعلون المُصْطَلَحَ الذي أطْلَقه بلاشير دالاً على مسائل الحكْم والخلافة.

لقد أوْصى النَّبيُّ ﷺ في جُمْلَة هذه الأحاديث بإخْراج المُشْركين من أرْض العَرَب، وإجازة الوُفود بمثل ما كان يُجيزُهم هو نفْسُه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ، كما أوْصَى بالصَّلاة والزَّكاة وبالعبيد[1]. ولا يُوجَد في أيِّ موْضع منها أنَّه كان يُريد الوِصاية لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أو أيِّ شَخْص آخر، بالخلافَة، فيُبادر أبو بكر وابنته رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إلى منْعها منه. والحقيقة أنَّ أبا بكر لم يكُن موْجوداً عند احْتضار النَّبيِّ ﷺ أصْلاً، كما تُجْمع على ذلك كُلُّ الرِّوايات، فقد استَأْذنه ـ عندما رأى تحسُّن حالته الصِّحيَّة ـ في الخُروج لإحْدى زوجاته، فأذن له النَّبيُّ ﷺ فخَرَج، وقد التَحَقَ النَّبيُّ بالرَّفيق الأعْلى وهو غائب[2]. ويبْدو أنَّ السيِّدة عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كانت غائبة هي الأخْرى عن المجْلس، عندما طلب النَّبيُّ ﷺ من أصحابه أنْ يُدوِّنوا عنه ما كان يريد؛ إذ أنَّنا لا نراها، بل نرى سَيِّدة واحدة من زوْجاته عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ، هي زينب رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. ولا ندري، أخيراً، كيف تجرَّأ بلاشير على مِثل هذا الكذب، إلاَّ أنْ يكون هدفه منه أهَم بكثير عنده من الحقائق التَّاريخيَّة.

وقد تفرَّد المُسْتَشْرِق وات بالاستِشْهاد بروايات بدء الوحي على ما ذهب إليه. وعند التَّحْقيق، يتبيَّن أنَّها لا تصْلُح دليلاً على صواب رأيه، بل إنَّها من الأدِلَّة القويَّة على أمِّيَّته عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ. لقد جعَل وات من ردِّ النَّبيِّ ـ كما جاء عند ابن إسحاق ـ على الملَك الذي كان يطلُب منه القراءةَ بـ: (ما أقرأ) استِفْهاماً عن المقْروء، لا نفْياً للعِلْم بالقِراءة. وقد اسْتَدَلَّ على صواب فهْمه بقوله ﷺ

---

(1) انظر الطبقات الكبرى 2/ 242.

(2) انظر كتاب المغازي ـ الواقدي 3/ 1120.

بعدها (ماذا أقرأ؟)، وهو استفهام صريح، دَلَّ عنده على عدَم أمِّيَّته. ومن الواضح أنَّ المَنْهَجَ الذي اعتَمَده وات في بحث هذه المسْألة منهج قاصِر تماماً؛ لأنَّه لم يُعْطِ أيَّ قيمة لروايات الشَّيْخَيْنِ التي تَنُصُّ صراحة على الأمِّيَّة؛ حيث وَرَدَ في الصَّحيحين (ما أنا بقارئ) عِوَضَ (ما أقرأ) التي جاءت في السِّيرة.

وأكبر من هذا في الخطأ، بل في الدّلالة على سوء قصْد هذا المُسْتَشْرِق، أنَّه لم يُعْطِ لنفْسه فُرْصة القِراءة الكاملَة للقصَّة التي يرْويها إمامُ السِّيرة عن بَدْء الوحي؛ حيث نَصَّت صراحة على الأمِّيَّة، وقضَت بالتَّالي على ما ذهب إليه هذا المُسْتَشْرِقُ وبعضُ العُلَماء المُسْلِمينَ الذين جعَلوا، مثل وات، من صيغة (ما أقرأ) مَظَنَّةً ليكون معْناها هو ما ذهب إليه، أي أنَّها للاسْتفهام لا للنَّفْي. فقد وَرَدَ في هذه الرواية ـ مباشرة بعد العبارة التي اقْتَطَعها وات ـ قوله عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ما أقول ذلك إلا افْتداء منه أنْ يعود لي بِمِثْل ما صنَع بي»[1]. وهذا دليل على أنَّ قوله عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ (ماذا أقرأ؟) هو اسْتفْهام فِعْلاً ـ كما هو واضِح ـ ولكنَّه في الوقْت نفْسه يُعْتَبَرُ دليلاً على أنَّ النَّبيَّ لم يكُن يُحْسِنُ القِراءةَ؛ ذلك أنَّه قد أوْضَح بنفْسه أنَّ سُؤاله المَلَك ليُعَيِّن له ما كان يَطْلُبُ منه قِراءتَه لم يكُن إلا لخوْفه من أنْ يَعود إلى خَنْقِه، كما حدَث في كُلِّ مرَّة أنْكر فيها عليه الصَّلاةُ والسَّلام مَعرفته بالقِراءة.

واسْتِناداً إلى ما سبق فإنَّنا نستطيع أنْ نَطْمئِن تماماً إلى دِلالَة مُقْتَضَى حال النَّبيِّ ﷺ على جَهْله بالقِراءة والكِتابَة؛ فقد عُرِف بذلك عند مُعاصِريه من أصْحابه وخُصومه، ودَلَّ عليه عدَم تولِّيه قِراءةَ أو كِتابَةَ شيء في يوم من الأيام بنفْسه. ولا تنْقُض هذه الحقيقة، بتاتاً، الرِّواياتُ التي وَرَدَتْ في صُلْح الحُدَيْبِيَّة، والتي أشْكَلت على بعض العُلَماء المُسْلِمينَ، واسْتَغَلَّها المُسْتَشْرِقونَ للزَّعم بتَعَلُّمه؛ إذ هي روايات ناقِصة المُتُون كما تبيَّن من مُقارَنتها بغيرها من الرِّواياتِ التي عرَضت للموْضوع. كما

---

(1) سيرة ابن هشام 2/ 71، وسيرة ابن كثير 1/ 191.

لا تُؤَثِّرُ مزاعم المُسْتَشْرِقينَ حوْل شُيوع الكِتابَةِ بمَكَّةَ المُكَرَّمَةَ في هذه الحقيقة؛ إذ لا تعْدو أن تكون استِنْتاجات ضعيفة لا تقوم على أيِّ مادَّة عِلْمِيَّة، بل إنَّها تُخالِف الدِّلالَة الصَّريحَة للمادَّة العِلْميَّة المُتوافِرَة.

أما بالنِّسْبة للأدلَّة القُرْآنِيَّة التي ساقها المُسْتَشْرِقونَ وغيرهم عند بحثِهم لمسْألة الأمِّيَّة النَّبَوِيَّة، فتحتاج إلى بحثٍ خاصٍ، سنقوم به في الفصول التَّالية.

# الفصل الرَّابع

## أمِّيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ في القُرْآنِ الكريمِ

رأينا فيما سبق أنَّ المستشرق ريجيس بلاشير قد استَخدم إحْدى آيات القُرْآنِ الكريمِ للاسْتِدْلالِ على تَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ وهي قوله عز وجل: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: 5]. كما رأينا أنَّ عدداً من العُلَمَاءِ المُسْلِمينَ قد استَخدم آية أخرى في الاسْتِشْهادِ على تَحَوُّلِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ من رجُلٍ غير مُتَعَلِّمٍ إلى رجل قارئ كاتب، وهي قوله عز من قائل: ﴿وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ﴾ [العنكبوت: 48]. فقد دلَّت صيغة (ما كنت) عند هؤلاء العُلَمَاءِ على أنَّ هذا التَّحَوُّلَ غير مُمْتَنِعٍ؛ لأنَّ الآية لم تنُص، حسب ما ذهبوا إليه، على جهْلِ النَّبِيِّ ﷺ بالقِراءةِ مُطْلَقاً، بل في فتْرة مُعيَّنة فقط، هي الفتْرة السَّابقة على الوحي.

ومن نافِل القوْل أنْ نُقرِّر أنَّ جُمْهورَ العُلَمَاءِ المُسْلِمينَ قد استَخْدَموا الكثير من آيات القُرْآنِ الكريمِ للدِّلالَةِ على ما ذهبوا إليه من تقْرير أمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ. وإنَّ القارئ لمُؤَلَّفاتهم يرى بوُضوح أنَّ أهَمَّ ما استَندوا عليه في ذلك هو هذه الآيات القُرْآنِيَّة، لا جُمْلَةَ الأحاديث والأخْبار الوارِدة في الموْضوع ودِلالة حاله عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وهو ما سيظْهَر جلياً فيما سيأتي. وهذا مَنْهَجٌ طبيعِيٌّ تماماً؛ فإنَّ من يمتلك - أو بَدَا له ذلك - دليلاً قوياً، بل جُمْلَة من الأدِلَّةِ القويَّة على أمْر ما، قليلاً ما يلتَجئ إلى ما دونه في القوَّة والدِّلالة. وهذا هو حال آيات القُرْآنِ الكريمِ، بالنِّسبة لعُلَمائِنَا رَحِمَهُمْ اللهُ، مع جُمْلَةِ الشَّواهِد الأخْبارِيَّةِ التي عرَضْناها وناقشْناها في الفصْل السَّابق.

ولتَحْقيق الحَقِّ في مسألة دِلالة القُرْآنِ الكريمِ على الأمْـر الـذي نبحَثـه، نحتـاج إلى أنْ نُذَكِّر بـأنَّ هنـاك خِلافـاً واسِـعاً بـين جُمْـهورِ عُلَمائِنَـا الذيـن استَشْـهدوا بـالقُرْآنِ الكريمِ على أمِّيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وبين الآحاد منهم، أي القائلين بتَحَوُّلـه عـن الجَهْلِ إلى العِلْـمِ بعـد البِعْثـة؛ وخُصوصـاً بـين هـؤلاء جميعـاً وبـين المُسْتَشْـرِقينَ الذيـن استَشْهدوا بالقُرْآنِ الكريمِ على التَّعَلُّمِ. ومَنْهَجُنَا، في هـذه الحالـة، هـو بحـث جميـع الآيـات الـوارِدة فـي القُـرْآنِ الكريـمِ بحثـاً عِلْمِيّـاً جديـداً، مُتَجَـرِّداً مـن تقْليـد العُلَمَـاءِ المُسْلِمينَ، واتِّباع أهْواء المُسْتَشْرِقينَ.

وإنَّ أوَّل الخُطُوات في هذا المَنْهَجِ هو عرْض مـا أوْرَدَهُ العُلَمَـاءُ، مُسْتَشْـهِدين بـه علـى مَواقِفـهم، وهـو قولـه عـز مـن قـائل: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ﴾ [العنكبـوت: 48]. و قولـه: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾ [الفرقـان: 5]. وقولـه: ﴿ . . . . . . فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴾ [الأعراف: 156، 157، 158]. وقولـه تعـالى: ﴿ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة: 78]. وقوله تعـالى: ﴿ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ

يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75]. وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: 2].

وسنبدأ، فيما يلي، بدراسة الآيَتين الأُولَيين على أنْ نُخَصِّصَ الآيات التي وَرَدَ فيها وصف (الأمِّيِّ) و(الأمِّيِّينَ) بفُصول مستقلة:

**1. دراسة آية سورة العنكبوت:**

لم يلْتَفِت جُمْهورُ عُلَمائنَا القُدَامَى إلى تَفْسيرِ كلمَتي (كِتاب) و(تَتْلُو) الواردتين في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ...﴾ بل انصرفوا، مباشرة، إلى استخراج مَعْنَى أمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ من قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟...﴾ الذي استَفادوا منه نَفْيَ القِراءةِ عن النَّبِيِّ نفْياً مُطْلَقاً. ويرجِع هذا إلى أنَّهم اطْمَأنُّوا إلى أنَّ مَعْنَى كلمة (أمِّيٌّ) الوارِد في سورة الأعراف والبقرة... وغيرها هو الجاهِل بالقِراءةِ والكِتَابة، فأسْقَطوا ما علموه هناك ـ أو ما ظنُّوا أنَّهم علموه ـ على تَفْسيرِهم لهذه الآية. ويدُلُّ هذا المسْلَك على أنَّهم لم يلْتَفتوا إلى أنَّ مَعْنَى (كتاب) قد لا يكون المَكْتوب مهما كان، بل الكُتُبُ السَّماوِيَّةُ السَّابقةُ على القُرْآن الكريم، وهو الأمْر الذي يُبْطِل ـ في حالة ثُبوته ـ استدْلالهم بهذه الآية على الأمِّيَّة. كما لم يُحاوِلوا البحْث في كلمة (تَتْلُو) باعتِبارها مُصْطَلَحاً قُرْآنيّاً خَاصاً له معْناه المُحدَّد؛ بحيث يستطيع أنْ يُساعِد كُلَّ دارِس على وضْع يده بدقَّة مُتَناهِية على المَعْنَى العام للآية.

والحقيقة أنَّ جَمْعاً كبيراً من المُفَسِّرينَ القُدَامَى قد سار على النَّهْج الذي وصَفْناه، فاكتفوا بالإشارة إلى أمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وكوْنها مُعْجِزَةً من مُعْجِزاتِه عند تَفْسيرِهم لهذه الآية، فقال الإمامُ ابن الجوزي: «﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟﴾ قال أبو عبيدة: مَجازُه: ما كنت تقرأ قبله كِتاباً... (الهاء) في قبله، فهي عائِدة على القُرْآن، والمَعْنَى: ما كنت قارِئاً

قبل الوحْي ولا كاتباً. وهكذا كانت صِفتُه في التَّوْراة والإنْجيل أنَّه أمِّيٌّ لا يقرأ ولا يكتُب. وهذا يدلُّ على أنَّ الذي جاء به من عند الله تعالى»[1].

وقال الإمام الرَّازي: «وهذا القُرآنُ ممَّن لم يكتُب ولم يقرأ عَيْنُ المُعْجِزَة، فيُعرَف كونه مُنَزَّلاً»[2].

وقال فيها الإمام القرطبي: «الضمير في (قبله) عائد إلى الكِتاب، وهو القُرآنُ المُنَزَّل على محمد ﷺ أيْ: وما كنت يا مُحمَّد تقرأ قبله، ولا تَختَلِف إلى أهْلِ الكِتاب، بل أنْزلناه إليك في غاية الإعجاز والتَّضْمين للغُيوب وغير ذلك؛ فلو كنت ممن يقرأ كِتاباً ويخُطُّ حُروفاً ﴿لَّارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾، أي: من أهْلِ الكِتاب، وكان لهم في ارْتِيابهم مُتَعَلَّقٌ، وقالوا: الذي نجِده في كُتُبِنا أنَّه أمِّيٌّ لا يكتُب ولا يقرأ»[3].

وقال فيها الإمام أبو حيان: «لما ذكَر إنْزال الكِتاب عليه مُتَضمِّناً من البلاغة والفصاحة والإخبار عن الأمم السَّابِقة والأمور المُغَيَّبَة ما أعجَز البشر... أخذ يُحَقِّقُ كوْنه نازِلاً من عند الله بأنَّه ظهَر عن رجُل أمِّيٌّ لا يقرأ ولا يكتُب ولا يُخالط أهْلَ العِلْم، وظُهور هذا القُرآن المُنَزَّل عليه دليلٌ على صِدْقه»[4]. وذهب إلى مثل ما أثْبَتناه قبل قليل الأئمَّة الطَّبري[5]، والنَّسفي[6]، والبغوي[7]، والشَّوكاني[8].

---

(1) زاد المسير في علم التفسير 6/ 277.

(2) مفاتيح الغيب - مج13 - ج25 - ص 68.

(3) الجامع لأحكام القرآن 13/ 351.

(4) تفسير البحر المحيط 7/ 151.

(5) انظر جامع البيان 6/ 80. والطَّبري هو أبو جعفر مُحمَّد بن جرير. فقيه شافعي ومفسِّر ومؤرخ. ولد سنة 224 بطبرستان. له: تاريخ الأمم والملوك. ت 313 ببغداد. انظر وفيات الأعيان 4/ 191. وطبقات المفسرين للأدَرْنَوي ص48.

(6) انظر مدارك التَّنْزيل 2/ 294. والنَّسَفي هو أبو البركات عبد الله بن أحمد. ت 710 ببغداد. انظر طبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص263.

(7) انظر معالم التَّنْزيل 4/ 381. والبَغَوي هو أبو مُحمَّد الحسين بن مسعود الفرَّاء الخراساني. فقيه شافعي، محدِّث. له: الجامع بين الصَّحيحين، والتهذيب في الفقه. انظر وفيات الأعيان 2/ 136. وطبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 161.

(8) فتح القدير 4/ 259. والشَّوْكاني هو مُحمَّد بن علي بن مُحمَّد الصَّنْعاني. ولد سنة 1173 هـ. له: الدُّرر البهيَّة. والقول الصَّادق في إمامة الفاسق. ت 1250.

ومَعْنَى هذا أنَّ هناك إجماعاً بين عُلَمائنَا على الاسْتِشْهادِ بهذه الآيَة على أميَّة النَّبيِّ ﷺ، وكوْن الأميَّة في حدِّ ذاتها مُعْجِزَة له عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. ويَدُلُّ هذا على أنَّهم لم يُعيروا أيَّ اهتِمام لرأي يُخالِف ما أوْرَدوه؛ وهو يذهب إلى أنَّ النَّفْيَ الوارِد في الآية ليس نفياً للقِراءةِ عن النَّبيِّ ﷺ، بل نفْي عِلْمه بكُتُبِ أهْلِ الأدْيان. وقد نَصَّ على هذا المعنى الإمام الماوَرْدي في تَفْسيرِه؛ حيث جاء به قبل إيراده لما ذهب إليه الجُمْهورُ، فقال: «﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ﴾ فيه قولان: أحدهما: معناه (ما كنت تتلو) قبل القُرآنِ كتاباً من كُتُبِ الله المُنزَّلة، ولا تخُطُّه أي تكتُبه بيمينك، فتعْلَمَ ما أنْزل الله فيه، حتى يشكُّوا في إخبارك عنه إنَّه من وحي الله سبحانه وتعالى؛ وهو مَعْنَى قول يحيى بن سلام. الثَّاني: أنَّه كان أهْلُ الكِتاب يجِدونه في كُتُبِهم أنَّ محمداً لا يخُطُّ بيمينه ولا يقرَأ كتاباً، فنَزَل ذلك فيهم ليَدُلَّهم على صحة نُبُوَّتِه. وهو مَعْنَى قول مجاهد»[1].

وقد تبنَّى التَّفْسيرُ الإسْلامِيُّ الحديثُ ما أوْرَده جُمْهورُ مُفَسِّرينا القُدَامَى، وقد أثبته الأستاذ سيِّد قطب الذي كتب في تَفْسيرِه: «وهكذا يتتبَّع القُرآنُ الكريمُ مَواضِع شُبُهاتهم حتى السَّاذج الطُّفولي منها، فرسول الله ﷺ عاش بينهم فتْرة طويلة من حياته لا يَقرَأ ولا يَكتُب، ثم جاءهم بهذا الكِتاب العجيب الذي يُعجِز القارئين الكاتِبين. ولربَّما كانت تكون لهم شُبْهة لو أنَّه كان من قبل قارِئاً كاتباً»[2].

وقال الشَّيخ الدكتور وهبة الزُّحيلي: «أيْ: وما كنت، أيُّها الرَّسول، في تاريخك مع قومك تقرَأ من قبل نُزول القُرآنِ من كِتاب آخر، ولا تعرِف الكِتابةَ، ولا

---

(1) النكت والعيون 4/ 287. والماوَرْدي هو أبو الحسن علي بن مُحمَّد البصري. فقيه شافعي كبير. له: الأحكام السُّلطانية، وأدب الدُّنيا والدِّين. ت 450 هـ. انظر وفيات الأعيان 3/ 282. وطبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 427.

(2) في ظلال القرآن 5/ 2746.

تستطيع أنْ تخُطَّ شيئاً من الكِتاب؛ إذ لو كنت قارئاً وكاتباً لشَكَّ المُشْرِكون الجَهَلَةُ فيما نزَل إليك»[1].

وقد كنَّا ننتظِر من عالِم كبير باللُّغَة مثل الشَّيخ مُحمَّد الطاهر بن عاشور أنْ يُنْجِزَ تَفْسيرَه لهذه الآية بناء على دَرْسٍ لُغَوِيٍّ رفيعٍ، ولكنَّه أثْبت ما أثْبته المُفَسِّرونَ القُدَامَى والمُعاصِرونَ فقال: «هذا اسْتِدْلالٌ بصِفة الأمِّيَّة المَعْروف بها الرَّسول ﷺ ودِلالتها على أنَّه مُوحى إليه من الله أعظم دِلالة. وقد ورد الاسْتِدْلالُ بها في القُرْآن في مواضع كقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: 52]. المقصود: نفْي حالَتَيْ التَّعَلُّم، وهما: التَّعَلُّمُ بالقِراءة والتَّعَلُّمُ بالكِتابَة. استِقصاء في تحقيق وَصْف الأمِّيَّة»[2].

وفي مُقابِل الجُمْهورِ الذي لم يشأ البحْث العميق في هذه الآية، فقد فصَّل الحديث فيها بعض العُلَمَاء الذين أرادوا أنْ يستشهِدوا بها على تَحَوُّل النَّبِيِّ ﷺ من الأمِّيَّة إلى التَّعَلُّم؛ فتوَقَّفوا عند قوله تعالى (من قبله)، واعْتَبَروا هذا القيْد شاهداً على التَّحَوُّل الذي دلَّت عليه الرِّوايات التي سَبَقَ لنا دراستها[3]. ولكنَّ هؤلاء العُلَمَاء وافَقوا الجُمْهورَ في عدَم النَّظر في دِلالات ألفاظ الآية، ولذلك ظلَّت بالنِّسبة لهم جميعاً، إمَّا دليلاً على أمِّيَّة النَّبِيِّ ﷺ مُطلَقاً، وهو ما ذهب إليه الجُمْهورُ، أو على أمِّيَّتِه المرْحلِيَّة وهو رأي الأقليَّة.

وبعد الهَجْمَة الاستِشْراقِيَّة التي تبنَّى رأيها في مسألة أمِّيَّة النَّبِيِّ ﷺ بعض الدَّارِسين المُسْلِمينَ انْصَرَف الأستاذ مطهري إلى البحْث العميق في آية سورة العنكبوت، وذهب إلى أنَّ كلمة (كتاب) في القُرْآن تَدُلُّ على «مُطْلَقِ ما هو مَكْتوب»[4]. وقد ذكَر في ذلك شواهِدَ قُرْآنِيَّة كثيرَة، منها قوله تعالى في سورة

(1) التفسير المنير 21/ 9.

(2) تفسير التحرير والتنوير - ج20 - ق2 - ص10.

(3) انظر روح المعاني - الألوسي 11/ 6.

(4) النبي الأمي - ص31.

النَّمل/ 29 : ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾، وقوله تعالى في سورة النُّور/ 33 : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ . ومَعْنَى هذا أنَّ النَّفْيَ في الآية ـ عنده ـ مُنْصَبٌّ على نَفْيِ علْم النَّبِيِّ بالقِراءةِ مُطْلَقاً، وليس نَفْيَ القِراءةِ من الكُتُبِ المُقَدَّسَةِ كما ذهب إلى ذلك المُسْتَشْرِقونَ.

وقد أكَّد الأستاذ مطهري رأيَه بوُجود «جملة (ولا تخُطُّه بيمينك) التي تُشَكِّل قرينة على أنَّ المُراد هو أنَّك لم تكُن تقرَأ أو تكْتُب»[1] . وقد واصَل بحثَه، فرأى أنَّ الفعْل (تَتْلُو)، وإنْ كان خاصاً بقِراءةِ الكُتُبِ المُقَدَّسَةِ، وذلك في مُقابِل كلمة (القِراءة) التي تُطلَق على عُموم هذا الفَنِّ، إلا أنَّه وجَد مُسَوِّغاً لمجيء الفِعْلِ (تلا) في هذا الموْضِع دالاً على عُموم القِراءةِ فقال: «إلاَّ أنَّ الظَّاهِر أنَّ علَّةَ الإتْيان (بيتلو) ناشئة عن كوْن مَوْرِدِ البحْث هو القُرْآنُ، فجيء بهذه الكلمة تحقيقاً للمُشاكَلَة»[2] .

وقد قُمْتُ بتتبُّع جُزئيات هذا البحْث، فتبيَّن لي أنَّ هناك إمْكانيَّةٌ علْميَّةٌ للفَصْلِ في مَعْنَى الآية بدِراسة كلمة (كِتاب) الواردة فيها، كما أنَّ هناك فُرْصة أحسن لتحقيق ذلك إذا نظرنا إليها في ضوء صيغة (من قبله) التي وردت قبلها. ولكنَّ وُجود إمْكانيَّة أنْ ينشأ خِلافٌ اعْتِباطِيٌّ تَحَكُّمِيٌّ يُخالف ما أذهب إليه في البحث الأول، وصُعوبة والْتِواء المسالك التي يجب عَلَيَّ أنْ أسْلُكها لتوضيح المَعْنَى للقارئ في البحْث الثَّاني، قد دعاني إلى الانصراف عن هذا المنهج. ولا بُدَّ من التَّصْريح هنا بأنَّ السَّبب الذي قد ينشأ عنه الخِلافُ التَّحَكُّمِيُّ الذي أشرت إليه يعود إلى كوْن كلمة (كِتاب) القُرْآنيَّة من المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، ومَعْنَى ذلك أنَّ وُضوح معْناها تماماً في سورة العنكبوت قد لا يكون كافياً في الاسْتِدْلال لِمَا نُريد. وبالفِعْلِ؛ فإنَّ هذه الكلمة، وإنْ كانت تُعيِّن في مُعظَم حالاتها الكُتُبَ السَّماوِيَّةَ، ولكنَّها وردت أيضاً لتُعَيِّن المَكْتوبِ البَشَرِيِّ. ومن الآيات

---

(1) السَّابق ص32 .

(2) السابق.

التي تَدُلُّ على المَعْنَى الأول قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ. . . ﴾ [الأنعام: 91]. ومن أدلة المَعْنَى الثَّاني قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأنعام: 7]. ولكُلٍّ هذا، فقد كان لِزاماً عَلَيَّ أنْ أجِد مَنْهَجاً أدقَّ لفهم مَعْنَى الآية موضوع البحْث؛ بحيث لا يختلف في نتائجه اثنان. وقد وجَدت أنَّ ذلك مُتَيَسِّرٌ أو مُمْكِنُ التَّحقيق بالتَّعرُّف على مَعْنَى الفِعْلِ (تتلو) في القُرآن بالذَّات. وقد حدَّدت القُرآنَ الكريمَ بالذَّات؛ لأنَّ النَّظر في المعاجِم اللُّغويَّة غير ذي جدوى؛ إذ هي غير قاطِعَة في تحديد مَعْنىً لهذا الفِعْلِ الذي يَدُلُّ على قِراءة القُرآن ـ أو غيره من الكُتُبِ الدِّينيَّةِ ـ فِعْلاً، ولكنَّ (بعض) اللُّغَوِيِّينَ «عمَّ به كُلَّ كلام»[1].

والحقيقة أنَّ هذا اللَّفْظ واضِح الدِّلالة في القُرآن الكريم؛ بحيث لا يشُكُّ في معناه أحد، ذلك أنَّه لم يُطلَق في كُلِّ موْضِع ورد فيه إلاَّ وقد أراد به الله تعالى مَعْنَى قِراءة الكُتُبِ السَّماوِيَّة. وتستَوي في هذه الدِّلالة جميع تصريفاته، فقد وَرَدَ مثلاً سبع مرات بصيغة (يتلو)، وهي قوله تعالى في البينة/ 2: ﴿ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴾، وقوله في الطلاق/ 11: ﴿ رَّسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ ﴾، وقوله في الجمعة/ 2: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾، وقوله في القصص/ 59: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾، وقوله في آل عمران/ 164: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ

(1) لسان العرب ـ ابن منظور 14/ 114.

أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ ﴾، وقوله في البقرة/ 129 : ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ ﴾، وقوله في البقرة/ 151 : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا ﴾ . وقد ورَد بصيغة (تتلو) ثلاث مرات، وهي قوله تعالى في يونس/ 61 : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ ﴾، وقوله في القصص/ 45 : ﴿ وَلَـٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا وَلَـٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ ، إضافة إلى الآية الثَّامنة والأربعين من سورة العنكبوت موضوع هذا البحث. وورد بصيغة (لتتلو) في سورة الرعد. كما وردت صيغة (يتلون) خمس مرات كلها بمَعْنَى قِراءة كتب الأديان، ومواضعها في البقرة/ 113، وآل عمران/ 113 ، والحج/ 72 ، وفاطر/ 29، والزمر/ 71. ووردت صيغتا (تتلون) وصيغة (اتل) مرة واحدة، وهي قوله تعالى في البقرة/ 44 : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ، وقوله تعالى في العنكبوت/ 45 : ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾. كما ورد بصيغة (أتلوا) في مواضع متعددة، ومنها قوله تعالى في النمل/ 92 : ﴿ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾.

وقد جاء الفعْلُ (تلا) بتَصْريفات أخرى، تشترك كُلُّها في الدِّلالة على القِراءة من الكُتُبِ المُقَدَّسَة. ومنها قوله تعالى في سورة آل عمران/ 58 : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْـَٔايَـٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ ، وقوله في البقرة/ 252 وآل عمران/ 108 والجاثية/ 6 : ﴿ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾. ومن هذا

القبيل قوله تعالى في الأحزاب/ 34 : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾، وقوله تعالى في آل عمران/ 101 : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ ، وقوله تعالى في الأنفال/ 31 : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، وقوله في النساء/ 127 : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ . . . . ﴾.

ومن الواضح أنَّ البحث السَّابق يقود مُباشَرة إلى تقْرير أنَّ المَعْنَى المُراد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ . . . ﴾ هو نفْي اتِّصال النَّبيِّ ﷺ بكُتُب الدِّيانات السَّماويَّة السَّابقة على الوحي القُرْآنيِّ لا نفْي القِراءة والكِتابَة عنه . ومن هنا ، فليس في الآية أي دليل على نفْي القِراءة عنه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ .

ويتأكَّد هذا المَعْنَى عندما نعلَم :

1 ـ أنَّه في مُقابل الخُلوص التَّام للفعْل (تلا) ليَدُلَّ على القِراءة من الكُتُب السَّماويَّة ، فإنَّ الفعْلَ (قرأ) في القُرْآن الكريم قد استُخْدِمَ للدِّلالَة على القِراءة من المَكْتُوب البشريِّ ، وهو الغالب على استعمالاته ، ومنه قوله تعالى في الإسراء/ 71 : ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ۖ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ ، وقوله في الحاقة/ 19 : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾. ويُسْتَعْمَلُ هذا الفعْلُ للدِّلالَة على القِراءة من الكُتُب السَّماويَّة أيضاً ، ومنه قوله تعالى في يونس/ 94 : ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ ، وقوله تعالى في الأعراف/ 204 : ﴿ وَإِذَا

قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. وفي ظِلِّ معرفتنا اليَقِينِيَّةِ بالضَّبْطِ المُطْلَقِ للمُصْطَلَحاتِ القُرْآنِيَّةِ، فإنَّ في عدَمِ استخدام الفِعْلِ (تقرأ) عوض (تتلو) في الآية 48 من سورة العنكبوت دليل صريح على إرادة الله تعالى نفْيَ قِراءةِ نبيه محمد ﷺ من الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ لا تعليمنا أنَّه كان أمِّيّاً.

2 ـ أنَّ جميع الآيات السَّابِقة على قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ تَنُصُّ، صراحة، على أنَّ المَقصُود من لفظ (كتاب) في هذه الآية هو الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ، مما يَدُلُّ على أنَّ معناها هو نفْي تَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ من أهْلِها. يقول الله تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [العنكبوت: 45، 47].

3 ـ أنَّ صيغة (ما كُنْتَ) حيثما وردت في القُرْآنِ الكريمِ، فهي تَدُلُّ على عدم معرفة النَّبِيِّ ﷺ بالعقائد والشَّرائع والقَصص الكتابِيِّ إلا بطريق الوحي الصَّحيح. ومَعْنَى هذا أنَّها نفْي لِمَا قد يزعمُه النَّاس من نقْله لِمَا وَرَدَ في القُرْآنِ الكريمِ من عِلْمٍ بهذه المَوْضوعات عن أهْلِ الكتاب. وبالمُقابِل، فلا يوجَد في المَوْضع الذي وَرَدَتْ فيه في سورة العنكبوت، ولا في أيِّ آية أخرى، أدْنى إشارة إلى نفْي تَعَلُّمِه عليه الصَّلاةُ والسَّلام القِراءةِ والكِتابَةِ. ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: 52]. ومن المَعْروف أنَّ هذه الآية، أيضاً، قد استُخْدِمَتْ عند بعض العُلَمَاءِ للدِّلالَةِ على

الأمِّيَّة، ولم ينتَبهوا إلى أنَّه لا يُوجَد فيها ما ذهبوا إليه، خُصوصاً وأنَّ الآية التي جاءت قبلها تُخَلِّصها، فقط، للدِّلالَة على جهْلِ النَّبيِّ ﷺ بالوحي قبل أنْ يصْطَفيه الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: 51].

ومن هذه الآيات القُرْآنيَّة التي تُشْبِه صيغة النفْي فيها صيغة (ما كنت تتلو من قبله) قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: 44]. وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: 44، 46].

ولابُدَّ أنْ نُشير، أخيراً، إلى أنَّ ما توسَّل به الأستاذ مطهري لمُحاوَلَة إيجاد تَفْسير لاستعمال كلمة (تتلو) عِوَضَ الفعل (يقرأ) لا يسُوغ مُطْلَقاً؛ إذ أنَّ مورِد البحْث في آية العنكبوت ليس هو القُرْآنُ الكريمُ كما ظَنَّ، بل (الكِتاب). يَدُلُّ على هذا أنَّ جميع الآيات السَّابِقة قد ذكرت هذه الكلمة مما يَدُلُّ على محْوريَّتها، كما أنَّ شبه الجملة (من قبله) التي تشير إلى القُرْآن، لم تأت إلا لإضافة مَعْنًى جديد إلى المَعْنَى الأصْلِيِّ. بدليل إمْكان حذْفِها مع بقاء المَعْنَى الأصْلِيِّ على حاله؛ حيث تقوم به أداة النفْي والفِعْلُ الماضي النَّاقص، أي: (ما كنت). وتفْصيل ما ذهبت إليه قبل قليل، هو أنَّ هذه الآية قد احتوت على معْنَيَيْنِ، أوَّلُهما نفْي (اتِّصال) النَّبيِّ عليه

الصَّلاةُ والسَّلامُ بكُتُبِ أهْلِ الأديان، أما ثانيهما فهو تَعْيين التَّقَابُلِ بين حال المعلومات الدِّينيَّةِ للنبي ﷺ قبل الوحي إليه، وحال هذا العِلْمِ بعد الوحي.

**ب. دِراسَة آية سورة الفُرْقان:**

ذهب الباحِثونَ المُسْلمونَ المُحدَثون إلى الاسْتِشْهاد على أمِّيَّتِه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: 5]. ومن هؤلاء الشَّيخ الدُّكتور البوطي والأستاذ قلعة جي[1].

وأمَّا الأستاذ مطهري، فقد ذهب إلى نفْي أنْ يكون فيها دليل للقائلين بتَعلُّمِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ثم استَدَلَّ بها على جهْله بالقِراءة، فقال: «وإنَّ ذيْل الآية قرينة على أنَّ المقْصود هو المَعْنَى الثاني، فمَضْمون الآية هو أنَّهم قالوا إنها أساطير الأولين كتَبها (أو كتَبها الآخَرون له)، وهي تُقرأ عليه في كُلِّ صباح وأصيل. وقد ذكر الاكْتِتاب بصيغة الماضي، والإمْلاءَ بصيغة المضارع المُستمر مما يعني أنَّ تلك الأمور التي اكْتَتَبَها سابِقاً يَتلوها عليه الآخَرون العارِفون بالقِراءةِ صباحاً ومساءً فيتعلَّم منها ويحفَظ»[2].

وقد ساند إجماعُ المُفكِّرين المُسْلِمينَ المُحْدَثينَ إجماعَ المُفَسِّرينَ المُتأخِّرين الذي اكتفوا من مَعْنَى الآية بالمشْهور من استِخدام عدد من عُلَمائِنَا القُدَامَى لها دليلاً على الأمِّيَّةِ. وسنكتفي هنا بنقل بعض نُصوصهم باعْتِبار ذلك شاهداً على ما ذهبوا إليه، وباعْتِباره أيضاً دليلاً على عدم انْصِراف أحدهم لإنجاز تحقيق عِلْمِيٍّ لمعناها، واكتِفاؤهم في فهْمها بالتَّقْليد. قال الشَّيخ محمد الطاهر بن عاشور: «(الاكْتِتاب): افْتِعال من الكِتابَة. وصيغة الافْتِعالِ تَدُلُّ على التَّكَلُّفِ لحُصول الفِعْل، أي حُصوله

(1) انظر الملحق حول أمية النبي ﷺ في كتاب (من هو سيد القدر؟) للشَّيخ البوطي، ودراسة نفسية لشخصية النبي ﷺ لمحمد قلعة جي ص 45.
(2) النبي الأمي ص 59، 60.

من فاعِل الفعْل، فيفيد قوله (اكْتَتَبها) أنَّه تَكَلَّفَ أنْ يكتُبها. ومَعْنَى هذا التَّكَلُّف أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، لَمَّا كان أمِّيّاً، كان إسْناد الكِتابَة إليه إسْناداً مَجازِياً، فيؤُول المَعْنَى: أنَّه سأل من يكتُبها له، أيْ ينقُلها... والقرينة: ما هو مُقَرَّر لدى الجميع من أنَّه أمِّيٌّ لا يكتُب، ومن قوله (فهي تُمْلَى عليه)؛ لأنَّه لو كتَبها لنفسه لكان يقرَأها بنفسه، فالمَعْنَى: اسْتَنْسَخَهَا»[1].

والمُلاحَظ أنَّ الشَّيخ ابن عاشور لم ينظُر إلى الآية باعْتِبارها تصلُح دليلاً للاسْتِشْهاد لأمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أو عدم ذلك، بل إنَّنا نراه يستَخدِم ما تقرَّر من أمْر الأمِّيَّةِ في فهْم هذه الآية، فأصبحت لديه دليلاً جديداً على هذا الأمْر دون أنْ يُحقِّق النَّظر فيها. وهو المَنْهَجُ نفسه الذي سلَكه غيره من المُعاصِرينَ، ففسَّرَها الأستاذ سيد قطب باقتضاب شديد، فقال: «زَعَموا أنَّ الرَّسول ﷺ طلَب أنْ تُكْتَبَ له لتُقْرَأ عليه في الصَّباح والمساء -؛ إذ كان أمِّيّاً لا يَقرَأ ولا يَكتُب - ثم يقولها هو بدَوْره، وينسبها إلى الله»[2]. وقال الشيخ الدُّكتور الزُّحيلي في تَفْسيرِ زعْم المُشْرِكينَ الوارِد في الآية الخامسة من سورة الفرقان: زَعَموا أنَّ النَّبِيَّ ﷺ "انْتَسَخها... بوَساطة أهْلِ الكِتاب... فهي تُقْرَأُ عليه صباح مساء، أي: دائماً، وخِفْية ليحْفَظَهَا؛ إذ هو أمِّيٌّ لا يَقرَأ ولا يكتُب»[3].

وقد يُوحِي هذا الإجْماع الذي يُلاحَظ لدى المُفكِّرين والمُفَسِّرينَ المُحْدَثينَ بأنَّ هناك إجْمَاعاً بين عُلَمائنَا القُدَامَى على مَعْنىً واحد لهذه الآية الكريمَة، ولكنَّ هذا مُخالِف للواقِع المُتَمَثِّلِ في أنَّ المُتتبِّع المُدقِّق لِمَا كتَبه عُلَماءُ التَّفْسيرِ الكِبار يُلاحِظ أنَّهم انقَسموا، فيما يخُصُّ دِلالَتها على الأمِّيَّةِ، إلى ثلاث فِرق:

---

(1) التحرير والتنوير ج 18 - ق 1 - ص 325.

(2) في ظلال القرآن 5/ 2551.

(3) التفسير المنير 19/ 16.

1 ـ الفريق الأول: ذهب إلى أنَّ مَعْنَى (اكْتَتَبَ) هو أنَّه أمَر عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بأنْ تُكتَب له حكايات الأمم السَّالفة، وذلك كما يقال: «احْتَجَمَ، وافْتَصَدَ: إذا أمَر بذلك»[1]. أمَّا مَعْنَى قوله تعالى (فهي تُمْلَى عليه) فهو أنَّها تُقرَأ عليه. ومَعْنَى الآية على هذا، عند الإمامِ الرَّازي مثلاً، هو «أنَّها كُتِبت له، وهو أمِّيٌّ، فهي تُلْقَى عليه من كِتابه ليَحْفظها؛ لأنَّ صُورة الإلقاء على الحافظ كصُورة الإلقاء على الكاتب»[2]. وهذا ما ذهب إليه الإمامُ ابن الجوْزي قبله، فقال: «افْتَراهُ، اخْتَلَقَهُ من تِلقاء نفْسه. قوم آخرون: قال مُجاهد: يَعنون اليهود، وقال مُقاتل: أشاروا إلى عدَّاس مَوْلى حُوَيطب ويسَّار غلام عامِر بن الحَضْرمي وجَبْر مَوْلى لعامِر أيضاً، وكان الثَّلاثة من أهْلِ الكِتاب... اكْتَتَبَها: أمَر أنْ تُكتَب له. فهي تُمْلَى عليه، أي: تُقرَأ عليه ليحْفَظها لا ليكتُبها؛ لأنَّه لم يكن كاتِباً»[3].

2 ـ الفريق الثاني: وقد ذهب عُلَماءُ هذا الفريق إلى إثبات رأيٍ واحد في تَفْسيرِ هذه الآية، يجعَلُها خالصة في الدِّلالَةِ على كوْنها مُجَرَّدَ زَعْم للمُشْرِكينَ بتَعَلُّمِ النَّبيِّ ﷺ. ومَعْنَى هذا أنَّهم لم يجِدوا فيها ما يُمْكِنُ استخدامه للدِّلالَة على أمِّيَّته عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ. ومن المُفَسِّرينَ الذين أثْبتوا هذا الوَجْهَ الإمامُ ابن كثير، قال: «﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا... ﴾: يعنون كتُب الأوائل، أيْ:

---

(1) مفاتيح الغيب ـ الرَّازي ـ مج12 ـ ج24 ـ ص15. والرَّازي هو فخر الدِّين أبو عبد الله مُحمَّد بن عمر القُرَشي الطبرستاني. فقيه شافعي كبير، ومتكلِّم شهير، ومفسِّر مُبْدِع. له: المحصَّل في علم الكلام، والمحصول في أصول الفقه. ت 606هـ. انظر وفيات الأعيان 4/ 248.

(2) السَّابق ص46.

(3) زاد المسير في علم التفسير 6/ 72، 73. وابن الجوزي هو أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي البغدادي. فقيه حنبلي ومحدِّث كبير. له: المَوْضوعات، وتلبيس إبليس. ت 597هـ. انظر وفيات الأعيان 3/ 140، وطبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص 208.

استَنْسَخَهَا. ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾، أيْ: تُقرَأ عليه...»[1]. وقد يعترض مُعتَرِض هنا، فيقول بأنَّ موْقف الإمامِ ابنِ كثيرٍ لا يَدُلُّ على ما ذهبْنا إليه؛ لأنَّه قد جعَل ما زعَم المُشْرِكونَ كِتابة النَّبيِّ ﷺ له (يقرأ عليه)، وهذا دالٌّ على أمِّيَّتِه. وهذا اعتِراض مقبول، بناء على أنَّ كُلَّ العُلَماءِ الذين ذهبوا إلى الاسْتِشْهاد بهذه الآية على أمِّيَّتِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، إضافة إلى العُلَماءِ الذين لم يتَّضِح موْقفُهم منها مثل الإمامِ ابنِ جريرٍ كما سنرى بعد قليل، قد جعلوا الفِعْل (أمْلى) مُرادِفاً للفعل (قرَأ)؛ وهو ما أدَّى بهم إلى تقْرير عدَم إحْسَان النَّبيِّ ﷺ للكِتابَة أو قِراءَتِها.

ولكنْ رغْم قُبولنا لهذا الاعْتِراض، على الأقلِّ باعْتِباره يُعبِّر عن وِجْهة نظَر اعْتَمدها كبار مُفَسِّرينا، إلا أنَّ نظرَنا في الموْقف الذي اعْتَمده الإمامُ ابن كثير يظَلُّ ثابِتاً. وإنَّنا نعتَمِد في ذلك على ما أوْرَده هو نفسه بعد الكلام الذي نقلْناه عنه قبل قليل؛ حيث قال: «وهذا الكلام، لسَخافَته وكَذِبه وبُهْته منهم، كُلُّ أحد يَعلَم بُطلانه، فإنَّه قد عُلِمَ بالتَّواتُر وبالضَّرورة أنَّ مُحمَّداً رسول الله ﷺ لم يكُن يُعاني شيئاً من الكِتابَة، لا في أوَّل عُمْره، ولا في آخِرِه»[2]. ودِلالة هذا الكلام على ما ذهبنا إليه يتَّضِح حين نعلَم أنَّه ما كان للإمام ابن كثير أنْ يَذكُر أنَّ ما قاله المُشْرِكونَ هو مُجَرَّدُ كذِب، لو لم يَعتَقِد فِعْلاً بأنَّهم قد زَعَموا أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد كتَب بنفْسه ما جاء به.

3 ـ الفَريق الثالث: وذهب عُلَماؤُه إلى إثْبات الرَّأي الذي نقلْناه قبل قليل عن الفريق الأوَّل، أي: أنَّهم فَسَّروا الآية باعْتِبارها دليلاً على أمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ، ولكنَّهم قرَنوه، بل أوْرَدوا قبله تَفْسيرَ الفريق الثَّاني، أيْ تَفْسيرَ الفريق الذي جعَل الآية تَدُلُّ على

---

(1) تفسير ابن كثير 5/ 135. وابن كثير هو أبو الفِداء إسماعيل بن عمر القُرَشي البَصْري ثم الدِّمشقي. فقيه شافعي ومحدِّث كبير. ت 774هـ. انظر طبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 111. وطبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص260.

(2) السَّابق.

أنَّ المُشْرِكينَ قد اتَّهَموا النَّبيَّ ﷺ فعْلاً بمعْرِفة كتُب الأوائل، ونقْلها بواسطة الكِتابَة، وهو الأمْر الذي يَدُلُّ على زعْمهم تعلُّمَه. ومن العُلَماءِ الذين ذهبوا إلى مثل هذا الإمامُ أبو حيان، فقال: «﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ قال ابن عباس: هو النَّضْر بن الحارِث وأتباعه. و(الإفك): أسْوَأ الكذِب. و(أعانه عليه قوم آخرون): قال مُجاهِد: قوم من اليهود ألْقوا أخبار الأمم إليه. ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾: أيْ جَمَعَهَا، من قوْلهم: كَتَب الشيء، أي جَمَعَهُ، أو من الكِتابَة، أي كَتَبها بيده، فيكون ذلك من جُمْلَة كذبهم عليه، وهم يَعلَمون أنَّه لا يَكتُب، ويكون (كاسْتَكَبَّ الماء) و(اصْطَبَّه)، أيْ: سَكَبَهُ وصَبَّهُ. ويكون لفظ (افْتَعَلَ) مُشْعِراً بالتَّكَلُّف والاعْتِمال. أو بمَعْنَى أمَر أنْ يُكتَب له، كقولهم: (احْتَجَمَ) و(افْتَصَدَ) إذا أمَر بذلك، ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾، أيْ: تُلْقَى عليه ليحْفَظها؛ لأنَّ صُورة الإلْقاء على المُتَحَفِّظ كصُورة الإمْلاء على الكاتِب»[1].

ويجب أنْ نُشير هنا إلى أنَّ العُلَماءَ الذين ذهبوا هذا المَذْهَب قد قدَّموا التَّفْسيرَ الذي يَجعَل قوْل المُشْرِكينَ زعْماً بتعلُّمِه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ على التَّفْسيرِ الذي يَجعَل الآية دليلاً على الأمِّيَّة، فكأن المَعْنَى الأوَّل هو ما رجَح عندهم، ولكنَّهم لم يقْطَعوا في المسْألة برأيٍ، فأضافوا إليه التَّفْسيرَ الثَّاني. وقد كان هذا الأمْر واضِحاً تماماً عند مُفَسِّرٍ لُغَوِيٍّ مثل الإمامِ الزَّمخْشَري الذي ذهَب، مُباشَرة، إلى جعْل الآية اتِّهاماً للمُشْرِكينَ للنَّبيِّ ﷺ بتَعَلُّمِ ما جاء به في القُرْآنِ الكريمِ، نقْلاً عن أهْلِ الكِتاب، وبواسِطة الكِتابَة، وذلك أن مَعْنَى (اكْتَتَبَ) عنده هو «كما تقول: اسْتَكَبَّ الماء،

---

(1) البحر المحيط 6/ 441، 442. وأبو حيان هو مُحمَّد بن يوسف بن علي الأندلسي. لغوي ومفسِّر شهير. ولد بغرناطة سنة 654هـ، وأقام بمصر، حيث توفي سنة 740هـ. انظر طبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص268.

واصْطَبَّه: إذا سكَبَهُ وصَبَّهُ لنفسه»[1]. وهو لم يَفتَح إمْكاناً لِيَدُلَّ المَعْنَى على الأمِّيَّةِ إلاَّ عند عرْضِه لإحْدى القِراءات القُرْآنِيَّةِ، وهي (اكْتتِبَهَا) ـ بصيغة المَبْني للمَفْعول ـ؛ إذ أنَّ المَعْنَى في هذه الحالة هو «اكْتَتَبَهَا له كاتبٌ؛ لأنَّه كان أمِّيّاً لا يَكتُب بيده»[2].

وإنَّنا نجد مثل مَنْـهَجِ الإمامِ الزَّمخْشَري عند الإمامِ ابنِ عطيَّةَ؛ إذ كتَب في تَفْسيرِه أن المُشْرِكينَ «رَمَوْا محمداً ﷺ بأنَّه اكْتَتَبَها»[3]. ثم أوْرَدَ قِراءةَ طلْحة بن مُصرِّف ـ وقد انفرد بين جُمْهورِ القُرَّاء بقراءةِ الفِعْل (اكْتُتِبَ) مبنياً للمَفْعول[4] ـ باعْتِبار اعتِمادها يُؤَدِّي إلى الدِّلالَةِ على أمِّيَّةِ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ إذ يُصبِح مَعْنَى الفِعْلِ حينذاك «اكْتُتِبَتْ له»[5]. وهو مَنْهَجُ الإمامِ نِظامِ الدِّينِ القُمِيِّ الذي اكْتَفى بنقْل جميع ما أوْرَدَه الإمامُ الزَّمخْشَري[6].

وقد تَميَّزَ الإمامُ الألوسي عن العُلَماءِ الذين وَضعْناهم في هذا الفريق في هذه الخاصيةِ؛ حيث أوْرد المَعْنَى الذي يَدُلُّ على الأمِّيَّةِ قبل المَعْنَى الذي يجعَل أمْر تَعَلُّمِ النَّبيِّ ﷺ مُجَرَّدَ زعْم للمُشْرِكينَ. وبَدَا بذلك مَيْلُه إلى تغْليب التَّفْسيرِ الأوَّل، ولكنَّه لم يقْطَع به، قال: « ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا..﴾، ومُرادُهم كتَبَها

---

(1) الكشَّاف ـ الزَّمخْشَري 3/ 82. والزَّمخْشَري هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي. نحوي، ولغوي، ومتكلِّم معتزِلي. ولد بخوارزم سنة 467هـ، ثم أقام ببغداد. له: أساس البلاغة. ت 538هـ. انظر طبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص172.

(2) السَّابق.

(3) المحرر الوجيز 11/ 5. وابن عطيَّة هو أبو مُحمَّد عبد الحق بن غالب الأندلسي. فقيه ومحدِّث ولغوي كبير. ت 546هـ. انظر طبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 256، وطبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص175.

(4) انظر معجم القراءات القرآنية ـ د. عبد العالم مكرم، وآخر 4/ 274.

(5) المحرر الوجيز 11/ 5.

(6) انظر غرائب القرآن 5/ 222. والقُمِّي هو نظام الدين حسن بن محمد. ت 850هـ. انظر طبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص420.

لنفْسِه، والإسْناد مَجَازِيٌّ، كما في: بَنَى الأمير مدينة. والمُراد: أمَر بكِتابَتها. أو يُقال: حقيقة (اكْتَتَبَ): أمَر بالكِتابَة، فقد شاع (افْتَعَلَ) بهذا المَعْنَى، كـ: (احْتَجَمَ) و(افْتَصَدَ)؛ إذ أمَر بذلك. وقيل: قالوا ذلك لظَنِّهم أنَّه يَكتُب حقيقة، أو لمَحْضِ الافْتِراء (عَلَيْه) عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ... والجُمْهورُ على الأوَّل...»[1].

وعلى كُلِّ حال، ومهْما كانت مُيول هذا الفريق من المُفَسِّرينَ، فقد ساوَوْا عَمَلِيّاً عند بحثهم في أسْلوب هذه الآية بين دِلالَتها على أمِّيَّتِه ودِلالتها على تعلُّمِه، فقال الإمامُ الزَّمخْشَري: «فإنْ قُلت: كيف قيل (اكْتَتَبَها فهي تُمْلَى عليه)، وإنَّما يُقال: أُمْلِيَتْ عليه فهو يَكتُبُها؟ قُلت: فيه وَجهان، أحدُهما: أراد اكتِتابَها أو طَلَبه فهي تُمْلَى عليه، أو كُتِبَت له وهو أمِّيٌّ فهي تُمْلَى عليه، أي تُلْقَى عليه من كِتابه ليَتَحَفَّظَهَا؛ لأنَّ صُورة الإلْقاء على الحافظ كصُورة الإلْقاء على الكاتب»[2].

ولا بُدَّ أنْ نُشير هنا إلى عدَم قُدرَتنا على تحديد موْقف عدد من المُفَسِّرينَ من الآية موْضوع البحث؛ إذ لم يَعرِض لتَفْسيرِها الإمامُ الماوردي مثلاً[3]. ولفَّ الغُموض ما أوْرده الإمامُ ابنُ جريرٍ الطبريِّ فيها. ويعود ذلك إلى استِعمال شيخ المُفَسِّرينَ عدداً من الألفاظ التي ترِد عند العامة ـ والخاصَّة كما يبْدو ـ باعْتِبارِها من المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، وعدَم تحقيقه (للكلمات المفاتيح) في نَصِّ الآية. فقد كتَب في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا﴾: «فتأويل الكلام: وقال هؤلاء المُشْرِكونَ بالله الذين قالوا لهذا القُرْآنِ إنْ هذا إلا إفْكٌ افْتَراهُ محمد ﷺ: هذا الذي جاءنا به مُحمَّد أساطير الأوَّلين، يَعنون أحاديثهم التي كانوا يُسَطِّرونها في كَتَبهم،

---

(1) روح المعاني 18/ 235.

(2) السابق. ووافقه نظام الدين القمي. انظر غرائب القرآن 5/ 222.

(3) انظر النكت والعيون 4/ 132.

اكْتَتَبَها محمد ﷺ من يهود. ﴿ فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ ﴾ يَعنون: فهذه الأساطير تُقرأ عليه، من قوْلهم: أمْلَيْتُ عليك الكِتاب»[2].

وإنَّ مَوْضِعَ اللُّبْس في هذا التَّفْسيرِ، هو جمعُه بين عدَم بيان مَعْنَى صيغة (اكْتَتَبَها)، إضافة إلى تَسويته بين الفعْلَيْنِ (أمْلى) و(قرأ). وقد كان هذا المَنْهَجُ غير التَّحْقيقيِّ سبباً في عدم قُدْرَتنا على تحْديد موْقف الإمامِ ابنِ جريرٍ، وإنْ كنَّا نُرجِّح أنَّه قد فهِم من الآية دِلالتها على الأميَّة، وذلك بناء على تَسويته بين الفِعْل (أمْلى) و(قرأ).

ولا بُدَّ من التَّصْريح هنا بأنَّ النَّظر في هذه الآية الكريمَة يؤدِّي بالباحث إلى الدَّهْشة من إضْراب جُمْهورِ عُلَمائنَا عن تحْقيق معْناها. وتعود هذه الدَّهْشةُ لِمَا نُلاحظه من احتوائها على عدد من (المَوَاد) التي يُمْكِنُ للبحْث العلْميِّ التَّحقيقيِّ استغلالَها. وأوَّل هذه المَواد هو استِخْدامها، وهذا أمر عام في القُرْآنِ الكريمِ، الدَّقيق للمُصْطَلَحات. وهو الأمْر الذي يجْعَل البحْث المُعْجَميَّ في ألْفاظها، وخُصوصاً في الفعْلَيْنِ (اكْتَتَبَ) و(تُمْلَى)، قادراً على التَّوَصُّل إلى مُجْمَل معانيها.

أمَّا بالنِّسبة لصيغة (افْتَعَلَ) التي جاء الفِعْل (اكْتَتَبَ) على وَزْنها، فهي من صِيَغِ المُطاوَعَة، التي لا تَخرُج معانيها عند جُمْهورِ عُلَماء اللُّغَة عن الدِّلالَة «على الاتِّخاذ، نحو: اشْتَوَى اللحم، واخْتَتَمَ. أو للدِّلالَة على التَّشارُك نحو: اجْتَوَرَا، واشْتَوَرَا. أو للدِّلالَة على التَّصَرُّف باجْتِهاد ومُبالَغَة نحو: اكْتَتَبَ واكْتَسَبَ. أو للدِّلالَة على الاخْتِيارِ نحو: انْتَقَى واصْطَفَ»[2]. ومن الواضِح أنَّ هذه الصيغة، في الآية التي نبحثُها، لا يُمْكِنُ أنْ تَدُلَّ إلا على مَعْنَيَيْنِ فقط، هما: الاتِّخاذُ، والتَّصَرُّفُ باجْتِهاد ومُبالَغَة، وهذا لعَدَم تَحمُّل الآية للمَعْنَيَيْنِ الآخَرَيْنِ. إضافة إلى الدِّلالَة على ما يَدُلُّ عليه الفِعْل المُجَرَّدُ، وهو ما لم يرِد في النَّصِّ السَّابِقِ، ولكنَّنا سنُبَيِّنُ وَجْهَهُ لاحِقاً.

---

(1) جامع البيان 9/ 365، 366.

(2) شرح ألفية ابن مالك ـ ابن عقيل (تكملة تصريف الأفعال ـ محمد محي الدين عبد الحميد) 2/ 601، 602. وانظر الصرف الواضح ـ عبد الجبار علوان النايلة ص104.

وإنَّ النّظر إلى الفِعْل (اكْتَتَبَ) باعْتِباره صيغة من صِيَغ المُطاوَعَة يَجعَل معناه لا يعْدو الدِّلالَةَ، إمَّا على (الاتِّخاذ)، وهو المَعْنَى الذي أثْبته الإمامُ الزَّمخْشَري، والعُلَماءُ الذين ذهبوا مذهبه، أو على (التَّصَرُّف باجْتِهاد ومُبالَغَة)، وهو المَعْنَى الذي عرَضه عدد كبير من المُفَسِّرينَ، ثم رفَضوه دون دليل إلا الرَّغْبة في جعْل الآية دليلاً على الأمِّيَّةِ. ومن الواضِح أنَّ كلا المَعْنَيَيْنِ يَدُلُّ على وُجوب تَفْسيرِ الآية باعْتِبارها نقْلاً لحدَثٍ من أحْداث السِّيرة المُباركة، وهو زعْم المُشْرِكينَ كتابة النَّبيِّ ﷺ بنَفْسه ما جاء به في القُرْآنِ الكريمِ.

ويُفْهَم ممَّا أوْرده (ابن سِيدَة) في (المُخصَّص) أنَّه يَميل إلى أنْ يكون وَزْنُ (افْتَعَلَ) مَحْصوراً في الدِّلالَةِ على مَعْنَيَيْنِ فقط، هما: الاتِّخاذ، قال: «تقول: اشْتَوَى القومُ، أيْ: اتَّخَذُوا شِواء»[1]، أو اسْتِواء الصيغة المُجَرَّدَة بالصيغة المَزيدَة. ويُفْهَم هذا الأمْر الأخير من قوْله: «وقد يُبْنَى على (افْتَعَلَ) ما لا يراد به شيء من ذلك، كما بَنَوْا على (أفْعَلْتُ) وغيره من الأبْنية، وذلك (افْتَقَرَ) و(اشْتَدَّ)...، أي: أنَّهم يَبْنون على (افْتَعَلَ) ما لا يُراد به إلا مَعْنَى (فَعَلَ) لا زِيادة فيه، ولا يُسْتَعْمَلُ إلا بالزِّيادة كقولهم: (افْتَقَرَ) فهو فقير. ولا يُسْتَعْمَلُ (فَقُرَ)»[2]. هذا إضافة إلى ما يُشْبه ردَّه لقوْل (سيبويه) في مَعْنَى (اكْتَسَبَ)؛ إذ أوْرد بعد قوْل سيبويه: إنَّ معناه «هو التَّصَرُّفُ والطَّلَبُ

---

(1) المخصص - مج4 - ج14 - ص183.

(2) السابق. وقد ذهب ابن جني في (المحتسب) إلى نفس ما ذهب إليه ابن سيده. فقال: «وليس ممتنعاً أن يكون قوله (اكتتبها) (كتبها)». انظر تعليق المحققين لتفسير الإمام ابن عطية 11/ 5، 6. ولكنه عند التطبيق، وبتأثير الاعتقاد بالمعجزة في كوْن النبيﷺ أمِّيّاً، جعله لا يتولى الكتابة بيده، بل جعل غيره يقوم بذلك. وقد كان بإمكانه أن يخرج من هذا الإشكال، لو ذهب إلى أن ذلك ليس أكثر من تشنيع من تشنيعات المشركين على الرَّسول الكريم.

والاجْتِهادُ» ما يلي: «وقال غيره: لا فرْقَ بيْنَهما»[1]. ولهذا السَّبب نسَب صاحب اللِّسان له القوْل باسْتِواء الصيغة المُجَرَّدَة والصيغة المَزيدَة في هذه المسْألة[2].

ومن الواضح أنَّ اعتمادنا لهذا المَعْنَى الجديد الذي نبَّه عليه هذا اللُّغَويُّ ـ كنَّا قد أشرْنا إلى ذلك من قبل ـ يُؤَدِّي إلى تأكيد ما ذهبْنا إليه في مَعْنَى الآية، ذلك أنَّ اسْتِواء الصيغة المَزيدَة بالمُجَرَّدَة، أيْ التَّسْوِيَةَ بين الفعْل (اكْتَتَبَ) و(كَتَبَ)، صَريحٌ في الدِّلالَة على أنَّ المُشْركينَ قد زَعَموا أن النَّبيَّ ﷺ قد قام بكتابَة ما جاء به في القُرْآن بنفسه.

والجَدير بالتَّنْويه أنَّ البحْث اللُّغَويَّ في الفعْل (تُمْلَى) الوارد في الآية الكريمَة يُؤَدِّي إلى تأكيد جميع النَّتائج التي انْتَهَيْنا إليها عند البحْث في الفعْل (اكْتَتَبَ). ونُبادر إلى القوْل بأنَّ ما ذهَب إليه عُلَماؤُنا من دِلالته على ما يُلْقَى (للكتابة) أو (للحِفْظ) على السَّواء غير صحيح على الإطْلاق؛ حيث يجب أنْ يُصرَف معناه إلى أنْ يكون دالاً على ما يُلْقَى للكتابة فقط. وشاهد ما ذهبنا إليه هو وُجود الفعْل (اكْتَتَبَ) الذي يُحدِّد ما يَؤُول إليه هذا الذي (يُمْلَى) بالمكْتوب فقط. والحقيقة أنَّ هناك الكثير من الغُموضِ حوْل البحْث اللُّغَويِّ الذي قام به عدد من المُفَسِّرينَ، بل اللُّغَوِيِّينَ، في دِلالَة هذا الفعْل؛ وهو الأمْر الذي يُظهِر بشكْلٍ جليٍّ أنَّ بحثهم في هذه الآية كان مُتَأثِّراً بما وَقَرَ في أذهانهم حول أمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ وقصْدهم الواضح إلى أنْ يُضيفوا دليلاً جديداً على صحَّة هذه المُسَلَّمَة.

وقد سَبَقَ لنا ذِكر الكثير من النُّصوص التي ذهب أصحابها إلى الحُكْم بتَرادُف الفعْلَيْنِ (أمْلَى) و (قَرَأَ)، كما نقلْنا مُحاوَلَة تَسويغ الإمامَيْنِ الزَّمخْشَري والرَّازي وغيرهما لهذا الأمْر، وذلك عند مُحاوَلَتهم الإجابة على السُّؤال التالي: لماذا ذَكَرَ القُرْآنُ الكريمُ أمْر الكِتابَة قبل الإمْلاء إذا كان مَعْنَى هذا الفعْل هو القِراءةُ؟ ومن

---

(1) السَّابق.

(2) لسان العرب ـ ابن منظور 1/ 698.

المَعْروف أنَّ هذا الحُكْمَ، وتلك المُحاوَلَة هي تَسْويغ لتَقَبُّل دِلالَة الفِعْل (تُمْلَى) الوِراد في الآية على ما يُلْقَى للحِفْظ، تماماً مثل دِلالَة الفِعْل (قَرَأَ) على ذلك بالوضْع اللُّغَوِيِّ. ومن المعْلوم أنَّ نتيجة هذا الإجْراء هو الانْتهاء إلى تقْرير أنَّ ما كان يُلْقَى للنَّبِيِّ ﷺ لم يكُن الهدَف منه كِتابته، بل حِفظه، فتكون الآية بذلك دليلاً على الأمِّيَّة، عِوَضَ دِلالَة ما وَرَدَ فيها على كوْنه مُجَرَّدَ زعْم للمُشْرِكينَ بتَعَلُّم النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

وقد رَدَّ الإمامُ الألوسي ما ذهب إليه هؤلاء العُلَماءُ، وأبْدَى في دِلالَة الفِعْل (أملى) وِجْهة نظَر قريبة من دِلالته اللُّغَوِيَّة الحَقيقِيَّة، ولكنَّه مع هذا ظل مُتأثِّراً بالجوِّ العامِّ الذي جعَل من الآية دليلاً على الأمِّيَّة؛ ولذلك لم يستَغِل تحقيقَه اللُّغَوِيَّ لإنْجاز تَفْسير مُخالف، يَجعَل من اسْتِعمالها دليلاً على ذلك مُستَحيلاً، بل لقد كان سعْيُه إلى عدَم مُخالَفة أصحاب هذا التَّفْسير سبَباً مُباشِراً في عدَم قطْعه أثناء البحْث اللُّغَوِيِّ نفْسه، ولذلك قلنا: إنَّه أبْدَى وِجهَة نظَر (قريبة) من الدِّلالَة اللُّغَوِيَّة الحقيقِيَّة فقط. وعلى كُلِّ حال، فقد كان المُفَسِّرَ الوحيدَ - فيما أعْلَم - الذي نبَّه على عدَم ترادُف الفِعْلَيْنِ (أملى) و(قرأ)، فقال عند تَفْسيره لقوله تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾: «أيْ: تُلْقَى تلك الأساطير عليه بعد اكْتِتابها ليَحْفَظَهَا من أفْواه من يُمْليها عليه من ذلك المُكْتَتَبَ، لكَوْنه أمِّيّاً لا يَقْدِر على أنْ يتَلقَّاها منه بالقراءة، فالإمْلاءُ: الإلْقاء للحفْظ بعد الكتابَة، استعارة، لا الإلْقاء للكتابة كما هو المَعْروف، حتى يقال: إنَّ الظَّاهر العكْس، بأنْ يقال: أمْلَيتُ عليه فهو يَكْتُبُهَا»[1].

ورغم أنَّ دفعنا للبحْث اللُّغَوِيِّ في الفِعْل (تُمْلَى) إلى مُنْتَهاه يُؤَدِّي بنا إلى الخُلوص إلى أنَّ ما ذهب إليه الإمامُ الألوسي من أنَّه قد ورَد في الآية بمعْناه المجازي ليس صحيحاً؛ فإنَّ ما أوْرَده يُعتبَر دليلاً على أنَّه كان يَعْرِفُ دِلالتَهُ الحقيقِيَّةَ، بل مُتَيَقِّناً

(1) روح المعاني 18/ 236.

منها؛ ولذلك لم يَتَقَبَّلْ ما ذهب إليه المُفَسِّرونَ السَّابِقونَ عليه في حُكْمِهم بتَرادُف فِعْلَيْ الإمْلاءِ والقِراءة، ولكنَّه لم يشَأ، أو لم ينْتَبِه إلى تأثير ذلك على مَعْنَى الآية، ولذلك توسَّط، فجعَله يَدُلُّ على مَعْنَى الإمْلاءِ الذي ذهب إليه العُلَماءُ السَّابِقونَ عليه، ولكن بشكْل (مجازي) فقط.

وهذا المَنْهَجُ ليس مَنْهَجَنا، فلذلك يجب علينا أنْ نَنُصَّ، وبشكْل قاطِعٍ، بأنَّ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ ليسا مُتَرادِفَيْنِ، وأنَّه لا يُوجَد أيّ مُسَوِّغٍ لِمَا ذهب إليه الإمامُ الألوسي؛ لأنَّنا - وببساطة شديدة - لا نفْهم مَعْنىً للاستِعارة التي أشار إليها، خُصوصاً وأنَّ الفِعْل (تُمْلَى) قد ورَد في صيغة تُفيد دِلالته على ما يُلْقَى للكِتابة فقط، وهي صُحْبته للفِعْلِ (اكْتَتَبَ). والحقيقة أنَّنا نستَطيع أنْ نُؤَكِّدَ ما ذهبنا إليه بالدِّراسَة اللُّغَوِيَّة للفِعْلِ، خُصوصاً وأنَّ وُروده في القُرْآنِ الكريمِ يجعَل منه (مُصْطَلَحاً) أيْ كلمة لها دِلالَةٌ مُحدَّدَةٌ. وبالفِعْلِ، فقد انْعَدَمَ نَصٌّ أيِّ مُعْجَمٍ لُغَوِيٍّ على أنَّ الإمْلاءَ يكون من أجْل الحِفْظِ[1]؛ بل إنَّ (الزَّبيْدي) كان قاطِعاً تماماً في النَّصِّ على أنَّ الإمْلاءَ لا يكون إلا إلْقاء شيء لطَرَف ثان ليَكْتُبَهُ، بل لقد أعْطَى عدداً من الأدلَّة القُرْآنِيَّة على ذلك، ومنها نصُّ الآية موْضوعِ هذا التَّحقيق. قال الزَّبيْدي: «وأمَلَّهُ - بتشديد اللام -: قال له، فكَتَبَ عنه. وأمْلاهُ كأمَلَّهُ على تَحْويل التَّضْعيف. وفي التَّنْزيل: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾. وهذا من أمَلَّ - بتشديد اللام - وفي التَّنْزيل أيضاً: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾. وهذا من أمْلَى...، ويُقال: أمَلَّ عليه شيئاً يكتُبه، وأمْلَى عليه، فنَزَلَ القُرْآنُ باللُّغَتَيْن معاً»[2].

والحقيقة أنَّ ما ذهب إليه هذا اللُّغَوِيُّ ليس فيه أيَّ غرابة، فقد اشْتَهرت بين العرب، في قديمهم وحديثهم، دِلالَةُ هذا الفِعْلِ على ما يُلْقَى للكِتابة فقط. ومن

---

(1) انظر لسان العرب - ابن منظور 1/ 291.

(2) تاج العروس 8/ 120.

الأدلَّة الواضحة على ذلك وُروده بهذا المَعْنَى في جميع اللُّغات العاميَّة للعَرَبِ المُعاصِرينَ.

ويتبيَّن ممَّا سبَق أنَّه لا يُوجَد في هذه الآية دليلٌ على أمِّيَّته عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ، بل الأقرب إلى التَّصَوُّر أنَّها تحتَوي على إشارة إلى كتابته للقُرآنِ الكريم. فهل مَعْنَى ذلك أنَّ ما ذهب إليه المُشْرِكونَ صحيح، وأنَّ المُسْتَشْرِقَ بلاشير قد أصاب في اسْتِدْلالِه بهذه الآية الكريمَة على تعلُّمِه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ؟

من المُؤكَّد أنَّ زعْم المُشْرِكينَ ذلك هو مَحْضُ «افتراء (عليه) عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ» كما قال الإمامُ الألوسي وغيره[1]. وبالتَّبَعيَّة، فإنَّ ما ذهب إليه المستشرق بلاشير لا يَخرُج عن كوْنه جهْلاً بمَنْهَجِ البحْث اللُّغَويِّ، إنْ لم يكُن تشْنيعاً على السِّيرةِ النَّبَويَّة. وإنَّ دليل افْتِراء المُشْرِكينَ على النَّبيِّ ﷺ يُوجَد في الآيات المُصاحِبة للآية موْضوع البحْث، ذلك أنَّ كُلَّ ما نقلَته لا يَخرُج عن أنْ يكون تصْويراً للمَزَاعِمِ التي أرادوا أنْ يُشَنِّعُوا بها على النَّبيِّ ﷺ ورسالته، ولذلك ألْقَوْا الكثير من الشُّبُهات التي ورَدت في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ۝٤ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝٥ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ۝٦ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۙ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ۝٨ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا﴾ [الفرقان: 4، 9]. وفي ضوْءِ بُطْلان كُلِّ هذه الشُّبُهاتِ تَبْطُلُ أيضاً شُبْهَتُهُمْ التي زَعَمُوا

(1) روح المعاني - مج3 - ج18 - ص42.

فيها كتابَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ما وَرَدَ في القُرآنِ الكريمِ؛ حيث لا تعْدُو أنْ تكون مُحاوَلَةً أو وَسيلَةً لضَرْبِ الدَّعْوَةِ إلى الإسْلام، وهم يَعلَمون بُطْلانها كما علِموا أنَّه ليس كاهناً، ولا هو بالسَّاحِرِ، ولا بالشَّاعِرِ...

ومن المُلاحَظ أنَّ عُلَماءَنا قد فهِموا من استِعْراضهم لجُمْلَةِ هذه التُّهَمِ، وخُصوصاً عند بحثهم للآية موْضِعِ هذا التَّحْقيق، ما ذهبنا إليه قبل قليل ولذلك قرَنُوا هذه التُّهْمة بتُهْمة أخرى ألْقاها المُشْرِكونَ رغم أنَّها ليست من سورة الفُرْقان، وهي قوله تعالى في سورة النَّحل حاكياً قوْلهم: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: 103][1].

ومن النُّكت التي لنْ يَكتمِل هذا البحْث إلا بإيرادها أنَّ محلَّ شُبْهة المُشْرِكينَ الحقيقيَّةِ في الآية التي قمْنا بدِراستها ليس هو زعْمهم بتَعَلُّمِ النَّبيِّ ﷺ للقِراءةِ والكِتابَة، فهذا أمْر ليس له تعلُّق بالوحْيِ، لا من قريب ولا من بعيد، رغْم السَّعي الحثيث لجُمْهورِ عُلَمائِنَا للقوْل به واتِّخاذه دليلاً على الإعجاز القُرآنيِّ، كما رأينا وسنرى في الفُصول القادمة. بل إنَّ اتِّهامهم له بكِتابة ما جاء به لم يكُن إلا (صُورة) لمحلِّ الشُّبْهة المَقْصودة، وهو الزَّعْمُ بأنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قد تعلَّم ما جاء به عن مصادِر أجْنَبِيَّة. ويَدُلُّ على ما ذهبنا إليه أنَّ القُرْآنَ الكريمَ لم يُركِّز في ردِّه على المُشْرِكينَ على نفْي تعلُّمِ النَّبيِّ ﷺ بل وَرَدَ فيه ما يُبيِّنُ أنَّ مَصْدَرَ ما جاء به مُحمَّد عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ هو الوَحْيُ الإلَهيُّ، فقال تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: 6].

---

(1) انظر مفاتيح الغيب ـ الرَّازي 24/ 45. وغرائب القرآن ـ نظام الدين القمي 5/ 222.

# الفصل الخامس

## الرَّسولُ النَّبِيُّ الأمِّيُّ

نقلنا فيما سبَق تقرير المُسْتَشْرِقينَ أنَّ التَّفْسيرَ الخاطئ لكلِمة (أمِّيٍّ) هو السَّبب في ذهاب المُسْلِمينَ إلى النَّصِ على جَهْلِه عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالقِراءةِ والكِتابَةِ، وأنَّهم استَغَلُّوا هذه الصِّفَةِ في تأكيد الطَّابَعِ المُعْجِزِ للقُرآنِ الكريم. ووافَقَ المُسْتَشْرِقينَ في الجزء الأوَّل من هذا التَّقْرير أحد الباحِثينَ المُسْلِمينَ، وهو الدُّكتور سيد عبد اللَّطيف الحيدرآبادي، رئيس أكاديمية الدراسات الإسْلاميَّة بحَيْدَر آباد. وقد رَدَّ عليه الأستاذ مطهري، أثناء مُناقَشَته له، زعْمَه بتَعَلُّم النَّبيِّ ﷺ كما رَدَّ عليه تأكيده أنَّ التَّفْسيرَ الخاطئ لكلِمة (أمِّيٍّ) هو سبَب ما تبَنَّاه العُلَماءُ المُسْلِمونَ في هذه المسألة[1].

وقد أصاب الأستاذ مطهري حين أكَّد حقيقة جهْل النَّبيِّ ﷺ بفَنَّيْ القراءة والكِتابَة، وهو ما قرَّرناه نحن أيضاً بأدلَّة مُتعدِّدة في فصْل سابِق، لَكنَّهُ أخطأ حين رَدَّ على الدُّكتور سيِّد تقْريره سبَب اعْتِماد المُسْلِمينَ لهذه الحقيقة. وإنَّ النَّاظر في مُؤَلَّفات العُلَماءِ المُسْلِمينَ لا يسَعُه إلاَّ أنْ يُؤَكِّدَ أنَّ مُعْتَمَدَ قَوْلِهم بأمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ كان بعض آيات القُرْآنِ الكريمِ، وخُصوصاً الآيات التي وَرَدَ فيها مُصْطَلَحُ (أمِّيٍّ) سواء بصيغة المُفْرَدِ أو الجَمْع. ويُمْكِننا أنْ نستَدِلَّ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه، في هذه المَرْحلَة الابْتِدائيَّة من الدِّراسَة، أيْ في انْتِظار اكْتِمال هذا الفصْل، بتقرير الشَّيخ الدُّكتور البوطي لهذه الحقيقة في ثنايا ردِّه على الشَّخْصِ نفْسِه ـ كما يبدو ـ الذي كان يُناقِشه الأستاذ مطهري، فقال: «إنَّه لا يُريد أنْ تكون كلِمة (أمِّيٍّ) بمَعْنَى: لا يَكْتُبُ ولا يقرأ. . . بيد

---

(1) النبي الأمي ص27.

أنَّ الخَطْب أهْوَن من ذلك، والحقيقة التي وَقَعَ اخْتِيارُه عليها للتَّلاعُب والتَّأويل (أمْر بَدَهِيٌّ) ساطِع الدِّلالَة والمَعْنَى عند كُلِّ من يَعْنيهم الأمْر، من (لُغَوِيِّين) و(مُؤَرِّخين) و(مُفَسِّرين) . . . وحَسْبي إذاً أنْ أكتُب هذا المُلْحَقَ تنْبيهاً إلى أنَّ (أمِّيَّة) رسول الله ﷺ التي تَعْني (الجهْل بالكتابَة) حقيقة ثابتة، بل لم يقِف عندها بأيِّ مِرْيَة أو شَكٍّ أيُّ مُؤَرِّخٍ أو باحث لُغَوِيٍّ، مُؤْمناً كان أو كافراً»[1].

والحقيقة أنَّ الشَّيخ البوطي لم يحدْ قَيْدَ أنْمُلَة في التَّعبير عن الرَّأي الشَّائع عند المُفَسِّرينَ واللُّغَوِيِّينَ من المُسْلمينَ، ولكنَّ هذا لا يُعْتَبَرُ دليلاً على أنَّ ما ذهب إليه هؤلاء الأفاضل هو عَيْنُ الصَّواب، كما أنَّ جزْمَه بعدَم مُخالَفَة أحد في تَفْسير كلمة (أمِّيٌّ) حتى ولو كان كافراً خطأ جسيم؛ إذ أنَّ جُمْهورَ المُسْتَشْرِقينَ يُخالِفون عُلَماءنا في تَفْسيرِ هذه الكلمة. كما أنَّه يُوجَدُ من العُلَماء المُسْلمينَ من لم يجزِم بمعناها في صيغتها المُفْرَدَة، وإنْ ظهَر ميْلُه إلى تَفْسيرِها بما فسَّرها به الجُمْهورُ.

ونحتاج، قبل وُلوج باب مُحاوَلة بيان الدِّلالَة الحقيقيَّة للكلمة موضوع البحث، أنْ نستَعْرِض تَفْسيرَ عُلَمائنا لها، وما ذهبوا إليه في جذْرها اللُّغَوِيِّ، وكيْفيَّةَ استخدامهم لهذا المَعْنَى في تنْظيرهم لإحدى صفات الرَّسولﷺ وتأثير كُلِّ ذلك في فَهْمهم للخاصِّيَّة النَّبَوِيَّة التي لها تعلُّق بهذه الصِّفَة. ومن المعروف أنَّ كلمة (أمِّيٌّ) قد ورَدت في القُرْآن الكريم بصيغة المُفْرَد في آيَتَيْنِ مُتتاليَتَيْنِ من سورة الأعراف هما قَوْله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ

(1) من هو سيد القدر؟ ـ الملحق حول أمية رسول الله ﷺ ص94، 95.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: 157، 158]. كما أنَّ اشْتِقاقات هذا الجِذْرِ قد ورَدت بصيغة الجَمْعِ في سُوَرٍ مُتعدِّدَةٍ سنَعرِضها مع توالي فصول هذا الكتاب.

وأوَّل ما تجب ملاحَظَته، فيما يخصُّ تَفْسيرَ عُلَمَائِنَا لكلمة أمِّيٍّ، هو إضْراب عدد منهم عن تَفْسيرِها في الموْضِع الذي ورَدت فيه بصيغة المُفْرَدِ في سورة الأعراف رغْم مُوافَقَتهم لغيرهم من عُلَماءِ الإسلام في دِلالتها، كما يشْهَد لذلك تَفْسيرُهم لصِيَغ الجمع في المواضِع التي ورَدت فيها في القُرْآنِ الكريمِ، إضافة إلى ما أوْرَدوه عند تَفْسيرِهم لآيتي الأعراف نفسها. ومن هؤلاء العُلَماءِ الإمامُ ابنُ كثيرٍ الدِّمشْقي الذي قال في تَفْسيرِها: «النَّبيُّ الأمِّيُّ: أيْ، الذي وُعِدتم به وبُشِّرتم به في الكتُب المتَقَدِّمة، فإنَّه منعوت بذلك في كتُبهم»[1]. وهو الموْقف نفسه الذي نراه عند شيخِ المُفَسِّرينَ ابنِ جريرٍ الطَّبَري وعند الإمامِ النَّسَفي مثلاً[2]. وهو موْقف الأستاذ سيِّد قطب من المُحْدَثينَ؛ حيث اكْتفى بتَرْديد الصيغة القُرْآنيَّة (النَّبيِّ الأمِّيِّ) مرَّات مُتعدِّدة في الفِقْرة التي كتَبها لتَفْسيرِ الآيتين الطَّويلتين اللَّتين ورَدت فيهما[3].

أمَّا جُمْهورُ عُلَمَائِنَا فقد عرَضوا لتَفْسيرِ هذه الكلمة بتفْصيل كثير أو قليل، كما أجْمَعوا على أنَّ معْناها هو الجاهِلُ بالقِراءة والكِتابَة، وأن هذه الصِّفَةَ تُعْتَبرُ مُعْجِزَةً من مُعْجِزاتِه عليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. قال الإمامُ الرازي: «مَعْنَى الأمِّيِّ: الذي هو على صِفة أمَّة العرب، قال عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ: إنَّا أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نكتُب ولا نحسُب. فالعَرَبُ أكثرهم ما كانوا يكْتُبون ولا يَقرَؤون، والنَّبيُّ ﷺ كان كذلك... وكوْنه أمِّيّاً

---

(1) تفسير ابن كثير 3/ 236.

(2) انظر جامع البيان ـ الطبري 3/ 503. ومدارك التَّنْزيل ـ النسفي 1/ 444.

(3) انظر في ظلال القرآن 3/ 1378.

بهذا التَّفْسيرِ كان من جُمْلَةِ مُعْجِزاتِهِ»[1]. وقال الإمامُ أبو حيان: «الأمِّيُّ الذي هو على صفة أمَّة العَرَبِ... فأكثر العَرَبِ لا يَقرأ ولا يَكْتُبُ. قاله الزَّجَّاج. وكونه (أميًّا) من جُمْلَةِ المُعْجِزِ»[2]. وقال الإمامُ الشَّوْكاني: «الأمِّيُّ هو محمد ﷺ، إمَّا نِسْبَةً إلى الأمَّةِ الأمِّيَّةِ التي لا تَكْتُبُ ولا تَحْسِبُ، وهم العَرَبُ، أو نِسْبَةً إلى الأمِّ. والمَعْنَى: أنَّه باقٍ على حالَته التي وُلِدَ عليها لا يَكْتُبُ»[3].

ولم يشِذَّ أيُّ مُفَسِّرٍ أو باحث من عُلَمَائنا المُحْدَثينَ عما ذهب إليه جُمْهورُ عُلَمَائنا القُدَامَى. ومن أمثلة ذلك ما أوْرَده الدُّكتور وهبة الزُّحيلي في مَعْنَى (الأمِّيِّ)؛ إذ هو عنده: «الذي لم يَقرَأ ولم يَكْتُبْ، فالأمِّيَّةُ آية من آيات نُبُوَّتِهِ، وأنَّ القُرآنَ المُعْجِزَ مُنَزَّلٌ عليه من عند الله، فهو مع أمِّيَّتِهِ أتى بأكْمَلِ العُلوم»[4]. وهذا هو عَيْنُ المَعْنَى الذي ذهب إليه، من قبله، الأئمَّةُ نظام الدين القُمِّي والقُرْطُبي و(البِقاعي)[5] والألوسي وابن عاشور و(البَرْسَوي)[6] وغيرهم[7]. كما أثبته الأئمَّةُ ابن جرير وابن كثير والنَّسَفي والأستاذ قطب، وإنْ لم يَعْرِضوا لتَفْسيرِ لفظ (الأمِّيِّ) بصيغتها المُفْرَدَةِ كما نبَّهنا إلى ذلك قبل قليل.

وقد يظُنُّ الظَّانُّ، أو يُقَرِّرُ الباحِث المُتَسَرِّعُ، عدَم وُجود أيِّ مُخالف لهذا الإجماع. وهذا عَيْنُ الخطأ؛ إذ أنَّ اطِّلاعنا على ما كتَبه عدد من عُلَماءِ الإسلام

---

(1) مفاتيح الغيب ـ مج8 ـ ج15 ـ ص20.
(2) البحر المحيط 4/ 402.
(3) فتح القدير 2/ 316.
(4) التفسير المنير 9/ 119.
(5) برهان الدين إبراهيم بن مُحمَّد. لغوي وفقيه شافعي. ت 883هـ. انظر طبقات المفسِّرين للأدرَنْوي ص346.
(6) إسماعيل حقِّي البرسوي. ت 1137هـ.
(7) انظر غرائب القرآن لنظام الدين القمي 3/ 328. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 7/ 298. ونظم الدرر للبقاعي 3/ 124. وروح المعاني للألوسي 9/ 79. والتحرير والتنوير ـ ج8 ـ ق2 ـ ص133. وروح البيان للبرسوي 3/ 251.

القُدَامَى، أيْ العُلَماء الذين عاشوا في الفترة الذَّهَبِيَّة للثَّقافة الإسْلاميَّة، فامْتَلَكوا من العِلْم ما كان يَسْمَحُ لهم بالاجْتِهاد ومُخالَفة غيرهم من عمالقة العُلوم الإسْلاميَّة، والذين كانوا - إضافة إلى هذا - بعيدين عن التَّقْليد الذي غرق فيه الباحثون والمُفَسِّرونَ المُسْلِمونَ المُحْدَثون. إنَّ هذا الاطِّلاع يُفيدُنا في مَعْرِفَة أنَّ من العُلَماء من فتَح إمْكانات ورُود مَعَان أخرى لكلمة (أمِّيٍّ)، وإنْ سلَّم في مُجْمَلِ تَفْسيره بمَذْهَب الجُمْهور.

وإنَّنا نعرف ذلك من مُقارَنة بحثهم للجُذور اللُّغويَّة الممكنة لكلمة (أمِّيٍّ) ببحْث الجُمْهور. ومن أمثلة ذلك أنَّ الإمامَ ابنَ جرير الطَّبري رجَّح أنْ يكون لفظ (أمِّيٍّ) الذي وَرَدَ وَصْفاً للنَّبيِّ ﷺ منسُوباً إلى (الأمِّ)، وهو بهذا يَدُلُّ على جَهْله بالقراءة؛ لأنَّ «الكتاب كان في الرِّجال دون النِّساء»[1]. وتبنَّى هذا التَّخْريج نفسه الشَّيخ اللُّغَوي المُفَسِّرُ ابن عاشور، فقال: «قيل: هو مَنْسوب إلى (الأمِّ) أيْ: هو أشْبَهُ بأمِّه منه بأبيه؛ لأنَّ النِّساء في العَرَب ما كُنَّ يعرِفْن القراءةَ والكِتابَةَ، وما تَعَلَّمْنَهَا إلا في الإسلام... أمَّا الرِّجال ففيهم من يَقرَأ ويَكْتُبُ»[2].

وقد تبنَّى الإمامُ القُرطُبي الجِذْرَ اللُّغَويَّ الذي يجعَل كلمة (أمِّيٍّ) مأخوذة من (الأمَّة)، وهي بذلك تبْقى دليلاً على جهْل النَّبيِّ ﷺ بالقراءة؛ إذ أنَّه عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يُوصَف بذلك عنده إلا تشبيهاً له بحالَة «الأمَّة الأمِّيَّة، التي هي على أصْل وِلادَتها، لم تَتَعَلَّمْ الكِتابةَ ولا قِراءَتها»[3]. وهذا موْقف الإمام أبي حيان عند تَفْسيره للكلمة في سورة الأعراف[4]. أما عند تَفْسيره للكلمة في سورة البقرة فقد ذكَر هذا الاحْتمال، وأضاف إليه الرَّأي الذي ذكرناه أوَّلاً، فقال: «الأمِّيُّ: الذي لا يَقرَأ في كِتاب ولا يَكْتُبُ، نسبة إلى (الأمِّ)؛ لأنَّه ليس من شُغْلِ النِّساء أنْ يَكْتُبْنَ أو

---

(1) جامع البيان 1/ 417.

(2) التحرير والتنوير - ج8 - ق2 - ص133.

(3) الجامع لأحكام القرآن 7/ 298.

(4) البحر المحيط 4/ 402.

يَقرَأْنَ في كِتاب، أو لأنَّه بحال ولدته أمُّه لم يَنْتقِل عنها. أو نُسِبَ إلى (الأمَّة) وهي القامة والخِلْقة، أو إلى (الأمَّة)؛ إذ هي ساذَجة قبل أنْ تعرِف المَعارِف»[1]. وهو مذهب الإمامَين الشَّوْكاني والألوسي[2].

وعلى خِلاف هؤلاء، فإنَّنا نقرأ عند غيرهم، أيْ الأقلِّيَّة، أقوالاً تُؤَدِّي إلى الاستِنْتاج بعدَم جزْمهم بهذا المَعْنَى الذي استَقَرَّ في التَّفْسيرِ الإسْلامِيِّ. ومن هؤلاء الإمامُ ابنُ عطيَّةَ الأنْدَلُسي الذي ألْمَحَ إلى جِذْرٍ لُغَوِيٍّ يُؤَدِّي اعتباره إلى تفريغ كلمة (أمِّيٍّ) من الدِّلالَة على الجهْل بالقِراءة. قال رَحِمَهُ اللهُ: «والأمِّيُّ: قيل: نُسِبَ إلى أمِّ القُرى، وهي مَكَّةُ. قاله القاضي أبو مُحمَّد رَحِمَهُ اللهُ. واللَّفظة ـ على هذا ـ مُخْتَصَّةٌ بالنَّبِيِّ، وغير مُتَضَمِّنَة مَعْنَى عدَم الكِتابَة. وقيل: هو منسوب ـ لعدَم الكِتابَة والحساب ـ إلى الأمِّ، أيْ هو على حال الصُّدور عن الأمِّ في عدَم الكِتابَة. وقالت فِرقة: هو منسوب إلى الأمَّة. وهذا أيضاً مُضَمَّنٌ عدَم الكِتابَة؛ لأنَّ الأمَّةَ بجُمْلَتها غير كاتِبة حتى تَحْدُثَ فيها الكِتابةُ، كسائر الصَّنائع»[3].

وقد سبَق الإمامَ ابن عطية إلى ذِكْر نسبة (الأمِّيِّ) إلى (أمِّ القُرى)، إمامان جليلان، هما الماوَرْدي وابن الجَوْزي. قال الأوَّل منهما عند تَفْسيره للكلمة في سورة الأعراف: «في تسميته بالأُمِّيِّ ثلاثة أقاويل. أحدها: أنَّه لا يَكْتُبُ. الثَّاني: لأنَّهُ من أمِّ القُرى، وهي مَكَّةُ. الثَّالث: لأنَّ من العَرَبِ أمَّةً أمِّيَّةً»[4]. وقد كان الإمامُ ابنُ الجَوْزي أوْضح عِبارة من صاحبه، فقال في تَفْسيره: «وفي تسميته بالأمِّيِّ قَوْلان. أحدهما: أنَّه لا يَكْتُبُ. والثَّاني: لأنَّهُ من أمِّ القُرَى»[5].

---

(1) السابق 1/ 436.

(2) انظر فتح القدير للشوكاني 2/ 316. و روح المعاني للألوسي 9/ 79.

(3) المحرر الوجيز 6/ 99.

(4) النكت والعيون 2/ 157.

(5) زاد المسير 3/ 272.

وقد يَنْدَفِع المُتَسَرِّعُ إلى الرَّدِّ على ما ذهب إليه هؤلاء الأئمَّة بما أجمع عليه الجُمْهورُ. وقد يستَشْهِد على صواب ما ذهب إليه هذا الجُمْهورُ بمُناصَرة كبار عُلَماءِ اللُّغَة لمذهبهم. وقد ينقُل لنا هذا الشَّخص عدداً من النُّصوصِ اللُّغَوِيَّة التي تُبَيِّنُ عدَم شرْحهم للكلمة إلا بمَعْنىً واحد، هو الجهْل بالقِراءة، والنِّسبة إلى الأمِّ أو الأمَّة. وقد يكون من هذه النُّصوصِ قَوْلُ العلامة أبي بكر السَّجِسْتاني: «الأمِّيُّونَ: الذين لا يكتُبون. واحدهم (أمِّيٌّ)، منسوب إلى الأمَّة الأمِّيَّة التي هي على أصْل وِلادات أمَّهاتها، لم تَتَعَلَّمْ الكِتابةَ ولا قِراءَتها»[1]. أو قَوْل صاحب التَّاج: «الأمِّيُّ... من لا يَكْتُبُ، أو مَنْ على خِلْقة الأمَّة لم يَتَعَلَّمْ الكِتاب، وهو باقٍ على جِبِلَّته. وفي الحديث: إنَّا أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نكْتُب ولا نحْسب. أراد على أصْل وِلادة أمِّهم، لم يتَعَلَّموا الكِتابَةَ والحسابَ... وقيل لسيِّدنا مُحمَّد ﷺ: الأمِّيُّ؛ لأنَّ أمَّةَ العَرَبِ لم تكُن تَكْتُبُ ولا تَقرَأ المَكْتوب»[2].

وإنَّنا نُطَمْئِنُ خاطِر هذا المُتَسَرِّع إلى أنَّنا لن نُجازِف بتصْديق العُلَماء الذين نسَبوا (الأمِّيَّ) إلى (أمِّ القُرَى). وإنَّ ضعْف ما ذهبوا إليه لا يحتاج إلى الاحْتجاج عليهم بأقْوال جُمْهورِ المُفَسِّرينَ وعُلَماءِ اللُّغَة؛ لأنَّه بَيِّنُ الخطأ. ويكْفينا فيه أنْ نبيِّن أنَّ مُطابَقة هذا الوصْف للنَّبِيِّ ﷺ لا يَتِمُّ إلا بتقرير أنَّ (أمَّ القُرَى) التي قصَدوها هي مَكَّةُ المُكَرَّمَةُ، وهو ما ذهبوا إليه بالفِعْلِ. وهذا في غاية الضعْف؛ لأنَّ الوصْف (بأمِّ القُرَى) غير مُخْتَصٍّ بمَكَّةَ دون غيرها من الحواضِر، أيْ أنَّه ليس علَماً لها، بل لكُلِّ مدينة تملَّكت أهميَّة بالنِّسبة لمَنْطِقتها. وقد وَرَدَ في القُرْآنِ الكريمِ ما يُؤَكِّدُ ما ذهبنا إليه؛ إذ وَرَدَ وصْفاً لمكَّةَ المُكَرَّمَةَ، فقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ

---

(1) غريب القرآن ص26.

(2) تاج العروس - الزبيدي 8/ 181. وهذا عين ما ذهب إليه ابن منظور. انظر لسان العرب 12/ 34.

وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا . . . ﴾ [الأنعام: 92]. ولكنَّه وَرَدَ أيضاً وصْفاً لكُلِّ حاضِرة، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ﴾ [القصص: 59].

وبعدُ، وإذا شئْنا التَّحقيق، فيجب علينا أنْ نُنبِّه القارئَ الكريمَ إلى عدَم جدْوى البحْث اللُّغَويِّ في هذه المسألة؛ ذلك أنَّه لا يُقدِّم لنا أيَّ دليل على مَعْنَى كلمة (أمِّيٍّ)، إضافة إلى عجْزه عن مُساعدَتنا في معرفة الجذْرِ اللُّغَويِّ الذي اشْتُقَّتْ منه. وبالفعْلِ، فإنَّ الدِّراسَةَ الصَّرفيَّةَ، مثلاً، تنتهي إلى التَّسْويَّة بين إمْكانيَّة اشتقاق كلمة (أمِّيٍّ) من (الأمِّ) أو (الأمَّة)؛ وذلك لأنَّ إلحاق ياء النَّسَبِ بكلمة (أمَّة) يجعَل صيغتها (أمِّيٍّ)؛ إذ تُحذَف هاء التأنيث، قِياساً، من كُلِّ اسْم آخره تاء التَّأنيث المُتحرِّكة. ومثال ذلك قَوْلنا في حمْدة وسلَمة وفاطمة: حمْدي وسلَمي وفاطِمي[1]. وكذلك الأمْر حين نَنْسب إلى كلمة (أمٍّ). وكُلُّ الفرْق، في هذه الحالة، هو أنَّنا لسنا بحاجة إلى أيِّ حذْف، بل نكتفي بزيادة ياء النِّسبة إلى آخِر الكلمة.

وما دُمْنا قد وَصَلْنا إلى هذه النَّتيجة، فلا بُدَّ لنا من أنْ نجِد وسيلة أخرى تُمكِّنُنا من الفصْل في مَعْنَى الصِّفَة النَّبويَّة التي ورَدت في سورة الأعراف. ولن نخرُج عن إطار مَنْهَجِ البحث اللُّغَويِّ، ولكنَّه في هذه المرَّة لن يكون بحْثاً في الدِّلالَة ولا في عِلْمِ الصَّرْف، بل بحثاً أسلوبياً خالصاً. ومَعْنَى هذا أنَّنا سنعود إلى السِّياق العامِّ للنَّصِّ الذي ورَدت فيه الآيتان 157، و158، اللَّتان احْتَوَتا على كلمة (أمِّيٍّ)، لنُحاوِل فَهْمَهما في إطاره.

والحقيقة أنَّ الباحث يُصاب بدهْشة بالغة عندما يسْلُك هذا المَسْلَكَ، وهي دهْشة تتأتَّى من أنَّ فَهْم النَّصِّ الذي أشرنا إليه قبل قليل يُؤَدِّي إلى وُضوح تام لمَعْنَى الكلمة التي نبحث عن معناها. وهو مَعْنىً يُخالِف ما أجْمَعَ عليه أجْيال من العُلَماءِ

(1) انظر الأصول في النحو ـ ابن السراج 3/ 68.

المُسْلِمينَ، ولذلك فإنَّنا لا نعلَم سبَباً لأن يظَلَّ أجدادُنا جاهلين به طيلة هذه القُرون الطَّويلة التي مرَّت منذ بدء عِلْمِ التَّفْسير، ونشأة الفكر الإسْلامِيِّ الثَّرِيِّ، إلى اليوم. وإنَّنا لا نعلَم، خُصوصاً، إصرار عُلَمَائِنَا المُعاصِرينَ على الجهْل بهذا المَعْنَى، وشنِّهم حرباً شعْواء على الشَّرح الذي قَدَّمه المُسْتَشْرِقونَ لكلمة (أمِّيٍّ)، وأقصد بالذَّات المستَشْرِق الحاقد على الإسْلام وأهله وثقافته وحضارته، وهو الأب هنري لامانس.

إنَّ مَعْنَى (الرَّسولَ النَّبِيَّ الأمِّيَّ) لا يَعْدو أنْ يكون الرَّسولَ النَّبِيَّ الذي لا ينتَسِب إلى بَني إسْرائيل، أو الرَّسولَ النَّبِيَّ الذي لا ينتَسِب إلى اليهود والنَّصارى. وأنَبِّه، هنا، إلى مُلاحَظة في غايَة الأهميَّة، وهي أنَّ الكلمة لا تُحيل إلى الدِّين بقَدْر ما تُحيل إلى العِرْق أو الجِنْسِ. أقصد أنَّ كلمة (أمِّيٍّ) القُرْآنِيَّة تُعَيِّنُ نَبِيّاً لا ينتمي إلى بيْت يعقوب عليه السَّلامُ، وهي لهذا تحمِل نفْي أنْ يكون يهودِيّاً أو نصْرانِيّاً بالتبعِيَّة لا بالأصالَة.

قد استَبَان من عرْضِنا السَّابق أنَّنا نذهب في مَعْنَى كلمة (أمِّيٍّ) إلى دلالتها على رجُل ليس من بَني إسْرائيل، كما أشرنا ـ بشَكْلٍ خفِيٍّ ـ إلى ضرورة السَّعْيِ إلى فَهْمِ معناها في إطار الثَّقافَة اليَهودِيَّة لا العَرَبِيَّة أو الإسْلامِيَّة؛ بل إلى الثَّقافَة الدِّينِيَّة الإبْراهيمِيَّة التي جاء بجُزء منها اليهود، والتي أوْضَحها وأقام المُعْوَجَّ منها القُرْآنُ الكريمُ. وهذا أمْر يفرِض علينا أنْ نُقدِّم أدلَّةً قوِيَّةً على هذه الدَّعْوى، وخُصوصاً أنْ نبيِّن سِرَّ هذه الثَّقافَة التي تجِد فيها كلمة (أمِّيٍّ) التَّجَلِّيَ الكامِل لمعْناها وإعجازها الذي يَدُلُّ على صدق مُحمَّد ﷺ في دعْواه وِراثة النُّبُوَّة.

ولنُحقِّق الجُزْء الأوَّل ممَّا يُطالِب به قارئ هذه الدِّراسة نحتاج إلى عرْض الآيات السَّابقة على الآيتين اللَّتين وردَت فيهما صفة (الأمِّيِّ) في سورة الأعراف، وهي قَوْله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ

وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ﴾ [الأعراف: 155، 156].

لقد اخترنا التَّوَقُّفَ عند هاتين الآيتين السَّابقتين على الآية التي ورَدت فيها الكلمة موضوع البحث. ولو شِئنا لأضفنا إليهما عدداً كبيراً من الآيات قبلهما. ومهْما كان موْقفنا من حيث الاكْتفاء بما نقلناه أو الذَّهاب في النَّقْل إلى العديد من الآيات السَّابقة، فإنَّه لن يُغَيِّرَ من أمْر اخْتصاص الخطاب في هذه الآيات بَنِي إسْرائيل زمَن موسى عليه السَّلامُ شيئاً. إنَّ موسى عليه السَّلامُ قد اخْتار من قوْمه سَبْعين رجُلاً للصُّعود معه إلى طور سِينين ليَسْمَعوا كلام الله، فأخَذَتْهم الرَّجْفة عِقاباً لهم، أو عِقاباً لعُموم بَني إسْرائيل، وهو الرَّاجح، فتَشَفَّعَ لهم رسولهم عند الله سبحانه وتعالى، فوَعَدَ المُؤْمنين المُحْسنين منهم بالمَغْفِرَة وحُسْنِ الثَّواب. وأوْرَدَ الله تعالى في ثنايا وعْده بِشارةً بمَبْعَث رسول من غير بَني إسْرائيل في مُسْتَقْبَلِ الأيَّام، يجب على اليهود - والنَّصارى - الذين أدْركوا زمانه أنْ يُؤْمنوا به ويُعَزِّروه ويَتَّبعوا ما جاء به، وهو مُحمَّد ﷺ. وهذا هو مَقْصَدُ كُلِّ هذه الآيات، ولذلك فإنَّ اليهود المُعاصرينَ للبِشارَة، وكُلِّ أجْيال اليهود بعدها، وإنْ كانوا مُكَلَّفينَ بالإيمان بمَبْعَث هذا النَّبيِّ الكريم لوُرود الخبَر به على لِسان موسى عليه السَّلامُ، إلا أنَّه مَعْنَى تابِع، أي أنَّنا نستَنْتجُهُ استنْتاجاً فقط؛ لأنَّ الخطاب كُلَّهُ يُعَيِّنُ أهْلَ الكتاب الذين أدْركوا بِعْثَةَ نبيِّنا عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

إنَّ الخِطاب القُرْآنيَّ في الآيات التي نقلناها قبل قليل واضحٌ تماماً في الدَّلالَة على المَعْنَى الذي ذهبنا إليه قبل قليل. ويعود هذا الوُضوح إلى وِحدة الخطاب والمُخاطَبين، واسترْساله الزَّمانيِّ من زمن موسى عليه السَّلامُ إلى زمن مُحمَّد ﷺ في نسَقٍ مُتَّصِلٍ. وقد وُظِّفت اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ توْظيفاً دقيقاً لتَحقيق هذا الغرَض، بواسطة

تَسَلْسُلِ الكثير من الجُمَل المُتركِّبة من الأسْماء الموْصولة وصِلاتها في الآيات التي نبْحثُها. إنَّنا نجِد جواباً من الذَّاتِ العَلِيَّةِ على طلَب موسى عليه السَّلامُ بكتابَة الرَّحْمَة على (الذين يتقون ويؤتون الزكاة) و (الذين هم بآياتنا يؤمنون). ثم ابتدأ جُمْلَةً جديدة بعد توَقُّف يفرِضه مقام الخِطاب، وهي تَبتدِئ باسْمٍ موْصول (الذين يتبعون...) الذي وَرَدَ نعْتاً للطَّائفة المَقْصودة، أيْ الطَّائفة التي وَرِثَتْ العِلْمَ بنُبُوَّةِ مُحمَّد ﷺ وصِفته من خلال كِتاباتها المُقَدَّسَةِ، والتي أدْركت زمَنه عليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، فآمَنت به وآزَرَت دعْوَتَهُ.

ولهذا أضاف الله تعالى للطَّائفة اليَهودِيَّةِ عُموم النَّصارى؛ لأنَّ عيسى عليه السَّلامُ أيضاً إسْرائيليٌّ، والقوْم الذين أرْسِل فيهم، ومَدَى رِسالَته يجِب ـ في الأصْل ـ ألاَّ تتجاوَز بَني إسْرائيل. وهذا كُلُّهُ دَالٌّ دِلالة لا لُبْسَ فيها على أنَّ الثَّقافة التي يجِب أنْ تُفهَم من خلالها كلمة (أمِّيٌّ) هي الثَّقافَةُ اليَهوديَّةُ، بل الثَّقافَةُ الدِّينِيَّةُ الإبْراهيميَّةُ التي وَعَدْنا بتوْضيحها في هذا البحث. وإنَّ وُرود بِشارات خاصَّة بمَبْعَث النَّبِيِّ ﷺ في الإنْجيلِ يجِب ألا يُشكِّل مانِعاً مِمَّا قلْناه؛ لأنَّ النَّصارى اليهود ـ أي الذين آمنوا بعيسى عليه السَّلامُ من اليهود قبل تطْوير القدِّيس بولس للمسيحيَّة ـ مُكَلَّفون بالإيمان بمَرْجِعِيَّةِ الكِتابات اليَهودِيَّة، كما يُؤْمِنُ بذلك حتى النَّصارى الذين آمَنوا بعقيدة بولس. وفي ضوْء كُلِّ ذلك، فإنَّ البِشارَةَ الأصْلِيَّةَ تعْني اليهود كما أنَّها تعْني النَّصارى؛ لأنَّها إخْبار برَفْع النُّبُوَّةِ من أنْبِياء بَني إسْرائيل، وتخْصيص غيرهم بفَضْلِهَا.

لقد ذهب بعضُ مُفَسِّرينا رَحِمَهُمْ اللهُ إلى فصْل الآيتين 157، و158 عن سِياقهما الذي جئْنا ببعضه قبل قليل، فجعَلوا قَوْل الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ خاصاً بالمُسْلمينَ. ومَعْنَى هذا أنَّهم حاولوا فَهْم البِشارَةِ بمبعثه في إطار مُخالف لجَوِّ الآيات القُرْآنيَّة الكريمة. وقد زاد هذا المَسْعَى من غُموض المسألة عليهم؛ لأنَّهم أضافوا حاجِزاً جديداً يَمْنَعُهم من النَّظر إلى مسألة الأمِّيَّةِ في إطارِها

الطَّبيعيِّ. ومن المُفَسِّرينَ الذين سلكوا هذا المَسْلَكَ الإمامُ ابنُ كثير، وابنُ الجوزي[1]. ووافَقَهم الإمامُ ابن عطيَّة، فقال: «(الذين يتَّبعون...) هذه الألفاظ أخْرَجت اليهود والنَّصارى من الاشْتِراك الذي يظهَر في قَوْله (فسأكتبها للذين يتقون...) وخلَّصت هذه العُدَّة لأمَّة مُحمَّد ﷺ»[2].

وقد اعْتَقَدَ بعض العُلَماء أنَّ مسألة البِشارَة المُوسَوِيَّة بمبعث النَّبيِّ الخاتم مَظَنَّةٌ للتَّوْفيق، فحاوَلوا أنْ يجمَعوا بين رأي من خَصَّ بالصِّفات الواردة ضِمْنَ البِشارَة المُسْلِمينَ، وبين رأي الجُمْهور، وهم الذين أضافوا إليهم اليهود. ومن هؤلاء الإمامُ الألوسي الذي قال: «والمُراد من المَوْصول المُخْبَرِ عنه بهذه الجملة (أولئك هم المفلحون) عن ابن عباس: ... اليهود الذين آمنوا برسول الله ﷺ. وقيل: ما يَعُمُّهم وغيرهم من أمَّته عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ المُتَّصفين بعُنْوان الصِّلَة... والاتِّصاف بذلك لا يتوَقَّف على إدراكه صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم كما لا يَخْفَى. وهو الأوْلى عندي»[3]. والأمْر في حقيقته غير قابل لعدم التَّحديد الذي يُمَيِّزُ هذا القَوْل؛ لأنَّهُ يَلُفُّ المسألة برُمَّتها في ضباب كثيف يذْهَب بمعانيها ودِلالتها العميقة.

وقد كُنَّا نرْجو من جُمْهور العُلَماء، وهم الذين نصُّوا على أنَّ الخِطاب في الآيات موضوع البحث مُوَجَّهٌ لبَني إسْرائيل، أنْ يَفْهَموا كلمة (أمِّيٍّ) باعتبارها عَلَماً ذاتيّاً للنَّبيِّ الذي ورَدت به البِشارةُ المُوسَوِيَّةُ، وأنْ يُفَسِّروها - بالتَّالي - في إطارها الزَّمانيِّ الخاصِّ، وخُصوصاً في إطار الثَّقافَة الدِّينيَّة لقوْم موسى عليه السَّلامُ، ولكنَّهم ظلُّوا مُلْتَزِمين بفَهْمها في إطار الثَّقافَة التي شهِدت تحقُّق البِشارَة، وهي ثقافة مُغايِرة تماماً للثَّقافة الدِّينيَّة التي يجب إعمالها في فَهْم المسألة. لقد ذهب الشَّيخ ابن عاشور إلى ما ذكرناه، فقال: «الرَّحمة التي سألها موسى له ولقوْمه وَعَدَ الله

---

(1) انظر زاد المسير 3/ 272.

(2) المحرر الوجيز 6/ 99.

(3) روح المعاني 9/ 82.

بإعطائها لمن كان منهم مُتَّصِفاً بأنَّه من المُتَّقين والمُؤْتين الزَّكاة، ولمن كان من المُؤْمنين بآيات الله. والآيات تُصدِّق بدلائل صِدق الرُّسل، وبكلمات الله التي شرَّع بها للنَّاس رشادَهم وهَدْيَهم، ولا سيَّما القُرْآنُ... وهو المقصود هنا. وهم الذين يتَّبعون الرَّسولَ الأمِّيَّ إذا جاءهم، أيْ يُطيعونه فيما يأمُرهم... فتَشْمُل هذه الرَّحمة من اتَّقَى وآمَن وآتى الزَّكاة من بَني إسْرائيل قبل بِعثَةِ مُحمد ﷺ، فإنَّ اتِّباعهم إياه مُتَعَذِّرُ الحُصول قبل بِعْثته، ولكن يجب أنْ يكونوا عازِمين على اتِّباعه عند مجيئه إنْ كانوا عالِمين بذلك... وتَشْمُلُ الرَّحمة أيضاً الذين يُؤْمنون بآيات الله، والمعْني بها الآيات التي ستجيء في المُستقْبَل؛ لأنَّ آيات موسى قد اسْتَقَرَّ الإيمان بها يومَئذ، وهذا مُوجِبُ إعادة اسْمِ المَوْصول في ذِكْرِ أصحاب هذه الصِّلة، للإشارة إلى أنَّهم طائفة أخرى. وهم من يكون عند بِعْثَةِ مُحمَّد عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ... وهو إشارة إلى اليهود والنَّصارى الكائنين في زمَن البِعْثَةِ وبعدها، بقَوْله (الذين يجِدونه مَكْتوباً عندهم في التَّوْراةِ والإنْجيل...)».

ورغم عدَم مُوافَقَتِنا للشيخ ابن عاشور حين اعْتَبَرَ وُرود الاسْم المَوْصول في قَوْله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ... ﴾ انْتِقالاً في الخِطاب، إلا أنَّنا نرى أنَّه قد فهِم مَعْنَى الآيات، نقصِد أنَّه فهِم الخِطاب فيها فهْماً شاملاً، ولكنَّه لم يَسْتَخْدِمْ السِّياقَ الذي جاءت به الآيات في فِقْهِ مَعْنَى الصِّفاتِ الواردة في البِشارَةِ. وأنَّى له أنْ يَسْتَخْدِمَ مَفْهوم النَّصِّ وقد جرَى على مجْرَى أسْلافنا؛ حيث نراهم لا يُعْطون كبير قيمة للبحث اللُّغَوِيِّ أو الصَّرْفِيِّ أو الأسْلوبِيِّ في فهْم القُرْآنِ الكريم، فضيَّعوا إدْراك الكثير من معانيه، وخُصوصاً مواضِع إعجاز قَصَصِهِ الحَقِّ.

قد يكون ما أوْضَحناه قبل قليل غامِضاً بعض الغُموض على القارئ، الذي قد يذهب بفِعل تأثير الظَّاهِرةِ النَّفْسيَّةِ الطَّبيعِيَّةِ المُتَمَثِّلَةِ في إيثار السَّلامة، أقصد الاستِسْلام إلى المَوْروث، إلى رفْض أفكارنا حول الموضوع، والنَّظر إلى جميع أوْجُهِ

النَّقْدِ التي وَجَّهْناها إلى فَهْم جُمْهورِ عُلَمَائِنَا للمسألة بِمِنْظار الشَّك. ولكنَّنا سنُعْطيه أدِلة جديدة على الأخطاء البالِغة التي وَقَعُوا فيها حين دِراساتهم للمسألة وبراهين قويَّة على صِحَّة ما نذهب إليه.

ومن الأمور التي ستُحقِّق بعض ما وَعَدنا به وُجوب التَّنْبيه إلى أنَّ البِشارةَ القُرْآنيَّةَ قد احْتَوَتْ على جميع المواد التي تعْمَل على إقْناعنا بوُجوب فَهْم الصِّفات النَّبويَّة الواردة فيها في إطار عقيدة اليهود حول الدِّينِ والنُّبُوَّة. إنَّ الآية 157 من سورة الأعراف تُفيدُنا أنَّ صفة هذا النَّبيِّ الذي ورَدت به البِشارةُ المُوسَويَّةُ مَوْجودة عند أهْل الكتاب، والنَّصُّ القُرْآنيُّ هو: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾. ومَعْنى هذا أنَّنا يجِب أنْ نجِد في كتُب اليهود والنَّصارى تصْديقاً لهذه النُّبوءَة القُرْآنيَّة.

وقد يُبادِر الكثيرون إلى القَوْل بعَدَم إمْكان سُلوك هذا المَسْلَك؛ لأنَّ كتُب أصْحاب الأدْيان قد لحِقها التَّحْريف والتَّبْديل. وهذا صحيح، ولكِنَّ هذه الكتُب تظَلّ مع هذا تحْتَوي على الكثير من الحقائق التي نقَلَها القُرْآنُ الكريمُ نقْلاً كلِّياً أو جُزْئياً كما ورَدت عند اليهود والنَّصارى، أو نقَلَها وأضاف لها تقْويمات وزِيادات تضعُها في إطارها السَّليم. وقد نَصَّ القُرْآنُ الكريمُ على هذه الحقيقة، فقال تبارك وتعالى في سورة المائدة/ 48: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾. وإنَّ من أبْسَطِ الأدِلَّة على صِحَّة استِعانَتنا بهذا المَنْهَج، فيما يخُصُّ بحث المسألة التي تعنينا هنا على وَجْه الخُصوص، هي إحالة القُرْآن الكريم المُباشِرة إلى كتُب اليهود والنَّصارى كما قلنا، وتعَلُّق البِشارَة بالمُعاصِرينَ منهم لمَبْعَث النَّبيِّ عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ في الوقت نفسه. وهذا يعني أنَّ الأصْل في الخِطاب القُرْآنيِّ هنا هو توْجيه اليهود والنَّصارى إلى النَّظر في كِتاباتِهم ذاتها؛ لأنَّها تحمِل علامات صِدْقِ ادِّعاء النَّبيِّ ﷺ للنُّبُوَّة. وبالمُقابِل، فهي ليست مُوَجَّهَةً للمُسْلِمين لتَحقيق الهدَف نفسه، وإن كان هذا الأمْر أحد

مفهومات النَّصِّ. وهذا في غاية الدِّلالَة على عدَم تحريف كتُب اليهود في أمْر التبشير بنُبُوَّتِه والتَّعْريف بصِفَتِه عليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ولولا ذلك لَمَا وجَّههم القُرْآنُ الكريمُ لاستِخْدامها.

ونحن إذا توَقَّفنا، فيما يخُصُّ الموضوع الذي نبحثه، عند كتُب اليهود باعْتِبارها مدار البحث هنا، وباعتبار أنَّ ما وَرَدَ في كتُبهم مُلْزِمٌ للنَّصارى اليهود أيضاً؛ أيْ الذين لم يخرُجوا بدينهم عن دائرَتِه الطَّبيعيَّة، وهي أنَّ عيسى عليه السَّلامُ نَبيٌّ إسْرائيليٌّ بعثَه الله تعالى لتَقْويم الدِّينِ المُوسَوِيِّ لا غير، فإنَّنا نجد ما وَرَدَ فيها مُطابِقاً تماماً لِمَا أوْرَده القُرْآنُ الكريمُ في هذه المسألة. وبعبارة أخرى، فإنَّ هناك تطابُقاً بين جميع الصِّفات النَّبَوِيَّة التي ورَدت في كتُب اليهود وتلك التي جاء بها القُرْآنُ الكريمُ؛ بحيث يجُوز لنا أنْ نستَخْدِم النَّصَّ التَّوْراتِيَّ في فهْم ما أشْكَلَ على عُلَمَائِنَا في النَّصِّ القُرْآنِيِّ.

من المُمْكِنِ أنْ يبْدُوَ ما ذهبنا إليه هنا غريباً على من لم يُطالِع بتَمَعُّنٍ كتُب التَّفْسيرِ، ولكِنَّه ليس كذلك بالنِّسبة للباحث؛ إذ أنَّه سيجِد عند جميع عُلَمَائِنَا ـ بدون استثناء ـ إشارات خفيفة أو بحثاً مُسْتَفيضاً لموضوع البِشارَة التي ورَدت في العهْد القديم بخُصوص نَبيِّنا عليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، مما يُبيِّنُ أنَّهم كانوا مُسْتَحْضِرين القاعِدة التي تحدَّثنا عنها قبل قليل. وقد وَقَعَتْ هنا أيضاً في تفاسير هؤلاء وهؤلاء أمورٌ مُدْهِشَةٌ نَعْجَزُ عن فَهْمها. ويُؤَدِّي بنا هذا إلى تقرير أنَّ عُلَماءنا رَحِمَهُمْ اللهُ قد سلَكوا كُلَّ المَسَالِكِ التي كان يجِب عليهم ألا يَسْلكوها في تَفْسيرِهم لهذه الآيات، وتوَقَّفوا عن اسْتِعْمال كُلِّ المَناهِجِ التي كان يجِب عليهم أنْ يستَعْملوها في بحثهم.

لقد كان بإمْكان جميع مُفَسِّرينا أنْ يَفْهَموا الآيات موضوع البحث ـ كما فعلنا ـ في إطار سياقِها الأسلوبيِّ، فيَنْتَبِهوا إلى أنَّ فَهْم كلمة (أمِّيٌّ) يجِب أنْ يَسْتَحْضِرَ الثَّقافَةَ اليَهودِيَّةَ، ولكِنَّهم لم يفعَلوا. كما كان بإمْكانهم أنْ يَرْجِعُوا إلى النَّصِّ

التَّوْراتيِّ الذي أشار إليه جُمْهورُهم، بشَكْل مُباشِر، فيَسْتَفيدون من فَهْمه وتحليله المَعْنَى نفسه الذي ذهبنا إليه قبل قليل في كلمة (أمِّيٍّ)، وهذا مَنْهَجٌ أسهل، ولكنَّ غالِبيَتهم اكْتَفَتْ بالإشارة، وبالتَّالي الاستِخْدامَ الضِّمْنِيَّ لخَبَرِ مَبْعَثِ مُحمَّد ﷺ في كُتُب اليهود دون عرْضٍ للنَّصِّ. والذين سلَكوا هذا المَسْلَكَ كان لهم بعض العُذْر في عدَم قدرتهم على فَهْم مَعْنَى الكلمة في إطارِها الطَّبيعِيِّ، وهو البِشارةُ الواردة في كُتُب اليهود بنصِّها الحرْفِيِّ.

إذا كنَّا نعْذِر هؤلاء، فإنَّنا لا نجِد كبير عُذْرٍ للعُلَماءِ الذين بَدَا واضِحاً اطِّلاعُهم التَّام على هذا النَّصِّ، والذين عمِلوا على فَهْم الآيات موضوع البحث في إطاره. وسنكْتَفي بعَرْضِ ما كتَبه عالِمان كبيران من عُلَمَائنَا؛ لأنَّهُ كاف في بَيان مقْدار عَجْزِهما عن استِخْدام مَعلوماتِهما عن البِشارَةِ التَّوْراتيَّةِ في فَهْم نَصِّها القُرْآنيِّ. لقد ذكَر الإمامُ البقاعي - وهو عالِم أساليب بالأساس - في الاسْتِشْهاد على كوْن مُحمَّد ﷺ هو النَّبيُّ الذي جاء ذِكْرُهُ في كتُب اليهود نَصَّ هذه البِشارَة، وهو: «بل يُقيم لكم نَبِيّاً من إخْوَتكم مثلي، فأطيعوا ذلك النَّبِيَّ كما طلَبتم إلى الله ربكم في حوريب، يوم الجماعة، وقُلْتُمْ: لا نسْمَع صوْت الله ربِّنا، ولا نُعاين هذه النَّارَ العظيمة لئلا نموت. فقال الرَّبُّ: ... ما أحْسَنَ ما تكلَّموا، سأُقيم لهم نَبِيّاً من وسَط إخْوَتهم، مِثْلَكَ، أجْعَل كلامي في فِيهِ، ويَقول لهم ما آمُرُهم به»[1].

لقد فهِم الإمامُ البقاعي من هذا النَّصِّ أنَّ هذا النَّبِيَّ الذي بُشِّرَ به بنو إسْرائيل سيَكون من غيرهم، أيْ أنَّه لن يكون من أهْل الكتاب، فقال: «وهو يعني أنْ يكون هذا النَّبِيُّ محمد ﷺ؛ لأنَّهُ من بَني إسْماعيل أخي إسحاق. وقد أتَى بشَريعَة مُسْتَقِلَّة لا تَتَعَلَّقُ بشريعة قبلها، ولا تَوقُّفَ له عليها، وذلك أنَّ في العِبارة كلِمَتين: (مِثْل) و(إخْوَة). وحقيقة (الأخ) ابنُ أحد الأبَوَين، وهو لا يَتَأتَّى في أحدٍ من (أبْنائِهم)،

(1) نظم الدرر 3/ 125.

فأقْرَب المَجَاز إلى حقيقَته الحَمْلُ على (أخي الأب)، وهو إسْماعيل عليه السَّلامُ.

والشَّائع في الاسْتعمال في نحو ذلك، على تقدير إرادة أحد منهم، أنْ يقال: (من أنفُسِهم) لا (من إخْوَتهم). وحقيقة (المِثْلِ): المُشَارِكُ في أخَصِّ الصِّفات، وأخَصُّ صِفات موسى عليه السَّلامُ الرِّسالَةُ والكِتاب بشَريعة مُستقلة، ولم يأت منهم بعده مَنْ هو بهذه الصِّفَة؛ لأنَّ عيسى عليه السَّلامُ لم ينْسِخْ من شريعة موسى عليه السَّلامُ إلا بعض الأحْكام»[1].

ونَبَغَ بعد الإمامِ البقاعي بقُرون لُغَوِيٌّ أصولِيٌّ فقيهٌ مُفَسِّرٌ كبير هو الشَّيخ محمد الطَّاهِر بن عاشور. وقد أوْرَد في ثنايا تَفْسيرِه لسورة الأعراف نَصَّ البِشارَةِ الذي جاء به الإمامُ البقاعي قبله. وفهِم منها أنَّ هذا النَّبِيَّ الذي سيُبْعَث سيكون من غير بَني يعقوب، فقال: «فدَلَّ هذا على أنَّ النَّبِيَّ من غير بَني إسْرائيل، لقَوْله (من وسَط إخْوَتك). فإنَّ الخطاب لبَني إسْرائيل، ولا يكونون إخْوَةً لأنْفُسِهم. وإخْوَتُهم هم أبناء أخي أبيهم إسْماعيل أخي إسحاق، أيْ العَرَبُ»[2].

رغم هذه الإشارات الواضحة التي تَدُلُّ على فَهْمِهما للبِشارَة الواردة في سورة الأعراف في ضوْء البِشارَةِ التي ورَدت في العهد القديم، فإنَّنا لا نجِد فيما كتَبه أحد هذين العالِمَين الفاضِلَين، ولا فيما كتَبَه عُلَماءُ العقيدة الذين اسْتحضَروا أثْناء بحثهم للمسألة المَوَادَ الكِتابِيَّةَ نفسَها[3] أيَّ مُحاوَلة لرَبْط نَصِّ التَّوْراة على أنَّ هذا النَّبِيَّ لن يكون من بَني إسْرائيل، بل من (إخْوَتهم)، وهم بنو إسْماعيل، بكلمة (أمِّيٌّ) القُرْآنِيَّة؛ رغم أنَّها الكلمة الوحيدة التي يُؤَدِّي شرْحُها (بغير الإسْرائيلِيِّ) أو (غير

(1) السَّابق ص125، 126.

(2) التحرير والتنوير ج8 ـ 2 ـ ص132.

(3) استشهد الإمام شمس الدين ابن القيِّم، مثلاً، بالنص التوراتي نفسه على أن المقصود بقوله: «سأقيم لهم نبياً من وسَط إخوتهم» أنه لن يكون من بني إسرائيل، بل من بني إسماعيل، وهو نبيُّنا عليه الصلاة والسلام؛ ذلك لأنه لما كان من إخوتهم، فقد وجب ألا يكون منهم؛ لأنهم «لا يدخلون مع أنفسهم، كما أن إخوة زيْد لا يدخُل فيهم زيد...». هداية الحيارى ص63.

الكِتابِيِّ) إلى تَطابُق ما وَرَدَ في القُرْآنِ الكريمِ مع البِشـارَةِ التي يُحيلُ إليها بوُضـوح، والتي ورَدت في العهد القديم.

ومن الطَّبيعِيِّ أنْ تكون نتيجة تفْويت الإمامِ البقاعي لهذه الفُرْصة هي عدَم الانتباه إلى خطأ شرْحِ صفة الأمِّيَّةِ النَّبَوِيَّةِ بالجاهِلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ، والتي راح يُؤكِّدُها بقَوْله: «ولَمَّا لم يتِم المراد ـ يقْصِد إقْناع القُرْآنِ الكريمِ لليهود ـ قال مُبِيِّناً أعظم المُعْجزات، وهي أنَّ عِلْمه بغير مُعَلِّمٍ من البشر. (و) الأُمِّيُّ: أيْ الذي هو، مع ذلك العِلْمِ المُحيط، على صِفة الأمِّ وأمَّةِ العَرَبِ، لا يَكْتُبُ ولا يَقرَأ، ولا يُخالط العُلَماءَ للتَّعَلُّمِ منهم»[1]. وهو مذهب الشَّيخ ابن عاشور كما أوْضحنا فيما سبق.

وقد تجاوَز الشَّيخ ابن عاشور في الخطأ ما وَصَفْناه قبل قليل، فوجَدْناه يَتَّهِمُ اليهود بتَحْريف كِتاباتهم في هذه المسْألة. وقد حدَّد موْضع التَّحريف، فجعَلَهم يحذِفون كلِمة (أمِّيٍّ) منها. ومَعْنى هذا أنَّه كان غافلاً، تماماً، عن ألفاظ النَّصِّ التَّوْراتيِّ الذي نقَلَه هو نفسه، والذي طبَّق كُلَّ ما وَرَدَ فيه من صِفات على حالة النَّبيِّ ﷺ فوَجَدَهما مُتَمَاثِلَيْنِ. لقد فهِم الشَّيخ ابن عاشور من الكلمة التَّوْراتيَّة (مثلك) أنَّ النَّبيَّ المُبَشَّرَ به سيكون (رسولاً مُشَرِّعاً)، وذلك بناء على أنَّ موسى عليه السَّلامُ كان صاحب شريعة. وفهِم من نَصِّ التَّوْراةِ على أنَّه سيكون (من وسَط إخْوَتهم) على أنَّه لن يكون إسْرائيلِيّاً، بل من بَني إسْماعيل. ولكنَّه لم يتنبَّه إلى أنَّ المَعْنى الذي توصَّل إليه أثناء شَرْحِهِ لهذا الجملة التَّوْراتِيَّة (من وسَط إخْوَتهم) هي عَيْنُهَا دلالة الوَصْفِ (بالأمِّيِّ) الوارِد في القُرْآنِ الكريمِ، حسب العَقيدة اليَهوديَّة. ومَعْنى هذا أنَّ اليهود لم يُحَرِّفوا كِتاباتِهم في هذه المسألة، بل إنَّ القُرْآنَ الكريمَ قد اسْتَخْدَمَ لفْظاً كان يسْتخْدمه اليهود الذين كانوا مُساكِنين للعَرَبِ لتأدية مَضْمون عقيدتهم في المُخالفين لهم. ولذلك لم يَرَ القُرْآنُ الكريمُ غَضاضة في توْجيههم إلى استخدام النَّصِّ الوارِد عندهم للنَّظر في دعْوى مُحمَّد ﷺ للنُّبُوَّةِ والرِّسالَةِ؛ لأنَّه يُطابِق حقيقة محمد ﷺ التي كانوا يعرِفونها.

---

(1) نظم الدرر 3/ 124.

والمُدْهِشُ في الأمْر، إضافة إلى ما سبَق، أنَّ الشَّيخ ابن عاشور قد حكَم بحَذْف اليهود لكلمة (أمِّيٍّ) لوَحْدها؛ وقد كان يلْزَمه، ليكون مَنْهَجِيّاً تماماً، أنْ يحْكُم بحذفهم كلمة (رسول) أيضاً. ألم يَرَ أنَّها غير مَوْجودَة في التَّوْراة، بل وَرَدَ ما يؤدي معناها فقط، وهو كلمة (مثلك)؟.

وإنَّنا بحاجة، بعد كُلِّ هذا، إلى الاستدْلال على أنَّ الوصْف (بالأمِّيِّ)، أيْ الشَّخص المُنْتَمي إلى أمَّة أمِّيَّة، و(بالأمِّيِّينَ) وهم الشعوب الأمِّيَّةُ، خاضع لأصْلٍ عَقَدِيٍّ يهودِيٍّ يُمَيِّزُ بين بَني إسْرائيل وبين غيرهم من الأمم. وبالفعْلِ، فإنَّنا إذا نظَرنا في عقيدة اليهود نجِدُهم يُقَرِّرون أنَّهم شعب الله المُخْتار؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد خصَّهم من بين أمم الأرض بعَقْدِ العهْد معهم، أمَّا غيرهم من الشعوب فهي تَتَكَوَّنُ من الأمِّيِّينَ؛ لأنَّهم لم يتلَقوا شريعة من السَّماء. ويُقابِل هذا، في المُصْطَلَحِ القُرْآنِيِّ، (أهْل الكِتاب) أي اليهود والنَّصارى، و(الأمِّيُّونَ) وهم ما عداهم من شعوب الأرْض.

وقد وَرَدَ لفظ (الأمِّيِّينَ) بهذا المَعْنَى الذي حدَّدناه في الكثير من المواضِع في العهْدَين القديم والجديد. وإنَّ بعض نُصُوص العهْد القديم بالذَّات تُطلِق هذه الصِّفة على غير بَني إسْرائيل، وهي تُحيلُنا في الوقت نفْسه إلى سبَب اعْتقاد اليهود ذلك، أيْ اعتقادُهم التَّفْضيل الرَّبَّاني لهم. لقد وَرَدَ في سِفْر التَّثْنِيَة: «وأيَّة (أمَّة) كبيرة لها رُسوم وأحْكام عادلة كجميع هذه التَّوْراة التي أنا أتْلوها عليكم اليوم»[1]. ووَرَدَ في السِّفر نفسه: «لَكِنَّهُ لَزِمَ آباءك، فأحبَّهم، واصْطفى ذُرِّيَّتهم من بعدهم، وأنتم من بين (الشُّعوب) إلى يومنا هذا»[2]. كما وردت البِشارَةُ لموسى بطَرْدِ جميع الأمم التي تسْكُنُ فلَسطين، وتخْصيصها لليهود: «متى فرَض الربُّ إلهُك (الأمم) الذين الربُّ إلهُك سيُعْطيك أرْضَهم ووَرِثْتَهم، وسَكَنْتَ مُدُنَهم...»[3].

---

(1) التثنية 4/ 8.

(2) التثنية 10/ 15.

(3) التثنية 19/ 1.

وإنَّنا نجِد في اسْتِعْمال بولس، في رسائله المختلفة، لهذا المُصْطَلَح دليلاً جديداً على ما ذهبنا إليه. وإننا نُؤَسِّس لمَرْجِعِيَّةِ ما كتَبه في ذلك إلى أنَّه كان يهودِيّاً، أي عالِماً بعقيدة اليهود في المسألة، ولذلك فإنَّ فَهْمَهُ واستِخْدامَهُ للمُصْطَلَح حُجَّةٌ قاطِعَةٌ. وإذا أضَفْنا إلى ذلك دِقَّة استخدامه للمُصْطَلَح ووُضوحه، وهما الأمْران اللَّذان يعودان إلى أنَّه كان بسَبيل نقْض عقيدة المُنْتَمين إلى ديانته السَّابقة، أي اليَهوديَّةِ، علِمْنا مقدار التَّأصيل الذي جاءت به نُصوصه. لقد سَعَى بولس إلى فضْح ادِّعاء اليهود التَّمَيُّزَ على الأمم، وربَطَ ذلك بالإيمان لا بالانْتِساب إلى شعب مُخْتار كما ظنُّوا، ولذلك هاجَم عقيدتهم في ذلك. ومن النُّصوصِ الدَّالة، فيما يتعلَّق بالاستِشْهاد على ما نحن بصدده، قَوْله عن كُفْرِ اليهود وانْتِقال التَّمَيُّزِ إلى غيرهم: «فأقول: ألَعَلَّهم عَثَروا لكي يَسْقُطوا، بل بزَلَّتهم صار الخَلاصُ (للأمم) لإغارَتِهم»[1]. وأوْضح من هذا النَّصِّ قوْل بولس فاضِحاً دعْوى اليهود تَمَيُّزهم على الأمم لارْتِباطهم بأصُولِهم الإبْراهِيمِيَّةِ وشريعَتِهم المُوسَوِيَّةِ: «أم الله لليهود فقط، أليس (للأمم) أيضاً؟ بَلَى، (للأمم) أيضاً؛ لأنَّ الله واحِد، هو الذي سيُبَرِّرُ الخِتَانَ بالإيمانِ، والغُرْلَةَ بالإيمان»[2].

ومن الضَّروريِّ أنْ نَبْحَث الآن في مَدَى صِدْقِ اليهود في دعْواهم التَّمَيُّزَ عن غيرهم من الأمم وأسبابه الدِّينِيَّةِ والتَّاريخِيَّةِ، إضافة إلى السِّرِّ في تسْمِيَّةِ اليهود كُلَّ المُخالِفين لهم بالأمِّيِّينَ؟.

إنَّنا عندما نقرأ العهد القديم نرى بوُضوح سِرَّ دعْوى اليهود الأفضلِيَّةَ على غيرهم من أمم الأرض، فهُم يَنْتَسِبون عِرْقِيّاً إلى نَبيِّ الله إبْراهيم عليه السَّلامُ. وعلى الرَّغم من تقْديم اليهود للنَّسب على النُّبُوَّةِ في علاقاتهم بهذا الرَّجُل الأمَّةِ، بل

---

(1) رومية 11/ 11.

(2) رومية 3/ 30، 31.

إنْكارهم لنُبُوَّتِه ذاتها، فإنَّ هذا يجب ألا يُعَمِّيَ علينا أنَّ سبَب هذا الضُّمور في الشِّقِّ النَّبَوِيِّ لشخْصِيَّةِ إبْراهيم عليه السَّلامُ لا يعود إلى إنْكار اليهود الفِعْلِيِّ لنُبُوَّتِه، بل فقط إلى تحكيمهم لنَموذَجٍ قِياسِيٍّ مُعَيَّنٍ للنُّبُوَّةِ الحقيقيَّةِ في نظْرَتهم للأنْبياء قاطبة، وهو النَّموذَجُ المُوسَوِيُّ. وبالفِعْلِ، فإنَّنا عندما ننظر بتمَعُّنٍ في عقيدة اليهود، فإنَّنا نجدهم لا يُؤْمنون على الحقيقة إلا بنُبُوَّةٍ واحِدَةٍ هي نُبُوَّةُ موسى عليه السَّلامُ، أما ما عداه من الأنْبياءِ فقد عدُّوهم إمَّا من الآباء، وهم الأصولُ العِرْقِيَّةُ التي هيَّأت للنُّبُوَّةِ المُوسَوِيَّة، وهم إبراهيم عليه السَّلامُ وإسحاق ويعقوب والأسباط ويوسف عليهم السَّلامُ، وإمَّا من المُصْلِحين للنُّبُوَّةِ المُوسَوِيَّةِ، وهم الأنْبياءُ الذين بعثَهم الله بعده، ومنهم أرمياء وحزقيال وهوشع ويوشع... وغيرهم.

وعلى كُلِّ حال، فقد أنْجَبَ إبْراهيم عليه السَّلامُ ابْنَيْنِ، هما إسْماعيل وإسحاق عليهما السَّلامُ. وعلى الرَّغم من وُجود أدِلَّة كثيرة، في التَّوْراةِ نفسها، على نُبُوَّةِ إسْماعيل عليه السَّلامُ، فقد لعبت عوامل كثيرة دوراً كبيراً في إقْصاء اليهود له عن فضْلِها، وتْخصيص إسحاق بها[1]. وقد خلَفه في السِّيادة على أبناء إبراهيم ابنُه يعقوب، وهو الذي سُمِّيَ إسْرائيل، فانْتَسب إليه منذ ذلك الحين جميع أحفاد إبْراهيم ما عدا الإسْماعيليُّون منهم. ثم تَوَالَى الأنْبياءُ من بَنيه، فكان منهم موسى وهارون وداود وسُلَيْمان... وغيرهم، وخُتِمَتْ القائمةُ بعيسى عليه السَّلامُ.

وقد تأمَّل بنو إسْرائيل في كُلِّ هذا التَّاريخِ النَّبَوِيِّ، فأدَّى بهم نظَرُهم إلى نتيجة لازِمة عنه، وهي تفْضيل الله تعالى لهم على الأمم كُلِّها، فعَقَدُوا إيمانهم على ذلك، ونظَروا إلى غيرهم من الشعوب نظْرة مِلْؤُها الاحْتقار. وقد أسَّسوا على هذا الاخْتِصاص بالنُّبُوَّةِ حُكْمَهم على الشُّعوب المختلفة بالأمِّيَّة.

---

(1) لقد نشرنا في مؤسسة الرسالة دراسة علمية خصصناها لبحث هذه المسألة عنوانها ( قصة الذبيح بين الروايات الكتابية والإسلامية)، وهي دراسة دينية منهجية مقارنة تناولت بتفصيل كبير، وبمنهج نقدي نبوة إسماعيل عليه السلام وهجرته... وغيرها من المسائل المتعلقة به.

ونحن إنْ كنَّا نستطيع أنْ نَنْتَقِدَ حُكْمَ اليهود لأنفُسهم بالتَّمَيُّزِ المُطْلَقِ على جميع شعوب الأرض، بدليل أنَّ هناك أنْبياء قد بعثهم الله تعالى من غير بَني إسْرائيل، كما نَصَّ على ذلك القُرْآنُ الكريمُ، ومنهم إسْماعيل وصالح وهود وشعَيْب عليهم السَّلامُ. وهو الأمْر الذي يُوجَدُ دليل عليه في كُتُبِهم ذاتها، وذلك مثل حالة يونس عليه السَّلامُ الذي يعلَم اليهود أنفُسُهم أنَّه لا ينْتَسِب إليهم، فإنَّنا لا نستطيع أنْ نُنْكِرَ شيئين:

1 ـ أنَّ النُّبُوَّةَ باعتبارها ظاهِرة دينيَّة إنْسانيَّة لم تُعرَف في العالَم، منذ عهد إبراهيم عليه السَّلامُ، إلا لظهورها في شعب بَني إسْرائيل. ويعود ذلك إلى العدد الكبير من الأنْبياءِ الذين أرسلهم الله تعالى في هذا الشَّعب، حتى بَدَا تَمْيز الله تعالى له على غيره من الأمم. ورغم قُدْرَتنا على بحث أسباب وجود هذا العدد الكبير من الأنْبياءِ تَفْسيراً جديداً نُخالف في أسُسه ما ذهب إليه العُلَماءُ الذين بحثوا هذا الأمْر، إلا أنَّ ذلك يَطُول، وهو ليس مَوْضوعنا هنا؛ ولذلك سنكْتَفي بتقْرير أنَّ لليهود كامِل الحَقِّ في دعْوَاهم هذا التَّمَيُّز الذي لا يُمْكِن أنْ ينقُضه كُلُّ ما نعلَمُه، يقيناً، عن كُفْرِهم وعِنادهم وعدَم قِيامهم بحَقِّ هذا الفضْلِ الرَّبانيِّ. وسنعود إلى هذه الفِكرة الأخيرة عند تَفْسيرِنا لقَوْله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ حيث سنُوَضِّح الفرْق بين دعْوى اليهود التَّفْضيلِ، وهو أمْر لا يُخالف في حقِّهم فيه إلا جاهِل، وبين تَجاوُز عقيدتهم الفِعْليَّة ـ أي التي قعَّد لها أحبار اليهود، والتي ينقُضها ما جاء في كتُبهم نفسها ـ عن الرَّبْطِ بينه وبين وُجوب القيام بالتَّكاليف الإلَهيَّة التي تُؤَدِّي إلى المُحافَظة عليه. والتي منها وُجوب الإيمان بمَبْعَثِ نَبِيٍّ من غير عِرْقِهم، وهو موْضوعنا هنا.

وإنَّ اطمئناننا لهذا الحُكْمِ يجِد سنَده العَقَديَّ والعِلْميَّ في تأسيس القُرْآنِ الكريمِ له. وقد أخذ ذلك شكلين:

أ ـ أنَّ مُعظَم قَصَصِ الأنْبياءِ التي ورَدت في آياته تَتَعَلَّقُ بأنبياء بَني إسْرائيل.

ب ـ نصُّه الواضِح على فِكرة التَّفْضيلِ الرَّباني لبَني إسْرائيل على العالَمين بفضْل اخْتِصاصِهم بالنُّبُوَّةِ والكِتاب. ومن ذلك قَوْله تعالى في سورة البقرة/ 47:

﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ .

وقَوْله تعالى، على لسان موسى عليه السَّلامُ، في سورة المائدة/ 20 : ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكٗا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾.

2 ـ أمَّا الأمْر الثَّاني فهو أنَّ وصْف اليهود، في زَمانهم، لجميع الشُّعوب المُخالفة لهم بالأمِّيِّينَ وصْفٌ مُؤَسَّس تماماً. وقد ينْدَهش أحدهم من هذا الحُكْم، فيُبادر إلى العمل على إبطاله، وقد يذهب إلى الاستدلال على نقيض ما قلناه بما ثَبَتَ في التَّاريخ القديم من التَّقَدُّم العِلْميِّ والماديِّ لشعوب كثيرة، مثل المِصْريِّين والبابِليِّين واليونانِيِّين والعَرَب. . . مما يَدُلُّ على شُيُوع المعارف بين هذه الشعوب، وهو الأمْر الذي يفترض انتشار القِراءة والكِتابَة بين أبنائها. وقد يُبالِغ هذا المُنْدهش في الاستدلال، فيَحْكُم بأن وصْف الأمِّيَّة، إنْ كان يصدُق على شعْب ما من الشُّعوب القديمة، فهو ألْصَق باليهود، الذين لم يَحفَظْ التَّاريخُ لهم إقامة حضارة زاهية، أو بناء دُوَل كبرى، أو الإسْهام في وضْع أو تَطَوُّر أيِّ عِلْم من العُلوم. وكُلُّ هذا دليل على شُيوع الجهْل بينهم. ألم يكونوا في الأصْل شعْباً بدَوِيّاً؟ وقد ظلَّ كذلك في أغْلَب فتَرات تاريخه الطَّويل؟.

إنَّ هذا المُعْتَرِضَ مُصيب في كُلِّ ما قاله حين يكون المِقْياس الذي ننظُر به إلى مسْألة العِلْم والجهْلِ مِقْياساً دُنْيَوِيّاً بَحْتاً، ولكنَّ اليهود لم يكُونوا ينظُرون إلى الأمْر بهذا المِنْظار، بل بِمِنْظار مُخْتَلف استَخْلَصوه من اخْتِصاصهم بالنُّبُوَّة. وبالفِعْل، فقد عرَّفتهم دَعَوات الأنْبياءِ أسْرار الخَلْق وسُنن الوُجود الأزَلِيَّة، وهو العِلْمُ الإلَهِيُّ الذي افْتَقَدته الشُّعوب الأخرى. وبناء على هذا، فإنَّ وصْف اليهود لغيرهم من الأمم بالأمِّيِّينَ لا يُحيل إلى التَّقَدُّم الماديِّ للصِّناعات وتأثيرها في جَلْب الرَّخاء الفَرْدِيِّ والاجْتماعِيِّ، وهو حال جميع الشُّعوب المُتَحَضِّرة في الأزْمنة القديمة، بل هو يُحيل إلى العِلْمِ والجهْلِ بِحُكْمِ اللهِ تعالى على الأشْياء. إنَّ التَّقَدُّمَ الحقيقِيَّ ليس أنْ تَتَعَلَّمَ

كيف تخترع آلَة، بل أنْ تعرف حُكْمَ الله، وأنْ تلتزمه. وبناء على هذا، فقد عَدَّ اليهود أنفسُهم مُتَعَلِّمين؛ لأنَّهم كانوا يَعلَمون حُكْمَ الله تعالى على الأشْياء، أمَّا غيرهم من الشُّعوب فقد كانوا أميين؛ لأنَّهم كانوا يَجْهَلون مثل ذلك.

وإنَّنا نُؤكِّدُ هنا أنَّ القُرْآنَ الكريمَ ينُصُّ، بصراحة، في كثير من آياته الكريمة على صِدْقِ المَنْظار الذي نظَر به اليهود إلى هذا الأمْر. ويجب علينا ألا نَغْتَرَّ في هذا المَقام بهذه (المُوضَة) الإسْلاميَّة التي فسَّرت جميع ما وَرَدَ في القُرْآن الكريم من الحَضِّ على التَّعَلُّمِ والتَّدَبُّرِ والتَّأَمُّلِ باعتباره دليلاً على احْتِفاء الإسْلام بالتَّقَدُّمِ العِلْميِّ والماديِّ. إنَّ هذا صحيح، ولكنَّه صحيح جُزْئِيّاً فقط؛ ذلك أنَّ الأصْل في القُرْآنِ الكريم أنَّه كِتاب هِداية. وهو حينما يَقول: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: 28]، أو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [الرعد: 16]، أو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 9]. لا يقصد علم الفلَك والبيولوجيا والجيولوجيا والتَّشْريح... وغيرها من العلوم، بل يقصد العُلَماءَ الرَّبَّانيِّين، وهم الذين سلَكوا طريق معرِفته تعالى، وحصَل في نفوسهم اليَّقين بوُجوده وعِلْمه وعَدْله وصِدْقه، ثم عَبَدوه تعالى حَقَّ العبادة. ولذلك ارْتَبط الاستدْلال بالكونيَّات في الآيات التي اقتَبَسْنا منها الأجزاء التي ذكرْناها قبل قليل بما نبَّهنا إليه؛ فذكَر اللهُ تعالى (خشْيَةَ) العُلَماء، وقال في الفرْقِ بين الأعْمى والبصير: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ [الرعد: 16]. وقال في الفرْق بين العُلَماءِ والجَهَلَة: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: 9].

إنَّ العالِمَ الحقيقيَّ عند اليهود، وعند المُسْلمينَ، وعند عُقَلاءِ الدُّنْيا بأسْرِها، هو من استَيْقَنَ قلْبُه بوُجود الله تعالى، وعمِل على أنْ تكون أفْعاله مُوافِقة، على قدْرِ الجُهْدِ، لحُكْمِ الله تعالى. وبناء على هذين المقْياسَين، وهما العِلْم بالله والعمَل على مَرْضاته، يَتحدَّد العُلَماءُ والجَهَلَةُ، ويكون القُرْب والبُعْد عنه تعالى. وما عدا هذا من عِلْم النَّاس وانْتفاعهم بعُلوم الدُّنْيا، فإنَّه غير مُؤَثِّر في حقيقةِ البشر، ومَنْزِلة العِباد عند الله، وإنْ كان السَّعي إلى تحْصيله مَطْلوباً من المُؤْمِن؛ لأنَّ ذلك باب مفتوحٌ على عالَمِ الهداية، إضافة إلى كوْنِه أساساً لتمْكين البشر من التَّعامُل الفعَّال مع عالَم الأشْياء. وإنَّ الإنسان الذي يزيد عِلْمه بجميع فنون ذلك، والذي يبْقى مع ذلك جاهِلاً بخالِق الكوْن ومُدَبِّره كافِراً بعبادَته هو الجاهِلُ حقاً.

وبناء على هذا الأصل، فإنَّ الحَضَّ الإسْلاميَّ على تقدُّم العُلوم ليس لقِيمَتها في ذاتها فقط، بل لأنَّها أساسٌ لمَعْرِفة يقينيَّة بعالَم الغيْب، ولذلك تبْقى، من وِجْهة النَّظر الدِّينيَّة الخالِصَة، من باب المُباح لا أكثر، بيْنما يُعَدُّ السَّعْي إلى العِلْم بالله تعالى ومَرْضاته من أوْجب الواجبات على الإنسان.

وبِناء على هذا كُلِّه، فإنَّ لفظ (الأمِّيِّ) يُحيل إلى الثَّقافَةِ اليَهوديَّة التي كانت تستعمله لتعْيين كُلِّ مَنْ افْتَقَدَ العِلْمَ الإلَهيَّ، وهي حالة جميع شعوب الأرض، ما عدا اليهود، قبْل بِعثَةِ نبيِّنا عليه الصَّلاةُ السَّلامُ. وهو أمِّيٌّ؛ لأنَّهُ كان عَرَبِيّاً، أيْ غير مُنْتَمٍ عِرْقِيّاً إلى شعب بَني إسْرائيل، وغير مُنْتَمٍ دينِيّاً إلى شعب الله المُخْتار، وهم اليهود. وهما وصْفان مُتَقاطِعان كما قلنا من قبل؛ لأنَّ اليهود قد ظلُّوا يعتَقِدون أنَّ كُلَّ إسْرائيليٍّ مُخاطَب بالدِّيانَةِ اليَهوديَّة، وكُلَّ يهوديٍّ هو إسْرائيليٌّ بلا ريب. وهذا هو الأصْل الذي جعَلَهم يَعمَلون جاهِدين، حتى اليوم، على التَّأسيس لفِكرة انْتساب جميع اليهود عِرْقِيّاً لنَبيِّ الله إبراهيم رغم خطأ هذا الزعم[1].

(1) انظر يهود اليوم ليسوا يهوداً ـ بنيامين فريدمان. وهو طبعاً يقصد أن يهود اليوم وإن كانوا يهوداً إلاَّ أنَّهم ليسوا إسرائيليين أو إبراهيميين.

# الفصل السادس

# إنَّا أمَّةٌ أميَّةٌ

إنَّا على يقين من أنَّ جِدَّةَ ما جئنا به في هذا الكِتاب، وخصوصاً في الفصل السَّابِق، سوف تَدفَع كُلَّ من عجَز على تذوُّقه من العُشَّاق السَّلبيِّين للتُّراث، وخصوصاً إذا كان من المُطَّلِعين على فنون الثَّقافة الإسْلاميَّة، إلى التَّساؤُل عن مدى صحّةِ التّفْسير الذي ذهبنا إليه، إذا لم يرُده رَأساً. ومن المُؤَكَّدِ أنَّ وُجودَ أحد الأحاديث النَّبويَّةِ التي استَشْهَدَ بها الأعلام من عُلَماءِ الإسْلام على تَفْسيرِ كلِمة (أمِّيٍّ) بالجاهِلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ سيكون أقْوى الأدلَّة التي ستدفع بهؤلاء إلى الاستِمْساك بالتَّفْسير التَّقليدِيِّ، ثم الرَّدِ الجميلِ، أو القبيحِ، لِمَا أثْبتناه. وإنَّ وضوح خطأ ما ذهب إليه هؤلاء العُلَماءُ، وإمكان استِمْساك المُسْتَمْسكين به هو ما يَدْفَعُ بنا إلى تعْميق البحث في هذا الحديث النَّبوِيِّ الشَّريفِ.

ونُبادِر إلى التَّأكيد على أنَّ استِشْهاد عُلَمائنا بقوْل النَّبيِّ ﷺ: [إنَّا أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نكتُبُ ولا نحْسُبُ. الشَّهْرُ هكذا وهكذا. يَعْني: مرَّةً تِسعَةً وعِشْرين ومَرَّةً ثلاثين][1] لم يكُن بِدْعاً من الأمْر، بل إنَّه وَقَعَ مُوافِقاً تماماً لضرورات أوْسع وأكبر المَناهِجِ التي استَخْدموها في فهْم معاني القُرْآنِ الكريمِ، وهو المَنْهَجُ النقْلِيُّ. والذي يَتَمَثَّلُ في استِخْدام حديث نَبَوِيٍ أو أثَرٍ من آثار الصَّحابة رِضْوان الله عليهم في تَفْسيرِ آية كريمة أو مُصْطَلَحٍ قُرْآنِي. . . أو نحو ذلك. وإنَّ الخطأ ليس في استِخْدامهم لهذا المَنْهَجِ، بل إنَّه يكمُن في الاقْتِصار عليه، إضافة إلى سوء استِعْماله في المسألة التي نحن بصدد بحثها.

---

(1) صحيح البخاري - كتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب 3/ 64، 65، حديث 23.

ولزيادة ما قلناه وُضوحاً، لا بُدَّ أنْ نُنبِّه إلى أنَّ الأوْلى بهؤلاء العُلَماء كان استِخْدام المَنْهَجِ الأسْلوبيِّ الذي اعتَمدنا عليه في الفصل السَّابق، إضافة إلى المَنْهَجِ المُقارَن، خُصوصاً وأنَّ القُرْآنَ الكريمَ ذاته كان واضِحاً في الإحالة عليه عند ذِكره لبعض صِفاته عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ في كُتُبِ اليهود والنَّصارى. ولكنَّهم لم يستَعينوا بأيٍّ من المَنْهَجَيْنِ على الوَجْهِ الأكمَلِ، وقد كانوا مَعْذورين في ذلك؛ إذ أنَّ المَنْهَجَ الأسْلوبيَّ الذي يفْتَرِض وضْع النَّصِّ مدار البحث في إطارِه المَكانيِّ والزَّمانيِّ والموْضوعيِّ لم يكُن عندهم، رغم شُهْرَته بينهم، مَنْهَجاً خاصاً يَعْتَمِدُ على أدوات واضِحة ومُحدَّدة ومُستقِلَّة عن المَنْهَجِ النَّقْلِيِّ. وكذلك الأمْر بالنِّسبة لمَوْقِفِهِمْ من المَنْهَجِ المُقارَن.

ولو أنَّ الأمْر توَقَّف عند حدِّ عدَم استِعانة عُلَمائنا بأكثر المَناهِجِ مُناسَبة لبحث مسألة أمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ كما ورَد بها القُرْآنُ الكريمُ لهان ذلك؛ إذْ أنَّ أقْصَى ما يُؤَدِّي إليه هو العجْز عن التَّفْسيرِ، وبالتَّالي التَّوقُّف عن تقْرير شيء مُخالِف للحقيقة؛ ولكنَّهم أضافوا لذلك سوء استِخْدام المَنْهَجِ النَّقْلِيِّ، حين لم ينتبِهوا إلى عدَم صلاحية الحديث الذي أوْردوه شاهِداً على التَّفْسيرِ الذي اعتَمدوه. وقد أوْقعوا بهذه الأخطاء المُتَرَكِّبَةِ الفِكْرَ الإسْلاميَّ في خطأ عَقَديٍّ مُتَّصِلٍ بمبحث النُّبُوَّاتِ ما زال يُعاني منه إلى اليوم.

ولأنَّ تبْيين موْضِع الخطأ الذي وَقَعَ فيه المُفَسِّرونَ أثناء مُعالَجتهم للحديث النَّبَويِّ السَّالِف الذِّكر يُشكِّل خُطوة أخرى في سبيل إعادة البُعْدِ العَقَديِّ الحقيقيِّ لمسألة أمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ نحتاج إلى البحث العِلْميِّ في معناه. وإنَّ أوَّل لبِنة نضعُها في سبيل تحقيق ذلك هي التَّنْبيه إلى عدَم استِعمال العَرَبِ المُعاصِرينَ للبعْثَة كلمة (أمِّيٍّ) صِفة للجاهِلِ بالقِراءة والكِتابَة. ومن الأمور التي تُؤَسِّس لذلك خُلُوُّ مُدَوَّنات التَّفْسيرِ نفسِها من الشَّواهِد الشِّعْرِيَّة والنثْرِيَّة الدَّالَة على هذا المَعْنى. ومن المَعلوم أنَّها لو كانت مَوْجودة لنقَل لنا عُلَماءُ التَّفْسيرِ، تبَعاً لِمَا اعْتادوا عليه في مَنْهَجِهِمِ - وهو مَنْهَجُنا أيْضاً

ـ ما شاء الله منها . كما يَدُلُّ عليه ما تضَمَّنَه الحديث النَّبَوِيُّ الذي استَشْهَدوا به على دعْواهم ؛ إذ ورَد فيه ما حسبوه شرْحاً لصفة (الأمِّيَّة) التي ظنُّوا أن النَّبِيَّ ﷺ على العَرَبِ المُعاصِرينَ له ، وذلك قوله : ( لا نكتُبُ ولا نحْسُبُ ) . ولم ينْتَبِه أيٌّ منهم إلى أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ما كان بحاجة إلى هذا الشَّرْح ، لو أنَّ دِلالة هذه الصِّفة على الجَهْلِ بالقِراءة كان معْروفاً أو مُتَعارَفاً عليه بين قَوْمِه .

وقد يُسَلِّمُ لنا القارئ الكريمُ ما ذَهَبْنا إليه في المُقدِّمة السَّابِقَة ؛ ولكنَّه قد لا يجد فيه ما يَحْمله على نفْي التَّفْسيرِ الذي ذهَب إليه عُلَماؤنا اعتماداً على الحديث ؛ إذ لا بأس من التَّسْليم بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد أراد أنْ يشْرَح كلِمة (أُمِّيٌّ) بعد أنْ وضَعَ القُرآنُ الكريمُ معْنىً جديداً لها ، ولهذا أضاف قولَه (لا نكتُبُ ولا نحْسُبُ) . ورغْم تسْليمنا بالقاعدة التي تأسَّس عليها هذا الرَّأي ، والتي تُحيلُنا إلى ما عُرِفَ من الدِّينِ بالضَّرورة من تكْليف الله تعالى لِنَبِيِّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بِبَيان القُرآن ، ووُجوب تصْديق ما ورَد صحيحاً إلينا من ذلك ، إلا أنَّنا نعْتَمِدُ على ما استَنْتَجْناه من معرِفَتنا بلُغَة القُرآنِ الكريمِ ، ومَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ من المَعَاني والعقائد التي عرَضها في نفْيِ قصْده إلى شرْح هذه الكلمة .

ويجِد الكلام السَّابق تفْصيله في أنَّنا ، عندما ننظُر في القُرآنِ الكريمِ ، نرى أنَّ الخزَّان اللُّغَويَّ الذي يغْتَرِف منه لا يعْدو أنْ يكون شيئين لا ثالث لهما ، وهما : لغةُ العَرَبِ ، والمُصْطَلَحاتُ الدِّينِيَّة والثَّقافيَّةُ والحضارِيَّةُ للأمم المختلفة . وهو لا يُبْدِعُ عند استِعماله شيئاً من لغة العَرَبِ معانٍ جديدة للكلمات كما اعْتَقَدَ أصحاب الرَّأي الذي نحن بصدد انتقاده ـ اعْتِماداً على مَوْقِف غير واعٍ وغير مُتَعَيِّنٍ للفِكْرِ الإسْلاميِّ في مسألة اللُّغة القُرآنيَّة كما سنوضِّح في حينه ـ ولكنَّه يُورِدها بمعانيها عند العَرَبِ ، أو هو يضَع تطْبيقات عَمَليَّة لمعانيها الشَّائعة عندهم . ودوْر الرَّسول ﷺ في هذه الحالة ليس دوْر الشَّارح للكلِمات ؛ إذ القُرآنُ نفسُه لا يُؤَسِّسُ لرسالته على ذلك كما قلنا ، بل هو

دوْر المُتَفَهِّمِ للمعاني إذا كان مَقْصَدُ الشَّارِعِ الحكيمِ مُتعلّقاً بها، والمُبَيِّـنِ لصِفـة الأفعـال التي شرَّعها الله لعباده، إذا قَـدَّرَ الشَّارعُ الحكيـمُ أنَّـها تشْتمِلِ علـى مـا يُحقِّق معـاني الكلِمات. أمَّا عند استِخْدام القُرْآنِ الكريـمِ للمُصْطَلَحاتِ الأجْنَبِيَّـةِ، فـهو يُحيـل فـي فهْم دِلالاتها إلى مـا عرِفـه العَرَبُ منـها، وإلـى نُصوصـه ذاتـها، إضافـة إلـى ثقافـات أصْحابها. ودوْر النَّبِيِّ ﷺ في هذه الحالة أيضاً ليس دوْر شارِحِ الكلِمات، بل فـهْم مـا عرفه العَرَبُ منها، والمُسْـتَمِدِّ من القُـرْآنِ نفسِـه معـاني مـا استَخْدَمه من مُصْطَلَحات تُحيل إلى الثَّقافاتِ الدِّينِيَّةِ التي جهِلها قومُه. ولعلَّ من الأمـور التـي تُؤكِّـد انتفـاء قيـام النَّبِيِّ ﷺ بدورِ الشَّارح لِمُفْرَدات القُرْآنِ الكريـمِ، مُطْلَقـاً، أنَّـه قـد ورَدت ألفـاظ مُبْهَمـة المَعْنَى في عدد من الآياتِ القُرْآنِيَّةِ، ولكنَّا لم نره عَلَيْـهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يقـوم بشـرْح أيٍّ منها أو بيان اشتِقاقها، بل نسب العُلَماءُ شرْح جميع ذلك إلى الصَّحابة والتَّابِعين، وخُصوصاً إلى ابن عباس رضي الله عنهما[1].

والحقيقة أن ما أثرْناه قبل قليـل، يسـتدْعي البحـث فـي إحـدى أشْـهر النَّظريّـات التـي وَضَعـها الفِكْـرُ الإسـلامِيُّ لِمحاوَلـة تفْسير التَّجْديـد اللُّغَـوِيِّ ـ إذا صـحَّ التَّعبـير ـ القُرْآنـيِّ، وهـي نظريَّـةُ (المعـاني الشَّرْعِيَّةِ)؛ التـي كـانت ـ بشـكْلٍ لاشـعورِيٍّ ـ مُعْتَمَـدَ الكثيرين في ظَنِّهم بأن النَّبِيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام قد قام ببَيان القُرْآنِ الكريـم بواسطة شـرْحه للألفـاظ التـي تحتـاج إلـى ذلـك، عـبر الإلْـهام الإلَـهِيِّ. وإنَّنـا لـن نقـوم ببسْـط الحديث في هذا الموضوع رغم أهميَّته، نظراً لطُوله وتَشَعُّب مسائله. وسـنكتفي منـه، فقط، بِما يخْدُم بحثنا الحالي، فنُنبِّه، إلى أنَّ القوْل بأنَّ القُرْآنَ الكريمَ قد أبْـدع معـاني جديدة لم تكُن تعرِفها العَرَبُ قد وَجَدَ الكثير مـن الأتْبـاع فـي كُلِّ عصْـر. وقـد ذهـب

---

(1) انظر الإتقـان فـي علـوم القـرآن ـ السـيوطي 1/ 114. والبرهـان فـي علـوم القـرآن ـ الزركشـي 1/ 242. ومـن أشـهر مـا روي فـي ذلـك أن عمـر بـن الخطـاب ﷺ قرأ، وهـو علـى المنـبر: ﴿وفاكهة وأبّا﴾، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلـى نفسـه، فقـال: إنَّ هذا لهو الكلَف يا عمر. انظر الإتقان للسيوطي 1/ 113.

إليه، مثلاً، الإمام (ابن حزم)[1]، فقال: «وإذا جاء في القُرْآنِ لفْظٌ عَرَبِيٌّ مَنْقول عن موْضِعه في اللُّغَة إلى معْنى آخر، كالصَّلاة والزَّكاة والصَّوْم والحجِّ، فإنَّ هذه ألفاظ لغَوِيَّة نُقِلَتْ إلى معان شرْعِيَّة لم تكُن العَرَبُ تعرِفها قبل ذلك، فهذا ليس مجازاً بل هي تسمِيَّة صحيحة؛ لأنَّ الله تعالى - خالِق اللُّغات - تَعَبَّدَنا بأنْ نُسمِّيَ هذه المعاني بهذه الأسماء»[2]. وذهَب إلى مثل هذا أحد اللُّغويِّين المُعاصِرين، فكتب: «إنَّ القُرْآنَ الكريمَ يُطالِعنا بكلِمات أعطاها الإسْلام مدلولات خاصَّة ومعاني مُعيَّنة، فأسْماء الله تعالى أو صِفاته لها في الأذهان معاني ليست معروفة عند أهل الجاهليَّة، وألفاظ العِبادة من صلاة وركوع وسجود وتشهُّد لها أيضاً مدلولات إسْلاميَّة تختلِف كُلَّ الاختلاف عن المدلولات الجاهلِيَّة»[3].

والواقِع أنَّ الأمْر لو كان كما وصَفه الدكتور عبد العال لَمَا استطاع القُرْآنُ الكريمُ أن يوصِل رسالته لأحد من العَرَب؛ ذلك لأنَّهم كانوا عاجِزين - وهذا من إلزامات قوله - عن إدراك معانيه. ومن المُؤكَّد أنَّه قد خلَط بين زمانين ونوْعين من المُخاطَبين كان من المفروض أنْ يُمَيِّزَ بينهما، وهما العَرَبُ زمان الوحي، ونحن، أي المُسْلمين، منذ أسْلَمنا. وبالفعْلِ، فقد حكَم هذا الباحث على الأمْر بمقاييس الثَّقافة الإسْلامية بعد أنْ استطاعت أنْ تَتَغَلْغَلَ في نفوسِنا، وتُشَكِّلَ تصَوُّراتنا عن الأشياء، فيُنْسينا ذلك بداياتها. وقد كان يلزَمُه أن يحْكم على الأمر في زمانه؛ ولو فعَل لتبيَّن له أنَّ العَرَبَ كانوا يعرِفون معانِي الرَّحمن والرَّحيم والعزيز والقادِر والعالِم... وما شاء من الأسماء والصِّفات، كما كانوا يعرِفون معْنى الصَّلاة والزَّكاة والرُّكوع... وما شاء من أسماء الأفعال الشَّرْعيَّة.

(1) أبو محمد علي بن أحمد. ولد بقرطبة سنة 384هـ. بلغ مرتبة الاجتهاد في المذهب الظاهري. له: الإحكام في الأصول الأحكام، والفِصَل في المِلل والأهواء والنِّحل. ت 456هـ. انظر وفيات الأعيان 3/ 325.

(2) النبذة الكافية في أحكام أصول الدين ص37، 38.

(3) الكلمات الإسلامية في الحقل القرآني - د. عبد العال سالم مكرم ص5.

وإنَّنا لا نستطيع تصَوُّر الأمر، عقْلاً، إلاَّ كما تصَوَّرْناه. ولا معرِفة حدوده، تطبيقاً، إلاَّ كما عرِفْناه، أي: من تتبُّعنا لموقف النَّبيِّ ﷺ والعَرَبِ من لغة القُرآنِ الكريمِ؛ وذلك أنَّنا رأيناه عليه الصَّلاة والسَّلام لا يقوم بشرْحِ شيءٍ من ألفاظه شرْحاً يكْسِبُه دِلالات لا يعرِفها العرب، ويحَوِّلها إلى (معان شَرْعِيَّة). بل رأيناه عليه الصَّلاةُ والسَّلام يدعو قومه إلى الصَّلاة والزَّكاة والحجِّ، ويُبيِّن لهم، عمليّاً، نوع الأفعال التي قَدَّر الشَّارِع أنّها تُؤَدِّي إلى تحقيق معاني الألفاظ التي كانوا يعرِفونها. إنَّنا لم نر النَّبيَّ ﷺ وهو يقول لأصْحابه رِضوان الله عليهم: إنَّ الصَّلاة هي كذا وكذا، يشرَح معناها، بل كان يُصَلِّي كما عَلَّمه الله تعالى، ثم يقول، كما نقَل مالك بن الحُوَيْرِث ﷺ: (ارجِعوا إلى أهليكم فعلِّموهم ومُروهم، وصَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي)[1]. ولم يعرِض النَّبيُّ ﷺ لتعريف الحجِّ، بل اكتفى بأنْ أدَّى مناسِكه الإسْلاميَّة، ثم قال، كما نقل لنا جابِر ﷺ: (خُذُوا مناسِككم، فإنِّي لا أدْري لعلِّيَ أنْ لا أحُجَّ بعد حجَّتي هذه)[2].

وما أحْسن ما ذهب إليه الإمامُ (الباقِلاني)[3] حين كَتَب في الموْضوع: «لا نُسَلِّم أنَّه حدَث في الشَّريعة عِبادة لم يكُن لها اسْم في اللُّغة. وإذا قيل: إنَّ الصَّلاة في اللُّغة ليست عِبارةً عن الرُّكوع والسُّجود... قُلْنا: ليس للصَّلاة في الشَّرع أيضاً عِبارةٌ عنه، بل الصَّلاةُ عِبارةٌ عن الدُّعاء كما في اللُّغة... والصَّوْمُ عِبارةٌ عن الإمْساك، والزَّكاةُ عِبارةٌ عن النُّمُوِّ، لكنَّ الشَّرع شَرَطَ في إجْراء هذه الأمور أموراً أخرى تنْضَمُّ إليها، فشَرَطَ في الاعْتِداد بالدُّعاء الواجِبِ انْضِمام الرُّكوع والسُّجود

---

(1) صحيح البخاري ـ كتاب الأدب ـ باب رحمة الناس ـ حديث 5549.

(2) مسند احمد 3/ 318. (طبعة دار صادر).

(3) أبو بكر محمد بن الطَّيِّب. متكلِّم أشْعري كبير. له: التمهيد، ونُكت الانتصار لنقل القرآن. ت 403هـ، ببغداد. انظر وفيات الأعيان 4/ 269.

إليه . . . والاسْمُ غير مُتناوَل، لكنَّه شرْطُ الاعْتداد بِما ينطَلِقُ عليه الاسْمُ، فالشَّرْعُ تصَرَّف بوضْعِ الشَّرْطِ لا بتغْيير الوَضْعِ»[1].

وتأسيساً على ما سبَق نستطيع أنْ نحْكُم بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكُن بصدد شرح لفظ (أمِّيٍّ) القُرْآنِيِّ في الحديث موضوع هذا البحث، بل كان بصدد استِعْماله بالمَعْنَى نفسه الذي ورَد به في القُرْآنِ الكريمِ. ومَعْنَى هذا أنَّنا يجِب أنْ نبْحَثَ عن دِلالة كلِمة (أمِّيٍّ) في نُصوصه، فهي كفيلة ببَيان دِلالته في الحديث الشَّريف، وليس العكس. والقُرْآنُ الكريمُ لا يُعَيِّنُ - قَطْعاً - بهذه الكلِمة الجاهِل بالقِراءةِ والكِتابَةِ؛ إذ أنَّ العَرَبَ لم تكُن تستَعْمِلها في هذا المَعْنَى كما قُلْنا آنفا، بل لقد كان يستعملها بالمَعْنَى الذي كان شائعاً عند أصحاب الثَّقافة التي كان يُحيل إليها في نُصُوصه، وهي الثَّقافَةُ اليَهودِيَّةُ.

وبالفِعْلِ، فإنَّنا عندما نستَعرِض الدِّيانات المُختلِفة التي ورَد ذكرها في القُرْآنِ الكريمِ نجِد من بينها اليَهودِيَّةَ. وهي دين يقوم على مجموعة كبيرة من العقائد والتَّشريعات، ومنها اعْتِقاد أصْحابه أنَّهم شعْب الله المُخْتار، عِرْقِيّاً ودينِيّاً، وأنَّ غيرهم من أمم الأرض ليس لها مثل ما لهم. وقد أنشأوا، بناء على هذا الأصْل، عقيدة تُقَسِّمُ البشريَّة إلى قِسمين فقط، هم: اليهود، وبقيَّة أمم العالَم. ووَضَعوا في لُغَتِهم ما يُعبِّر عن ذلك. وقد انْتَشَرَ أتباع هذا الدِّينِ، لأسباب ليس هنا مَحَلٌّ ذِكرها، في كثير من الأصْقاع، وسكَن عدد من قبائلهم في أرض الجزيرةِ العَرَبِيَّةِ قبل بُزوغ شمس الإسْلام بقُرون عديدة، فاتَّخَذوا العَرَبِيَّةَ لغة لهم، تماماً مثلما تعَوَّدوا بالكثير من عادات العَرَبِ.

ولَمَّا كانوا بحاجة إلى التَّعبير عن عقائدهم بهذه اللُّغَةِ التي سكَنوا بين أهلها، فقد اختاروا لها مُصْطَلَحاتٍ عَرَبِيَّةٍ. ومن المُؤكَّد أنَّهم نظَروا في أكثر ألفاظها مُناسَبة

---

(1) انظر النص في/ أصول الفقه - محمد الخضري ص 112، 113.

للتَّعبير عن عقيدتهم السَّالفة الذِّكر، فوَجَدوا أنَّ كلمة (الأمَّـة) هـي التـي تُـؤَدِّي مَعْنَـى الجماعة البشريَّة عند العَرَبِ، فاشتقوا منه وَصْفاً لهم، هو (الأمِّيِّينَ)، تماماً كمـا اخْتـار غيرهم من اليهود كلمات تُـؤَدِّي مَعْنَـى الكلمـة العَبْرِيَّـة مـن لغـة كُـلِّ أمَّـة سـكنوا بينـها للتَّعبير عن العقيدة نفسها. وبعبارة أخرى، فقد اختار اليـهود المُسـاكنين للعَـرَبِ صِفـة (الأمِّيِّينَ) العَرَبِيَّة لتكون ترْجَمَةً للكلمة العَبْرِيَّة (جُوييم) بمَعْنَى الأمم. تمامـاً كمـا فعـل غيرهم من اليـهود حـين اختـاروا كلمـة (gentilis) اليونانيَّـة لتَـدُلَّ علـى المَعْنَـى نفسـه. ومَعْنَى هذا أنَّ القُرْآنَ الكريمَ قد استَعْمَلَ لفظاً عَرَبِيّاً؛ مـن حيـث الجِـذرُ اللُّغَـوِيُّ الـذي اشْتُقَّ منه فقط، أمَّا معناه فقد كان يُحيل فيه إلى الثَّقافة التي شاع فيها استِخدامه.

وإنَّ الأدِلَّة التي نعتَمِد عليها في تأكيد ما ذهبنا إليه فـي غايـة القُـوَّة والوُضـوح؛ ذلك أنَّها ليست شيئاً آخر سوى شهادة القُرْآنِ الكريمِ ودِلالة التُّراث الإسْـلامِيِّ. وقـد أوْردنا في الفصل السَّابق ما يَشْهَدُ على استِعْمال القُرْآنِ للصِّفة المُفْرَدَة لتعْيين رجُل من غير بني إسْرائيل أو غير أهْلِ الكِتابِ، هو النَّبِيُّ الخاتَم مُحمَّد بن عبد الله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ. وسنأتي في الفصل التَّالي بما يُؤَكِّدُ ما ذهبنا إليه هناك، ولذلك سوف نكتفي في هذا المَوْضِعِ بإيراد ما يَشْهَدُ لصحَّة ما قلناه في هذا الفصل بالذَّات. وهو يَتَمَثَّلُ فـي شـهادة القُـرْآنِ الكريـمِ علـى اخْتِصـاص اليـهود المُسـاكنينَ للعَـرَبِ، دون غـيرهم، باسـتِخْدام مُصْطَلَحِ (الأمِّيِّينَ)، وذلـك هـو قوْلـه تعـالى علـى لسـانهم: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: 75].

ومن عجائب الأدِلَّة على ما ذهبنا إليه من عدم استِعْمال العَرَبِ قبل عهْد النُّبُـوَّة لهذه الكلِمة بمَعْنَى غير المُتَعَلِّمِ، إضافة إلى دِلالته على اختِصاص اليـهود ـ والمسيحيِّين

تبعاً لهم؛ لأنَّهم تشبَّعوا بالثَّقافة الكتابيَّة ـ باستعمالها وَصْفاً لغيرهم من الأمم، أنَّنا حين وجدْناها في نصٍّ من نُصوص التُّراث العَرَبيِّ، وجَدْنا قائلها من أهْلِ الكِتابِ، وهو العبْدُ الروميُّ عدَّاس، ووجدْناه يستَعْملها وَصْفاً للعَرَبِ، وهم ـ كما هو معلوم ـ جزء من الأممِ غير الكتابيَّةِ من وِجهة النَّظر الإسرائيليَّة.

إنَّ جميع القُرَّاء يعرِفون من مُطالَعتهم في السِّيرة الشَّريفة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد انتقل بعد وفاة عمِّه أبي طالب إلى الطَّائف ليبحث عن أرض جديدة للدَّعوة الإسلاميَّة، ولكنَّ أهلَها جهلوا عليه، وأغْلَظُوا له القَوْلَ والفِعْلَ، فهرَب من شرِّهم، والتجأ إلى بستان ليرتاح فيه، فزاره عدَّاس، وجلَس إليه، فدعاه النَّبيُّ ﷺ إلى الإسلام. وإنَّنا نعلَم استنتاجاً من النَّصِّ الذي سنُورِده، ومن معرِفتنا بالوَسائل التي كان يعتَمدها النَّبيُّ ﷺ لدعوة أهْلِ الكتابِ، أنَّه حدَّثه عن سِيَرِ بعض الأنْبياء عليهم السَّلام وأخبارِهم. ومن المُؤكَّدِ أنَّ الحديث قد قاد النَّبيَّ ﷺ إلى ذِكر يونُس عليه السَّلامُ، فقال له عَدَّاس حينذاك: «والله لقد خرجْتُ من نينَوَى وما فيها عَشْرَةٌ يَعرِفون ما مَتَّى، فمِنْ أين عرَفت أنْت مَتَّى، فأنْت رجُل (أمِّيٌّ)، وفي أمَّةٍ (أمِّيَّة) ؟ فقال له النَّبيُّ ﷺ: هو أخي، كان نَبيَّاً وأنا نَبِيٌّ»[1].

وبِمَعْزل عن استخدامنا لسنَد هذا النَّصِّ دليلاً على ما نُريد تثْبيته في هذا المقام، فإنَّنا نُنبِّهُ إلى أنَّنا من المُمْكِنِ أنْ نستَنْتِج من مَتْنه شاهدين جديدين على دلالة كلمة (أمِّيٌّ) على غير الكتابيِّ، وذلك أنَّه قد ورَد فيه ما يُفيد اخْتصاص (أهْلِ الكِتابِ) بمَعرِفة يونُس عليه السَّلام. ومثل هذا في الدِّلالَة أنَّ مفهوم مُخالَفة قول عدَّاس (فمن أين عرَفت أنْت مَتَّى، فأنْت رجُل أمِّيٌّ . . .) هو: أنَّه يوجد في (غير الأمِّيِّينَ) من يعرِف مَتَّى، وهم (أهْلُ الكتابِ). هذا إضافة إلى أنَّ مفهوم ردِّ النَّبيِّ ﷺ يُستَفاد منه أنَّ سبَب معرِفته بهذا النَّبيِّ الكريمِ ليس هو القِراءةَ، بل اخْتِصاصه بنُزول الكِتابِ عليه. قال ﷺ: (هو أخي، كان نَبِيّاً، وأنا نَبِيٌّ).

---

(1) الروض الآنف ـ السهيلي 2/ 179.

ولم يخْلُ التُّراثُ الإسْلامِيُّ من شاهدٍ جديد على المسألة. وإنَّنا نجد في سنَد وفي متْن النَّصِّ الوحيد ـ حسب علْمنا ـ الذي وجدْناه في الموضوع لدَليلٌ جديد على صحَّة ما ذهبنا إليه. وبالفعْل، فقد أُثِرَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنّه قال: (لم يزَل أمْر بني إسرائيل مُسْتَقيماً حتَّى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم، فقالوا بالرَّأي فضلُّوا وأضلُّوا)[1]. أمَّا من حيث دِلالة سنَد هذا القول، فيرجْع إلى ما عُرِف عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من اهتمام بأهل الكتاب[2]. ولهذا حملَ متْنُ حديثه ما يدلُّ على ذلك؛ حيث استخْدَمَ الثَّقافة الكِتابيَّةَ التي كانت تُقسِّم العالَمَ إلى قِسمين: اليهود ـ أو الإسْرائيليِّين ـ والأمِّيِّين. ومن المُؤَكَّد أنَّه كان يُشير بأبناء الأمم إلى الكثير من النُّصوصِ التَّوْراتيَّة التي كانت تُحذِّر بني إسْرائيل من التَّعامُلِ مع الأمِّيِّين؛ لأنَّهم كانوا وَثَنيِّين. أمَّا الفساد الذي جعله ينْشأ عن ذلك، فهو إشارة إلى (قفْز) اليهود على التَّعاليم الإلهيَّة ومُخالطتُهم للأمِّيِّين. ولم ينجُ، حسب العهد القديم، حتى سُلَيْمان عليه السَّلام من هذه المُخالَفة؛ إذ ورَد فيه أنَّه بنى بجبل صُهْيون ـ وهو جبل الرَّبِّ عند اليهود ـ هيكلاً للأوْثان، ووضَع فيه أصْناماً بعدد زوجاته الوثنيَّات إكْراماً لهنَّ. وقد كان عدد الأوثان، ولا شكَّ، كبيرٌ جِداً؛ إذ تزعم التَّوْراة أنَّ عدد زوْجاته كان سبعمائة حُرَّة[3].

وبعدُ، فقد أدرك النَّبِيُّ ﷺ إدْراكاً تاماً أنَّ القُرْآنَ الكريمَ قد استَعْمَلَ مُصْطَلَحَ (أمِّيٍّ) بالمَعْنَى المُتعارَف عليه بين أصحاب الثَّقافة الكِتابيَّة التي أوْضحنا بعض مَلامحها قبل قليل. كما عرِف ممَّا أكْرَمه الله تعالى به من وحي الأسباب التي استَند عليها اليهود في دعْواهم التَّمَيُّزَ عن جميع أمم الأرض، ولذلك استعمله وَصْفاً لقوْمه في قوله: إنَّا أمَّةٌ أمِّيَّةٌ... باعتِبارهم لا يَنْتَمون إلى بيت يعقوب عِرْقِيّاً ودينِيّاً.

---

(1) انظر النص في/ النبذة الكافية ـ ابن حزم ص68.

(2) عن شُريك قال: «رأيت عبد الله بن عمرو يقرأ بالسِّريانيَّة». الطبقات الكبرى ـ ابن سعد 4/ 266. وقال ابن الأثير في أسد الغابة، عند الترجمة له: «قرأ الكتب المتقدِّمة».

(3) الملوك الأول 11/ 1.

وقد يسألنا أحدهم في هذه المرحلة من البحث، فيقول: لقد كان من جُمْلة أدلَّتكم التي نفَيْتم بها دِلالة كلِمة (أمِّيَّة) على غير المُتَعَلِّم في لغة العَرَبِ قوله ﷺ بعدها (لا نقرأ ولا نحْسُبُ)؛ إذ ما كان له عَلَيْـهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، كما زعمْتُم، أنْ يَشْرَحَ شيئاً مُتعارَفاً على معناه بين قومه. ومَعْنَى هـذا أنَّكم قد وجدتم تناقُضاً في المسألة، فهل تستطيعون أنْ تجِدوا تفْسيراً عِلْميّاً يَرْفَعُ التَّناقُض الذي نراه نحن في قَرْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بين وصْفه للعَرَبِ بأنَّهم من غير بني إسْرائيل، وبين تقْريره فراغَهم من العِلْمِ الدُّنْيَويِّ المُتَمَثِّلِ في الكِتابَةِ والحِساب؟.

والحقيقة أنَّ السَّعي إلى الإجابة على هـذا السُّؤال الوَجيه سوف يُعطينا فُرْصة لبيان المُناسَبَة الحقيقيَّة بين صِفة (الأمِّيَّـة) وقوله ﷺ: (لا نكتُبُ ولا نحْسُبُ). إضافة إلى أنَّ هذا البحث سيقودنا إلى مُحاوَلَة الإجابة على سؤال آخر يفرِض نفسه، وهو تحديد الزَّمن، وبيان كيْفيَّة امْتِلاك كلِمة (الأمِّيّ) دِلالتها على الجَهْلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ في اللُّغَة العَرَبِيَّة.

ونُبادِر إلى القوْل بأنَّه لا يُوجَد في قرْنه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بين تقريره أنَّ العَرَبَ ليسوا من بني إسرائيل، وأنَّهم ليسوا من أهْلِ الكِتاب تَبَعاً لذلك، وبين وَصْفِهِم بالجَهْلِ بفنون العِلْمِ الدُّنْيَوِيِّ، أيُّ تناقُض، بل إنَّ في ذلك دليلاً جديداً على فِقْهه العالي لكُلِّ معاني القُرْآنِ الكريم. ويَكمُن ذلك في أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قد بيَّن في حديثه السَّالِف إدراكه إدراكاً تاماً ذلك الارْتِباط الأزَلِيِّ بين عِلْمِ الشَّرائع وعِلْمِ القِراءة والخَطِّ.

إنَّنا عندما نبحث في تاريخ الإنْسانيَّة نجد أنَّ أصْل ظهور العُلوم جميعاً يرجِع إلى ظهور الأديان ذاتها، وكأنَّ الله تعالى ربط التَّعَلُّمَ نفسَه، باعْتِباره فِعْلاً إنْسانيّاً، بهدَفِهِ الأصْلِيِّ، وهو مَعرِفة الشَّرائع والحِفاظ عليها. وإنَّنا لا نعلَم يقيناً تاريخ الشُّعوب المُتَحضِّرة القديمة، فلذلك لا نستطيع أنْ نجزِم بوُجود هذه العلاقة، ولكنَّنا

نستَنتِج مِمَّا نعلَمه من تاريخ الدِّينِ منذ بِعثَةِ إبراهيم عليه السَّلامُ صحَّة تنْظيرنا السَّابق. وإنَّ من أبْسط الأدلَّة على ذلك أنَّ الله تعالى قد أخبرنا بتَنْزيله صُحُفاً على إبراهيم عليه السَّلامُ، وقد أعْطى موسى عليه السَّلامُ التَّوْراة، وأنْزل على داود عليه السَّلامُ الزَّبور، وعلى عيسى عليه السَّلامُ الإنْجيل، كما أنْزل على نبيِّنا مُحمَّد ﷺ القُرْآنَ الكريمَ. وهي كُلُّها كتُبٌ كانت بحاجة إلى تَسْجيل يحفَظ تعاليمها ويَنْشُرها بين النَّاس، ومن هنا جاءت ضرورة استِحْداث الكِتابَةِ والقِراءةِ بين الأمم المُتَدَيِّنة، أو تطْويرهما، ثم نشْر التَّعليم بين أفراد هذه الأمم، وخُصوصاً المُشْتَغلين منهم بعُلوم الشَّرائع السَّماوِيَّة وغير السَّماوِيّة.

وفي ضوء ما ذكرناه، فإنَّنا لا نندهش عندما نرى التَّعَلُّمَ مُنتشِراً بين المُتَدَيِّنين، والجهْل مُتفشِّياً بين الجاهلين بالشَّرائع. بل إنَّ في انْتِشار التَّعَلُّمِ بين الأمم بعد اعْتناقها للأدْيان، وانْحِصار الإبداع في العُلومِ الدُّنْيَوِيَّةِ نفسِها في طائفة العُلَماءِ الرَّبَّانِيِّين طِوال العُصور القديم؛ بحيث لم يُساهِم فيها المَلاحِدة بنشاط يُذْكَر إلا بدْءاً من القرْن التَّاسع عشر، يُعْتَبَرُ دليلاً على الارتباط الذي ذكرْناه.

وقد يَعترِضُ مُعْتَرِضٌ على هذه القاعدة بقوله: إنَّ التَّعليم لم ينتشِر انتِشاراً كبيراً بين المُتَدَيِّنين أنْفسهم إلاَّ في مراحل محفوظة، وبين أمم مُتَدَيِّنة بعينها، مثل المُسْلِمينَ. وهذا القوْل، رغم صحَّته، لا يصلُح دليلاً لردِّ ما قرَّرناه؛ لأنَّ صاحبه يحتاج إلى أنْ يُثبِت لنا أنَّ حال التَّعليم، من حيث الشُّيوع بين غير المُتَدَيِّنين، أحسن حالاً منه بين المُتَدَيِّنين، وأن ذلك صحيحٌ أيضاً عند المُقارَنة بين الشُّعوب التي لا تمتلك كُتُباً دينيَّة وتلك التي اخْتَصَّت بنُزولها. وهذا لا يثبُت بأيِّ حال، بل إنَّ العكس هو الصَّحيح، كما يشهَد لذلك شُيوع التَّعليم بين اليهود والمُسلمين إلى اليوم، وبتأثير مُباشِر من التَّعليمِ الدِّينيِّ نفسه، حتى يصِحَّ أنْ نُقرِّر أنَّ المُسْلِمينَ كانوا في أوَجِّ امتداد دينهم أكثر أمَّةٍ مُتَعَلِّمَةٍ على وجْه الأرض. وقد ظلُّوا ـ على عكس ما قد يظنُّه الظَّانُّون

ـ حائزين على هذه الصِّفة لقرون طويلة رغم انحطاط حضارتهم، وبتأثير مُباشر من عمَلِهم على المُحافَظة على كِتاباتهم الدِّينيَّة نفسها. وهذا حال اليهود الذين ظلُّوا يمتلِكون ناصية القراءة والكِتابَة رغم تشرُّدهم في كُلِّ بقاع الدُّنيا، حتى يصحَّ قوْلنا: إنَّهم كانوا أكثر تعلُّماً من جميع الشعوب التي عاشوا معها ـ ما عدا المُسْلِمينَ ـ رغم تحضُّرها. وهو حال عُلَماء اللاهوت المَسيحيِّين الذين كانوا يستَحْوِذون على العِلْم بين أفراد أممهم، حتى النُّبلاء منهم.

ومن الرَّاجِح، تأسيساً على ذكرناه، أن يكون نعْتُه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ للعَرَبِ (بالأمِّيَّة) بالمَعْنَى الكِتابيِّ للكلمة، ووَصْفُهُ لهم بالجَهْلِ في الحديث نفسه، لم يكُن إلا لأنَّه أدْرَك سرَّ العلاقة بين الاخْتصاص بنُزول كِتاب سَماويٍّ وبين نشأة التَعَلُّم في الأمم المُتَدَيِّنَة. والحديث، على هذا الدَّليل الجديد، لا يَصْلُحُ شاهداً على المَعْنَى الذي ذهب إليه عُلَماؤنا؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لم يقُل فيه أكثر من أنَّنا، معشر العَرَب، لسنا أمَّةً من أمم أهْلِ الكتاب، ولذلك جهلنا القِراءةَ، وما تَفْتَرِضُهُ من علوم.

هذا فيما يخُصُّ مَعْنَى الحديث الشَّريف، أمَّا فيما يخُصُّ تحديد الزَّمن وكيْفيَّة اكتساب كلمة (أمِّيٍّ) دِلالتها على الجَهْلِ بالقِراءة والكِتابَة عند العَرَب، فإنَّنا نعتَقد أنَّ ذلك تمَّ بعد البِعْثَة بمُدَّة من الزَّمن. وقد نشأ المَعْنَى الجديد، عن خطأ عُلَماء اللُّغَة أو المُفَسِّرينَ، بعد شُيوع شرْح كلمة (أمِّيٍّ) القرآنية بين المُسْلِمينَ.

وإذا كان هناك شيء تجب إضافته في آخر هذا الفصل، فهو:

1 ـ أنَّ اسْتِخْدام العَرَبِ المُسْلِمينَ لكلمة أمِّيٍّ صِفةً لغير المُتَعَلِّم، وإنْ كان ناشئاً عن خطأ إلا أنّه أنتج إثراء دِلالياً للكلمة؛ ولكنَّه، على عكس ما قام به النَّبِيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، كان إثراء غير واع.

2 ـ أنَّنا لا نعلم على وَجْه الدِّقَّة الزَّمَنَ الذي نشأ فيه هذا المَعْنَى الجديد لكلمة (أمِّيٍّ) عند العَرَبِ بعد البِعْثَة، ولا أهْلَ الفَنِّ الذين كانوا سبَّاقين إلى اسْتِخدامها فيه.

وكُلُّ الذي نعلَمه أنَّ عُلَماءَ اللُّغَةِ كانوا أيضاً يفْتَقِدون إلى أيِّ شاهِد على شرْحِهم لها بالجاهِلِ بالقِراءة، ولذلك فقد اسْتَخْدَموا الشَّاهِدَ نفسه الذي اسْتَخْدمه المُفَسِّرونَ، وهو الحديث النَّبَوِيُّ موضوع هذا البحث؛ فلعلَّهم كانوا أوَّل من أخطأ في تحديد مَعْنَى الكلِمة، ولعلَّهم كانوا واقِعين تحت تأثير المُفَسِّرينَ حين ذهبوا إليه.

ومهْما كان الأمْر، وإذا كُنَّا نستطيع أنْ نتجاوز عن خطأ عُلَماءِ اللُّغَةِ؛ لأنَّهم ربَّما اعْتَقَدُوا، بتأثير شُيوع دِلالة الكلِمة على غير المُتَعَلِّمِ في زمانهم، أنَّ العَرَبَ اسْتَعْمَلَتْها فيه منذ زمن بعيد، فلم يتَساءلوا عن السِّرِّ في غِياب الشَّواهِد اللُّغَوِيَّةِ الدَّالَةِ على المَعْنَى الذي شرَحوها به؛ فإنَّنا لا نستطيع أنْ نَتَجاوَز عن خطأ عُلَماءِ التَّفْسيرِ والعَقيدة؛ لأنَّ النُّصوصَ القُرْآنِيَّةَ التي كان من المُمْكِنِ أنْ تُعينَهم على تحْديد المَعْنَى الدَّقيق للكلِمة، والبُعْدِ العَقَدِيِّ العميق لوَصْفِ القُرْآنِ الكريمِ لنبيِّنا عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بها كانت كثيرة. وقد عرَضنا منها طائفة في هذا الفصل والذي قبله، وسنَعرض منها عدداً آخر في الفصول التَّالية، فتزيد المَعْنَى الحقيقِيَّ لوَصْفِ (الأمِّيِّ) جَلاء.

# الفصل السَّابع

# وأحاديثُ نَبَوِيَّةٌ أُخْرَى

يُعتبَر الدُّكتور قَحْطان الدُّوري، حسب عِلْمنا، أكثر الدَّارِسين لموضوع أُمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ استِعْمالاً للسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ في تأكيد أنَّ معْناها لا يَعْدُو أنْ يكون الجهْل بالقِراءةِ والكِتابةِ. وقد تميَّز بهذا المَنْهَجِ عن عُلَماء العقيدة والتَّفْسير القُدَامَى، إضافة إلى المُعاصِرين، الذين اكْتَفوا بإيراد عدد من الآياتِ القُرْآنِيَّةِ، مقْرونةً بالحديث الذي درَسناه في الفصل السَّابِق، باعتِبارها أدلَّة على صحَّة مَذْهَبهم في المسألة. وقد نبَّهتنا قِراءة تلك الأحاديث الشَّريفة التي أوْرَدها الدُّكتور قحطان، آخِذة أعناقُها بأعناق بعض، إلى ضَرورة النَّظر في غير الحديث الذي أوْردناه باهْتِمام أكبر، فلعلَّ هذا النَّظر ينْتَهي بنا إلى التَّسْليم بما سلَّم به رِجال السَّلَفِ والخَلَفِ في الموضوع.

وكُنّا قد جَمَعْنَا بعض الأحاديث التي ورَد فيها لفظ (الأمِّيِّ) من أجل دِراستها، ولكِنَّنا لم نَسْتَوْعِبْ البحث. وقد تدخَّل هنا مَنْهَجُ الدُّكتور قحطان؛ إذ وضَع أمامنا عدداً كبيراً من الأحاديث التي تحْمِل المُواصَفات السَّابِقة، مما يَسَّر لنا الأمْر، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء؛ إذْ جعلنا نطَّلِع عليها مجموعةً في موْضع واحِد، فنَنْتَهِيَ إلى الاسْتِنتاج بعدَم صلاحِيَّتها أدلَّةً على مذهب جُمْهور العُلَماء المُسْلِمين كما سنُبَيِّن بعد قليل. هذا من ناحِيَة، ومن ناحِيَة أخْرى، فقد أعْفانا الدُّكتور قحطان من ذِكْر كل ما ذَكَره، وجعلَنا نختار من الأحاديث التي وجدْناها ببحثنا الخاصِّ، وتلك التي أوْرَدها، بما يَفِي بالغرَض فقط؛ وهو اطِّلاع القارئ الكريم على ما اعْتَمَدَهُ دليلاً على

تفْسيره لصِفة الأُمِّيَّة النَّبويَّة، وإحالته، إذا أراد الاسْتِيعاب، على مجلَّة جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة؛ حيث نشَر مقالَه[1].

ومن هذه الأحاديث، عن عطاء بن يسار، قال: «لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص، فقلت: أخْبِرني عن صِفة رسول الله ﷺ في التَّوْراة؟ فقال: أجل، والله، إنَّه لَمَوْصوف في التَّوْراة ببعض صِفته في القُرآنِ: يا أيُّها النَّبِيُّ، إنَّا أرْسلناك شاهداً ومُبشِّراً ونذيراً وحِرْزاً للأُمِّيِّين. أنت عبْدي ورسولي. سمَّيْتك المُتوكِّل. ليس بفَظٍّ ولا غليظ ولا سخِب بالأسْواق. . .»[2].

وعَن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: «والذي فَلَقَ الحبَّةَ، وبَرَأَ النَّسَمَة، إنَّه لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأمِّيِّ إليَّ: أنْ لا يُحبَّني إلا مُؤْمِن، ولا يُبْغِضُني إلا مُنافِق»[3].

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: (أنا مُحمَّد النَّبِيُّ الأُمِّيُّ - قاله ثلاث مرات - ولا نَبِيَّ بعْدي، أوتيتُ فواتِح الكلِم وخواتِمَه وجوامِعَه)[4].

وعن أبي مسعود عُقْبة بن عمر ﷺ، قال النَّبِيُّ ﷺ: (إذا أنتم صلَّيْتُم عَلَيَّ، فقولوا: اللَّهُمَّ، صَلِّ على مُحمَّد النَّبِيِّ الأُمِّيِّ وعلى آل مُحمَّد، كما صَلَّيْتَ على إبْراهيم وعلى آل إبْراهيم. وبارِك على مُحمَّد النَّبِيِّ الأُمِّيِّ كما باركْت على إبْراهيم وعلى آل إبْراهيم. إنَّك حميد مجيد)[5].

والحقيقة أنِّي لا أعْلَم كيف استطاع الدُّكتور الدّوري أنْ يجِد في هذه الأحاديث، وفي غيرِها من الأحاديث المُشابِهة التي ذكرَها في مقاله، دليلاً على أنَّ

---

(1) مقال (أمية الرسول ﷺ).

(2) دلائل النبوة - البيهقي 1/ 374. وقد أورده الإمام البخاري في كتاب البيوع، باب كراهية السخب في الأسواق. وكتاب التَّفسير، تفسير سورة الفتح، باب (**إنا أرسلناك شاهداً**). وقد شرح الإمام ابن حجر كلمة الأميين فيه بالعرب. انظر فتح الباري 8/ 586، حديث 4838.

(3) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الإيمان - باب الدَّليل على أن حب الأنصار وعلي . . . مج1 - ق2 - حديث 131 - ص57.

(4) مسند أحمد 2/ 172.

(5) السَّابق 4/ 119.

معْنى الأمِّيِّ هو الجاهِل بالقِراءةِ والكِتابة؛ إذ لا يحتَوي أيٌّ منها على شرْح الكلِمة، لا بالشَّرْح الذي ذهب إليه ولا بغيره. ومن المُؤكَّد أنَّه قد مارَس في بحثه للمسألة ما يُسَمِّيه المَناطقة (بالمُصادَرَة على المَطْلوب). إنَّه عِوَضَ أنْ يبحث عن دليلٍ على أنَّ الحديث الشَّريف قد استَعْمَلَ لفْظ أمِّيٍّ بمعْنى الجاهِل، ذهَبَ يستشْهِد بلفظ الأمِّيِّ الوارِد في الأحاديث على المعْنى الذي أثْبَتَهُ. ولا مَناص من التَّصْريح هنا بأنَّ الذي دعا الدُّكتور الدُّوري إلى هذا المنْهَجِ الغريب على البحْثِ العِلْمِيِّ هو تسْليمُهُ بالدِّلالَة الشَّائعة للكلِمة. ولذلك لم يَتَساءل، تساؤُل الباحِثين عن الحقيقة، عن مَدى صحَّة ما ذهب إليه عُلَماءُ الإسْلام في المسألة؛ فراح يجمع الأحاديث جمْعاً في مقاله، ليُدْهِشَ القارِئين بعَدَدِها، بعد أنْ أدْهَشَهُ العدد قبلهم، فيندَفِعوا إلى المُحافَظَة على التَّفسير التَّقليدِيِّ. ولا أدَلَّ على ما ذكرْناه، إضافة إلى دِلالة مَنْهَجِه، من إحْساسه الذي بَدَا في مقاله بأنَّ الأمْر يتعلَّق بالدِّفاع عن مسألة عَقَدِيَّة خطيرَة، كان المُسْتَشْرِقون، وتلاميذهم من المُسْلِمين، يُحاوِلون التَّشْويش عليها، فراح يعمَل على المُحافَظَة على عقائد الأمَّة بتثْبيت موْقِفِها في مسألة أمِّيَّة النَّبِيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

ونحن، وإنْ كنَّا نُسَلِّم بنُبْلِ الإحْساس الذي بَدَا في مقال الدُّكتور الدّوري، وسلامَة الهدَف المُتَمَثِّل في الإسْهام في حِفْظِ عقائد المِلَّة الإسْلاميَّة؛ لأنَّه من أخَصِّ واجِبات العُلَماء، إلا أنَّنا لا يُمْكِن أنْ نُوافِق على الاستعانة بمِثْل المَنْهَج الذي اعْتَمَدَهُ؛ ذلك أنَّ (لا عِلْمِيَّتَهُ) تنْعَكِس، بلا شك، سَلْباً على الهَدَف الذي يسْعَى الباحِثون إلى الوُصول إليه، وهو البحْث عن الحقيقة قبْل تعْريف النَّاس بها. وفيما يخُصُّ المجال الضيِّق لهذا الفصل، فإنَّ طُغْيان الإحْساس، والتَّلهُّف على تحقيق الهدَف، مع غياب روح البحث عن الحقيقة مُجَرَّدَةً، قد جعلا الدُّكتور الدّوري يُخْطِئ المَنْهَج والهدَف معاً؛ لأنَّهما تحوَّلا، عند التَّطْبيق، عن مسارهما، فأصْبح المَنْهَجُ صالحاً للبحث عن إثْبات صِحَّة وصْف النَّبِيِّ ﷺ بالأمِّيِّ، وهو أمر لا يُخالِف فيه أحد، عِوَضَ البحث عن معْنى الوَصْفِ ذاتِه. وقد ضاع بذلك المَطْلوب، أو الهدَف.

# الفصل الثَّامن

# ومِنْهُم أمِّيُّون

سنعْمَد في هذا الفصل، والفُصول الثَّلاثة التي تليه، إلى دِراسة كُلِّ الآيات التي وَرَدَتْ فيها كَلِمَةُ (أمِّيٍّ) بصيغة الجمْع؛ حيثُ أنَّنا نأمل أنْ نتَّخذ من ذلك سَنَداً علمياً للفصول السَّابقة؛ حيث قمْنا بإجراء تقْويمٍ ضروريٍّ لخطأ بالغ وَقَعَ فيه، وما زال يُعاني منه، الفِكْرُ الإسْلاميُّ إلى اليوم. ولهذا السَّبب الهام، فَإنَّنا لن ننهَج في تحقيقها طريقة المُفَكِّرينَ المُسْلمينَ المُحْدَثينَ الذين اكتَفَوْا، فيما كتَبوه عنها، بتَرْديد خُلاصة ما اسْتَقَرَّ عليه رأي جُمْهورِ عُلَماءِ التَّفْسيرِ القُدَامَى في نظريَّة أمِّيَّةِ النَّبيِّ الخاتم عليه الصلاة والسلام. وبعبارة أوْضح، فَإنَّنا لن نَتَّبع طريقة الشَّيخ الدُّكتور البوطي الذي كتب (المُلحق حول أمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ) بأُسْلوب السُّخْريَّة من كُلِّ الأفكار التي جاء بها الدُّكتور سيد عبد اللطيف الحيدرآبادي، غيرَ واضعٍ في الحُسْبان أنَّه من المُمْكنِ أنْ يكون مُصيباً في بعضها على الأقل. وقد أدَّت به مبادَرَتُه إلى إثْبات الخطأ على من اعْتَبَرَهُ عَدُواً جاهلاً إلى إغْفال ضروريات البحث العِلْميِّ، ولهذا لم يَرَ أنْ يُكلِّف نفسَه عناء النَّظَرِ مُجدَّداً، وبروح الباحث عن الحقيقة، فيما ورد في القُرْآنِ الكَريم، كما لم يَرَ حاجة إلى «سرْدِ نُصوص المُفَسِّرينَ في ذلك، إذ أنَّ الأمْرَ أهْوَنُ من تكَلُّف نَقْلِ نُصوصهم في مسألة بَدَهِيَّة كهذه»[1]. ولذلك راح يستعرض الآيات، مُعْتبِراً ذلك في غاية الكِفاية من حيث الدِّلالَة على حقيقة جَهْلِ النَّبيِّ بالقِراءةِ والكِتابَةِ[2].

---

(1) من هو سيد القدر؟ ـ الملحق حول أمية النبي ص99.

(2) انظر المرجع السابق ص 98.

كما أنَّنا لـن نَتَّبِع طريقـة الأسـتاذ مرتضـى مطـهري الـذي لـم يجِـد ضـرورةً لتعْميـق البحث في المواضع القُرْآنِيَّةِ التي وردت فيها كَلِمَةُ (أمِّـيٌّ) بصيغـة الجمْـع، رغـم أنَّـه قـد نَبَّـه إلى أنَّ جُمْهورَ المُفَسِّرينَ قد شرحوها باعتبارها وَصْفاً يُعَيِّن العَرَبَ الذيـن كـانوا غيرَ تـابعين لدين سماوِيٍّ. لقد فتح الأستاذ مطهري باباً كان من المُمْكِنِ أنْ يلِج منه إلى عـرْض تَفْسير جديد، ولكـنَّ روح التَّقْليـد الـذي يدفـع بجمْهـورِ البـاحثين المُسْلمينَ المُعـاصرينَ إلـى تبنِّـي الآراء التـي اسـتقرت فـي الـتُّراثِ الإسْـلاميِّ دون النَّظَرِ فـي أدلتـها أو اسـتدلالات العُلَمـاءِ القُدَامَى لها، أو أنَّ مجرَّد العجْزِ عن النَّظَرِ في الدَّلِيـلِ النَّقْلِـيِّ، خصوصـاً وأنَّ هـذا الدَّلِيـلَ كان يحتاج إلى تَمَلُّك نظْرة مُتكامِلة عن أسْرار وَصْفِ نبينا عليه الصلاة والسـلام بالأُمِّيَّـة، قد أمْسك بخِناقه، فرأيْناه يُغلِـق هـذا البـاب دون تحقُّـق مـن الأمـر، تمامـاً كمـا فتحـه بـدون سبب؛ حيث كَتَبَ: «والواقع أنَّ هـذا المَعْنـى لا يُشـكِّل مَعْنـى مُسـتقِلاً ثالثـاً، بمَعْنـى أنَّـه لا يُسَمَّى كُلُّ أناس لا يتَّبِعون كتاباً سماوياً بالأُمِّيِّينَ، حتى ولو كـانوا عـارفين عـالمين؛ وإنَّمـا أطلِقـت علـى المُشْـركينَ العَـرَبِ لجَهْلِـهم، فمَنـاطُ الاسـتعْمال فيـهم هـو جهْلُــهم بـالقِراءةِ والكِتابَة، لا عدم اتِّباعهم لكِتابٍ من الكُتُبِ السَّماوِيَّة»[1].

إنَّنا إذن لن نسلُك طريقةَ هـذا ولا ذاك، بـل إنَّنـا سنُعطي لأنْفسـنا فرصـة كاملـة لإجراء بحث عميق ومُتجـرِّد، ولذلـك سـوف نعـرِض آراء علمائنـا رَحِمَـهُمْ اللـهُ فـي تَفْسيرِ كُـلِّ الآيـاتِ التـي وردت فيـها صفـة أُمِّـيٌّ بصيغـة الجمْـع، ونبحـث فــي كيفيـة اسْتِخْدامِهم لها في الاسْتِدلال على أُمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ. ومن البَديهِيِّ أنْ نُنبِّـه إلـى أنَّنـا لـن نَمْنَح لفكْرنا عُطلةً أثناء سِياحته فيما كتبوه، بـل إنَّنـا سنسْـعى جـاهِدين إلـى اسْـتِخْدامِ كُلِّ الأدوات العِلْمِيَّةِ المُتاحة لنا لبحـث مـدى توْفيقـهم فـي تحقيـق الـهدف الـذي سَـعَوْا إليه، ومَدَى مُناسَبَة آرائهم لِمَا تُقرِّره الآياتُ القُرْآنِيَّةُ الكريمةُ في هذه المَسْألَة. وإنَّ هذا الاستيعاب والتَّدقيق الذي نَرْمي إلى تحقيقه هو الذي أدَّى بنا إلى عدم خلْط بحثنـا فـي

(1) أمية النبي ﷺ ص37.

آية من الآيات ببحثنا لغيرها، ففصَّلْنا الحديث عن كُلِّ آيَة على حدة، وبهذا تجتمع لنا نتائج كُلِّ فصل، فتكون النَّتيجة النِّهائيَّة أكثر قطْعاً في التَّعبير عن نظرة القُرْآنِ الكَريمِ للمسْألة برُمَّتِها.

وقد ارْتأينا، قبل وُلوج دراسة الآيَةِ التي اقْتَبسنا منها عنوان هذا الفصل، اسْتِحضار فكر القارئ الكريم لمُتابعتنا بنوع من اليُسر فيما نحن بصدده، ولذلك فَإنَّنا نحتاج إلى أنْ نعرِض عليه، منذ الآن، جميع المواضع التي ورد فيها ذكر (الأمِّيِّينَ) في القُرْآنِ الكَريمِ. وعلى كُلِّ حال، فهي لا تتجاوز أربع آيات، فقد وردت هذه الكَلِمَةُ في سورة البقرة/ 78 في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾. ووردت في موضعين متباعدين من سورة آل عمران، هما الآيَةُ العشرون حيث يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾. إضافة إلى الآيَةِ الخامسة والسبعين حيث يقول العليم الخبير: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾. أما الموضع الرابع، ففي سورة الجمعة/ 2 حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾.

وفيما يخُصُّ الآيَةَ الثامنة والسبعين من سورة البقرة، حيث يقول تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ فإنَّ الباحث الذي يُعْطي لنفْسه الفرصة لِمُطالَعَةِ عدَدٍ واف من شُروح عُلَماءِ التَّفْسيرِ لها سوْف

يُصاب بدهشة بالغة؛ ذلك أنَّه سَيَرَى أوجُهاً من المُخالَفة الصَّريحة لظاهر لفْظها، وإضْراباً عن النَّظَرِ إليها من خِلال سياقها. بل إنَّ هذا الباحث لَيُحِسُّ إحْساساً بأنَّ بعض المُفَسِّرينَ كان كَمَنْ يَتَعَمَّد عدَم النَّصِّ على المَعْنى الصحيح لكَلِمَة (أمِّيِّين) الواردة فيها، لئلا يُوقع نفسَه في إشْكال، لا يحلُّه إلا تَمَلُّكُ نظريَّة مُتكامِلَة في المَسْأَلَة، وهو يَفْتَقِدُها. كما أنَّ هذا الباحث لن يَعْدِم مُفَسِّراً يذهب في تَفْسيرِه المذهب نفسَه الذي أثبتناه في الفصول السَّابِقة، وإنْ بدا جَلِيّاً عدم إدراكه للأبعاد التي تحدثنا عنها هناك، والتي سنُثريها في هذا الفصل والفصول التالية. وإنَّ فيما كتبه هؤلاء الأعلام جميعاً دليلاً كافياً على عدم قراءة الشَّيخ البوطي لشيء كثير من التُّراث الإسْلامِيِّ عند كتابة مُلحَقه، أو أنَّه قرأه باعتباره مُسَلَّمات عَقَدِيَّة لا تجوز مُخالَفتُها، وإلا لَمَا أضْرب عن نقْل نُصوص العُلَماء.

لقد كان عدد من المُفَسِّرينَ مستَيْقِناً من دِلالَة صفة (الأمِّيِّين) التي وردت في سورة البقرة على الجَهْلِ بالقِراءة والكِتابَة، ولذلك لم يَطُل بحثهم في معناها، كما جاء حديثهم عنها في هذا الموضع شبيهاً بما كتبوه عند تَفْسيرِهم للكَلِمَة في صيغتها المُفردة. ومن هؤلاء العُلَماء الإمامُ أبو حيان الأندلسي، قال: «الأمِّيُّ: الذي لا يقرَأ ولا يكتُب، نسبة إلى الأمِّ...»[1].

وقال الإمامُ القرطبي في تَفْسيرِها: «أي: من اليهود. وقيل: من اليهود والمنافقين أمِّيُّونَ، أي: من لا يكتُب ولا يقرَأ. واحِدهم أمِّيٌّ، منسوب إلى الأمَّة الأمِّيَّة التي هي على أصْل وِلادة أمَّهاتها لم تتعلَّم الكِتابَةَ ولا قِراءتَها»[2].

ورغم اتِّفاق جُمْهورِ المُفَسِّرينَ القُدَامَى والمُعاصِرينَ مع مَن ذكرنا قبل قليل في مَعْنى الآيَة، إلا أنَّ سعيَهم إلى تثْبيت ما ذهبوا إليه بنوْع من البحث يدفعُنا إلى عرْض

---

(1) البحر المحيط 1/ 436.

(2) الجامع لأحكام القرآن 2/ 5.

بعض استدلالاتهم؛ لأنَّها في غاية الإبانة عن تحكُّم الخطأ الأصْلِيِّ في شرح كَلِمَةِ (أمِّيٌّ) في إخراجهم عن الجادة، والدَّفع بهم إلى أنْواع من (الحَيْدَة) في التَّفْسيرِ، ليُحقِّقوا بذلك مُوافَقة بين ذلك المَعْنى الخاطئ الذي اعْتَمَدوه وبين مَعْنى الكَلِمَةِ في سورة البقرة. وإنَّنا لن نُخالف مَنْهَجَنَا الذي اتَّبعْناه في كامِل هذه الدِّراسة، أي أنَّنا لن ننقُل هذه النُّصوص لمجرَّد النَّقل، بل لنتَّخِذ من ذلك إحدى وسائل التَّقويمِ الضَّروريِّ لنظريَّةِ أمِّيَّةِ النَّبيِّ ﷺ التي نقوم ببحثها.

وسنبدأ هذا العرْض بنقْل آراء شيخ المُفَسِّرينَ الإمام ابن جرير الطَّبَري في هذه المَسْألَة. ومن البَديهيِّ أنْ نَذْكُرَ أنَّه كان من أوائل العُلَماء الذي مَنَحوا للتَّفْسيرِ المُتعارَف عليه لكَلِمَةِ (أمِّيٌّ) حَصانته، ولذلك نراه يُرَدِّد شرحها بالجاهِلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ كُلَّما وَرَدَتْ في القُرآنِ الكَريمِ. قال رَحِمَهُ اللهُ عند تَفْسيرِه لقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ. . .﴾: «يعني بالأمِّيِّينَ: الذين لا يَكتُبون ولا يَقرَؤون. ومنه قَوْلُ النَّبيِّ ﷺ: إنَّا أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نكتُب ولا نحسُب. . .»[1]. وقد ذكَر بعدها رِواية طويلة عن ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما، وفيها أنَّ (الأمِّيِّينَ) هم: «قوم لم يُصدِّقوا رسولاً أرْسله اللهُ ولا كِتاباً أنْزله الله، فكتَبوا كِتاباً بأيديهم، ثم قالوا لقوْم سِفْلَة جُهَّال: هذا من عند الله. . .». وهو لم يَجِدْ لرَدِّ هذا التَّفْسيرِ المُخالف لصريح القُرآنِ الكَريمِ أحسن من ترديد ما توهَّم صوابَه، فقال: «وهذا التَّأويل تأويل على خلاف ما يُعرَف من كلام العَرَبِ المُستَفيض بينهم، وذلك أنَّ الأمِّيَّ عند العَرَبِ: من لا يكتُب»[2].

ولم يكتفِ الإمامُ ابن جرير بهذا القَدْر من الخطأ، بل إنَّه عَمَد إلى جميع التَّساؤُلات التي ترِد على خاطِر المتأمِّل في هذه الآيَةِ، والتي تمْنَع تَفْسيرَ كَلِمَةِ

---

(1) جامع البيان 1/ 417.

(2) السَّابق. وقال الإمام ابن كثير بعد أن أورد هذه الرواية عن ابن جرير: «قلت: ثم في صحة هذا الإسناد عن ابن عباس نظر. والله أعلم». تفسير ابن كثير 1/ 121.

(الأمِّيِّينَ) بغير المتعلِّم، فأجاب عنها إجابة بعيدة مَنَعَتْهُ من الوُصول إلى الحقيقة. وعند التَّأمل فيما سنُورده عنه بعد قليل، فَإنَّنا نلْمَح فيه ما قد يكون إشارة إلى أنَّ هذا الإمامَ قد انتبه إلى أنَّ وصْفَ الله تعالى لليهود في هذه الآيَةِ (بعدم العلم) قد يفْتَرِض دِلالَةً أخرى لكَلِمَةِ الأمِّيَّة. وبعبارة أخرى، فَإنَّنا نَظُنُّ ـ هو مجرد ظَنٍّ ـ أنَّه قد انْتَبَهَ إلى أنَّ هناك إمكانيَّة لأنْ يكون مَنَاطُ استعمال الأمِّيَّةِ في اليهود غيرَ متعلِّق بجَهْلِهم للكِتابَةِ والقِراءةِ، بل بعدم (تدبُّرهم) مُجْمَلَ كتاباتهم؛ ولكنَّه غطَّى على هذا المَعْنى الذي كان سيَقوده، مباشرة، إلى الدِّلالَةِ الصَّحيحةِ للكَلِمَةِ في هذا الموْضِع على الأقل، بتعليق نفى فيه عِلْمَ هؤلاء اليهود بالقِراءة؛ لأنَّ الذي يتْلو الكِتابَ ـ أي التَّوراة ـ في رأيه «إذا تدبَّره عَلِمَهُ. ولا يستَحِقُّ الذي يتْلو كتاباً قرأه ـ وإنْ لم يتدَبَّرْهُ ـ بتَرْكِه التَّدَبُّرَ أنْ يُقال: هو ظان لِمَا يتْلو إلاَّ أنْ يكون شاكاً في نفْس ما يتْلو»[1]. ولَمَّا كان اليهود في زمان البعثة النَّبَوِيَّةِ غير شاكِّين في التَّوراة حسب ما ذهب إليه ـ وهو مصيب في ذلك ـ فلا وَجْهَ لوَصْفِهم بالظَّنِّ، ولَمَّا انْتَفى هذا الوَصْفُ عنهم، فقد امْتَنَعت ـ حسب اسْتِدلاله ـ دِلالةُ كَلِمَةِ (الأمِّيِّينَ) على اليهود غير المُتَدَبِّرين لكِتاباتهم، وثَبَتَتْ بالتَّالي دِلالتُها على جَهْلِهم بالقِراءةِ والكِتابَةِ.

وبهذه الطَّريقة قضى الإمامُ ابن جرير على أحد الأدِلَّةِ البَيِّنَةِ التي تمْنَع التَّفْسيرَ الذي ذهب إليه جُمْهورُ علمائنا، بل التي تُؤَسِّسُ لشرْح الكَلِمَةِ (بغير الكِتابِيِّ). ومن الضَّروريِّ أنْ نُنبِّه هنا إلى أنَّ ما ذهب إليه الإمامُ ابن جرير ـ وغيره ـ قد ساهم، بفَعالِيَّة، في التَّشْويش على المَضامين العَقَدِيَّةِ التي نقلها لنا الله عز وجل عن اليهود في هذه الآيَةِ المُتَضامِنة مع الآياتِ السَّابِقة عليها والتَّالية لها في تصْوير ذلك.

وسنَكْتفي في هذا الموْضع ببيان التَّناقُض والخطأ الموْجود في اسْتِدلال الإمامِ الطَّبري، على أنْ نعود إلى الموْضوع الذي أثاره في حينه. وعلى كُلِّ حال، فَإنَّنا

---

(1) السَّابق ص418.

نعتقد أنَّ القارئ المُتَفَطِّنَ قد أمْسك أوَّل الخيوط التي سنُؤَسِّس بها لرأينا في مَعْنى الآيَة، خُصوصاً بعد أنْ يَقْرَأ النَّقد الذي وَعَدْنا به. وبالفِعْلِ، فَإنَّ تناقُض الإمام الطَّبَري بَيِّنٌ؛ إذ أنَّه قد جعل القِراءةَ (المُتَدَبِّرَةَ) شرْطاً للعِلْمِ في الجملة الأولى، وهذا يفتَرِض أنَّ القِراءةَ الخاليَّةَ من التَّدَبُّرِ غير مُكسِبَة للعِلْمِ، أي أنَّ صاحبَها لا يعدو أنْ يكون ظانّاً؛ ولكنه قرَّر بعدها أنَّ من يَقْرَأُ كتاباً (دون تَدَبُّر) لا يستحق أنْ يُوصَفَ بذلك. أمَّا الخطأ فيَكْمُن في هذا التَّقرير الثَّاني؛ إذ يعلَم كُلُّ فرد، عِلْماً يقينيّاً، أنَّ عدم تدبُّر أيَّ أمر يحتاج إلى ذلك، يقود بشكْل مُباشِر إلى الظَّنِّ، وهي صفة تتأسَّس على الجَهْلِ أو (عَدَمِ العِلْمِ) الذي أثْبَتَه الله تعالى لهذه الطائفة من اليهود.

وقد كان حرِياً بالإمامِ الطَّبَري أنْ ينتبه إلى أنَّ هذين الوصْفين المُتلازِمين ـ أي إثبات جَهْلِ اليهود وبالتالي تحكيمهم للظَّنِّ في عقائدهم ـ يفتَرِضان عدَمَ تعلُّق (أمِّيَّتهم) بجَهْلِهم للقِراءةِ والكتابَة، بل بمُجرَّد جَهْلِهم لكتاباتهم. وهو الأمْر الذي جعلَهم يتعلَّقون بالأماني، أيْ البِشارات التي ورَدت في كتاباتهم، والتي تَتَمَثَّلُ في أنْواع الجزاء الطيِّب التي وَعدهم الله تبارك وتعالى بها. وقد جعلَهم هذا التَّعلُّق يَنْسَوْنَ، أو يَتَناسَوْنَ، نُذُرَه عزَّ وجلَّ التي وَردت في الكُتُبِ نفْسِها. وبعبارة أخرى، فَإنَّ عدم تدبُّر اليهود فيما جاء به أنْبياؤهم عن الله تعالى قد جعلهم يعتقدون أنَّهم أبْناء الله وأحبَّاؤه مُطْلَقاً، أي دون تعلُّق هذا التَّفضيل الرَّبَّانيِّ بعقيدة يعتَقدونها وعِبادات يُؤَدُّونها وسُلوك يتَّبِعونه، ولذلك أفْسدوا في كُلِّ ذلك مُعْتقِدين أنَّ نجاتهم متعلِّقة بانْتسابهم إلى جنْس خاصٍّ، هو بني إسْرائيل، الذين فضَّلهم اللهُ تعالى، بعَقْد عهْدِه معهم بواسطة (الأنْبياء)، دون سواهُم من البشر.

قد كان حرِياً بالإمامِ ابن جرير أنْ يُدرِك العلاقة بين كُلِّ هذا، أو بعضه، بما ورَد في الآيَة؛ ولكنَّه لم يُدرِك لا هذا ولا ذلك، ولذلك راح يُعاصي صريح الآيَة، بفعْل التَّحكُّم التي مارسته الدِّلالَةُ الخاطئَةُ والشَّائعَةُ في الوَقْتِ نفْسِه لكَلِمَة (أمِّيٍّ) على أذْهان المُسْلِمينَ. إضافة إلى تحكُّم الخطأ المَنْهَجِيِّ الذي وقع فيه جُمْهورُ المُفَسِّرينَ،

والمُتَمَثِّلِ في عمَلِهم على فهْم القُرآنِ الكَريمِ، أقصِد عقائدَه، من خِلال مَرْجِعيَّةٍ خارِجَةٍ عنه.

وقد يُبادِر القارئ المُنْتَبِه إلى اتِّهامنا بمثل ما أثبتناه على الإمامِ ابن جرير؛ ذلك أنَّنا قد كَتَبْنَا قبل قليل ما يُفيد أنَّ كَلِمَةَ (أمِّيِّينَ) في سورة البقرة تُؤَدِّي معنى (غير الكِتابِيِّ). وهذا خطأ؛ لأنَّنا نعلَم يقيناً أنَّ اليهود من أهْلِ الكِتابِ. وأبادر إلى طمْأنَة القارئ الكريم بأنَّنا نجتَهِد غاية الاجتهاد في البحث، مُحاولين قدْر الطَّاقة عدم الوُقوع في التَّناقُض أو الخطأ. وما دُمنا قد قرَّرنا، سابقاً، أنَّ الآيَةَ تحتوي على وَصْف لبعض اليهود بأنَّهم ليسوا من أهْلِ الكِتابِ، فَإنَّنا لا نحْتاج إلى أكْثَر من بيان صحَّة فهْمنا لها. وسنقوم بتحقيق جُزْء من ذلك في إطار دراسة موْقِف أحد أساطين الفِكْرِ الإسْلامِيِّ، وهو الإمامُ فخر الدِّين الرَّازي.

وبالفِعْلِ، فقد أثبت هذا الإمامُ التَّفْسيرَ المتعارف عليه لكَلِمَةِ أمِّيِّينَ عند المُسْلمينَ، فقال: «والفِرقة الرَّابعة: هم المذكورون في هذه الآيَةِ. وهم العامَّة الذين لا مَعْرِفَةَ لهم بقِراءة ولا كِتابَة. وطريقَتُهُم التَّقْليدُ وقُبولُ ما يُقال لهم»[1]. ولكنَّه، تَبَعاً لِمَنْهَجِهِ في إثْراء التَّفْسيرِ، أوْرد اعْتِراض المُعْتَرِضِ الذي تخيَّلناه، باعْتِباره مانعاً من إطْلاق هذه الصِّفَة على اليهود، مما يَدُلُّ على انتباهه للتَّفْسيرِ الصَّحيح. إضافة إلى دِلالَتِه على وُجود مُشْكِلَة حقيقيَّة قابَلت المفكرين المسلمين في تقْرير ذلك؛ إذ أنَّه يتناقض، كما ظَنُّوا، مع مُسَلَّمَةِ أنَّ اليهود من أهْلِ الكِتابِ. لقد أوْرد رَحِمَهُ اللهُ الرَّأيَ الثَّاني في تَفْسيرِ كَلِمَةِ أمِّيِّينَ، فجعلها تُعيِّن كُلَّ من لا يُقِرُّ بكتاب ولا رسول، وهو الرَّأي الصَّائب الذي نذْهب إليه؛ ولكنَّه اعْتَرَضَ عليه بالمُسَلَّمَةِ التي ذكَرْناها، والتي قد يَعْتَرِضُ بها كُلُّ مُعْتَرِضٍ، وهي «أنَّ الآيَةَ في اليهود، وكانوا مُقِرِّين بالكِتابِ وبالرسول»[2].

---

(1) مفاتيح الغيب مج2 ـ ج3 ـ ص127.

(2) السَّابق.

ولا بُدَّ أنْ نُصرِّح هنا بأنَّ مُنْطَلَقَ الإمامِ الرَّازي في اسْتِبْعاد التَّفْسيرِ الصَّحيح الذي نقَلَه عن (بعضهم) هو المُعْتَمَدُ نفْسُه الذي دعا الإمامَ ابن جرير إلى الخطأ؛ إذ افْتَرَضَا التَّسْوِيَةَ بين الكِتابيِّ العالِمِ بما أنزل الله، المُلتزِمِ بتعاليمه، وبين الكِتابيِّ غيرِ العالِمِ وغيرِ الملتزِمِ بجميع ما جاء في كِتاباته. لقد اعتَبر الإمامُ ابن جرير هذا الصِّنْفَ الثَّاني، وهو الذي تَرَكَ التَّدبُّر، غير ظان لِمَا يَتلو، بيْنَما الحقيقة أنَّه يَقَعُ بسُلوكه ذاك في عَيْنِ الظَّنِّ. واعتَبَر الإمامُ الرَّازي الصِّنْف نفْسَه كِتابيّاً على الحقيقة، ولذلك رَدَّ تَفْسيرَ كَلِمَةِ الأمِّيِّينَ بغير المؤمنين بكتاب ولا رَسول، بيْنَما واقع الحال كان يفرِض عليه ـ وعلى غيره ـ التَّمْيِيز بين من يُطلَق عليهم اسم (أهْلِ الكِتاب) على الحقيقة، وبين من يُطلَق عليهم على سبيل التَّجاوُز لا غير. وهو الأمْر الذي جاءت الآيَةُ الكريمة لتَبْيينه بواسطة الكَشْف عن ادِّعاء قِسْمٍ من اليهود لِمَا هو ليس من صِفاتهم.

وقد أغْرَب الإمامُ ابن عطيَّة أيَّما إغراب في تعيين الأقوام الذين وَرَدَ وَصْفُهم بالأمِّيِّينَ في الآيَة، فذكَرَ أنَّهم أقوام ذهبت كِتاباتهم، أو أنَّهم النَّصارى العَرَبُ، أو أنَّهم المجوس. ثم ذكَرَ بعد ذلك شرْح الكَلِمَة بالجاهِلِ بالقِراءة والكِتابَة[1]. وقد كان بعيداً تماماً عن إصابة مَعْنى ما كان يُفَسِّرُه؛ إذ لم يُعْطِ أيَّ قيمة لمجموع الآيات القُرْآنيَّة السَّابقة على الآيَة التي هي مجال تَفْسيره، والتي تكْفي النَّظْرة العجْلى فيها إلى تنْبيه أيِّ قارئ بأنَّ الوَصْفَ بالأمِّيِّينَ الوارِدَ فيها خاص باليهود، وأنْ لا علاقة له بهؤلاء الأقوام الأسْطوريِّين الذين ذكرَهم أو بالنَّصارى أو بالمجوس.

وينطبِق كُلُّ ما قلناه عند عرضنا لِرَأيَيْ الإمامَيْنِ الطَّبَري والرَّازي على الرَّأيِ الذي ذهَب إليه الإمامُ ابنُ كثير؛ حيث جاء عند اسْتِدلاله على صواب تَفْسيرِ الكَلِمَة موْضوع البحث بالجَهْلِ بالقِراءة والكِتابَة بشيء قريب مما جاءا به، فجعل قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ دليلاً على صواب رأيه[2]. وبغضِّ النَّظَرِ عن عدم تأمُّله

---

(1) المحرر الوجيز 1/ 363.

(2) انظر تفسير ابن كثير 1/ 120.

في السيَّاق العام للآيات السَّابقة واللاحقة على الموْضع الذي كان بصدد تَفْسيرِه، وهو الأمر الذي يُؤَدِّي اعْتباره إلى تَخْطئته فيما ذهب إليه، فَإنَّهُ لم ينتَبِه إلى أنَّ العبارَةَ الإلَهِيَّةَ التي أوْردها لا تَصِحُّ شرْحاً لكَلِمَةٍ أمِّيِّينَ؛ إذْ الله عزَّ وجلَّ لم يقُل: إنَّهم من لا يعرِف القِراءةَ، ولكنَّه وَصَمَهُم بالجَهْلِ بالكتابات. وشتَّان بين الوَصْف الذي وَرَدَ في الآيَة وذلك التضْييق الذي مارسه الإمامُ ابنُ كثير عليها، فغفل عن أنَّ العِلْمَ بالكتابِ أو الجَهْلَ به على الحقيقة غير مُتعلِّق بالقِراءة كما ظَنَّ. فكم من قارئ للكُتُبِ السَّماويَّة، حافظ لنُصوصها، مُبادِر إلى استحْضارها في كُلِّ مُناسَبَة ولا مُناسَبَة، غلَبَته خسَّةُ الأصول، وتَحكُّمُ التَّقاليد، ونوازعُ العصبيَّة، وانعدامُ المعَلِّم المُرشِد، والتَّعلقُ بمَصالح الدُّنيا، وغيرها من المَوانع عن رُؤْية الحقِّ والعَمَلِ به. وكم من جاهِلٍ بالقِراءة أدَّت به التَّربيَةُ العائليَّةُ القيِّمَةُ، ومُخالَطَةُ الصَّالحين، ومُجَالَسَةُ العُلَماء، والسَّماعُ منهم، إلى إصابة نصيب طيِّب من الخَيْرِ قوْلاً وعمَلاً.

إنَّ الإمامَ ابنَ كثير لم يَعْتَبِر هذا كُلَّه مع أنَّه عَيْنُ المَعْنى الذي كان القُرْآنُ الكَريمُ يُنَبِّهُ إليه؛ حيث نصَّ على أنَّ من اليهود من لا ينتمي إلى الكتابِ إلا بشيءٍ يسير، هو الحِفاظ على الانْتماء الشَّكْلِيِّ إليه، فضيَّع نصيباً منه. والكتابُ أيضاً لا ينتمي إلى هؤلاء في شيءٍ؛ لأنَّهم يُحكِّمون، بمنْهجهم في النَّظَرِ فيه وتطْبيقه، أموراً ليست من الكتابِ حتَّى وهي منه. وذلك في حالة إيمانهم ببعضه وكُفرهم ببعضه، مَدفوعين إلى ذلك، إذا توقَّفنا عند المجال المُحدَّد لهذا الكتاب، بما وَقَرَ في التَّقاليد العامَّة من التَّعَلُّق بما جاء في العهْد القديم من نُصوصٍ تدلُّ على تفضيل بني إسْرائيل على العالَمين، ناسين وضْع هذه البشارات في إطارِها الطَّبيعيِّ، وهو أنَّ كُلَّ جزاء يحْتاج إلى عمَلٍ خاصٌّ يجِب الالْتزام به. وأنَّ هذا العمَل يتأسَّسُ على علْم صحيح بالنُّصوص، بحيث أنَّ الجهْلَ بها، نظراً لغلَبة العواملِ التَّاريخيَّةِ والنَّفْسيَّة، مؤَثِّرٌ في العقائد والأعْمال، وبالتَّالي على الجزاء الإلَهِيِّ الذي يَتحوَّل، في هذه الحالة، إلى غَضَبٍ ونقْمَة.

والحقيقة أنَّ قِراءتي فيما كتَبه العُلَماءُ في تَفْسيرِ هذه الآيَة قد قادَني إلى اسْتِعراض عشرات المُؤَلَّفات. وكم كانت سعادتي كبيرة عندما وَجدت بعضَهم

يُضيف إلى الشَّرْح الشَّائع عند المُسْلمينَ لكَلِمَةِ أمِّيِّينَ شرْحاً يجعلُها لا تتعلَّق بنَفْيِ القِراءةِ والكِتابَةِ. وكم كانت خيْبة أملي كبيرة عندما علِمت أنَّ ما أضافه هؤلاء لا يعود إلى إدراكهم للمَعْنى الحقيقيِّ للكَلِمَةِ، بل لاضْطِرارهم إلى ذلك اضْطِراراً تحت تأثير عناصر غريبة عن البحث اللازم.

ومن أمثلة ما ذكرناه قول الإمامِ الزَّمَخْشَري في مَعْنى الأمِّيِّينَ: «لا يُحْسِنون الكتُب، فيُطالعوا التَّوراة، ويَتحقَّقوا ما فيها... وقيل: إلا ما يَقْرَؤون»[1]. ووافقه الإمامُ الألوسي، وبَسَط عبارته، فقال: «والأمِّيُّونَ: جمْع أمِّيٍّ، وهو ـ كما في المُغْرِب ـ من لا يكتُب ولا يقرأ... وقيل: إلا ما يَقْرَؤون قِراءة عارية عن معْرِفة المَعْنى»[2].

وقبل أنْ ننتقل إلى دراسة هذه النُّصوص، إضافة إلى عدد من النُّصوص المُشابهة، نحتاج أنْ نضع أمام يَدَيْ القارئ الكريم الأسباب التي جعلت هؤلاء المُفَسِّرينَ يَنُصُّون على إمْكانيَّة دِلالة الآيَة على أقوام يعرفون القِراءةَ والكِتابَةَ. وبالتَّالي تراجعهم الضِّمْنيُّ ـ والجُزْئيُّ ـ عن أنْ تكون كَلِمَةُ أمِّيِّينَ دالَّة على الجَهْلِ بهذين الفَنَّيْنِ. وعند التَّأمُّل، فَإنَّ سبب ذلك يرجع إلى احتواء الآيَةِ موْضوع البحث على الفِعْلِ (تَمَنَّى) الذي جعلوا معناه دالاً على القِراءة. وقد كان اعْتِمادهم، فيما ذهبوا إليه، على ما شاع بينهم في تَفْسيرِ آية أخرى من آيات الذِّكر الحكيم، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: 52].

ومن الواضِح أنَّ السَّبب الذي دعا عُلَماءَنا إلى مثل هذا المذهَب في شرح كَلِمَةِ (تمنى) بالقِراءةِ ليس النَّظَرُ في آيَة سورة الحج التي ذكرناها قبل قليل؛ ولكنَّه مجموع الرِّوايات التي تجعل النَّبِيَّ الكريمَ عليه أفضل الصلاة وأزكى التَّسليم مَحَطاً لفِعْلِ

(1) الكشاف 1/ 291، 292.

(2) روح المعاني 1/ 301.

شيطانيٌّ، أوْحى إليه بما سُمِّي في الفِكْرِ الإسْلاميِّ بقصَّة الغَرانيق. ورغم الرَّفْض العِلْميِّ القاطِع لجُمْهورِ عُلَماءِ الحديث لهذه الرِّوايات، فقد وجدت لها مكاناً في التَّفْسيرِ. وقد دعا ذلك عُلَماءه إلى البحث عن سَنَدٍ لُغَوِيٍّ يَعْتَمِدون عليه، فوَجدوه في قوْل من قال:

تمنَّى كتاب الله أوّل ليله وآخره لاقى حمامَ المقادر

وقد قمْتُ بإجراء بحث عِلميٍّ مستقِلٍ عما أنا بصدده الآن. وكان موْضوعه (قصَّة الغرانيق). وقد انتهى بي البحث إلى مجموعة من النَّتائج، من أهمِّها عدم وُجود أيِّ علاقة بين قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ. . .﴾ وبين قصَّة الغرانيق. إضافة إلى إثْباتِ عدم دِلالَةِ الفعل (تمنَّى) في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ على أيِّ مَعْنى له علاقة بالقِراءةِ. وهذا واضِح في سورة الحج، كما أنَّه واضِح تماماً في التُّراثِ العَرَبيِّ. لقد عَقَدَ، مثلاً، (الجاحظ)[1] فصْلاً كامِلاً في كتابه "الحيوان" لباب التَّمَنِّي. ونَقَلَ فيه، كما نَقَلَ في غير ذلك المَوْضِع من كتابه السَّالِف الذِّكْرِ، الكثير من الرِّوايات عن أرباب اللُّغَةِ والبيان من العَرَبِ، فلم أجِد في كُلِّ مرَّة اسْتَعْمَلوا فيها هذه الكَلِمَةِ إلا دِلالتها على ما يَستعملها فيه العَرَبُ المُعاصِرون، أي الإشارة إلى فِعْلِ القلْب، وهو ميْلُه إلى أمْر ما وتعَلُّقه به، مع عَدَمِ تَمَلُّك صاحب المَيْل لذلك الأمْر أو الشَّيء[2].

(1) أبو عثمان عمرو بن بحر البصري. من أئمة اللغة والبيان وعلم الكلام. له: البيان والتبيين، والحيوان. ت 255هـ. انظر وفيات الأعيان 3/ 470.

(2) انظر الحيوان 3/ 34، و 7/ 36. قال الجاحظ: «قال الخليل بن يحي السَلولي: قلتُ لأبي عتاب الجزَّار: ألا ترى عبد العزيز الغزَّال وما يتكلَّم به في قصصه؟ قال: وأيُّ شيء قاله؟ قلت: قال: ليت الله خلقني وأنا الساعة أعور. قال أبو عتاب: قد قصَّر في القول وأسَاء في التمني. . .» الحيوان 3/ 34، 35. وقال الجاحظ: «وقال بشر (أخو بشَّار) وقد كان قيل لأخيه: لو خيَّرك اللهُ أن تكون شيئاً من الحيوان، أيُّ شيء كنت تتمنى أن تكون؟ قال: عُقاب. قيل: ولمَ تمنيت ذلك؟ قال: لأنها تبيتُ حيث لا ينالها سبع. . .» الحيوان 7/ 37.

وإنَّ الشَّاهد الوحيد على مجيء الفعْل (تمنَّى) بمَعْنى القِراءة لا يعْدو أنْ يكون البيت الشعْرِيَّ الذي ذكرناه، والذي رُوِيَ بلفظ آخر، هو:

تمنَّى كتاب الله آخر ليله تمنِّيَ داود الزبور على رَسْل

وقد نَصَّ صاحبُ اللِّسان على أنَّ هذين البيتين لقائلَين مُختلفَين؛ ولكنَّه لم يَنْسِبْهما لأحد[1]. وهذا كافٍ في الدِّلالة على أنَّهما بيْتان مُؤَلَّفان تأليفاً لتَفْسيرِ آية سورة الحج، إلا أنْ يكون مَعْنى القِراءة الذي اصْطَبَغَ به فعل (تلا) فيهما مَعْنىً مجازياً فقط. ويكون الرَّابط بينهما ما قاله أبو منصور: «والتِّلاوة سُمِّيت أمْنِيَّة؛ لأنَّ تالِيَ القرآنِ إذا مرَّ بآيَةِ رحْمة تمنَّاها، وإذا مَرَّ بآيَةِ عذاب تمنَّى أنْ يُوَقَّاه»[2]. ومن الواضح أنَّ هذا القوْل يُؤَدِّي إلى ما قُلناه، إضافة إلى دِلالته على أنَّ هذا المَعْنى المجازِيَّ للفعْل (تلا) كان جديداً على اللُّغَة العَرَبِيَّة؛ إذ أنَّه ارْتَبط بقراءة القُرْآن الكَريم.

وقد كان جديراً بعُلَماء اللُّغَة، والمُفَسِّرينَ خصوصاً، أنْ لا يرْوُوا هذين البيتين الشِّعرِيَين. وأنْ ينتبهوا إلى أنَّ وُرودهما بروايَتَيْن مَظَنَّة للقوْل باخْتِراع أحد الكذَّابين للرِوايةِ الأولى ليكون شاهداً على شرْح كَلِمَة (تمني). ولعلَّ هناك كذَّابان، وضَع أوَّلهما الرِّواية الأولى، فلمَّا لم تكُن قاطِعة في شرْح التَّمني بالقِراءة، وضَع كذَّاب آخر الرِّواية الثَّانيَّة التي حدَّدت المَعْنى عن طريق الشَّطر الثَّاني الذي وَرَدَ فيه ذِكرُ الزبور ـ وهو كِتاب يُقرأ ـ مَقروناً بالفِعْل (تمنَّى).

كان بإمكان عُلَماء التَّفْسيرِ أنْ ينتبهوا إلى هذا أو مِثله؛ ولكنَّهم وجدوا فيه ضالَّتَهم، فاستعملوه في فهْم معاني القُرْآن الكَريم، فساهم في الخلْط الكبير الذي نُلاحظه في قصَّة الغرانيق. كما ساهَم استِخْدامُه في تَفْسيرِ الموْضِع الذي نحن بصدد

(1) لسان العرب 15/ 294. لم ينسب البيت الثَّاني أحدٌ، وكذلك بالنسبة للبيت الأوَّل، إلا ما كان من أبي حيان الذي نسبَه إلى حسان بن ثابت. ومن المعروف أنه لا يوجد في ديوانه. انظر المعجم المُفَصَّل في شواهد اللغة العربية ـ د. إميل بديع 3/ 470.

(2) السَّابق.

دراسته في تغْليط العُلَماء؛ إذ صرَفَهم عن مَدار تحْديد مَعْنى (الأمِّيِّينَ)، وجعلهم يقَعون في تناقُض غريب؛ إذ فتحوا إمْكاناً لأنْ يكون مَعْنى الآيَة غير مُتعلِّق بجَهْلِ اليهود بالقِراءة والكِتابَة؛ ولكنَّهم ظلُّوا مع هذا يُردِّدون رأي الجُمْهور، أي دِلالَةَ كلمة (الأمِّيِّين) على الجهْلِ بالقِراءة والكِتابَة.

ومما تجْدُر الإشارةُ إليه أنَّه فيما عدا الإمامِ البَيضاوي الذي لم يكن نصُّه على دِلالَة الفعْل تمنى على القِراءة إلا باعتباره مَعْنى مُحْتَملاً لا غير، بدليل أنَّه ردَّه؛ لأنَّه «لا يُناسب وَصْفَهم - يقصد اليهود - بأنَّهم أمِّيُّونَ»[1]. فيما عدا هذا الإمامِ، فَإنَّ غيره من العُلَماء الذين نقلْنا نصوصهم لم يرَوْا أيَّ تناقُض بين تَفْسيرِهم لكَلمَة أمِّيِّينَ بجَهْلِ القِراءة وشرْحهم لكَلمَة أماني بمَعْرِفة القِراءة. بل إنَّ الإمامَ (الثَّعالبي)[2] قد ذهب إلى أبعد من هذا؛ إذ جعل كَلمَةَ (أماني) تدلُّ على القِراءة؛ ولكنَّه لم يجعل (الأمِّيِّينَ) الذين وَرَدَ ذكرُهم في الآيَة يتّصفون بهذه الصفة، على العكْس فقد صرَّح بتعلُّمهم عن طريق السَّماع، فقال رَحِمَهُ اللهُ في تَفْسيرِ ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾: «عبارَةٌ عن عامَّة اليهود وجَهَلَتهم، أي أنَّهم لا يُطْمعُ في إيمانهم، لِما غَمَرَهم من الضَّلال. والأمِّيُّ في اللُّغَة الذي لا يكتُب ولا يقرأ في كتاب، والأماني جَمْعُ أمنيَّة. واختُلف في مَعْنى أماني، فقالت طائفة: هي هاهنا من تمَنَّى الرَّجل إذا ترجَّى. فمعناه أنَّ منهم من لا يكتُب ولا يقرأ؛ وإنَّما يقول بظنِّه شيئاً سمعه، فيتمنَّى أنَّه من الكِتاب. وقال آخرون: هي من تمنى إذا تلا، فمَعْنى الآيَة: أنَّهم لا يَعلمون الكِتابَ إلا سماع شيء يُتلى عليه، ولا علْمَ لهم بصحّته»[3].

---

(1) أنوار التَّنْزيل 1/ 76.

(2) عبد الرَّحمن بن محمد بن مخلوف الجزائري. فقيه مالكي، ومتصوِّف شهير. ت 876هـ. انظر طبقات المفسِّرين للأدَرْنَوي ص342.

(3) الجواهر الحسان في تفسير القرآن 1/ 90.

وقد كنَّا نعتَقد، قبل بداية هـذا البحث، أنَّ المُحْدَثينَ من المُفَسِّرينَ كانوا أكثر قُدْرة من القُدَماء على فهْم المعاني المُشْكِلَة للقُرآنِ الكريمِ. ولكنَّ قراءتنا لعدد من تفاسيرهم جعلتنا نسْتَيْقِن من عدَم استفادتهم شيئاً من تطوُّر المعارِف البشريَّة في القرون الأخيرة، وعدم إعْمالهم لأدوات التَّحْقيق العِلْميِّ في بحث المَسْأَلَة. وهذا حُكْم يصدُق عليهم جميعاً، فَإنَّنا رأينا من جاء كلامه فيها متُناقضاً، وقد اخْتَرْنا للتَّمثيل لهذه الظَّاهرة تَفْسيرَ الشَّيخ أبي بكر جابر الجزائري الذي جعل الموْصوفين بالآيَة الكريمة عارِفين بالقِراءة والكِتابَة، فقال: «ومِن جَهْلِ بعضِهم لِمَا في التَّوراة، وعدم العِلْم بما فيها من الحقِّ والهُدى والنُّور ما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ أي إلا مُجرَّد قراءة فقط، أما إدراك المعاني المُوجبة لمعرفة الحقِّ والإيمان به... فليْس لهم فيها نصيب»[1].

والمُلاحظ أنَّ الشَّيخ أبا بكر قد أصاب عَيْنَ الحَقِّ فيما ذهب إليه، إلا أنَّنا سنَتَوقَّف فيما يَخُصُّ هذا البحث عند شرْحه لكَلِمَة أمِّيِّينَ فقط، ونُسجِّل عليه عدَم النَّصِّ على أنَّ معناها لا يُشير إلى جَهْلِ القِراءة أو العلْم بها. كما نُسجِّل عليه عدَم تعميمه ذلك على مُجْمَل المواضع التي وَردت فيها الكَلِمَةُ في القُرآنِ الكَريمِ. ويُؤَدِّي بنا ما سبق إلى التَّنْبيه على أنَّ الشَّيخ قد اضْطر إلى كِتابة الجُمَل السَّابقة بتأثير تصْديقه بأنَّ مَعْنى كَلِمَة (أماني) هو القِراءةُ. وهو لم يضع في الحُسْبان أبداً أنَّ كلامه من المُمْكن أنْ يُؤَثِّر على شرْح كَلِمَة (أمِّيِّينَ) التي كان مُقْتنعاً تماماً بدلالتها على الجَهْلِ، كما هو واضِح عند تَفْسيرِه التَّحليليِّ لقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ في الصفحة السَّابِقة على النَّص الذي نقلْناه عنه قبل قليل[2].

أمَّا الأمر عند الشَّيخ سيِّد قطب والدُّكتور وهبة الزُّحيلي، فقد كان شبيهاً بما أوْرده المُفَسِّرونَ القُدَامَى الذين كانت دِلالةُ كَلِمَة الأمِّيِّينَ على الجَهْلِ عندهم مُتَقرِّرة.

---

(1) أيسر التفاسير 1/ 74.

(2) انظر المرجع السَّابق ص 73.

ولذلك لم يطرحا على نفسيْهما أيَّ تساؤُلٍ يفرِضُه النَّظَرُ في الآيَةِ 78 من سورة البقرة في إطار سياقها. إضافة إلى عدم تأمُّلِهما في الكلمات المفاتيح في الآيَةِ نفسها، مثل قوله تعالى عن هؤلاء الأمِّيِّينَ أنَّهم (لا يعلمون) وأنَّهم يتعلَّقون (بالأماني) وأنَّهم (ظانون). ولهذا كُلِّه لم يأتيا بشيء في تفسيرَيْهما، ما عدا ترْديد ما اتَّفق عليه أهْلُ التَّفْسيرِ منذ مئات السنين، فقال الشَّيخ الدُّكتور الزُّحيلي في تَفْسيرِ ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾: «أما الأمِّيُّون منهم - أي من اليهود - فَإنَّهُمْ لا يعرِفون عن دينهم إلا أكاذيب سَمِعوها ولم يَعْقِلوها، مثل القوْلِ بأنَّهم شعب الله المختار، وأنَّ الأنْبياء منهم، فيَشفعون لهم، وأنَّ النَّار لا تَمَسُّهم إلا أياماً معدودة»[1]. وقال الشَّيخ قطب: ومن اليهود «فريقٌ أمِّيٌّ جاهِلٌ، لا يَدْري شيئاً من كِتابهم الذي نزل عليهم، ولا يَعرِف منه إلا أوْهاماً وظُنوناً»[2].

ولم يَخرُج الشَّيخ مُحمَّد الأمين الشَّنْقيطي عن ظاهرة تَسْليم المُعاصِرينَ من عُلمائنا لما استقرَّ عليه المُفَسِّرونَ القُدَامَى في مَعْنى الأمِّيِّينَ؛ حيث اكْتفى بنقلٍ يكاد يكون حرْفياً لِمَا كتَبَه الإمامُ (البيضاوي)[3]؛ حيث قال: «اخْتَلف العُلَمَاءُ في المُراد (بالأماني) هنا على قولين: أحدهما أنَّ المُراد بالأمْنيَّة: القِراءةُ. أي: لا يعلَمون من الكِتابِ إلا قِراءة ألفاظٍ دون إدراكِ معانيها. وهذا القوْل لا يَتناسب مع قوله ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾؛ لأنَّ الأُمِّيَّ لا يقرَأ. الثَّاني: أنَّ الاستِثْناء مُنْقَطِع. والمَعْنى: لا يعلَمون الكِتابَ، ولكن يتمَنَوْن أماني باطلة. يدلُّ لهذا قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾[البقرة: 111][4].

---

(1) التفسير المنير 1/ 199.

(2) في ظلال القرآن 1/ 85.

(3) أبو الخير ناصر الدِّين عبد الله بن عمر الشيرازي. فقيه شافِعي. له: المنهاج في الأصول. ت 685هـ. انظر طبقات المفسِّرين للداوودي 1/ 248.

(4) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 1/ 64، 65. وانظر أنوار التَّنْزيل للبيضاوي 1/ 76.

وأعْرَقُ في الخطأ من كُلِّ هذه التَّفْسيرات الحديثة ما ذهب إليه الشَّيخ محمد الطَّاهر بن عاشور؛ حيث لم يكْتف بشرْح الأمِّيِّينَ بالجَهْلِ بالقِراءة، فراح يقرِّر أنَّ القُرْآنَ الكَريمَ قد نزَع عن قسمٍ من اليهود صفة (أهْلِ الكِتاب)؛ حيث قال: «وقد اشْتُهر اليهود عند العَرَبِ بوَصْفِ أهْلِ الكِتابِ، فلذلك قيل هنا: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾، أي ليس جميعهم أهْلَ كِتاب»[1]. ومن الواضح أنَّ الشَّيخ قد فهِم من (الكِتاب) الذي ورد ذكره في الآيَةِ مَعْنى الكِتابَةِ. وهذا عَيْنُ الخطأ؛ حيث لا يوجد في القُرْآنِ الكَريمِ ذكرٌ لأهْلِ الكِتابِ إلا والمقصود به أهْلُ الوحي المُنزَّل على أنْبياء بني إسْرائيل عليهم السلام. ولو أنَّ الشَّيخ ابن عاشور انْتبه إلى أنَّ الأمِّيَّةَ ليست بمَعْنى الجَهْلِ بالقِراءة لأصاب المَعْنى. وهو أنَّ الله تعالى قد نَزَعَ عن هذه الطائفة من اليهود صفة الانْتماء (الحقيقيِّ) لليهوديَّة، لأسْباب ذكرتُ بعضها في مَعْرِضِ التَّقْويم لآراء عُلمائنا القُدَامَى.

ولأنَّ الشَّيخ ابن عاشور قد دخل فيما دخل فيه المُفَسِّرونَ قبْله من حيث العجزُ عن تصوُّر مَعْنى الأمِّيَّة التي وَرَدَتْ صِفة لبني إسرائيل مع أنَّهم من أهلِ الكِتابِ، فقد راح يستَعْرِض التَّفْسيرَين اللَّذين اسْتَقَرَّ عليهما الفِكْرُ الإسْلاميُّ في المَسْألَة، ولكن وَرَدَ في عبارَته تَناقُض يدلُّ على عَدَمِ تأمُّله فيما كتَب؛ حيث قال: «والكتابُ: إما بمَعْنى التَّوْراة، اسْم للمَكتوب. وإمَّا مصْدَر كتَب، أي لا يعلَمون الكِتَابَةَ. ويُبْعده قوله بعده (إلا أماني). فعلى الوَجْه الأوَّل: يكون قوْله ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أثراً من آثار الأمِّيَّة، أي: لا يعلَمون التَّوْراة إلا عِلْماً مُخْتَلطاً بما يسْمَعونه ولا يُتْقنونه. وعلى الوَجْه الثَّاني: تكون الجُمْلة وَصْفاً كاشِفاً لمَعْنى الأمِّيِّينَ»[2].

ويكمُن التَّناقُض في أنَّه ما دام قد استبعد دِلالَةَ كَلِمَةِ (الكِتاب) على المقروء العاديِّ، بدِلالَةِ كَلِمَةِ (أماني) التي دلَّت عنده على معرفة القِراءة، فمَعْنى ذلك أنَّ

(1) التحرير والتنوير 1/ 573.

(2) السَّابق ص373، 374.

عَدَمَ عِلْمهم بالتَّوْراة مُتَعلِّق بجَهْلِ كِتاباتهم. وهـذا يَفْتَرِضُ استِحالة أنْ يكـون مَعْنـى كَلِمَة (أمِّيِّينَ) الجَهْلِ بالقِراءةِ أو الكِتابَةِ، ولكنَّ الشَّيخ ابن عاشور لم يتنبـه لذلـك ولـم يَنُصْ عليه.

وإذا كان لا بُدَّ لكُلِّ دِراسة أنْ تنتهِيَ إلى حَدٍّ معيَّن، فَإنَّنا نُنهي جولْتنا في تفاسير عُلمائنا القُدَامَى والمُحْدَثينَ عند هذا الحَدِّ. وقد زعمْنا طيلة النَّقْـل عنهم أنَّهم عَجَـزوا عن إصابة مَعْنى الآيَةِ الكريمة تَبَعـاً لجَهْلِهم التَّام بمَعْنـى مُصْطَلَحِ (أمي)، وخُصوصـاً لعَجْزِهم عن تصورُّ دِلالته علـى غير الكِتـابِيِّ مـع نُزولـه صِفـة لليـهود الذيـن ثَبَتَتْ في حَقِّهم هذه الصِفة؛ بحيث لا يُنازِعُ فيـها إلا جـاهِلٌ. ويسْتَدْعي هـذا الزَّعـم أنْ نَعْمَـلَ على تحْويله إلى حقيقة بِمَنْهَجٍ يختَلِفُ عمَّا اعتَمدْناه حتّى الآن.

وأوَّل مـا يجـب أنْ نَنُصَّ عليه هنـا هـو أنَّ الآيَـةَ نزَلَـت في حَـقِّ اليـهود، لا في المُنافِقين، ولا في غيرهم ممَّن ذكرَهـم بعضُ المُفَسِّرينَ، مثل المجوس والنَّصارى والأقوام الذين ذهبت كِتاباتهم، كما وَرَدَتْ بذلـك الرِّوايـة عـن ابـن عبـاس رضـي الله عنـهما. وإنَّ السِّياق وحْده كفيل بالدِّلالَة على ما ذكرناه.

أمَّا الأمْر الثَّاني الذي نُوَجِّه القارئ إلى التَّمَعُّنِ فيه، فهو أنَّ الله تعالى لم يَصِـفْ هذه الطائفة من اليهود بجَهْلِ القِراءةِ أو العِلْم بها، فـهذا أمْـر لا تَعَلُّـقَ لـه بـالصَّلاح أو الفَساد، بل نَبَّهَ تعـالى إلـى أنَّـهم (لا يعلَمـون الكِتـابَ). أيْ أنَّـهم يجْـهَلُون مـا وَرَدَ في كِتاباتِهم المُقَدَسَّة ذاتِها. ويَتَمَثَّلُ هذا الجَهْلُ، إذا توقَّفنا عند الحُـدود الضَّيِّقَـة لعَقيدتـهم في أفْضلِيَّة بني إسرائيل ودُونيَّة الأمِّيِّينَ، في عدم تَحْصيلهم لعِلْمٍ مُتَكـامِلٍ بمـا أنْزلـه اللهُ تعالى على أنْبيائهم عليهم السلام، فَيَضَعـوا الوعْـد مـع الوَعيـد. وبعبـارة أبْسـط، أنْ يضُمُّوا الوعْد الإلَهِيَّ بتَفْضيلهم على العالَمين إلى الوَعيد بتَعْذيبِهم عذاباً أزلِيّاً في حالَة الكُفْر والعِصْيان. وقد كان بإمكـان اليـهود في هـذه الحالـة أنْ يتَنَبَّـهوا إلـى أنَّـهم ليْسـوا أفْضَلَ شعوب الدُّنْيا إلا لارْتِباطهم باللهِ وكَلِماتـه، وأنَّ لغَيْرهم مـن الشُّعوب مثـل مـا

لهم في حالَة وُجود مثل هذا الارْتباط . ، وأنَّ المِقْياس في الحُكْم على الأفراد والشُّعوب لا يَرْجِع إلى الانْتساب ، بل الإيمان .

ولكنَّ اليهود جَهِلُوا كُلَّ هذا ، فحَكَموا لأنْفُسهم بالأفضليَّة ، وحَكَموا على غيْرهم بالدونيَّة ، بمقاييس أوْحى إليهم بها جَهْلُهم بمُجْمَلِ ما أنْزله الله تبارك وتعالى إليهم ، وبما أضافوه من أمور تَميل بدينهم إلى التَّعْبير عن عقيدتهم السَّالفة الذِّكر . وقد جرَّهم هذا الجَهْلُ وهذا المَسْلَك إلى الزَّعْم بأنَّهم أبناء الله وأحِبَّاؤه ، وأنَّهم لن يَدْخُلوا جهنَّم إلا أياماً قليلة ، وأنَّ الجنَّة لهم من دون النَّاس . . . وغيرها من الأمور . وقد حَكَى القُرآنُ الكَريمُ ذلك عنهم ، فقال عزَّ وجلَّ في البقرة/ 80 : ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ . وقال في البقرة/ 111 : ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ .

وما ذكرْناه الآن هو عَيْنُ تَفْسيرِ كَلِمَة (أماني) الواردة في الآيَة ، وليس تلك الآراء الهزيلة التي دارت حوْلها جُهود علمائنا رَحِمَهُمْ اللهُ وترْجيحاتهم التي ضيَّعت عليهم فِقْهَهَا . ومن العجائب أنَّ شرْح هذه الكَلِمَة بما شرَحْناها به ، أيْ تعلُّق هذه الطَّائفة من اليهود بأمور تَشْتَهيها قُلوبُهم ، يوجَد في سورة البقرة التي كان عُلماؤنا بصدد شرْح آية من آياتها . وبالفِعْلِ ، فإنَّ الذي يتْلو الآيَةَ التي تَلِي مباشرةً الآيَةَ موْضوع بحثنا سيَجِدُ فيها أحد النَّماذج التي تعْمَل على تجْسيد المَقْصود من (أماني) اليهود ؛ حيث ذكر تعالى زعمَهم بعدم مكث الطَّالحين منهم في النَّار ، عِقاباً لهم ، إلا أياماً معدودة . ثم أوْرَدَ الله تعالى في آيَة أخرى من البقرة ، وهي الآيَةُ 111 ما يُعَيِّنُ المَقْصودَ بهذه الكَلِمَة بالنَّصِّ ، فقال تعالى بعد أنْ ذَكَرَ زعْمَهم الاسْتِئْثار بالجنَّة دون

الخلْق ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ . وعدم صحة الزَّعْم اليهوديِّ هو دليل الجَهْلِ، الذي كان عِلَّةَ وَصْفِهم (بالظَّنِّ) الذي ألْزَمَهم اللهُ الحُكْمَ به في المَسْأَلَةِ التي كانت أنْموذَجاً تطْبيقيّاً شارِحاً للعقيدَةِ الضَّالة التي يُؤْمِنُ بها اليهود.

وأمِّيَّةُ هذه الطَّائفة من اليهود، بعد هذا الذي ذكرْناه، ليست إلا جَهْلَهم بالكتابات. وهذا عَيْنُ مَعْنى هذا المُصْطَلَحِ في العقيدة التي وَضَعَها اليهود أنْفُسهم وَصْفاً للأمَم غير الكِتابيَّة. فكأنَّه عزَّ وجلَّ قد ألْزَمَهم ما ألْزَموه غيرهم من الشُّعوب. ولكنَّه تبارك وتعالى ألْزَمَهم بالحَقِّ الذي حادوا عنْه، فبيَّن لهم، وبيَّن لمُخْتَلِفِ الشُّعوب التي تقرَأ أو تسْمَع القُرْآنَ الكَريمَ، أنَّ هناك طائفة من اليهود لا تخْتَلِف في شيء من حيث الجَهْلُ بحكم الله على الأشْياء عن الشُّعوب التي لم يأتِها كِتابٌ سَمَاويٌّ. وهذه الشُّعوب، عند التَّحْليل الأخير، أحْسن حالاً؛ لأنَّها لم تُخاطَب بالوَحْيِ الإلَهِيِّ، فيَلْزمها السَّماع والطَّاعة، على عكْس اليهود الذين أراد هذا الوَحْيُ أنْ يرْفَعهم، فحَرَّفوا معانيَه تَبَعاً لظُروف تاريخيَّةٍ خاصة، ثم زَعَموا أنَّ فَهْمهم هو عَيْنُ الوَحْيِ.

وأخيراً، فَإنَّنا لن ندَع هذا الفصل خُلْواً من ذِكر رأي أحد الأئمة الذي جاء في تَفْسيرِه بمثل ما جئْنا به، وإنْ بَدَا واضِحاً للعيان عدم إدراكه لمُقَدِّمات ما أثْبَتَه ولا نتائجَه ولا تأثيره العَقَديَّ، كما يشْهد لذلك عدم تعْميمه ما انْتَهى إليه عند تَفْسيرِه لهذه الآيَة من سورة البقرة على مُجْمَلِ كتابِ الله؛ إضافة إلى عَدَم بلْورة ما كَتَبه فيها بلْورة تدلُّ على إدراك ما ذكرناه، وسنَذْكُره، عن مسألة الأمِّيَّة. ولكنَّ الإمامَ للبقاعي، وإنْ لم يُعْطِ للأمْر كامِل ما يستَحِقُّ، فَإنَّهُ قد أظْهر فهْماً جيِّداً للسياق القُرْآنيِّ الذي قاده إلى تحْديد المَعْنى الذي انتهينا إليه في كَلِمَةِ أمِّيِّينَ. إضافة إلى قدْرة على التَّحَرُّر من الآراء المَوْروثة في تَفْسيرِ الآيَةِ 78 من سورة البقرة التي وَرَدَ فيها هذا الوَصْفُ.

لقد جمَع الإمامُ البقاعي في تَفْسيرِه بين الآيَة 78 والآيَة السَّابقة عليها، وهما قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾. فميَّز بين قِسْم أوَّل من اليهود، كانوا يُحَرِّفون كلام الله عن علْم، وهم العُلَماءُ النَّحاريرُ حسب تعبير الإمامِ البقاعي. أمَّا القِسْم الثَّاني، وهم الأمِّيُّونَ، فهم «جَهَلَةٌ غَبيُّون، لا حظَّ لهم من التَّوْراة إلا القِراءةَ الخاليَّة من التَدبُّر، المَقْرونة بالتَّمَنِّي»[1].

وقد يظُنُّ أحدُهُم أنَّ الإمامَ البقاعي لم ينْته إلى ما قرَّره بناء على شرْح مُستقِل لكَلِمَة (أمِّيٍّ) بالجاهِلِ بالكُتُبِ السَّماوِيَّة، فيكون حاله مثل غيره من العُلَماءِ الذين ذكرْناهم، أيْ الذين فَتَحوا إمْكاناً لانْطِباق الوَصْف الوارِد في الآيَة على أناس يُحْسِنون القِراءةَ، تَبَعاً لشرْحهم لكَلِمَةَ (أماني). بل بالعكْس، فَإنَّهُ كان ـ حسب عِلْمي ـ العالِم الوحيد الذي شَكَّ في دِلالَة كَلِمَة أمِّيٍّ عند عُلَماءِ الإسْلامِ، وتوصَّل إلى معناها الصَّحيح؛ ولكنَّه لم يقْطَع، فقال عند عرْضه لشرْحها في صفْحة سابقة على النَّصِّ الذي نقَلْناه عنه آنفاً، والذي أصاب فيه مَعْنى الآيَة، هو: «من لا يَعْرِف القِراءةَ، أو هو يَعْرِفُها ولكنَّه جافي الطَّبع»[2].

---

(1) نظم الدرر 1/ 176.

(2) السَّابق ص172. يبدو أن وجود دلالة لغوية لم يلتفت إليها العلماء لكلمة أمي؛ إذ تُطلق الكلمة في اللغة على الجِلف، الجافي، العَيي، القليل الكلام. (انظر لسان العرب ـ ابن منظور 12/ 34). قد ساهمت بقدر ما في صواب ما ذهب إليه الإمام البقاعي.

# الفصل التَّاسع

# الذين أوتوا الكِتَابَ والأُمِّيُّونَ

لم يَنْجُ قَوْلُهُ سبحانه وتعالى في سورة آل عمران/ 20 : ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ من المَنْهَجِ التَّقْرِيبِيِّ المُسْتَنِدِ على الخطأ الذي رأيناه في مُجْمَلِ تَفْسيراتِ عُلَمائنا، رَحِمَهُم اللهُ، لكُلِّ آيَةٍ قُرْآنِيَّةٍ لها علاقة بمَسْأَلَةِ الأُمِّيَّةِ.

وبالفِعْلِ، فإنَّنا نجد فيما كتبه الجُمْهورُ تَفْسيراً لهذه الآيَةِ الكريمةِ ما يدُلُّ على الاطْمِئْنان التَّام إلى ما اسْتَقَرَّ في الثَّقافَةِ الإسْلاميَّةِ من شَرْحِ كَلِمَةِ الأُمِّيِّ بالجَاهِلِ بالقِرَاءةِ والكِتَابَةِ. بل إنَّ بعض المُفَسِّرينَ لم يكتَفِ بالإحالَةِ المَعْنَوِيَّةِ للقارئ على هذا الأمْر، فراح يَنُصُّ عليه حرْفِيّاً، وكأنَّه كان يُريد تركيزَ المَسْأَلَةِ في ذهنه، أو استِحْضارَها من لا شُعُورِهِ. ومِنْ هؤلاء الإمامُ الثَّعالبي؛ حيث أنَّ الأُمِّيِّينَ في الآيَةِ عنده: هم «الذين لا يكْتُبون. وهم العَرَبُ في هذه الآيَةِ»[1]. ومِنْهم الإمامُ الشَّوكاني الذي رأى ضرورة أنْ يَنُصَّ على هذا المَعْنَى بعد فِقْراتٍ عديدَةٍ من تَفْسيرِه للكَلِمَةِ (بمُشْرِكي العَرَبِ)؛ حيث قال: وهم «الذين لا يكتُبون»[2].

---

(1) الجواهر الحسان 1/ 242. وانظر النكت والعيون ـ الماوردي 1/ 380.

(2) فتح القدير 1/ 414.

ولم يَكْتَفِ الشَّيخ أبو بكر جابر بذلك، بل جاء بتَفْسيرٍ غريبٍ لكَلمَةِ الأُمِّيِّينَ؛ حيث جَعَلَهَا تُعَيِّنُ المُسْلِمينَ، غير مُتَسائل عن السَّبب الذي يجْعل الآيَةَ تسْأل المُسْلمَ: أأسْلَمَ؟ قال: هم «العَرَبُ المُسْلِمُونَ، سُمُّوا بالأُمِّيِّينَ لقِلَّة من يَقْرأ ويَكتُب فيهم»[1].

وإذا نحن تجاوَزنا، في هذه المرْحلَة من البحث، عن نقْد النُّصوص السَّابقة، إضافة إلى التَّجاوُز عن نُصوص العُلَماءِ الذين ذهبوا إلى جَعْلِ الخطاب القُرْآنيِّ في الآيَة مُوجَّها إلى أهْلِ الكِتَاب ومُشْركي العَرَبِ بشَكْل مُباشر، أيْ دون اسْتِقْصاء ولا اسْتِدْلال، من أمثال الأئمَّة الزَّمخْشَري والبَغَوي والشَّيخ قطب[2]، فإنَّنا نَجد في نُصوص جُمْهورِ المُفَسِّرينَ ظاهرةً تستَحق التَّنْبيه إليها. وتَتَمَثَّلُ في بُروز تَحَكُّمِ الخطأ الأصْلِيِّ للثَّقافَة الإسْلاميَّة، وهو شَرْحُ كَلِمَة أمِّيٍّ بجَهْلِ القِرَاءة، وبشَكْل بارز في فهْمِهم للآيَة مَوْضوع البحث، حتى أنَّنا نستطيع القوْل بأنَّ هذا التَّحَكُّمَ كان السَّبَبَ المُباشِر لتنازُل المُفَسِّرينَ المُسْلِمينَ، سواء بشَكْلٍ ضِمْنِيٍّ، كما هو حال المُفَسِّرينَ الذين أحَلْنا إليهم فيما مضى من هذا الفصل، أو بشَكْل ظاهِرٍ للعَيان، كما هو حال الجُمْهورِ الذين تَوَصَّلوا فِعْلاً إلى التَّفْسيرِ السَّليم للآيَة؛ حيث نَصُّوا عليه نَصاً، ولكنَّهم سُرعان ما تنازَلوا عنه، ورجعوا لتَقْرير التَّفْسيرِ الخاطئ الذي كان يتمَيَّزُ بالاسْتِجابَة لِضَرُورَة إرْضاء الخطأ العامِّ.

إنَّنا نقْرأ في هذه النُّصوص ما يجْعَل هؤلاء المُفَسِّرينَ مُجمِعين على أنَّ كَلِمَة (أمِّيِّينَ) في الآيَةِ تَدلُّ على (مَنْ لا كِتابَ لهم). ولكنَّنا لا نلْبَث أنْ نراهم يُضيفون بعدها ـ أو يضَعون قبلها ـ ما يُفِيدُ تَعْيينَها للمُشْرِكين العَرَبِ دون سواهم من الخَلْقِ[3].

---

(1) أيسر التفاسير 1/ 297.

(2) انظر الكشاف للزمخشري 1/ 419، ومعالم التّنْزيل للبغوي 1/ 441، وفي ظلال القرآن لسيد قطب ـ مج1 ـ ج3 ـ ص381.

(3) انظر جامع البيان ـ الطبري 2/ 234. ومفاتيح الغيب ـ الرازي مج4 ـ ج7 ـ ص185. وجامع أحكام القرآن ـ القرطبي مج2 ـ ج4 ـ ص45. وغرائب القرآن ـ القمي مج2 ـ ج3 ـ ص130. وتفسير ابن كثير 2/ 23. والفتوحات الإلهية ـ الجمل 1/ 387.

بل إنَّنا نجد في الأئمَّة مَنْ نصَّ على أنَّها تُعَيِّنُ غَيْرَ الكتابيِّينَ بشكْلٍ مُباشرٍ، ثم أضاف تَعيينَها لُمشْركي العَرَبِ نَقْلاً عن السَّلَفِ؛ حيث قال الإمامُ الماوَرْديُّ في شرْحِ الأُمِّيِّينَ: «هم الذين لا كِتابَ لهم. مَأْخوذٌ من الأُمِّيِّ الذي لا يكتُب. قال ابن عباس: هم مُشْرِكو العَرَبِ»[1].

وفي ضوْءِ إجْماعِ المُفَسِّرينَ على النَّصِّ على المَعْنَى العام الصَّحيح للآيَةِ، ثم قَرْنِه بالمَعْنَى الخاص الذي نَعْتَقِدُ، وسنُبَيِّنُ خطأه، فإنَّنا لا ندْري سبب تَوَقُّفِ الإمام البقاعي على تَفْسيرِ الكَلِمَةِ (بالذين لا كِتابَ لهم) فقط. أعْني: أكان ذلك عن إدْراكه للعُموم الذي تَدُلُّ عليه، فيكون بذلك المُفَسِّرَ الوَحيدَ - حسب عِلْمي - الذي توَصَّلَ إلى النَّصِّ على المَعْنَى الصَّحيح، أم أنَّه اعْتَقَدَ، مثلَ غيره من المُفَسِّرينَ، تعلُّقَها بالعَرَبِ دون سواهم؛ ولكنَّه اعْتَمَدَ على مُساهَمَةِ ثقافة القارئ في تَقْييدِ العِبارة، فلم يَنُصْ على التَّخْصيص مثلما نَصَّ غيرُه[2].

ويقودُنا البحث إلى التَّأكيد على أنَّ الأسْباب التي دَعَتْ جُمْهورَ المُفَسِّرينَ إلى سُلوك هذا المَسْلَكِ. أي النَّصِّ على المَعْنَى العام للآيَةِ، ثم تقْييده بالمُخَصِّصِ، لا تعْدو أنْ تكون (بَدَهِيَّةَ) المَعْنَى العامِّ، الذي يقْفز إلى الذِّهْن بمُجَرَّدِ قراءة الآيَة. ويُفَسِّرُ ظاهرُ الآيَةِ، إضافة إلى مَعْرِفة القارئ القَبْلِيَّةِ بحَقيقَةِ العَالَمِيَّةِ في الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ الخاتِمَةِ، تَوَجُّهَ الفكْرِ، وبشكْلٍ مُباشرٍ، إلى إدْراك أنَّ المجال البشريَّ للدَّعْوَةِ المُحَمَّدِيَّةِ لا يُمكن أنْ يخرُج عن صِنْفَيْنِ من النَّاس. وقد عرَّفت الآيَةُ بالصِّنْفِ الأوَّل، وهم أهْلُ الكِتَابِ، فلم يبْقَ إلا الصِّنْفُ الثَّاني، وهم غيْرُ أهْلِ الكِتَابِ. ولَمَّا كان المُصْطَلَحُ الذي تَعَيَّنَ بواسطَتِه الصِّنْفُ الأوَّل معْلوم للجميع، فقد خَلُصَ مُصْطَلَحُ (الأُمِّيِّينَ) وَصْفاً لِكُلِّ من لم يكُن مُنْتَمِياً إلى الكِتَابِ السَّماوِيِّ.

---

(1) النكت والعيون 1/ 380.

(2) انظر نظم الدرر 1/ 46.

ومن البديهيِّ أنْ نُؤكِّدَ أنَّ هذا الفهْم لكَلمَةِ أمِّيِّينَ يجعلُها غير مُتعلِّقة بإحسان الفرد الأُمِّيِّ للقِرَاءةِ والكِتَابَةِ، أو جهْلِه بها، أو تحضُّر الشَّعْب الأُمِّيِّ أو بداوَته؛ لأنَّ المُصْطَلَحَ لا يتعلَّق بهذه الأمور، بل بالخُلُوِّ من الكِتَابِ السَّماوِيِّ، وبالخُلُوِّ مِنْهُ فقط. ومن هنا قوبِل قُرْآنياً بمُصْطَلَحِ (أَهْلِ الكِتَابِ).

وإنَّنا نعتَقِد أنَّ بَدَهِيَّةَ المَعْنَى الحاصِلِ عن الآيَةِ هو السَّبب الوحيد الذي استَنَد عليه الإمامُ ابن كثير مثلاً، وبشكْلٍ لاشُعُورِيٍّ، في النَّصِّ على انْتِماء هذه الآيَةِ إلى مجموع الآيات الدَّالَّةِ على شُمولِيَّةِ رِسالة نبيِّنا عليه الصَّلاة والسَّلام لكُلِّ الخلْق، أيْ عالَمِيَّتِها، حيث قال: «وهذه الآيَةُ وأمثالُها من أصْرَح الدِّلالاتِ على عُموم بِعْثَتِه صَلَواتُ الله وسَلامُهُ عليْه إلى جميع الخَلْق، كما هو معْلوم من دينه ضرورة. وكما دلَّ عليه الكِتَابُ والسُّنَّةُ في غير ما آيَةٍ وحديث. فمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[الأعراف: 158]. وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[الفرقان: 1]. وفي الصَّحيحَيْنِ وغيرهما، مما ثَبَت تواتُره بالوقائع المتعدِّدة، أنَّه ﷺ بعث كُتُبَهُ يدْعو إلى الله ملوكَ الآفاق وطوائف بني آدم، من عرَبِهم وعَجَمِهم، كتَابِيِّهم وأُمِّيِّهم، امْتِثالاً لأمْر الله»[1].

وإنِّي أدْعو القارئَ الكريم إلى أنْ يتأمَّل في نصِّ الإمام ابنِ كثير، الذي أُوافقُه في كُلِّ حرْف كَتَبَهُ فيه، وأنْ يَسْتَحْضِرَ أنَّ الرَّجُلَ ظلَّ يُفَسِّرُ كَلمَةَ (أمي) كُلَّما وَرَدَتْ في القُرْآنِ الكَريمِ بالجَاهِلِ بالقِرَاءةِ والكِتَابَةِ. وأنَّه فسَّرها في الآيَةِ نفسْها التي كَتَبَ عنْها ما نقلْناه عنه قبل قليل (بِمَنْ لا كِتَابَ لهم من مُشْرِكي العَرَبِ)[2].

وإنَّني أتساءل هنا عن كيْفِيَّةِ اسْتِفادة الإمامِ ابنِ كثير مَعْنَى العالَمِيَّةِ من هذه الآيَةِ ما دام قد جعل كَلِمَةَ (الأُمِّيِّينَ) الوارِدة فيها وَصْفاً للعَرَبِ. وإنَّني أُؤكِّدُ، بعد

(1) تفسير ابن كثير 2/ 23.
(2) انظر المرجع السَّابق ص23.

التَّساؤُل، أنَّ المجال الوحيد للدَّعْوَة، في ضوْء هذا التَّفْسير، هو أهْلُ الكِتَاب والعَرَب فقط. أما غيرهم من أبْناء الفُرْسِ والهِنْدِ والصِّين والبَرْبَرِ والعَجَم... وغيرهم من الأمم، فإنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يكُن مَعْنِيّاً بدعْوَتهم إلى الله، ولا كان يَلْزَمُ أحدٌ منهم أنْ يُؤْمِنَ به؛ لأنَّهم ما كانوا، إلا قلةً لا تُذْكَرُ قِياساً بالمجموع، من أهْلِ الكِتَاب، ولا كانوا من العَرَب.

إضافةً إلى ما سبق، فقد كان يلزَمُه، إذا كان يُؤْمِنُ فِعْلاً - وهو كذلك، وهو مُصيبٌ - بكوْن الآيَة من الآيات الدَّالَّة على العالَميَّة أنْ يَتَخَلَّى، أوَّلاً، عن شرْح كَلِمَةَ (الأُمِّيِّينَ) الذي تبنَّاه، أي باعْتِبارها تدُلُّ على غير القارئين الكاتبين. وقد كان يلزَمُه، ثانياً، أنْ يجعلَها وصْفاً لغير الكتابِيِّينَ، مهْما كانت مِلَلُهم وأعْراقُهم ومُسْتواهم الحضاريِّ؛ ولكنَّه رَحِمَهُ اللهُ لم يفْعل لا هذا ولا ذاك؛ إذ لم ينْتَبِه إلى تناقُض ما كتَبه.

وبالنِّسبة لي، فإنَّ الإمامَ ابنَ كثير لم يكُن العالِم المُسْلِم الوحيد الذي وَقَعَ في تَفْسيرِه للآيَة ما عرضْناه، بل إنَّ جُمْهورَ المُفَسِّرينَ يُشارِكونه في الوُقوع في التَّناقُض، وإنْ لم يُعبِّروا عن ذلك بشكْل جَليٍّ كما فَعَلَ. كما أنَّهم، جميعاً، يُشارِكونه في سبب الوُقوع فيه؛ إذ اتَّبعوا جميعاً، وبشكْلٍ لاشُعوريٍّ، مُستلْزَمات الحقيقة الدينيَّة الثَّابتَة، والمُتمثِّلة في عالَميَّة الرِّسالَة الخاتمَة. كما انْصرَفت أذْهانُهم، وبشكْل آليٍّ، إلى اسْتخلاص هذه الحقيقة لمُجَرَّد قراءة الآيَة موْضوع بحثنا، وذلك لاحْتوائها على التَّعْريف بصِنْفَيْ النَّاس الذين تَتَحَقَّقُ بهم هذه الشُّموليَّة، وهم (طوائف بني آدم، من عَرَبِهم وعَجَمِهم، كتابِيِّهم وأُمِّيِّهم) حسب عبارة الإمامِ ابنِ كثير. ولكنَّهم، في الوقْت نفسه، ظلُّوا مُتَوقِّفين عند حَصْرِ كَلِمَة (الأُمِّيِّينَ) في العَرَب دون سِواهم، تَبَعاً لِمَا ظنُّوه من أنَّ مَناطَ استعْمالها فيهم هو الجَهْلُ، فأبْطَلوا دِلالَةَ الآيَة على العالَميَّة عَمَلِيّاً، وإنْ ظلَّت تُشير إليها بشكْل غامِض، تماماً كما حَمَلَتْ تفاسيرُهم ذلك التَّناقُض بين تَفْسيرِهم لها بالعامِّ مع تقْييدهم لها بالخاصِّ الذي يُبْطِلُ العام، ويُبطِلُ نفسَه في الوقْت ذاته.

ولعلَّنا نجد فيما كتَبه الإمامُ الرَّازي أنْموذَجاً جديداً عن كُلِّ ما ذكرناه؛ حيث جاء بتَفْسيرٍ يجعَل مَناطَ استِعْمال مُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) وصْفاً للعَرَبِ (خُلُوُّهم من الكِتَابِ الإلَهِيِّ)، ويجعَل مُصَوِّغَ وصْفِهم بذلك «تشبيهاً بمَنْ لا يَقرَأ»[1]. ولكنَّه رجَع سريعاً إلى رأي الجُمْهورِ، فأبْطل ما ذهب إليه رغْم أنَّه أدْنى إلى الصِّحة؛ وجعَل سبب وصْفهم راجعاً إلى «أنَّهم ليسوا من أهْلِ القِرَاءةِ والكِتَابَة»[2]. فأخْطأ مرَّةً أولى حين خصَّص آيَةً عامَّةً، وأخْطأ في الثَّانية لَمَّا حاد عن تحْديد مَعْنَى المُصْطَلَحِ الذي كان يبْحث له عن شرْحٍ.

وأخيراً، فإنَّنا نرْجو أنْ نكون قد أتَيْنا في هذا الفصل بما يكفي من حيث الدِّلالَةُ على أنَّه لا تُوجد علاقَة لكَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) الواردة في الآيَةِ العشرين من سورة آل عمران بالقِرَاءةِ والكِتَابَةِ، بل بالخُلُوِّ من الكِتَابِ السَّماوِيِّ. وأنْ لا علاقة لها بالعَرَبِ إلا من حيث أنَّهم أمَّةٌ من الأمَمِ غيرِ الكِتابِيَّةِ، فَيَشْمَلُها المُصْطَلَحُ على سبيل شُمول العامِّ للخَاصِّ لا أكْثَر.

---

(1) مفاتيح الغيب ـ مج4 ـ ج7 ـ ص85.

(2) السَّابق.

# الفصل العاشر

# لَيسَ علَيْنا سَبِيلٌ

لم يقترب المُفَسِّرونَ المُسْلِمُونَ من إدراك المَعْنَى الحقيقِيِّ لآيَة قُرْآنِيَّة لها علاقة بمَسْأَلَة الأُمِّيَّة قَدْر اقْترابهم من إدراك معنى الآيَة الخامسة والسَّبْعين من سورة آل عمرانَ؛ حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[آل عمران: 75]. وفي الوقتِ نفسه، فقد أبانوا عن خضوع جليٍّ لتَحكُّمِ الخطأ الأصْلِيِّ الكامِنِ في شرحهِم كلمة أُمِّيٍّ عُموماً في فهْمِهم لهذه الآية. وهو الأمرُ الذي أدَّى إلى عدم تَوَصُّلِهم إلى النَّصِّ على معناها الصَّحيح، وما تُحيل إليه من مسائل عَقَدِيَّة يَهودِيَّة، كانت السَّبَبَ في نُزولها نفسه حسبما نعتَقدُ.

إنَّنا نستشفُّ، من خلال تأمُّلنا في نُصوصِ عدد من المُفَسِّرينَ، أنَّهم قد اسْتَنَدُوا على رواية تنقُل قصةَ حادثَة واقِعِيَّة كانت سبباً لنُزول هذه الآيَة. بينما افْتَرَضَ بعضُهم أنَّ ما حَكَاه اللهُ عزَّ وجلَّ فيها كانت له علاقةٌ مُباشِرةٌ بمَوْقف سُلوكِيٍّ أو عَقَدِيٍّ يهودِيٍّ من العَرَبِ دون سواهم من الناس[1]. ولن نَملَّ من تِكرار أنَّ سبب التصاق العُلَماءِ المُسْلِمِينَ الشَّكْلِيِّ بهذين السَّبَبَيْن المُفْتَرَضَيْن للنُّزول، يكمُن في التَّحكُّم الذي مارَسه شرْحُهم لكلِمة (أُمِّيٍّ) بالجاهِلِ بالقِراءةِ والكِتَابَةِ دون معناها الحقيقي.

(1) أورد الإمام ابن جرير هذه الرواية، وقال فيها: «بايع اليهودَ رجالٌ من المسلمين في الجاهلية، فلما أسلموا تقاضوهم ثمنَ بيوعهم، فقالوا: ليس لكم علينا أمانة، ولا قضاء لكم عندنا؛ لأنكم تركتم دينكم الذي كنتم عليه». جامع البيان 3/ 317.

وإذا بسَطنا القوْل فيما أشرنا إليه قبل قليل، أيْ: في الارْتباطِ الكُلِّيِّ للتَّفْسيرِ بالسَّبَبَيْنِ المُفْتَرَضَيْنِ للنُّزول، ثم التَّعامُلُ الشَّكْلِيُّ مع ذلك، فإنَّنا نجد أنَّه قد أدَّى بالمُفَسِّرينَ المُسْلِمينَ إلى تناقُضٍ ظاهرٍ؛ إذ ذهبوا إلى أنَّ اليهود قد قَصَدوا بكلمة (أُمِّيِّنَ) العَرَبَ، وأنَّ سبب وصْف اليهودِ لهم بذلك يعود إلى المُخالَفة الدِّينيَّة بين الشَّعبَيْنِ، سواء تجسَّدت هذه المُخالَفة في تديُّن العَرَب بالوَثَنِيَّةِ أو بالإسْلامِ. وفي الوقتِ نفسه، فقد سلَّموا بأنَّ معنى الوصْف الذي أطْلَقه اليهود عليهم يُحيل إلى الجَهْلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ. وعلى هذا، فإنَّ اليهودَ، حسب التَّصَوُّرِ الإسْلاميِّ، لم يستخدِموا هذه الكلمة إلا وصْفاً للعَرَبِ بألْصَقِ صفاتهم، وهي الأُمِّيَّةُ. والكَلِمَةُ، بِناء على التَّصَوُّرِ نفْسِهِ، لا تُحيل إلى مَبْدأ عَقَدِيٍّ يهودِيٍّ عامٍّ من البشريَّة جمْعاء، بل إلى موْقف من العَرَبِ فقط.

وإنَّ الاسْتِدلال على ما استَنْتَجْناه بسيط للغاية؛ إذْ يَكْفي نقْل بعض نُصوص المُفَسِّرينَ لتأكيده. لقد قال الإمَامُ الماوَرْدي مثلا: « ﴿قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾: يعني في أموال العَرَبِ. وفي سبب اسْتِباحَتِهم له قولان: أحدهما: لأنَّهم مُشْرِكُونَ من غيرِ أهْلِ الكِتَابِ. وهو قوْل قتادة والسدي. والثاني: لأنَّهم تحوَّلوا عن دينهم الذي عامَلْناهم عليه. وهذا قول الحسن وابن جُرَيْج»[1]. وربَط الإمَامُ الرَّازي تفْسيرَ الآيَةِ موْضوع البحث بما قبلها، حيث بَيَّنَ اللهُ تعالى أن الخيانةَ مُسْتَقْبَحَةٌ عند جميع أرباب الأديان. ثم قال في تَفْسيرِ احْتِجاج اليهود لأكْلِهم الأموالَ بالباطِلِ: «والمَعْنَى أن ذلك الاسْتِحْلال والخِيانة هو بِسَبَبِ أنَّهم يقولون: ليس علينا فيما أصبْنا من أموال العَرَبِ سبيل»[2]. وذهب، بعد هذا مباشرة، إلى البحث في شرْح كلمة (أُمِّيِّنَ)، فجعل معناها يُحيلُ إلى الجَهْلِ بالقِرَاءة.

---

(1) النكت والعيون 1/ 403.

(2) مفاتيح الغيب - مج4 - ج8 - ص90.

وذهب الإمَامُ أبو حيان إلى ما ذهب إليه صاحباه، فقال في تَفْسيرِه: «رُوِيَ أن بني إسرائيل كانوا يَسْتَحِلُّون أموالَ العَرَبِ لِكَوْنِهم أهْلَ أوثان... و(السبيلُ)... [هو] الفِعْلُ المُؤدِّي إلى الإثْم. والمَعْنَى: ليس عليهم طريقٌ فيما يَسْتَحِلُّون من أمْوَالِ المُؤْمنين الأُمِّيِّينَ. وسببُ اسْتِباحَتِهم لأمْوَالِ الأُمِّيِّينَ أنَّهم، عندهم، مُشْرِكُونَ. وهم، بعد إسلامهم، باقون على ما كانوا عليه. وذلك لِتَكْذِيبِ اليهودِ للقُرْآنِ وللنَّبِيِّ ﷺ»[1]. وهذا هو التَّفْسيرُ الذي ذهب إليه الأئمة ابن جرير وابن كثير والقُرطُبي[2]، ثم الإمَامُ الثَّعالبي بعدَهم، فقال: «الإشارة بذلك إلى كونِهم لا يُؤَدُّون الأمانة، أيْ يقولون: نحن أهْلُ الكِتَابِ، والعَرَبُ أُمِّيُّونَ أصحاب أوْثان، فأموالُهم لنا حلال، متى قدرْنا على شيء منها»[3]. كما أثبته الإمَامُ ابن عطيَّة، وصرَّح فيه بأنَّ معنى الأُمِّيَّة هو الجَهْلُ بالقِرَاءة والكِتَابَة، تماماً كما فعل الإمَامُ الرَّازي قبله[4]. وورث هذا التَّفْسيرَ المُشْتَغلون المُعَاصِرون بهذا العِلْمِ، فذهب إليه الشَّيخ أبو بكر الجزائري وغيره كما سنرى في حينه[5].

ومن الواضح أنَّ العُلَماءَ الذين نَقلْنا عنهم النُّصوصَ السَّابقة، تماماً مثل أولئك الذين أحلْنا القارئ على مُؤَلَّفاتِهِمْ، كانوا مُسْتَحْضِرين، نوْعاً من الاسْتِحْضَارِ، العقيدةَ اليَهوديَّةَ المُتَمَثِّلَةَ في ادِّعائهم التَّمَيُّزَ عن كُلِّ أمم الأرض. وليس هذا شيئاً غريباً البَتَّة؛ حيث ورَد ما يُعَبِّرُ عن هذا الادِّعاء في كثير من آيات القُرْآنِ الكريم، بل بعد آيات قليلة من الآيَة التي كانوا بصدَد تَفْسيرِها، ولكنَّنا لم نَرَ أحداً منهم يستخْدِم هذه المواد لتحصيل فقه بها، وذلك لِتَيَقُّنِهم من إصابَتِهم عَيْنَ معنى كلمة (أُمِّيِّينَ) في شرْحِهم لها بالجَاهِلِين بالقِرَاءة.

---

(1) البحر المحيط 2/ 525.

(2) انظر جامع البيان لابن جرير 3/ 316. وتفسير ابن كثير 2/ 59. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 4/ 118.

(3) الجواهر الحسان 1/ 266.

(4) المحرر الوجيز 3/ 180. وانظر مفاتيح الغيب - الرازي - مج4 - ج8 - ص90.

(5) انظر أيسر التفاسير 1/ 334.

وتبدو هذه الظاهرة، بشكْلٍ بارزٍ، عند عدد من العُلَماءِ الذين كانوا أكْثَرَ اسْتِحْضاراً لهذه العَقيدَةِ اليَهودِيَّة مِنْ غيْرِهم؛ حيث نصُّوا عليها في تفاسيرهم نَصّاً. ولكنَّهم لم يستعمِلوها في فَهْمِهِمْ للآيَةِ، التي ظلَّتْ تُعَبِّرُ عندهم عن موْقِف يهودِيٍّ من العَرَبِ دون سواهم. ومن المُفَسِّرينَ القدماء الذين سلكوا هذا المسْلَك الإمَامُ البَغَوي؛ حيث قال في تَفْسيرِ قول اليهود: (ليس علينا في أموال الأُمِّيِّينَ سبيل): «أيْ: في مال العَرَبِ إثم ولا حرَج... وذلك بأنْ قالوا: أمْوال العَرَبِ حلال لنا؛ لأنَّهم ليْسوا على ديننا، ولا حُرْمة لهم في كِتابنا. وكانوا يَسْتَحِلُّون ظلمَ من خالفهم في دينهم»[1]. ومن المُعاصِرينَ الشَّيخ الدُّكتور وَهْبَة الزُّحيلي؛ حيث قال: «والذي حَمَلَ هذه الطائفة من اليَهود على الخِيانة زَعْمُهم أنَّ التَّوْراة تُبيحُ لهم أكلَ أموالِ الأُمِّيِّينَ. وهم العَرَبُ. قائلين: إنَّه لا تبِعة ولا إثْم عليهم في أكْل أموال العَرَبِ، وكُلِّ ما عدا اليهود»[2].

وأوْضَحُ مِنْ هذين المِثالَيْن في الدِّلالَةِ على الظَّاهرة التي نتحدَّث عنها، أيْ: عدَم استعمالِ القُرْآنِ الكريم في فِقْهِ القُرْآنِ الكريمِ، ما أوْرَده عدد من الأئمَّة الذين كانوا أكثر بَسْطاً للثَّقافة اليَهودِيَّة في المَسْألَة. وبالفِعْلِ، فإنَّنا نجد فيما كتبه الإمَامُ الرَّازي، ونقَلَه عنه نقلاً يكاد يكون حرفياً الإمَامُ القمِّي، ما يشْهَدُ لِمَا قُلْناه؛ حيث ذكَر في المَسْألَةِ الأولى التي أثْرى بها تَفْسيرِه للآية، وبعد أنْ حدَّد دلالة (الأُمِّيِّينَ) على العَرَبِ، أنَّ في سبب اسْتِحْلال اليهود لأموالهم وُجُوهاً: «الأوَّل: أنهم مُبالغون في التَّعَصُّب لدينهم، فلا جَرَمَ يقولون: يَحِلُّ قتْلُ المُخالف. ويَحِلُّ أخْذُ ماله بأيِّ طريق كان... الثاني: اليهود قالوا: نحن أبناءُ الله وأحِبَّاؤُه، والخَلْقُ لنا عبيدٌ، فلا سبيل علَيْنا إذا أكلْنا أمْوال عبيدنا»[3].

---

(1) معالم التَّنْزِيل 1/ 317، 318.

(2) التفسير المنير 3/ 266.

(3) مفاتيح الغيب - مج4 - ج8 - ص90 . وانظر غرائب القرآن - القمي - مج2 - ج3 - ص191.

ورغم أنَّ هذين الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ أوْرَدَهما الإمَامُ الرَّازي باعْتِبارِهما قولَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ يرجعان، عند التَّحقيق، إلى وَجْه واحد؛ ذلك أنَّ اليهود لم يستحلُّوا أموال النَّاس ويعتقدوا أنَّهم عبيد لهم إلا لأنَّهم زَعَموا أنَّهم أبناءُ الله وأحبَّاؤُه، إلا أنَّنا لن نتوَقَّف عند هذا الأمر، بل نُقرِّر، فقط، أنَّ الإمَامَيْنِ الرَّازي والقمِّي كانا مُسْتَحْضِرَيْنِ تماماً العقيدةَ اليَهوديَّةَ، التي كان بإمكانها أنْ تَقودَهم إلى التَّوصُّل، وبسُهولة، إلى فِقْه الآيَةِ موضوع تفسيرَيْهما، ولكنَّهما ضلاَّ الطريقَ منذ اللحظة التي صَرَفا فيها الكلمة، كما صَرَفها غيرُهما، عن دِلالَتِها العامَّة إلى الدِّلالَةِ على العَرَبِ «الذين آمَنوا بالرسول ﷺ» كما نصَّا على ذلك[1].

إنَّ فيما نقلناه من نُصوصِ العُلَماءِ المُسْلِمينَ كفيلٌ بالإبانة عن حجْمِ التَّأثير الذي مارسَه الخطأ في شرْح كلمة (أُمِّيٌّ) بغير القارئ الكاتب على التَّفْسيرِ، حتى أضْحت دِلالة آية واضحة مثل الآيَةِ الخامسة والسَّبْعين من سورة آل عمران مُشْكِلَةً بالنسبة للعُلَماءِ الذين أبانوا عن تقْليد تامٍ في تَفْسيرِها. وهي مشكِلَةٌ أكبرُ عند المُفَسِّرينَ الذين انتَبَهوا إلى المادَّة القُرْآنيَّةِ والثَّقافيَّةِ التي تقود إلى فقه الآيَةِ، ثم خانهم ما اسْتَقَرَّ في الثَّقافَةِ الإسْلاميَّةِ عن التوصّل إلى الهدف. ومع هذا، فإنَّ هناك أكبَرَ مما ذكرنا؛ حيث وَجدْنا من العُلَماءِ من (نصَّ) على المَعْنَى الصَّحيحِ لكلمة (الأُمِّيِّينَ)، ولكنَّه تراجع عن ذلك بتأثير الثَّقافَةِ نفسها. وهذا حال الإمامِ الزَّمخْشَري الذي جعل هذه الكلمة وصْفاً لكُلِّ المُخالفين لليهود، سواء أكانوا عَرَباً أو عَجَماً. ولكنَّه لم يلبَث أنْ رجع إلى التَّفْسيرِ التَّقْليديِّ، الذي تأسَّس على التَّصْديق بوُجود سبب خاص وواقعيٍّ لِنُزول الآيَةِ، وهو خِيانة اليهود للعَرَبِ المُشْرِكينَ أو المُسْلِمينَ، رغم الضَّعْفِ الشَّديد للرِّواية.

قال الإمَامُ الزَّمخْشَري في تَفْسيرِه لِقوْل اليهود الذي نقله القُرْآنُ الكَريمُ: «أيْ: لا يَتطرَّق إلينا عِتابٌ ولا ذمٌّ في شأن الأُمِّيِّينَ. يَعْنُون الذين ليْسوا من أهْلِ

(1) انظر المرجعين السَّابقين.

الكِتَاب. . . ؛ لأنَّهم ليسوا على ديننا. وكانوا يَسْتَحِلُّون ظُلْمَ من خالَفهم، ويقولون: لم يُجْعَل لهم في كتابنا حُرْمة»[1].

وما دُمنا في إطار الحديث عن الرِّواية التي ورَدت في الموْضوع، والتي نقلها الكثير من المُفَسِّرينَ، فلا بُدَّ أنْ نُصرِّح بأنَّها لم تكُن السَّبَبَ المُباشِر في صَرْفهم عن المَعْنَى الصَّحيح للآيَة؛ إذْ كان بإمكانهم أن يَنُصُّوا عليه مع وُجودها. ولكنَّهم لم يستَطيعوا أنْ يسْلُكوا مثل هذا السُّلوك العِلْميِّ، تحت تأثير المَعْنَى المُسَلَّم لديْهم في معنى الأُمِّيِّ، فجعلوا الرِّواية دليلاً على ما ذهبوا إليه، أو أحد العناصر المُساعدة على تقْويَّة مذهبهم. وواقِع الحال أنَّنا نستطيع، كما قُلنا، أنْ نجْمع بين الدِّلالَة العامَّة للآية والسَّبَب الخاصِّ للنُّزول بطريقة علميَّة تماماً؛ وذلك بأنْ ننُصَّ على المعْنى العامِّ تَبَعاً لقاعِدة أنَّ العِبْرَةَ بعُموم الخِطاب لا بخُصوصِ السَّبَب. وتصبِح الحادِثة التي نقَلَتْها الرِّواية (واسِطَةً إلَهيَّةً) لعَرْض مسألة عَقَديَّة، من أجل فضْحها وعِلاجِها عند اليهود، والتَّحْذير من خُطورَتها على المُسْلِمينَ كما سنُوضِّح في حينه.

والمُلاحَظ أنَّ ما رَصدْناه عند عرْضنا لمواقف المُفَسِّرينَ القُدَامَى من خطأ وحَيْدة عن اسْتِخْدام المادة الآثاريَّة، القُرْآنيَّة والحَديثيَّة والكِتَابيَّة، في فقه الآيَة موْضوع البحث، قد انْتَقل بِرُمَّته إلى الفِكْر الإسْلاميِّ المُعاصِر. وبالفِعْل، فإنَّنا عندما نَقرَأ فيما كتبه عُلَماؤُنا المُحْدَثون في المَسْأَلَة نرى، بوُضوح، أنَّ علاقة الزَّعم اليهوديِّ بعَدَم وُقوعِهم في الخطيئة، جراء اعْتِدائهم على أموال الأمم، بموْضوع الآيَة كانت واضِحةً تماماً في ذهن الأستاذ مُحمَّد رشيد رضا، كما كانت واضِحةً في ذِهْن أستاذه ـ وأستاذنا ـ الشَّيخ الإمامِ محمد عبده قبله؛ ولكنَّه ظلَّ يُفَسِّرُ الآيَةَ تَفْسيرَها التَّقْليديَّ الشَّائِعَ، وذلك تحت تأثير العجْز عن الفِكاك من مُسَلَّمَة شرْح كلمة (أُمِّيٌّ) بالجاهِل.

وإنَّنا نقرأ فيما كتَبه في (المَنار) ما يَنِمُّ عمَّا قلناه؛ حيث قال في تَفْسيرِ ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾: «أيْ: ذلك التَّرْك للأداء، بسبب قولهم: ليس علينا في

(1) الكشاف 1/ 334.

أكْل أموال الأُمِّيِّينَ، أي: العَـرَبِ، تَبِعَة ولا ذنْب. فكأنَّه يقـول: إنَّ اسْتِحْلال هـذه الخِيانة جاءهم من الغُرور بشَعْبِهم والغُلُوِّ في دينهم. فإنَّ ذلك يَسْتَتْبِعُ احْتِقـار المُخـالف احْتِقاراً يهْضِم به حقَّه الثَّابت في المُعامَلَة. قال الأستاذ الإمَامُ: كأنَّهم يقولون: إنَّ كُـلَّ مَـن لَيْسَ مِن شعب الله الخاص، ولَيْسَ مِن أهْلِ دينه، فهو سـاقطٌ مِـن نَظَـرِ الله ومَبغوضٌ عنده، فلا حُقوق له ولا حُرْمة لماله، فَيحِل أكْلُهُ إنْ أمْكَنَ»[1].

وإنَّني أعْتقِد جازِماً أنَّ مِثْلَ هذا الكلام كان يجب أنْ يُؤَدِّيَ، وبـالضَّرورة، إلـى تغْيير نَظْرة الأستاذ محمد رشيد رضـا إلـى موْضـوع الآيَـة برُمَّتـه، خُصوصـاً وقـد زاده بياناً؛ إذْ أورد ما يدلُّ على ضرورة التَّمْيـيز بـين العَقيـدَة التَّوْراتيَّة الصَّحيحـة في المَسْأَلَة وبين ما وضعه الأحْبار في الدِّينِ اليهودِيِّ. ولَكِنَّ ذلـك لـم يُغَيِّرْ شـيئاً في تَفْسيرِه، بـل اكتفى بالنَّصِّ عليه، وكـأنْ لا علاقـة لـه بموضـوع الآيَـةِ أصْـلاً. قـال، رَحِمَـهُ اللهُ، في تَفْسـيرِ قولـه تعـالى: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾: «إنَّ ذلـك كذِبٌ عليه؛ لأنَّ ما كان مِنْه فهو ما جاء في كِتابِه. وليس في التَّوْراةِ التي عِنْدَهـم إباحـة خيانة الأُمِّيِّينَ، وأكْلِ أموالهم بالباطِل. وهم يعلَمون أنَّ ذلك ليـس فيـها، ولكنَّـهم لا يأخُذون الدِّينَ من الكِتَابِ؛ وإنما لجأوا إلى التَّقْليد، فعَدُّوا كلامَ أحْبارِهم ديناً يَنْسبونَه إلى الله»[2].

وقد قدَّم لنا الشَّيخ محمد الطَّاهر بن عاشور صورةً واضِحةً عـن الاضطـراب في تَفْسيرِ هذه الآيَةِ؛ حيث شرح كلمة (الأُمِّيِّنَ) الواردة فيها باستعمال الثَّقافَةِ اليَهوديَّـةِ، التي كانت تصِف بها كلَّ مَنْ لا يَتوَافَر على كتـاب سَـماويٍّ قديـم، ولكنَّـه سُـرْعان مـا رجع إلى النَّصِّ على ما ذكَرَه غيرُه مـن المُفَسِّرينَ، ثـم فَتَـحَ إمْكـان اسْتِعمالها وَصْفاً لأصْحـاب الدِّيانـات المُخالِفـة لليَهوديَّـةِ، فقـال: «أو أرادوا: الأُمِّـيِّين بمعْرِفـة التَّـوْراةِ.

---

(1) تفسير المنار ـ محمد رشيد رضا 3/ 339.

(2) السابق ص339، 340.

أيْ: الجاهِلين. كِنايةً عن كَوْنهم لَيْسوا مِن أتْباع موسى عليه السلام»[1]. وجَمَعَ، أخيراً، بيْن دِلالَتِها على الجَهْلِ بالقِرَاءةِ وعلى المُخالَفَة الدِّينِيَّةِ لليهود في عِبارَة تُوحي بتَسْوِيَتِه بين الدلالَتَيْنِ، فقال: «وأياً ما كان، فقد أنْبَأَ هذا عن خُلُق عجيب فيهم. وهو اسْتِخْفافُهُمْ بِحُقوق المُخالفين لهم في الدِّينِ واسْتِباحَةُ ظُلْمِهِمْ. مع اعْتِقادِهم أنَّ الجاهِل، أوْ الأمِّيَّ، جديرٌ بأن يُدحَضَ حَقُّه»[2].

ومع كُلِّ هذا، يبْقى ما كتَبَه الشَّيخ سيِّد قطب في المَسْأَلَةِ أوضح تعبير عن (الدهشة) التي أصابت العُلَماءَ المُسْلِمِينَ المُعاصِرينَ في تَعامُلِهم مع الآيَةِ موْضوع البحث؛ حيث تَأرْجَحَ ما كتَبه في تَفْسيرِها بين الفهْم الجَيِّد والفهْم الخاطئ المحكوم بما اسْتَقَرَّ في التَّقاليد العِلْمِيَّةِ للثَّقَافَةِ الإسْلامِيَّةِ. وبالفِعْلِ، فإنَّنا نجِدُ هذا جلِيّاً في تردُّد الشَّيخ قطب بين تَفْسيرِ كلمة (أُمِّيِّينَ) تفْسيراً عامّاً، كان يعرِفُه، ويعرف العقيدةَ اليَهودِيَّةَ فيه، وبين إطْلاقها على العَرَبِ لِوَحْدهم، باعْتِبار أنَّ معناها يدُلُّ على غير القارئ الكاتِب. وقد زاد الطِّين بلَّة عدَم قُدْرَته على التَّوْفيق بين عُموم الخِطابِ وخُصوصِ السَّبَبِ. وبعبارة أخرى، فإنَّ عجزَه عن إنْزالِ عقيدة يهوديَّة عامَّة على حال العَرَبِ قد شَوَّشَ فِكْرَتَه عن المَوْضوع، فكتب كلاماً يَظْهَرُ فيه ذلك بشَكْلٍ بارزٍ، إضافة إلى تأرْجُحِه بين الصِّحة والخطأ كما ذكرنا آنِفاً. قال الشَّيخ قطب في تَفْسيرِ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾: «وهذه بالذَّات صفة يهود. فهم الذين يقولون هذا القوْل. ويجعلون للأخلاق مقاييس مُتعددة. فالأمانة بين اليَهوديِّ واليَهوديِّ، أمَّا غيْر اليهود، ويُسَمُّونهم الأُمِّيِّينَ، وكانوا يَعنون بهم العَرَبَ، وهم في الحقيقة يَعنون كُلَّ من سوى اليهود، فلا حرج على اليَهوديِّ في أكْل أموالهم وغشِّهم وخداعهم والتَّدليس عليهم واسْتِغلالهم بلا تحرُّجٍ من وسيلة خسيسة ولا فعْلٍ

(1) التحرير والتنوير 3/ 287، 288.

(2) السابق ص288.

ذميم . . . ولكنَّهم يهود، يهود التي اتَّخَذت مـن عَـداوة البشـرِيَّةِ والحِقْـد عليـها دِيْدَنـاً ودينـاً»[1] .

نعتَقِد أنَّنا وَضَعْنا، بما كتَبْناه في هذا الفصل حتى الآن، بين يَدَيْ القارئ الكريـم عَدَداً كَبيراً من المواد التي أقْنَعَتْه بخطأ ما ذهب إليه الفِكْرُ الإسْلاميُّ في شرْحِه لمُصْطَلَـح الأُمِّيَّة. كما نعتَقِد أنَّنا وَضَعْنا أمامه ما يَشْهَدُ على عَـدَمِ امتِـلاك جُمْـهور المُفَسِّـرينَ لِمَـا يلزَم من أدواتٍ أثناء تَفْسيرِهم للآية الخامسة والسبعين مـن سـورة آل عمـران. ولكنَّنـا لن ندَع المَوْضوعَ حتى يُصْبِحَ معنى مُصْطَلَحِ (أُمِيَّـة) في غاية الجَـلاء، وتُصْبِـحَ دلالاتُ الوَحْيِ القرآنيِّ الذي تضمَّنَتْه هذه الآيَةُ واضحـةً بالنِّسبة إليه وُضـوح الشَّمسِ في كَبِـدِ السَّماء.

وللوُصول إلى ذلك يجـب علينـا أنْ نُحَـرِّرَ موْضـوع الخِـلاف بشـكْلٍ جلـيٍّ؛ إذ ندَّعي أنَّ عُلَماءَ التَّفْسيرِ كـانوا مُخْطِئين في (المَعْلومَـة) التي انْطَلَقـوا منـها لتَفْسـيرِ هـذه الآيَةِ وغيرها من آيات القُرْآنِ الكريـمِ التـي وَرَدَتْ فيـها كلِمـة (أمِّـيٌّ) بصيغـة المُفـرَد أو الجمْع. والتي استخْلَصها الأستاذ مطهري منهم، ليُؤكِّد، بناء عليها، بـأنَّ دلالـة هـذه الكلمة على المُخالَفَة الدِّينِيَّةِ لليهود لا تُشَكِّلُ معنىً مُسْـتَقِلاً ثالثـاً، إضافـة إلـى دلالَتـها على الجَهْلِ وعلى النِّسبة إلى مكَّةَ المُكَرَّمَة، وأنَّـه «لا يُسـمَّى كُلُّ أنـاس لا يتَّبعـون دينـاً سماوِياً بالأُمِّيِّينَ حتى ولو كـانوا عـارِفين عـالِمين»[2]، وأنَّـها «أُطْلِقَـت علـى المُشْرِكينَ العَرَبِ لجهْلهم»[3].

وقـد أثْبَتنـا في الفصـول السَّـابقة أنَّ المَعْنَـى الثَّـالث الـذي أشـار إليـه الأسـتاذ مطـهري، ثـم رَفَضَـه، هـو المَعْنَى الوحيـد لكلمـة أمِّـيٌّ. وسنُحاول أنْ نُثْبِـت في هــذا الفصـل، وبشكْلٍ مُسْتَقِلٍ عن الـتُّراثِ الإسْلامِيِّ، وهـو منْـهجُنا في هـذا الفصـل حتـى

(1) في ظلال القرآن ـ مج1 ـ ج3 ـ ص417.
(2) أمية النبي ﷺ ص37.
(3) السَّابق.

الآن، ما أثْبَتْناه هناك، ونُبيِّن أنَّها تَرِدُ وصْفاً للأفْراد والأمم التي لا تَدين باليَهودِيَّة، حتى ولو كانت من أعْلَم أهْلِ الأرض بالقِرَاءة وفُنون الحضارة.

وإنَّ أوَّلَ ما يجب أنْ تُلفت نظر القارئ الكريم إليه، أنَّ الآيةَ نفسَها قد احْتَوَت على تنْبيه لطيف إلى أمْرٍ أغْفَلَه جُمْهورُ المُفَسِّرينَ. وهو أنَّ القوْلَ الواردَ فيها ليس إلا حكاية من الله سبحانه وتعالى لِقوْلٍ مَنْسوب إلى اليهود أنفُسِهم. وبعبارة أخرى، فإنَّ هذا القوْلَ مَنْسوب إلى أمة بعَيْنِها، هي الأمَّةُ اليَهودِيَّةُ، التي كانت تستَعْمِلُه وَصْفاً لغيرها. وهذا دليل على وُجوب أنْ نستخْدِمَ ثقافةَ هذه الأمَّة عيْنِها لإدْراك الأبْعاد الدلاليَّة للمُصْطَلَح في ثقافة القائلين به.

ومن المَعْلوم أنَّ اليهود لم يكونوا يُمَيِّزون في إطْلاقِهم لهذه الصِّفَة بين العَرَب وبين غيرهم من شعوب العالَم، فيكون قصْدُهم في الآيَة تَعْيير العَرَب بالجَهْلِ بفنَّيْ القِرَاءة والكِتَابَة. بل إنَّهم كانوا يعتَقِدون انْقِسام البشريَّة إلى قِسْمَيْنِ لا ثالثَ لهما؛ حيث يوجَد اليهود لِوَحْدِهم في كفَّة، وغيرهم من الأمم، مهما اختلفت أجْناسُهم ودِياناتُهم وألْوانُهم ومساكِنُهم وأوْضاعُهم الحضاريَّة، في الكَفَّة الأخرى.

وإنَّ النَّتيجَةَ الأولى التي يجب أنْ نستَخْلِصَها من هذه المقدِّمة هي أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى لم يَكْن بِصَدَد حكاية رَدَّ طائفة من اليهود، زَمَنَ النَّبيِّ ﷺ، على العَرَب المُشْرِكينَ أو على المُسْلِمينَ الذين كانوا يُطالِبونهم بحقوقهم الماليَّة؛ رغم أنَّ افْتِرَاضَ وَاقِعة حقيقيَّة غير مُسْتَبْعَد كَسَبب للنُّزول؛ بل إنَّه تعالى كان بِصَدَد التَّعْريف والذَّمِّ لعَقيدة يُؤْمِنُ بها جميعُ اليهود. وهي ادِّعاؤُهم التَّمَيُّزَ عن جميع شعوب الأرض تَمَيُّزاً يُعْطِي لهم حقوقاً مُطْلَقَةً، ويَسْلِب غيرَهم تلك الحقوق سَلْباً مُطْلقاً. ولذلك قالوا: إنَّ أمْوالَ الأُمِّيِّينَ، أي: غير اليهود، حلالٌ لنا. وليْس علينا في أكلها حَرَجٌ. ويجب أنْ نُضيف هنا أنَّ هذا السلوك اليَهودِيَّ لا يُمْكِنُ أنْ يُحْكَمَ عليْهِ بأيِّ حُكْمٍ أخْلاقِيٍّ سِلْبِيٍّ؛ لأنه، بالنِّسْبَة لليَهود، عَيْنُ الفِعْلِ الأخْلاقِيِّ.

إنَّنا، عندما نرجع إلى كتُب اليهود، نُلاحظ احتِواءها على بَسْط وَاف لعَقيدَة أفْضَليَّةِ اليهود على غيرهم من الأمم. وإنَّنا لا نَقْصد بكُتُبِ اليهود تلك النُّصوصِ التي وردت في أسْفار العَهْدِ القَديمِ المُخْتَلِفَة، مِمَّا يُمْكن أن يُفْهم منه التَّأسيس لعَقيدَة التَّفْضيلِ؛ ذلك أنَّ ما لاحظناه في ما تتبَّعناه منها من عبارات موحيَة بهذا الأمْر، لا يتعدَّى النَصَّ على أفْضَليَّة اليهود بسبب اخْتصاصهم بالتَّوْحيد؛ مع اقْتِران النُّصوصِ الوارِدة في ذلك، غالِباً، بِوُجوب الْتِزامهم بنقاء العَقيدَة وسَوَاء السُّلوك. كما أنَّ وصاياها لليهود بوُجوب التَّعامُلِ فيما بيْنَهم بالحُسْنى، ووُجوب الابْتِعاد والحَذَرِ من الأمم، يَتَضَمَّنُ التَّوْصيَةَ بتَحْكيم الأصول العَقَدِيَّةِ التَّوْحيدِيَّةِ، التي اخْتَصَّ بها اليهود في زمانهم، على غيْرِها من المِلل والنِّحَل التي كان الشِّرْكُ آفَتَها الكُبرى. وغَرَضُ هذا كُلِّه هو الحَضُّ على حِفْظ مُوجِبات قيام الجماعة اليَهوديَّةِ الواحِدَة المُوَحِّدَة.

إنَّنا، إذن، لا نقصد مثل هذه النُّصوصِ، بل تلك العبارات والأحكام المُتَطَرِّفَة التي احتواها (التلْمود)[1]. والتي تنْطلِق من فكرة التَّفْضيلِ المَشْروط التي تحتَويها التَّوْراةُ إلى رسْم عقيدة في غاية الفظاعة لأصُول وحُدود هذا التَّفْضيلِ. بَدْءاً من الاعتِقاد بأنَّ أفْضَليَّةِ اليهود على غيرهم أفْضَليَّةٌ احْتَكَروا بها الإيمان واستِحْقاق الجزاء، وانْتِهاءً باعْتِقادهم عدَم حُرمة انْتِهاك كُلِّ الأخلاقِ التي تحتَكِم إليها العلاقاتُ الأزَلِيَّةُ بين الأفراد والأمم عند تعامُل اليهود معها.

وهكذا بدأ أحْبار اليهود بتحريف عَقيدَةِ أنَّهم شعب اللهِ المختار وأحِبَّاؤه المشروطة بالإيمان والإحسان، والمَفْتوحَة لِكُلِّ مُؤْمِنٍ من غيْرهم في عُرْفِ الدِّينِ الصَّحيح، فآمَنوا باحْتِكار الإيمان بِسَبَبِ انْتِمائهم إلى شعبٍ مُعَيَّنٍ. وقد رَدّ اللهُ تبارك وتعالى هذا

---

(1) كِتاب ضخم يؤمن اليهود، وبخاصة أتباع أكبر فرقهم، أي الفريسيون، بأنه مصدر ديني لا يقل قيمة عن التوراة. وهو يتكون من قسمين: المشنا، أي الشّريعة المكرَّرة، وهي مجموعة النُصوص التي قالها أحبار اليهود حتى القرن الثاني للميلاد. والجِمارا، أي: الشرح.

الاعتقاد، فقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[المائدة: 18].

واعْتَقَدَ اليهود، بناء على تحريفهم السَّابق، أنَّ غيْرَهم من الشعوب ليسوا إلا جُوييم، أي أُمِّيِّينَ، اختَصُّوا بعبادة الأوثان، مهما يكُن الإله الذي يعبُدونه. وآمنوا، بناء على هذا، أو كنتيجة له، أنَّ عُنْصُرَ اليهود من عُنْصرِ الله تعالى؛ فهم وحْدهم أبناء الله، الأطْهارِ جَوْهَراً؛ حيث مَنَحَهُم الصورةَ البشريَّةَ تكريماً لهم، في حين أنَّه خلَق غيرهم، أي الأُمِّيِّينَ، من طينة شيْطانيَّة أو حيوانيَّة نَجِسَة. وأنَّه تعالى لم يَخْلقهم على صُورة اليهود إلا لاكْتمالِ الغَرَضِ من خَلْقهم، وهو خِدْمة اليهود[1]. وإذا شِئْنا تأدية فحوى عَقيدَةِ سبب الخَلْق عند اليهود بعبارة أوْجز، قلنا: إنَّهم يعتقدون أنَّهم سبَب وُجود العالم، وهو ما يُعبِّر عنه تشْبيههم لأنْفسهم «بعَناقيد العنَب وسائر الأمم بالشَّوْك المُحيط بالكرَم لحفظه» حسب ما نقله الإمَامُ ابن القيم رَحِمَهُ الله[2]؛ إذْ لولا وُجودُهم، كما يعتَقدون، لارْتَفَعَتْ البَرَكةُ من الأرض، واحْتَجَبَتْ الشَّمس، وانْقَطَعَ المطر[3].

واعْتماداً على المبادئ العَقَديَّة السَّالفة الذِّكر وغيرها مما لا يَسَعُ المقام لذكره، وَضَعَ حاخامات اليهود منْظومَة من الأحكام الفقْهيَّة والأخْلاقيَّة والسُّلوكيَّة العُنْصُريَّة التي تُبَلْور تلك الأصول. وهكذا اعْتَقَدَ اليهود أنَّ من يَصْفَع اليَهُودِيَّ، فهو كَمَنْ يصْفَع اللهَ ـ أستَغْفرُك ربِّي وأتُوب إليك ـ وأنَّ الموْت جزاء الأُمِّيِّ الذي يضرب اليَهُودِيَّ[4]، وأنَّ زِنا اليَهودِيِّ باليَهوديَّةِ حرام، بينما مُوَاقَعَتُه للأمِّيَّةِ مُباح[5]. كما

---

(1) انظر مقدمة الأستاذ محمد خليفة التونسي لترجمته لكتاب (بروتوكولات حكماء صهيون) ص60، 61.

(2) هداية الحيارى في الرد على اليهود والنصارى ص164.

(3) انظر مقدمة الأستاذ محمد خليفة التونسي لترجمته لكتاب (بروتوكولات حكماء صهيون) ص64

(4) انظر المرجع السابق ص63.

(5) انظر المرجع السابق ص66. وجذور الفكر اليهودي ـ داود عبد العفو سنقرط ص80.

يعتَقد اليهود أنَّ خَيْرات الأرض أجْمَع مِنْحَةٌ إلَهِيَّةٌ خصَّهم اللهُ بها من دون الناس. وأنَّ الأُمِّيِّينَ، وكُلَّ ما في أيديهم من ثروات ملك لليهود. وأنَّ من حَقِّ اليهود، بل من واجبهم المُقَدَّسِ، مُعاملة الأُمِّيِّينَ كالبهائم. وأنَّ الآداب التي يتمَسَّكون بها لا يجوز أن يَلْتَزِموا بها إلا في مُعامَلَةِ بعضهم البعض. وفي المُقابِلِ، فإنَّه يجب عليهم إهْدارَها في تعامُلِهم مع الأُمِّيِّينَ، فلهم أنْ يَسْرِقوهم ويَغُشُّوهم ويَكْذِبوا عليهم ويَغْتَصِبوا أمْوَالَهم ويَهْتِكوا أعْراضَهم ويَقْتُلوهم[1].

وزَعَموا أنَّ اللهَ تعالى لا يُعاقِبُهم على هذه الجرائم، بل يَغْفِرُها لهم في عيد كيبور، كما يَغْفِرُ مِثْلَها لسنة مَوالِيَّة[2].

ومِمَّا يُثير الدَّهشة غفلَةُ عُلَماءِ التَّفْسيرِ عن اسْتِحْضار هذه الأصول العَقَدِيَّةِ والمَبادِئ الأخلاقيَّةِ اليهودِيَّة عند تعرُّضهم لتَفْسيرِ الآيَةِ الخامسة والسبعين من سورة آل عمران، خصوصاً وقد وَرَدَ في القُرْآنِ الكريمِ نفسه ما يُعبِّر عنْها بشَكْلٍ صريح. وإنَّنا نُؤَكِّدُ أنَّه كان بإمْكانِهم أنْ يستَخْدِموا ذلك لِوَضْعِ الآيَةِ في إطارها الصَّحيحِ، وهو عَرْضُها لسُلوك يهودِيٍّ عام مع كُلِّ المُخالفين لهم، وليس مع العَرَبِ بالذَّات.

وإنَّ من الآياتِ القُرْآنِيَّةِ المُعبِّرة عن هذه العَقيدَةِ اليَهوديَّة المُتَمَثِّلَة في زعم اليهود الاخْتِصاص بالله تعالى، قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة: 18].
كما عرَض تعالى زعْمَهم عدَم تعرُّضِهم للعذاب، عقاباً لهم على ذُنُوبِهم، إلا مدَّة يسيرة، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ

---

(1) انظر المرجع السابق ص61، 62. والشخصية اليهودية من خلال القرآن الكريم ـ د. صلاح الخالدي ص140.

(2) انظر جذور الفكر اليهودي ـ داود عبد العفو سنقرط ص97.

عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 80]. كما يُخبرنا اللهُ سبحانه وتعالى في موْضِع آخر من كتابه العزيز عن اعْتِقادهم الاسْتِئْثار بالجنَّة، وهو قوله: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[البقرة: 111].

كما عرَض اللهُ سبحانه وتعالى اعْتِقادهم الاستِئْثار بثرَوات العالَم، فقرَّر في النساء/ 53 أنَّ اليهود لو قدَروا على تطْبيق عقيدَتِهم في المسْألَةِ لَمَا حصَّل منْهم إنسان، مهما كان، على مِقْدار النُّقْرة التي في نَواة التَّمر. قال عزَّ وجلَّ: ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: 53].

وأخيراً، فإنَّنا نَعْتَقدُ أنَّنا بيَّنا بما فيه الكِفاية أنَّ قولَ اليهود الذي حكاه اللهُ تعالى في قولِه: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ ﴾ لا يَختَصُّ بالعَرَبِ دون سواهم من النَّاس، فتَكون في كلِمة (الأُمِّيِّين) إحالة إلى الجَهْلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ؛ وهو معْناها عند العُلَماءِ المُسْلِمينَ. على العكس، فإنَّ الآيَةَ تحتَوي على حكايةٍ عن عقيدة راسِخَة عند اليهود، وهي ادِّعاء التَّمَيُّز عن أمم الأرض. ولفْظ (الأُمِّيِّين)، على هذا، ليس إلا المُقابِل العَرَبِيَّ للفظ جُويِيم العِبْرِيِّ، المُعبِّر عن هذه العَقيدَة. وإذا شِئنا الإضافة قلنا: إنَّ ما أوْرَده اللهُ سبحانه وتعالى في هذه الآيَةِ هو العُمْدة في فهم الآياتِ القُرْآنِيَّة الأخرى التي عَرَضت وفنَّدت بعض عقائد اليهود الغريبة. ومعناها، في الوقت نفسه، يُعْتَبرُ مُحصِّلَةً طَبيعِيَّةً أو جِماعاً لِكُلِّ فُروع نظرِيَّةِ الأَفْضَلِيَّةِ اليَهودِيَّة.

وإذا كان لنا من إضافة نُثْري بها مُعالَجَتَنا لهذه الآيَةِ الكريمة، فإنَّنا نُضيف ثلاثَ نُكَت:

1 ـ أمَّا النُّكتة الأولى، فتَتَمَثَّلُ في أنَّ خطأ عُلَماءِ الإسْلامِ في تَفْسيرِ كلِمة أمِّيٍّ قد أنْتَج (تَضْييقاً) في تَفْسيرِ عبارة من عبارات الآيَةِ، وهي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ

عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾ الواردةِ بعد قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾؛ حيث ذهب الجُمْهورُ إلى تَفْسيرِها بقِيَام صاحبِ الحَقِّ الذي في ذِمَّةِ اليَهودِيِّ المُنْتَمِي إلى هذه الطائفة الخائنة قِياماً حَقيقِيّاً للحُصول على ماله. والأوْجه، عندهم، أنْ تكون العبارة دالَّةً على المُطالَبة بهذا الحَقِّ؛ إذ «أصْلُ هذا المُطالِبِ بالشَّيءِ أنْ يقومَ فيه، والتَّارِكُ له يَقْعُدُ»[1].

وليس هذا، في الحقيقة، شيئاً غريباً؛ إذ كانوا يعتَقدون أنَّ الآيةَ خاصةٌ بعرْض سُلوك يهودِيٍّ جُزْئِيٍّ اتِّجاه أصحاب الحَقِّ من العَرَبِ المُشْرِكينَ أو العَرَبِ بعد إسْلامهم. بَيْنما المَعْنَى الحقيقي لهذا (القيْد) القُرْآنِيِّ لا يجد تَجَلِّيه الكاملِ إلا في ضوْء مَعْرِفَتنا بالعَقيدَةِ اليَّهودِيَّةِ في التَّعامُلِ مع الأُمِّيِّينَ. وحينئذٍ نفْهم أنَّ اليَّهُودِيَّ لا يَهُمُّه أنْ يقف صاحبُ الحَقِّ على رأسه، أو أن يُكثِر زيارته للمُطالَبة بماله، ما دام يعتَقد أنَّ من حَقِّه أكل أموال جميع الأُمِّيِّينَ. وإنَّ معنى القيام المذكور في الآيَة، على هذا، ليس إلا امْتِلاك صاحبِ الحَقِّ للقُوَّةِ التي بإمْكانها إجْبار اليَهودِيِّ على ردِّه. وهو في هذه الحالة يُرجِع الحَقَّ لأصْحابه، ليس لأنَّه يُؤْمِنُ بأنَّ التَّعامُلَ مع الناس، مهما كان انْتِماؤُهم، يَفْتَرِضُ طابَعاً خُلُقِيّاً مُتَعارَفاً عليه إنْسانِيّاً، ولكنْ تَقِيَّةً فقط.

وإنَّ ضَعْفَ اليَهودِيِّ الذي يُؤْمِنُ قطْعِياً بالعَقيدَةِ المذكورة قد يَتَحَقَّقُ في مُجْتَمَعٍ يحمي قانونُه كُلَّ صاحب حَقٍّ. وقد أشار إلى هذا المَعْنَى الإمامان الزَّمخْشَري والقُمِّي والأستاذ محمد رشيد رضا، الذين أضافوا إلى جُمْلَةِ المعاني التي يحتَمِلُها لفظ (قائم) لجوء صاحب الحَقِّ إلى القَضاء. قال الإمَامُ الزَّمَخْشَري: «إلا مدة دَوَامِك

---

(1) زاد المسير ـ ابن الجوزي 1/ 410. وانظر جامع البيان ـ الطبري 3/ 316، 317. والنكت والعيون ـ الماوردي 1/ 380. ومفاتيح الغيب ـ الرازي مج4 ـ ج8 ـ ص89. ومعالم التَّنْزيل ـ البغوي 1/ 492. وجامع أحكام القرآن ـ القُرطبي 4/ 117. وتفسير ابن كثير 2/ 58. وفي ظلال القرآن ـ سيد قطب مج1 ـ ج3 ـ ص417. وأيسر التفاسير ـ أبو بكر جابر الجزائري 1/ 334.

عليه، يا صاحبَ الحقِّ، قائماً على رأسه، متُوكِّلاً عليه بالمُطالَبَة والتَّعْنيف، أو بالرَّفْع إلى المَحاكم وإقامَة البَيِّنَة»[1].

ورغم أنَّ ما ذهب إليه هؤلاء الأعلامُ يُعْتَبَرُ إثْراء طيِّباً للتَّفْسير، إلا أنَّنا نظُنُّ أنَّهم ظلُّوا مَحْكومين بتصَوُّر الفِكْرِ الإسْلاميِّ لمَسْأَلَة الأُمِّيَّة في النَّظَر إلى مجموع الآيات، أيْ: أنَّهم ظلُّوا ينظُرون إلى السُّلوك اليَهوديِّ باعتباره مَسْلَكاً فرْديّاً يجب علاجُه بِمَسْلَك فرْديٍّ مُضَاد. دون أنْ يتعالوا إلى ربْط القضيَّة برمَّتِها بموْضوع الآيَة، وهو قصْدُها إلى بيان عَقيدَة يهوديَّة حقيقيَّة. وقد كان بإمْكانهم، حينذاك، أنْ يُحَدِّدوا القِيام المقصود؛ إذ هو كِنايَةٌ عن تَمَلُّك صاحبِ الحَقِّ للقُوَّة التي تستَطيع أنْ تُرْغِمَ اليَهُوديَّ الفرْدَ على ردِّ الحَقِّ لصاحبه، واليهودَ الشعبَ على مِثْلِ ذلك. أمَّا أنْ يَسْلُك اليهود هذا المَسْلَكَ الأخلاقيَّ الإنْسانيَّ من تِلْقاء ذواتهم، فمُمْتَنِعٌ؛ لأنَّهم يعتقدون أنَّ التَّمَسُّكَ بعدَم رَدِّ الحُقوق هو عَيْنُ الفعْلِ الأخْلاقيِّ.

2 ـ أما النُّكتة الثَّانية التي نُحِبُّ أن نُضيفَها، فتكْمُن في السَّعْيِ إلى بيان السِّرِّ في نَصِّ الله تبارك وتعالى على أنَّ (أَهْلَ الكِتَاب) ينقسمون إلى قسمين؛ أحدُهما مَأمون الجانب، أمَّا الثَّاني، فخائن، مع أنَّ هذا أمر مَعْلوم لِكُلِّ عاقِل. والحقيقة أنَّ هذه المَسْأَلَةَ قد أثارت انتباه عَدَد من المُفَسِّرينَ، لكنَّنا نعتقد أنَّهم ظلُّوا بَعيدين عن التَّوَصُّلِ إلى كشْف سِرِّ هذا البيان القُرْآنيِّ. وذلك لعدم قُدْرتهم على تصوُّر موْضوع الآيَةِ التَّصَوُّرَ الذي أثبتناه في هذا الفصل، إضافة إلى خطئهم في تَحْديد المقصود (بأهْلِ الكِتَابِ) الوارِد فيها؛ حيث حصَره جُمْهورُ المُفَسِّرِينَ الذين طَرَحوا على أنفُسهم السُّؤال الذي نُحاوِل الإجابةَ عنه معْنى هذا المُصْطَلَحِ في اليهود. وإنَّ هذا الأمْر واضِح من نصِّهم جميعاً على ذلك. كما يبدو من (المُحَرِّكِ) الذي

(1) الكشاف 1/ 438. وانظر غرائب القرآن ـ القمي ـ مج2 ـ ج3 ـ ص191. وتفسير المنار ـ محمد رشيد رضا 3/ 339.

أنْشَأ المسألةَ ذاتها في أنفُسهم، وذلك أنَّهم لم يتوَجَّهوا إلى بحثِها إلا للإجابة على ما اعتَقدوا أنَّه أمْرٌ مُدْهِشٌ - وقد كان جديرٌ بإثارة دهْشَتِنا أيضاً لو أنَّ مُنْطَلَقَنَا في فهم الآيَة كان عَيْنَ مُنْطَلَقِهم - وهو يَتمثَّل في التَّساؤُل عن سبب إيراد الله تعالى لهذه القِسْمَة لليهود مع أنَّها أمْر معْلوم.

ومن البديهِيِّ أنْ نُقرِّر أنَّ عُلَماءَنا ما كانوا ليُتْعِبوا أنفُسَهم في مُحاوَلَة الإجابة على هذا السُّؤال لو أنَّهم فهِموا من مُصْطَلَح (أهْلِ الكِتَاب) دِلالَتَه على اليهود والنَّصارى معاً؛ إذ كان بإمكانهم، حينئذٍ، أنْ يجِدوا في القُرآنِ الكريمِ مِصْداقاً لأخْلاق كلا الفريقين.

ومن العُلَماء الذين بَحَثُوا عن جواب السُّؤال الذي طرحْناه الإمَامُ الطَّبري؛ حيث جَعَلَ سبب النَّصِّ على أنَّ اليهود ينقسِمون إلى أُمناء وخوَنة، هو تنْبيه المُسْلِمينَ إلى اتِّخاذ الإجْراءات الكفيلة بحمايَتهم من القِسْم الخائن. قال رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّما أراد جلَّ وعزَّ بإخْباره المُؤْمِنين خَبَرَهم... تحذيرَهم أنْ يأتَمِنوهم على أموالهم، وتخويفهم الاغْترار بهم، لاستِحْلال كثير منهم أموال المُؤْمِنين»[1]. وقد عبَّر عن المَعْنَى نفسه الإمَامُ القُرْطُبي، وجاءت عبارتُه أوْضَحُ؛ حيث قال: «أخْبَرَ تعالى أنَّ في أهْلِ الكِتَابِ - هم اليهود بالنِّسبة إليه - الخائن والأمين. والمُؤْمنون لا يُمَيِّزون ذلك، فينْبَغي اجْتِناب الجميع. وخَصَّ أهْلَ الكِتَابِ بالذِّكر، وإنْ كان المُؤْمِنون كذلك؛ لأنَّ الخيانة فيهم أكثر، فخَرج الكلام على الغالب»[2].

ولا مَنَاصَ من التَّصْريح بأنَّ ما أوْرَدَهُ هذان الإمامان لا يُغْني شيئاً في الإجابة على السُّؤال المَشْروع الذي يَسْأله كُلُّ قارئ للآية الكريمة؛ إذ أنَّ وُجُوبَ الحذَر والحيطة في التَّعامُلِ مع جميع الخلْق أمْرٌ بَدِيهِيٌّ. وقد نَصَّ تعالى على الْتزامه مُطْلَقاً في تعامُل المُسْلِمِ مع غيْر المُسْلِمِ، بل في تعامُلِه مع أخيه المُسْلِمِ، فقال تبارك وتعالى،

---

(1) جامع البيان 3/ 315.

(2) الجامع لأحكام القرآن - مج2 - ج4 - ص116.

مثلاً، في موْضوع حِفْظِ الأموال، وهو الذي يَـهُمُّنا هنـا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ . . ﴾[البقرة: 282]. وبعبارة أخرى، فإنَّ هذين التَّنْبيهَين اللَّذَيْنِ أوْرَدْناهما يُفْرِغان الآيَةَ من كُلِّ معنى يَستَفيده القارئ ما دامت تكْتَفي، حسب تَفْسيرِ الإمامين الطَّبري والقُرْطُبي، بتَقْرير أمْرٍ مَعْروف لدى جميع النَّاس، عالِمهم وجاهِلِهم، وهو انْقِسامُ الخَلْقِ جميعاً إلى أُمَناءَ وخَوَنة.

وقد خالَف الإمَامُ الزَّمخْشَري جُمْهورَ المُفَسِّرينَ الذين قَرَأْنـا لـهم في المَوْضـوع، فذهب إلى أن مُصْطَلَحَ (أهْلِ الكِتَـابِ) في الآيَـةِ يُعيِّـنُ النَّصـارى واليـهود. والمأمونون «على الكثير هم النَّصارى، لغَلَبَةِ الأمانة عليهم. والخائنون على القليل (هـم) اليـهود لِغَلَبَةِ الخيانة عليهم»[1]. إلا أنَّه لم يستغِل هذا الفهْمَ الجيِّدَ في تَفْسيرِه للآية. وكذلك الأمْرُ بالنِّسْبَةِ للإمام الرَّازي الذي نَصَّ على مِثْل ما جاء به الإمَامُ الزَّمخْشَري، ولم يستغِل، مثله، ذلك في التَّفْسيرِ. بل إنَّنا نراه يتراجع عن هذا الفهْم، ليُقَـرِّر رأياً غريباً مُتداوَلاً بين عدد من المُفَسِّرينَ، وهو أنَّ أهْلَ الأمانة من أهْلِ الكِتَابِ هم اليهود «الذين أسْلَموا. أمَّا الذين بَقَوْا على اليَهوديَّة فَهُمْ مُصِرُّون على الخيانة؛ لأنَّ مَذْهَبَهم أنَّه يَحِلُّ قتْلُ كُلِّ مَنْ خالفهم في الدِّينِ، وأخْذ أموالهم»[2].

وإنَّنا نميل إلى تقْرير تَفْسيرِ الإمامِ الزَّمخْشَري؛ ذلك لأنَّنا نعتَقِد صِحَّتَه، التي نستطيع التَّأسيس لها، مَبْدَئياً، بكونِه التَّفْسيرَ الوَحيدَ الذي يُجَلِّي الحِكْمَة من ذِكْرِه تعالى لانْقِسام أهْلِ الكِتَابِ إلى صِنْفَيْنِ. وبعبارة أخرى، فلأنَّه التَّفْسيرُ الوَحيدُ الذي يَقْضِي على الدَّهْشَةِ التي تُصيب القارئ من ذِكْرِ هذا الانْقِسام رغم أنَّه، كما قُلْنا آنِفاً، مَعْلوم بالضَّرورة.

ويَكْفينا في الاسْتِدلال على خطأ صَرْفِ مُصْطَلَحِ (أهْلِ الكِتَابِ)، في هذه الآيَةِ، إلى اليهود دون النَّصارى الرُّجُوعُ قليلاً إلى الآياتِ التي سبقَتها؛ حيث نرى

(1) الكشاف 1/ 438.

(2) مفاتيح الغيب ـ مج4 ـ ج8 ـ ص88.

بوُضوح أنَّ اللهَ تبارك وتعالى كان يُخاطِبُهما مَعاً كُلَّما استُخْدَمَهُ. ومن أمثلة ذلك قوله في الآيـــة 64: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. وفي الآيـــة 65: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. وإنَّنا ندْعو القارئ الكريم إلى تَذكُّر أنَّ دعْوة الإسْلامِ تَعُمُّ المُشْرِكينَ وأهْلَ الكِتَابِ، وهم اليهود والنَّصارى على السواء. كما أنَّنا ندْعوه إلى أنْ يَتَأمَّلَ في السِّرِّ في ذِكره تعالى (للإنجيل) في الآيَة 65. وهو الأمْرُ الذي يَدُلُّ على ما ذَكَرْناه، أي شُمول الخطاب للنَّصارى واليهود. وهو ما يتأكَّد في الآيَة 67؛ حيث يقول تعالى مُنبِّهاً إلى أنَّ كلتا الأمَّتَيْنِ كانت تُجادِل في إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وعلى خِلاف هذه الآياتِ الكريمَة، فإنَّنا نجد الآيةَ 69 تستَخْدِم مُصْطَلَحاً آخرَ، وهو (طائفة من أهْلِ الكِتَابِ)؛ حيث وَرَدَ فيها: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ ۖ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾. والآيـــة 72: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾. والمقصود بهذه الطائفة في كلتا الآيتين، باتِّفاق العُلَماء، هم اليهود. أمَّا الآيتان اللتان تَوَسَّطَتَاهُما، وهما الآيتان 70، 71؛ حيث وَرَدَ مُصْطَلَحُ (أهْلِ الكِتَابِ) فالخِطاب فيهما، حسب ما نعتَقِدُ، يَعُمُّ اليهود والنَّصارى مَعاً. وهما قوله تعـــالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٧٠﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

وهكذا يتبيَّن أنَّ القُرْآنَ الكريمَ قد اسْتَخْدَمَ مُصْطَلَحَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لتَعْيين أصحاب الدِّيانَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ على الإسْلامِ. أحدُهما يَشْمَلُهما مَعاً، وهو (أَهْلُ الكِتَاب). أمَّا الآخر، فَخَاصٌّ باليهود المُعاصِرينَ للدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ الخاتِمَة، وهو (طائفة من أَهْلِ الكِتَاب). وهذا كاف، فيما نعتَقِد، في الدِّلالَة على أنَّ قوله تعالى في الآيَة 75: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا... ﴾ يعُمُّ النَّصارى واليهود. وقد وَصَفَ تبارك وتعالى القِسْمَ الأوَّل بشُيوع الأمانة بين أفراده، وهم النَّصارى. أمَّا القِسْمُ الثَّاني، فقد وَصَمَهُمْ بالخيانة، وهم اليهود.

ولَمَّا كانت القاعِدةُ الإسْلامِيَّةُ في المُعاملات تقوم، كما ذَكَرْنا، على الحَذَرِ مُطْلَقاً، أيْ: سواء تعلَّق الأمْرُ بتَعامل المُسْلِمِ مع غير المُسْلِمِ، أو تعامُلِه مع المُسْلِمِ؛ فإنَّ غَرَضَ الآيَةِ ليس حَضَّنا على تأمين النَّصارى والحذَر من اليهود، وإنْ كان هذا من دلالاتها؛ بل تعليمنا أنَّ خطر الخيانة اليَهوديَّة قائمٌ بالفِعْلِ، وأنَّه قائم على جميع الأمم؛ ذلك لأنَّه لا ينشأ، كما ينشأ عند المُسْلِمِ أو النَّصْرانيِّ أو البوذيِّ أو المُلحِد... عن الجَهْلِ بالله تعالى، أو التَّنْشئَةِ السيِّئَة، أو غَلَبَةِ الحاجَة، أو تَسَيُّبِ الجَماعَة... أو غيرها من الأسباب، بل إنَّ مَنْشَأَهُ عَقَدِيٌّ صِرْفٌ. وذلك زَعْمُهم أنَّ من حَقِّهم المُطْلَقِ الاسْتيلاء على ما بين أيْدي النَّاس، في حالةِ القُدْرَةِ عليْه. ومن هنا تأتي خُطورَتُه، فاحْتاجَ الأمْرُ إلى التَّنْبيه.

إنَّنا نَظُنُّ أنَّنا بهذا قد جَلَّيْنا معنى الآيَةِ؛ حيث أصبح مُطابِقاً لمُقْتَضَى الحال، إضافة إلى تحْقيقه للإجابة عن السِّرِّ في ذِكْرِ الصِّنْفَيْنِ من النَّاس. وإنَّ ما يَسْتَفيده المُسْلِمُ منها، على ما ذهبنا إليه، هو وُجوب الحذَر عند التَّعامُلِ مع النَّصْراني؛ لأنَّه لا يَعْلَمُ، يَقيناً، أمانَته من خيانته. وأنْ لا بأس من الرُّكون إليه إذا كان من أَهْلِ الدِّينِ والتَّقْوَى. وضرورة عدم ائْتِمان اليَهودِيِّ، المُؤْمِنِ بِمِثْلِ هذه العَقيدَةِ التي وَضَعَها

الحاخامات اليهود، إلا إذا كان المُسْلِمُ قادراً، فِعْلِيّاً، على انْتِزاع حَقِّه منه، إما بقُوَّة القانون أو بالقُوَّة الصِّرْف.

3 ـ أمَّا النُّكتة الثَّالثة التي أُريد إضافتَها إلى هذا الفصل، فَتَتَعَلَّقُ بسُلوك ابْتَدأ يَشيع بين المُسْلِمينَ اليوم. وقد نازَعتْني نفسي كثيراً في كِتابته، ثم استَخَرْتُ اللهَ تعالى، بعد تأمُّلي في الغَرَضِ من نزول الآيَة 75 من سورة آل عمران، وبعد النَّظَرِ في قوله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: (ليُحْمَلَنَّ شِرارُ هذه الأمة على سُنَنِ الذين خَلَوْا من قَبْلِهم، أَهْلِ الكِتَابِ، حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة)[1]. فوَجدت أنَّ كتابة ما سَيَرِدُ في هذه النُّكتة هو عَيْنُ الواجب على المُسْلِمِ. وإنَّني سأشْهد فيما يلي بِمَا رأيْتُ وسَمِعْتُ من أفواه المَعْنِيِّين. وذلك هو جُرْأة عدد من المُسْلِمينَ على أكْل أمْوال النَّصارى الحقيقيِّين والنَّصارى بالوِلادَة، وأكْل أمْوال اليهود أنفُسِهم. وقد وَقَعَ هذا، ومازال يَقَعُ من جزائريِّين زائرين أو تُجاراً أو مُقيمين في كُلٍ من فرنسا وبريطانيا. ولعلَّ مثلَ هذا الأمْرَ قدْ وَقَعَ من مُسْلِمين آخَرين، من بِلادٍ إسْلامِيَّة غير الجزائر.

وقد يُعَلِّقُ العارِفُ بعُلوم الإسْلامِ وتاريخه، بأنَّ ذلك كان يَقَعُ من المُسْلِمينَ الأوائل. ويَشْهَدُ له ما أوْرده الإمَامُ ابن جرير عن صَعْصَعَةَ أنَّ رجلاً سأل ابن عبَّاس رضي اللهُ عنهما، فقال: إنَّا نُصيبُ في الغَزْوِ ـ أو العذق، الشَّكُّ من الحسن ـ من أموال أَهْلِ الذِّمة الدَّجاجة والشَّاة. فقال ابن عبَّاس: فتقولون ماذا؟ قال: نقول: ليس علينا بذلك بأس. قال: هذا، كما قال أَهْلُ الكِتَابِ ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ إنَّهم إنْ أدوا الجِزْيَةَ لم تَحِل لكم أموالُهم إلا بِطيبِ أنْفُسِهم»[2].

وإنّي أرى فَرْقاً بين المَسْلَكَيْنِ شاسِعاً. فمِنَ المُؤَكَّد أنَّ هذا السلوك كان معروفاً عند القُدَامَى من المُسْلِمينَ، ولكنَّه، فيما أعتَقِد، كان يفْتَقِد إلى التَّبْرير العَقَدِيِّ الذي

---

(1) مسند أحمد 4/ 125.

(2) جامع البيان 3/ 317.

نَجِدُه عند بعض المُسْلِمِينَ اليوم، الذين أعْطَوْا لأنفُسهم، عن فَهْمٍ مَرَضِيٍّ للإسلام، وبتَأثيرِ جَشَعٍ مستَحْكِم لا علاقَةَ له، عند التَّحْقيقِ، بالتَّبْرير الدّينِيِّ الذي يَسوقونه، الحَقَّ في أكل أموال النَّاس مع ظَنِّهم بأنَّ ذلك حقٌّ من حقوقِهم. وهذا التَّبْرير العَقَدِيُّ هو عَيْنُ ما يجعَلُهم شِرار الأمة الإسْلامِيَّةِ كما قرَّر ذلك نبيُّنا عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ. ورغم هذا، فتَبْقَى أمَّتُنا بخَيْر، بإذْن الله، ما دام لا يُوجد مِنْ بين عُلَمائِها، وهم المَسْئولون عن التَّبْليغ، من أباحَ هذا، أو جَعَلَهُ من الدِّينِ. ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العَلِيِّ العَظيمِ.

# الفصل الحادي عشر

# رَسُولُ الأُمِّيِّينَ

لم يخطر ببالِ عدد كبير من المُفَسِّرينَ أنَّ هناك أيَّ إشْكال من المُمْكن أنْ يمنعَ تَفْسيرَ كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) في قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: 2]. بالعَرَبِ المكِّيين أو عموم العَرَبِ؛ ولذلك اكتفوا بالنصِّ على ذلك، وبتَرْديدِ ما انتهوا إليه عند تَفْسيرِهم للكَلِمَةِ في آيات قُرْآنيَّة أخرى من أنَّ مَنَاطَ استعمالها وَصْفاً للعَرَبِ يكمُن في جَهْلِهم بالقراءة والكتابَة.

ومن المُفَسِّرينَ القُدَامى الذين سَلَكُوا هذا المسْلكَ التَبْسيطيَّ الذي يَنِمُّ، كما قلنا، عن اطمئنان تام لإصابَتِهم مَعْنَى الآية، الإمامُ الطَّبري؛ حيث قال: «والأميُّونَ: هم العَرَبُ. وقد بيَّنَّا، فيما مضى، المَعْنَى الذي من أجله قيل للأُمِّيِّ أُمِّيٌّ»[1]. ورغم أنَّه، رَحِمَهُ اللهُ، قد أوْرَدَ كثيراً من الأقوالِ المنْسوبة للسَّلَف، والتي يُؤدِّي مُجرَّدُ إلقاءِ نظرة عابرة إليها إلى نقْضِ تَفْسيرِه السَّابقِ، إلا أنَّه نَقَلَها باعتبارِها مصْدَراً له، أو أدِلَّةً على صوابِ ما ذَهَبَ إليه.

وبمَنْهَجِه النَّقْليِّ المُعتاد أوْرَدَ الإمامُ الطَّبري قولَ قَتَادَةَ في بَيَانِ سَبَبِ وَصْفِ القُرَشِيِّينَ بالأُمِّيَّة؛ وهو خُلُوُّهم من «كتاب يَقْرَؤونه»[2] دون أنْ يدفَعَه ذلك إلى إثباتِ مَعْنى آخر لكَلِمَة (الأُمِّيِّينَ)، أو مُجَرَّد فتحِ باب البحث في المَسْأَلَة، مع أنَّ ما قاله قَتَادَةُ جَديرٌ بذلك؛ لأنَّه، على الأقلِّ، قد جَعَلَ مَنَاطَ وَصْفِ القُرَشِيِّينَ - وعمومِ العَرَبِ تَبَعاً

(1) جامع البيان 12/ 88.

(2) السَّابق ص98، 99.

لهم - بهذا الوَصْفِ غير مُتَعَلِّقٍ بجَهْلِهم للقراءةِ، بل لخلُوِّهم من معرفة كتابٍ سَماوِيٍّ. وإنَّ الدَّليلَ على ذلك يكْمُنُ في أنَّ مَعْرِفَةَ القراءةِ لا تتعلَّقُ بقراءةِ كتابٍ بعيْنِه، فَيَجْعَلَ قَتَادَةُ عَدَمَ قراءةِ قُرَيشٍ له سبَباً لاستِحْقاقِهم وَصْفَ الأُمِّيَّةِ. وأوْضَحُ من قولِ قَتَادَةَ في الدِّلالَةِ على ذهابِ بعضِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ إلى إثباتِ المَعْنَى الصَّحيحِ لمُصْطَلَحِ (الأُمِّيَّةِ)، وهو مَعْنى يُخالِفُ ما أوْرَدَه الإمامُ ابن جرير وغيرُهُ من المُفَسِّرينَ، ما نَقَلَه عن ابنِ زيد، الذي عَلَّلَ تَسْمِيَةَ (أُمَّةٍ) مُحمَّد ﷺ، وليس العَرَبُ، بالأُمِّيِّينَ؛ «لأنَّه لم يُنَزَّل عليهم كِتاباً»[1]. ولكنَّ الإمامَ ابن جرير مَرَّ على هذا النَّصِّ الذي ضَمَّه تفسيرُه وكأنَّه لا ينقُضُ ما ذَهَبَ إليه.

ولم يُؤَدِ تبدُّلُ الزَّمانِ والمَكانِ، ولا الاختلافُ المَعْرِفيُّ والمَنْهَجِيُّ بين المُفَسِّرينَ إلى إحداثِ أيِّ تغييرٍ في تَفْسيرِ كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ). بل لقد طار المَعْنَى الذي أثْبَتَهُ الإمامُ ابن جرير وغيرُه من عُلَمَائِنَا المُتَقَدِّمين، واشتهَرَ في الآفاق؛ فشهِدْنا إخْراجَه في عددٍ كَبيرٍ من مُؤَلَّفاتِ التَّفْسيرِ، القَديمَةِ والجَديدَةِ، باعتبارِه مُسَلَّمَةً من المُسَلَّماتِ. لقد أثْبَتَهُ الإمامُ المتكلِّم اللُّغَوِيُّ البَيَانِيُّ الزَّمخْشَري، فقال: «الأمِّيْ: منسوبٌ إلى أُمَّةِ العَرَبِ؛ لأنَّهم كانوا لا يكتُبون ولا يقْرَؤون من بَيْنِ الأمَمِ... ومَعْنَى ﴿بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾: بَعَثَ رَجُلاً أُمِّيّاً في قوم أُمِّيِّين»[2]. وقال به الإمامُ الماوَرْدي رغم أنَّه أوْرَدَ ما قد ينقُضُه. ولكن إيرادِه لذلك لم يكن إلا على سبيلِ نقلِ مَعْنى مُحْتَمَل، كان بإمكانه أنْ يُغَيِّرَ تَفْسيرَ الآية عنده لو تأمَّل فيه، ولكنه لم يُعْطِ لنفسِه الفرصةَ الكافية لبحْثِ الأمر، فَرَجَعَ سريعاً إلى إثباتِ المَعْنَى الشَّائع، فقال في تَفْسيرِ (الأُمِّيِّينَ): «يَعْني: في العَرَبِ. وفي تَسْمِيَتِهم أُمِّيِّين: قولان. أحدُهما: لأنَّه لم يَنْزِلْ عليهم كِتابٌ. قاله ابن زيد. الثاني: لأنَّهم لم يكونوا يَكْتُبون... قاله قتادةُ. ثم

---

(1) السابق ص89.

(2) الكشاف 4/ 104.

فيهم قولان: أحدُهما: أنَّهم قريشٌ خاصةً؛ لأنَّها لم تَكُنْ تَكْتُبُ... الثاني: أنَّهم جميعُ العَرَبِ؛ لأنَّه لم يَكُنْ لهم كِتَابٌ، ولا كَتَبَ مِنْهُمْ إلا قليلٌ... قاله المُفَضَّل»[1].

وقد يَتَساءَلُ مُتَسَائِلٌ، بعد قِراءَتِه للنَّصِّ الذي نقلناه عن الإمامِ الماوَرْدي، عن سبب تأكيدنا ذَهَابَهُ إلى تقْريرِ الرَّأْيِ الشَّائِعِ في تَفْسيرِ كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ). وقد يرى في نقْله لرَأْيَيْنِ في المَسْأَلَة سَنَداً للقوْلِ بعَدَمِ قَطْعه فيها برَأْيٍ. ويجب علينا في هذه الحالة أنْ نُحيلَ القارئَ الكَريمَ إلى ما كتبه هذا الإمامُ مرَّةً أخرى؛ حيث يرى نَصَّهُ على أنَّ هذه الكَلِمَةَ قد أُطْلقَت على العَرَبِ.

وقد أكَّدَ ذلك في إجابته على سؤال طَرَحَه على نَفْسه، وهو: ما وَجْهُ امْتِنَانِ الله عزَّ وجلَّ على (العَرَب) بإرْساله نَبِيّاً (مِنْهُمْ)؟ وقد حَصَرَ، رَحِمَهُ اللهُ، ذلك في: مُوَافَقَةِ إرْساله لما تَقدَّمَتْ به بشارَةُ الأنْبِيَاءِ، ومُشاكَلَة حاله لأحْوالِ المبْعوث فيهم، ونفْيِ سوءِ الظَّنِ عَنْه بالتَّعَلُّمِ من الكُتُبِ. وهذه كُلُّها أمورٌ تُحيلُنا إلى الحُكْمِ بأنَّ الإمامَ الماوَرْدي كان يعتَقدُ، فعْلاً، أنَّ (الأُمِّيَّةَ) لا تَعْني إلا شيئاً واحداً، وهو الجَهْلُ بالقراءةِ والكتابَة. ذلك أنَّنا نَعْلَم أنَّه وجُمْهورَ عُلَمَائِنَا قد جعلوا من البِشَارَةِ التَّوْراتِيَّة بمَبْعَث النَّبِيِّ تنُصُّ على كونِه غيْرَ قارئ. كما أنَّ مُوَافَقَةَ حالِه لحَالِ العَرَبِ لمْ تَكُنْ تعْني، عِنْدَهم، إلا الاشْتِراكَ في عَدَمِ تَعاطِي فُنُونِ التَّعَلُّمِ. وكذلك الأمْرُ في التَّبْريرِ الذي ساقَهُ ثَالِثاً؛ إذ أنَّ نَفْيَ سوءِ الظَّنِّ عَنْه، عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، بالتَّعَلُّمِ عن الغَيْرِ، لا يَتِمُّ، عند الجُمْهورِ من عُلَمَائِنَا، إلا بأنْ يَكونَ غيرَ قادر على تَعاطِي القِراءَةِ.

وقد اختلفَتْ نُصُوصُ المُفَسِّرينَ عَمَّا أوْرَدْناهُ نَقْلاً عن الأئمة ابن جرير والزَّمخْشَري والماوَرْدي، من حيث الطولُ والعِبارَةُ، ولكنَّها ثَبَتَتْ على نَقْلِ عَيْنِ

---

(1) النكت والعيون 6/ 5، 6. ومن المؤكد أن الإمام الماوردي لم يفهم بشكل سليم قول قتادة؛ لأن النص الذي نقله عنه صريح في اعتقاده أن معنى الأمية هو الخلو من معرفة الكتاب السَّماوي، كما أشرنا إلى ذلك في تعليقنا على رأي الإمام ابن جرير. وكذلك الأمر بالنسبة لما نقله عن المفضَّل؛ إذ ورد فيه تناقض لم يتنبه إليه، وهو جمعه بين الخلو من الكتاب السماوي والخلو من القراءة في استحقاق العرب صفة الأمية. وهذا لا يستقيم.

المَعْنَى الذي أثْبَتوه؛ فَذَهَبَ إلى مِثْلِه الأئمةُ ابن الجَوْزي والبَغَوي والنَّسَفي والقُمِّي والبقاعي والثَّعالبي[1]. ووَافَقَ عليه المُعاصِرون من المشتَغلين بتَفْسير كتَاب الله، فأثْبَتَهُ الشَّيخ المَرَاغي والشَّيخ محمد الطاهر بن عاشور والشَّيخ أبو بكر الجزائري[2]. وقال الشَّيخ الدُّكتور وَهْبَة الزُّحيلي في مَعْنَى (الأُمِّيِّينَ): «هم العَرَبُ. جمع أُمِّيٍّ. وهو من لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ. وُصِفَ العَرَبُ بذلك؛ لأنَّ أكثرَهم لا يَقْرَؤونَ ولا يَكْتُبونَ»[3].

وإنَّ أوَّلَ ما يجبُ عَلَيْنا القِيامُ به من أجلِ شرْحِ كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) بما يُناسِبُ حَقيقَتَها الاصْطلاحيَّة، وإعْطاء الآية التي وَرَدَتْ فيها تَفْسيرَها الصَّحيحَ، وربطِها بِمَا بَعْدَها من آيات ربْطاً دينيّاً علْمياً سَليماً؛ يَسْتَدْعي منَّا التَّنبيهَ إلى أنَّ الآيةَ الثانيةَ من سورة الجمعة ليْسَتْ هي الآيةُ القُرْآنيَّةُ الوَحيدَةُ التي عَرَضَت للمَعْنَى الذي أرادَتْ أنْ تُجَلِّيه؛ بل إنَّ ما وَرَدَ فيها قدْ تكرَّرَ لَفْظاً ومَعْنىً، مع اخْتلافات يَسيرَة فَرَضَها تَحْقيقُ المناسَبَة مع المَقْصَد الخاصِّ لكُلِّ آية، في آيات قُرْآنيَّة أخْرى. وهي، بلا شكٍّ، مَعينٌ طَيِّبٌ ومُعينٌ لكُلِّ مَنْ أرادَ أنْ يُحَصِّلَ على فقْهٍ مُتكامِلٍ بمَعانيها. ويَسْتَند ما نَقولُه هنا على ما علِمْناه علْماً قَطْعياً من مُسانَدَة آيات القُرْآن الكَريم لبعضها البعض في تجْلِيَة دلالاته.

وإنَّ هذه الآياتِ المُشابِهَةَ لِمَا أوْرَدَه الله تبارك وتعالى في سورة الجمعة لا تَعْدو أنْ تكونَ قَوْلَهُ في سورة البقرة/ 129: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، و151: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ

---

(1) انظر زاد المسير لابن الجوزي 8/ 257. ومعالم التَّنْزيل للبغوي 5/ 374. ومدارك التَّنْزيل للنسفي 2/ 682. وغرائب القرآن للقمي ـ مج6 ـ ج24 ـ ص300. ونظم الدرر للبقاعي 7/ 592. والجواهر الحسان للثعالبي 3/ 332.

(2) انظر تفسير المراغي 10/ 14. والتحرير والتنوير لابن عاشور 28/ 208. وأيسر التفاسير للجزائري 5/ 344، 345.

(3) التفسير المنير 28/ 183.

﴿ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾، وقولـه تعـالى في سـورة آل عمـران/ 164: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

ومن الأمورِ التي يَحسُنُ التَّصْريحُ بها أنَّ جُمْهورَ المُفَسِّرينَ قد انْتَبَهوا إلى الارْتباطِ الذي أشَرْنا إليه. لكن يَبْدو أنَّهم نَظَروا إلى مَجْموعِ الآياتِ نَظْرَةً إجْماليَّةً شَكْليَّةً، فاسْتَعْمَلُوا الخاصَّ، وهو كَلمَةُ (المؤمنين)، إضافة إلى دليلِ الخطابِ، في فَهْمِ العَامِّ، وهو كَلمَةُ (الأُمِّيِّينَ). ولذلك مَرُّوا مُروراً سَريعاً على جميعِ الآياتِ، غيْرَ مُنْتَبِهين إلى الأسْرارِ العَقَديَّةِ الكثيرةِ التي تَحْتويهَا. وكان الأوْلى بِهِمْ أنْ لا يُفَسِّرُوا الخاصَّ إلا في ضَوْءِ تَحْديدٍ دَقيقٍ للعامِّ، وحينها كان سَيَتَجَلَّى لهم الخاصُّ تَجَلِّياً كاملاً؛ لأنَّه سيَجِدُ الأرْضِيَّةَ العَقَديَّةَ والدَّلاليَّةَ التي يَفْتَرِشُها.

إنَّنا نرى، مثلاً، الإمامَ ابنَ كثير وهو يَرْبِطُ بين الدُّعَاءِ الإبْراهيميِّ وبين الآيةِ التي نحن بصدد بحثِها. وقد اعْتَبَرَ الأولى دُعَاءً لأهْلِ مَكَّةَ بالذات والثَّانيةَ تَحَقُّقاً للدُّعاءِ، فقال: «وهذه الآيةُ هي مصداقُ إجابةِ الله تعالى لِخَليلِه إبْراهيمَ، حين دَعا لأهْلِ مَكَّةَ أنْ يَبْعث اللّه فيهم رَسُولاً منهم، يَتْلو علَيْهم آياته ويُزَكِّيهِمْ، فبَعثَه الله سبحانه وتعالى، وله الحَمْدُ والمِنَّةُ، على حينِ فَتْرةٍ من الرُّسُلِ»[1]. ومَعْنَى هذا كُلِّه أنَّ الإمامَ ابنَ كثير لم يَضَعْ في اعْتِبارِه، أصْلاً، كَثيراً من حَقائقِ النُّبُوَّةِ الإبْراهيميَّةِ كما ذُكِرَت في القُرْآنِ الكَريمِ. ولا وَضَعَ في الحُسْبانِ زَمَنَ الدُّعاءِ الإبْراهيميِّ، ولا الحالَ التي كان عليها، ولا المَوْضِعَ الذي كان فيه، ولا ـ خصوصاً ـ الصَّاحِبَ الذي كان معه. كما أنَّه، رَحِمَهُ اللهُ، لم يَنْتَبِهْ إلى أهَمِيَّةِ نَبِيِّ الله إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، شَخْصاً ودَعْوَةً، بالنِّسْبَةِ للتَّوْحيدِ، مُنْذُ وُجودِه إلى اليوم الذي نكتُبُ فيه هذه الوَرَقَاتِ، وإلى أنْ يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومن عليها.

---

(1) تفسير ابن كثير 7/ 6.

إضافةً إلى كلٍّ ما ذكرْناه، فإنَّ الإمامَ ابنَ كثير لم يَنْظُرْ في الأسْرارِ التي جَعَلَتْ النُّبُوَّةَ تظْهَرُ ظُهُوراً جَلِيّاً مَشْهوراً في أحَدِ وَلَدَيْ إبْراهيمَ عليه السَّلامُ، وهو إسْحاقُ عليه السَّلامُ، وتخْتَفي خَفاءً رَقيقاً في البكْرِ من أبْنائه، وهو إسْماعيلُ عليه السَّلامُ. كما لم يَضَعْ في الحُسْبانِ، عِنْدَ التَّفْسيرِ، ضرورةَ الرَّبْطِ بين اخْتِصَاصِ نُبُوَّة مُعيَّنَة بالمَحَلِّيَةِ، وهي النُّبُوَّةُ اليَهُودِيَّةُ، وبين اخْتِصَاصِ نُبُوَّة أُخْرى بالعَالَمِيَّة، وهي نُبُوَّةُ النَّبيِّ الخاتَمِ، مُحمَّد بن عبد الله بن إسْماعيل بن إبراهيم، عليهما وعلى نبيِّنا أفضلُ الصلاةِ وأزْكَى التَّسْليمِ.

ومن أهمِّ الأمورِ التي تَجَاوَزَ عَنْها الإمامُ ابنُ كثيرٍ عَدَمُ وَعْيِه بِحَقيقَةِ المَحَلِّيَّةِ والعَالَمِيَّةِ في نُبُوَّة مُعَيَّنَة، أي: بامْتِدادها الزَّمَانيِّ والمكانيِّ، وضَرُورَةِ المَحَلِّيَّةِ بالنِّسْبَةِ للدَّعْوَةِ العَالَمِيَّةِ نفسها، باعْتِبارِها حَقيقَةً من حقائقِ وجودِ أيِّ مشروعٍ. ولذلك، فقدْ بَدَا تَنْظيرُه للنُّبُوَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ وكأنَّه يناقض حقيقةَ العَالَمِيَّةِ فيها. أقصدُ عَدَمَ انْتباهه، رَحِمَهُ اللهُ، إلى أنَّ مُرورَ النُّبُوَّةِ العَالَمِيَّةِ بمَرْحَلَةِ الاقْتِنَاعِ النَّبَوِيِّ الذَّاتيِّ، ثم دعوةِ الأقْرَبِ فالأقْرَب، لا تَعْني أبَداً أنَّ هذه النُّبُوَّةَ نُبُوَّةٌ مَحَلِّيَّةٌ. بل إنَّ الذي يَحْكُمُ عليها بذلك هو طَبيعَتُها ذاتُها.

إنَّني، باعْتِباري مُفَكِّراً، ذاتٌ واعيَةٌ بِفكْرَة مُعَيَّنَة أو بِمَشْروعٍ ما. وَوَعْيي في حَدِّ ذاتِه هو الذي يُمَيِّزُ بين كَوْنِ فِكْرَتي خاصةً بي أو أنَّها، على العكس، يجبُ أنْ تنتَشِرَ بين الآخَرينَ. وإنَّ نشْرَها بين الآخَرينَ لا يعْني، أبَداً، أنَّ فِكْرَتي خَاصَةٌ بي، أو مُتَعَلِّقَةٌ بي إلا مِنْ حيثُ كُنْتُ مَرْحَلَةً ضَروريَّةً لوُجودها.

وإذا شئنا أنْ نُطَبِّقَ هذه الحقيقَةَ على حالِ نُبُوَّةِ مُحمَّد عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فإنَّنا نَجدُ الوَحْيَ الإلَهِيَّ يُحقِّقُ الوَعْيَ بِحَقيقَتِه وأبْعادِه في نَفْسِ النَّبيِّ أوَّلاً. وبعدَها بَدَأَ النَّبيُّ ﷺ يسْعَى إلى تَحْقيقِ إدْراكِ النَّاسِ لِمَا أدْرَكَه هو نفسُه. وقد بَدَأَ بدَعْوَةِ خديجة وأبي بكر وعلي وزيْد بن حارثة والزُّبَيْر... عليهم، جميعاً، رضْوانُ الله. ثم وَسَّعَ من دائرَةِ دَعْوَتِه، فوَجَّه نداءه إلى بني عبدِ المطَّلِب وبني هاشِمٍ، ثم إلى قريشٍ

كُلِّها، ثم إلى العَرَبِ، الأقـرَبِ مِنْهُمْ فالأقْرَبِ، ثـم أرسـلَ رُسُلَه إلـى مُلـوكِ العَـالَمِ القَريبين من حُدودِ المكانِ الذي وُجِد فيه.

ومَعْنَى هذا كلِّه أنَّ هناك دوائرَ ضروريةً ما فتِئَتْ تَتَّسِعُ بِالنِّسْـبَةِ للعمَـلِ الدَّعَـوِيِّ النَّبَوِيِّ. وليس مَعْنَى اقْتناعِه الشَّخْصِيِّ بَحقيقةِ الوَحْيِ، بِنَـاءً على مـا أوْضَحْنـاه، أنَّـه رَسُولٌ لِنَفْسِه فقط. وليس خطابُه للأقْربينَ، بناءً على الحقيقـةِ نفسِـها، حَصْر للدَّعْـوَةِ فيهم. وليس معْنى خطابِه لقُرَيْشٍ اختصاصَـه بـأنْ يُبعَـثَ فيـهم، إلا مـن حيثُ كـانت دعْوَتُهم مرحلةً ضَروريَّةً لانْتقالِ الدَّعْوَةِ إلى دائرةٍ أوْسَعَ. وهـذا مـا لـم يضَعْـه الإمـامُ ابن كثير، ولا غيرُه من عُلَمَاءِ العَقيدَةِ والمُفَسِّرينَ، في الحُسْبان؛ فجَعَـلَ تَفْسيرُه للآيـةِ النَّبيَّ ﷺ نبيّاً عَرَبيّاً للعَرَبِ، مع أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، كمـا وَردتْ بذلـك الآيـةُ، نَبِيٌّ عَالَمِيٌّ؛ إذ العَالَمِيَّةِ هي حقيقةُ نُبُوَّتِه. وهي الحقيقةُ التي لا يُنْقص منـها شيئاً عـدمُ بُلوغِ الدَّعْوَةِ، عَمَلِيّاً، الشُمُولِيَّةَ المطْلقَةَ؛ إذ أنَّ ذلك، عنـد التَّحْليـلِ، مُرتَبِـط بالجـهودِ الدَّعَوِيَّةِ التي لم تَسْتَطِعْ، حتى الآن، أنْ تُحَقِّقَ التَّطَابُقَ مع ماهِيَّةِ النُبُوَّةِ الخاتمَةِ.

ولِنخْلُصَ من كلِّ هذا خلوصاً طيِّباً لا بُدَّ من أنْ نُضيفَ إلى ما سَبَقَ أنَّ مـا قـرَّره الإمامُ ابنُ كثير حولَ بِعثَةِ نَبِيٍّ مِنْ أهْلِ مَكَّةَ في أهْـلِ مَكَّـةَ يُـؤدِّي إلـى أحَـدِ أمْرَيْـن: إمـا اخْتِصاصُه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بهم، فتكونُ نُبُوَّتُهُ مَحَلِّيَّةً. وهذا مُخَـالفٌ للحقيقـةِ. وإما أنَّ القُرَشِيِّينَ كانُوا أرْضِيَّةً لعَمَلٍ أوْسَعَ وأشْمَلَ، يَضُمُّهم باعْتِبارِهم عُمْـدَةُ العَمَـلِ الدَّعَوِيِّ، ولكنَّه يشْمَلُ غيرَهم من الأمَمِ التي تشْتَرِكُ مَعَهُمْ في الصِّفَاتِ نَفْسِها. وهـذا هو حالُ نُبُوَّةِ محمـد ﷺ؛ إذْ هـو عَلَيْـهِ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ نَبِـيٌّ في العَـرَبِ، لـهم ولِغَـيْرِ العَـرَبِ. ومـن هنـا، فـلا يَصِـحُّ، أبـداً، أنْ نسِـمَه بنَبِـيِّ العَـرَبِ إلا مِـنْ حيثُ ارتباطُـه الوُجُودِيُّ والضَّرورِيُّ بِقَوْمِه ومَكَانِه. كما أنَّه نَبِيٌّ تَتَعَـدَّى دَعْوَتُـهُ حُـدودَ الزَّمَـانِ رغـم وُجودِها في زَمَان.

ويَبْدو أنَّ مثلَ هذا الأمرِ قد خَطرَ بِبالِ الإمامِ ابنِ كثير. نَقْصِدُ أنَّه قد انتبَه إلى أنَّ تَفْسيرَهُ لكَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) بالعَرَبِ دون سواهم، قد جَعَلَهُ يُدْرِكُ أنَّ لازِمَ ذلك هو الحُكْمُ

على النُبُوَّة الخاتمة بالمَحَلِّيَّة. ولذلك سَعَى إلى نَفْيِ ما يُؤدِّي إليه تفْسيرُه، فقال: «وتَخْصيصُ الأُمِّيِّينَ بالذِّكْرِ لا ينَفْيِ مَنْ عَدَاهُم، ولكنَّ المِنَّةَ عليْهم أبلغُ وأكثرُ»[1]. ولكن نَفْيُه لذلك لم يَعتَمد على دليل من الآية نفْسها، وقد كانتْ سَبَباً في إثارَة المُشْكلَة في ذهْنه. بل راحَ يقرِّرُ شَيْئاً (مَجَّانِيّاً) وكأنَّنا مُلْزَمينَ بتَصْديقه ضَرورَةً، مع أنَّ تَفْسيرَه لم يُقَدِّمْ لنا ما نُسَوِّغُ به هذا التَّمْديدَ لمَجال النُبُوَّة المُحَمَّديَّة، بل إنَّه يُناقضُه.

ومن الواضح أنَّه لو انْتَبَه، رَحِمَهُ اللهُ، إلى أنَّ كَلِمَةَ (الأُمِّيِّينَ) الواردَة في الآية مُصْطَلَحٌ يُعَيِّنُ كلَّ المُخالفين لأهْلِ الكتاب، لَمَا كانت هناك مُشْكلَةٌ من حيثُ تعبيرُ الآية عن خاصيَّة العَالَميَّة في الدَّعْوَة الإسْلاميَّة؛ لأنَّ ما ورد فيها، في هذه الحال، يُحَقِّقُ هذه الخاصيةَ بدون حاجة إلى غيره. كما أنَّه يَحُلُّ الإشْكاليَّةَ التي قَفَزَتْ في ذهْنه ببَساطَة وطَبيعيَّة تامَّة؛ حيثُ يكون مَعْنَى الآية دالاً على توجُّه الدَّعْوَة إلى العَرَب باعتبارهم أوَّلَ مُخاطَب بالرِّسَالَة المُحَمَّديَّة، التي سَتَتَّسعُ بجُهود النَّبيِّ ﷺ الدَّعَويَّة إلى المدى الذي قَدَّرَهُ الله سبحانه وتعالى لها. وستُكْملُ مَسيرَتَها بجُهودهم باعْتبارهمْ مُكلَّفين بالتَّبْليغ عنه عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ. وبعبارَة أُخرى، فإنَّ التَّفْسيرَ الصَّحيحَ لكَلمَة (الأُمِّيِّينَ) يُعْطي للمَحَلِّيَّة في رسالَة النَّبيِّ ﷺ حَقَّها، ويُحقِّقُ خاصيَّةَ العَالَميَّة فيها في الوقْت نفسه.

ولا بُدَّ من أنْ نُصرِّحَ، هنا، بأنَّ ما كَتَبْناهُ في الفقْرات السَّابقَة على سبيلِ التَّوْضيح لمَحْذورات ما ذَهَبَ إليه الإمامُ ابن كثير في تَفْسير الآية الثَّانيَّة من سورة الجمعة، وخُصوصاً لما جاء به حَوْلَ علاقتها مع الدُّعاء الإبْراهيميِّ الوارد في سورة البقرة، قد يَبْدو غامضاً بعضَ الشَّيء، أو هو غامضٌ كُلِّيَّةً، بالنِّسْبَة للقارئ الكَريم. ويَرجع ذلك إلى أنَّه جُزْءٌ يَسيرٌ من بَحْث كامل قادم، سَنُحاولُ فيه أنْ نُعْطيَ لمَسْأَلَة الأُمِّيَّة النَّبويَّة معناها العَقَديِّ الكَاملِ. وغُموضُه، إذن، إنْ كان غامضاً، يَعودُ إلى أنَّه مَبْتورٌ عن مُقدِّماته الضَّروريَّة وشروحه تَامَّةً. ونحنُ لم نوردْه إلا لبَيَان ما أردْنا التَّنْبيهَ

(1) السَّابق ص5.

إليه من مَحْذورات وقع فيها المُفَسِّرونَ. إضافةً إلى أنَّه مدخَلٌ طيِّبٌ لِبَيَانِ أنَّ سَبَبَ عَدَمِ إقْدامِ عُلَمَائِنَا على الرَّبْطِ رَبْطاً عَقَدِيّاً بين الآياتِ المتشابهةِ التي أوْرَدْناها؛ بحيثُ تَرْفِد بَعْضَها بعْضاً من حيثُ التَّأسيسُ لِمُجْمَلِ المعاني التي أرادتْ أنْ تَنْقُلَها، يعودُ إلى عَدَمِ إدْراكِهِمْ إدْراكاً واعِياً للعلاقاتِ بين المَحَلِّيَّةِ والعَالَمِيَّةِ في الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ الخاتِمَةِ. وخُصُوصاً إلى عَدَمِ تَعامُلِهم تَعَامُلاً عِلْمياً عالياً مع العُمومِ والخُصوصِ الوارِدِ فيها.

إضافةً إلى ما سَبَقَ، فإنَّ ما كَتَبْناه يُعْتَبَرُ أمْراً ضرورِيّاً من أجلِ الإبانَةِ على أنَّ منهجَ عُلَمَائِنَا في الجَمْعِ بين الآياتِ مَنْهَجٌ يحتوي على بعضِ القُصورِ؛ لأنَّه لا يُحَقِّقُ تحقيقاً تَامّاً الغرضَ من التَّعرُّضِ لتَفْسيرِ القُرآنِ الكَريمِ، وهو معرفةُ معانيه جملَةً وتَفْصيلاً. ولَعَلَّ من أدِلَّةِ ذلك عدمَ سعْيِ أحدِهم إلى تَفْسيرِ الآياتِ الأربعةِ التي ذكرناها في موضِعٍ واحدٍ. وهو ما سنَقومُ به فيما يلي؛ لأنَّه أحَدُ المَنَاهِجِ، بل أيْسَرُ المَنَاهِجِ للتَّدْليلِ القطْعِيِّ على صَوَابِ ما ذَهَبْنا إليهِ في مَعْنَى كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ)، وتجْلِيةِ معاني الآياتِ.

وفي هذا الخصوصِ، فإنَّ الآياتِ الأربعةَ تشْتَرِكُ في التَّعْبيرِ عن أمورٍ، ولكنَّها تتمايزُ أيضاً في أمورٍ؛ حيثُ تَنْقُلُ كلٌّ منْها ما تَفترِقُ به عن أخَواتِها. وليسَ من المُبالَغَةِ القوْلُ بأنَّ كلَّ نظْرَةٍ مُتأمِّلَةٍ في كُلِّ جُزْئِيَّةٍ من جُزْئِيَّاتِ الآياتِ الأرْبعِ تُؤدِّي إلى تأكيدِ مَذْهَبِنا. ومن ذلكَ أنَّ أوَّلَ آيةٍ من حيثُ النُّزُولُ، ومن حيثُ إحالتُها على الزَّمَنِ الذي قيلَتْ فيه، هي الآيةُ التي احْتَوتْ على الدُّعاءِ الإبْراهيميِّ، المتمثِّلِ في رَجائه أنْ يبعثَ اللهُ تَعالى في ذُرِّيَّتِه من إسْماعيلَ الذي كان بصَدَدِ مُفارَقَتِه ببكة، بَعْدَ بنائها، نَبيّاً[1].

وتحْتوي الآيةُ على دليلِ مَبْعَثِ هذا النَّبِيِّ القادمِ من غيرِ بني إسحاقَ، أيْ من غيرِ العِرْقِ الذي نَشَأَ عنه بنو إسْرائيلَ. وهي آيةٌ تحْتاجُ من أجْلِ تَوْضيحِ كُلِّ الأبعادِ

(1) إنَّ كلمة بكة التي أطلقها إبراهيم عليه السَّلامُ اسما على البناء الذي شيَّده، أو مكة بعد إبدال يائها ميماً، تعني البيت. ومن المعروف أن إبراهيم عليه السَّلامُ وإسماعيل لم يشيِّدا في إقليم فاران إلا هذا البيت. انظر كتابنا (قصة الذبيح بين الروايات الكتابية والإسلامية ـ دراسة منهجية دينية مقارنة).

العَقَدِيَّة التي تُحيلُ إليها إلى بحث واسع، قُمْنا بِبَعْضِه في كِتَابِنا (قصَّةُ الذَّبيح بين الرِّوايات الكِتابيَّة والإسْلاميَّة ـ دراسَةٌ منْهَجِيَّةٌ دِينِيَّةٌ مُقارِنَةٌ)، ولكنَّنا لن نقومَ به هنا. وسنَكْتَفي منْها بما قُلْناه. وهي، بهذا القليلِ، واضِحةٌ في الإحالَةِ على مَعْنَى النَّصِّ التَّوْراتيِّ الذي سَبَقَ لنا بَحْثُه، وخَاطَبَ فيه اللهُ تعالى موسى عليه السَّلامُ، مُبشِّراً بِمَبْعَثِ نَبِيٍّ مِنْ غيرِ بني إسرائيلَ. ومَعْنَى هذا أنَّ الدُّعَاءَ الإبْرَاهِيمِيَّ في حَدِّ ذاتِه يُعْتَبَرُ دليلاً على أنَّ كَلِمَةَ (منهم) في قوله تعالى: ﴿وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ﴾ يُحيلُ إلى مُخالَفَةِ النَّبِيِّ المَبْعوثِ، إضافةً إلى المبعوثِ فيهم، لِبَني إسْرائيل من حيثُ الانتماءُ العِرْقِيُّ؛ لأنَّه إسْماعِيلِيٌّ، أي: أنَّه ليس من بني إسْرائيلَ، ومن حيث الانْتماءُ الدِّينِيُّ؛ لأنَّه لَيْسَ كِتَابِياً، أي: أنَّه لَيْسَ تابعاً للنُّبُوَّاتِ التي ظهرَتْ في بني إسْرائيلَ.

وتأسيسا على ما سَبَقَ، فإنَّ الإشارَةَ في قوله تعالى (منهم) ليست إلى جَهْلِ القراءة والكتابَة، بل للجَهْلِ بالكِتَابَاتِ السَّماويَّة، التي عَرفها بنو إسرائيل بواسطة النُّبُوَّاتِ المُتَتالِيَّة في شَعْبِهم، والتي اخْتُفَتْ من العَرَبِ، فلم يَعْرِفْها، حَقَّ المعرِفَةِ، أحدٌ منهم بعد مُرورِ زَمَنٍ لا ندريه من وفاة هذا النَّبِيِّ الكَريم.

أمَّا باقي الآياتِ، فقد جاءت بِضَميرِ المُتَكلِّم أو الغائبِ، وكلاهما يعودُ إلى مُتَكَلِّمٍ واحد، هو الله تبارك وتعالى. ومَعْنَى هذا أنَّها جاءتْ بصيغَةِ الإخْبارِ الصَّادِقِ، إضافةً إلى وُرودِها في مَعْرِضِ امْتِنانه تعالى: إمَّا على العَرَبِ. وقد ورد ذلك في آيتين، هما قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ . .﴾ وإمَّا على عمومِ غير الكِتابِيِّينَ، وذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولاً مِّنْهُمْ. .﴾.

ولا يعني الخطابُ في كلتا المجموعَتَيْنِ عدمَ إرادةِ المجموعةِ الأخرى؛ إذْ أنَّ الامْتِنانَ على عمومِ غيْرِ الكِتابِيِّينَ يَشْمَلُ العَرَبَ، لشُمولِ الكليِّ للجزئيِّ. كما لا يَعْني تخصيصُ العَرَبِ عدمَ إرادَةِ عُمومِ غيْرِ الكِتابِيِّينَ؛ ذلك أنَّنا لم نَسْتَفِد التَّخْصيصَ إلا من

دليل الخطاب؛ وهو قوله تعالى ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ و﴿ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾. ويبْقى العُمومُ، مع هذا، واضحاً؛ ونحنُ نَسْتَفيدُه من الاصْطِلاحَيْنِ المذْكورَيْنِ نَفْسَيْهِمَا، بشرْطِ التَّعالي بأفْهامِنا إلى النَّظَرِ إلَيْهِما في ضَوْءِ حقيقةِ النُّبُوَّةِ المُحَمَّدِيَّة، وهي العَالَمِيَّةُ. كما نَسْتَفيدُه من قوله تعالى فيهما: ﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ و﴿ رَسُولاً مِّنكُمْ ﴾ التي تُفيد تخصيصَ العَرَبِ، كما تَتَعَدَّاهُمْ إلى غيْرِهم، بِدَليلِ عَالَمِيَّةِ الرِّسَالَةِ الخاتمَةِ نفسِها.

إنَّ المؤمنين الذين يَتَمَنَّى اللهُ عزَّ وجلَّ عليهم قد يكونون عَرَباً. وهذا في زَمَنِ البِعْثَة نفسِها. ومن المُؤَكَّدِ أنَّهم سَيَكونون من العَرَبِ ومن غيرِ العَرَبِ بعْدَ مُدَّةٍ زَمَنِيَّة تَتَحَقَّقُ فيها العَالَمِيَّةُ. وقد امْتَنَّ اللهُ تعالى عليهم جميعاً بِبَعْثِ نَبِيٍّ مِنْهم كما امتَنَّ تبارك وتعالى على العَرَبِ، زَمَنَ البِعْثَة، باعْتبارِهم الأرْضِيَّةَ التي شَهِدتْ ميلادَها. وهو تعالى مُمْتَن على العَرَبِ بعد البِعْثَة أيضاً باعتبارهم ظلُّوا عُنْصُراً من عَناصرِ الأُمَّة الجديدةِ، بل أهمُّ عناصِرِها، ومدارُ فَهْمِ كِتَابِها. وعلى هذا، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ و﴿ رَسُولاً مِّنكُمْ ﴾ في الآيتين مُساوٍ، دِلالياً، لِكَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) التي تُعيِّن، في الآية الثَّالثة، العَرَبَ وغيرَ العَرَبِ من غيْرِ أهْلِ الكتاب.

ومن أدلَّة ما ذهبنا إليه نَصُّ الآية الثَّانية من سورةِ الجمعة نَفْسِها؛ حيث احْتَوَتْ على تَفْسيرٍ واضحٍ لكَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) الواردة فيها. وهو الأمرُ الذي يتأكَّدُ بالنَّظَرِ في الثلاثِ آياتِ المُشابِهةِ لها، التي تحتَوي، إضافة إلى ذلك، على ما يُؤكِّد ما قَرَّرْناه من تَرادُف بين قوله تعالى ﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ و﴿ رَسُولاً مِّنكُمْ ﴾ و﴿ رَسُولاً مِّنْهُمْ ﴾ وبين كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) الوارِدَةِ في الجمعة.

وبالفعْلِ، فإنَّنا عندما نُراجِعُ آيةَ سورةِ الجمعة نرى أنَّ القُرْآنَ الكَريمَ قد أوْرَدَ مَعْنَى اللَّفْظِ الذي نبحَثُ عن مَعْناه. ويكْمُنُ ذلك في تَحْديده لوَظيفَةِ الرَّسُولِ الذي بَعَثَه اللهُ تعالى في الأُمِّيِّينَ. إنَّه في القُرْآنِ الكَريمِ ليس، قطعاً، مُعَلِّماً للقراءة والكِتابَةِ، بل هو رَجُلٌ مَبْعوثٌ لِيَتْلُوَ عليهم آياتِ اللهِ تعالى، ويُزكِّيهم، ويُعلِّمَهم

الكتابَ والحِكْمَةَ. وهذه كُلُّها أصولٌ دِينيَّةٌ تجعلُ من رِسالَةِ الرَّسُولِ تَعْليمَ قَوْمِه، الأُمِّيِّينَ، أشياءَ يَفْتَقِدونَها. وهي تَتَمَثَّلُ، عند التَّحْقيقِ، في تَعْليمِهِمْ عَقائدَ جَهِلوها وشَرائعَ غَائبَةً عن حياتِهم الخاصَّةِ والعامَّةِ. وإنَّ المَعْنَى الذي يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ تَبادُراً من ذكرِ اللهِ تعالى لِكُلِّ ذلك هو جَهْلُ المبعوثِ فيهم، وهم الأُمِّيُّونَ، للعُلومِ الإلَهِيَّةِ، لا لِفنَّيْ القراءةِ والكتابَةِ أو لِغَيْرِهما من أمورِ الدُّنْيا.

وإنَّ القِرَاءةَ المتأمِّلَةَ في باقي الآياتِ تُؤَدِّي إلى أنْ يُقرِّرَ الباحثُ أنَّها تتضامنُ فيما بينها، ومع آيةِ سورةِ الجمعةِ، في تَأكيدِ المَعْنَى نفسِه. فقد وَرَدَ في الدُّعاءِ الإبْراهيميِّ الموْجودِ في سورةِ البقرةِ أنَّ الوَظيفَةَ المَرْجُوَّةَ لهذا الرَّسُولِ هي أنْ يتْلُوَ على المبْعوثِ فيهم آياتِ اللهِ ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾. كما حَدَّدَ تبارك وتعالى في السورةِ نفْسِها أنَّ العَمَلَ الذي يقومَ به الرَّسُولُ الكَريمُ فِعْلِيّاً، أيْ: بعد أنْ تَحَقَّقَتْ دعْوَةُ إبْراهيمَ عليه السَّلامُ، هو أنْ ﴿ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ كما ورد في سورة آل عمران أنَّ سَبَبَ امْتِنانِه تعالى على المؤْمنينَ لا يَكْمُنُ في تَعْليمِهم أمْراً من أمورِ الدُّنْيا، بل لأنَّه أرْسَلَ فيهم رَسُولاً يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة.

وقبلَ أنْ نَنْصَرِفَ إلى إثْراءِ بحْثِنا للآيةِ الثَّانيةِ من سورةِ الجمعةِ بأُمورٍ أُخْرَى، خَارِجَةٍ عن المَنْهَجِ الذي اعْتَمَدْناه حتى الآن، نُحِبُّ أنْ نَضَعَ بَيْنَ يَدَيْ القارئِ الكَريمِ دليلاً جديداً يَجْري على المَنْهَجِ نفسِه الذي طَبَّقْناهُ فيما سَبَقَ، لِنُؤَكِّدَ به مَذْهَبَنا في المَسْأَلَةِ. ونَشُدَّ الانْتباهَ إلى أنَّ هذا الدَّليلَ الجديدَ يَصْلُحُ لأنْ يكونَ جُزْءاً من الدَّليلِ السَّابِقِ، كما أنَّه يصْلُحُ للاسْتِخْدامِ بِشَكْلٍ مُنْفَرِدٍ. وقد تعمَّدْنا إفرادَه، ليُساهِمَ في تَوْضيحِ الحقيقةِ بشكلٍ أحسنَ.

ويَنْشَأُ الدَّليلُ الذي نَتحدَّثُ عنه عن النَّظَرِ في خواتيمِ ثلاثِ آياتٍ من الآياتِ الأربعةِ المذكورَةِ في هذا الفَصْلِ. وهي قولُه تعالى في الجمعةِ وآلِ عمرانَ: ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ وقولُه في البقرة: ﴿ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾.

ومن الواضح أنَّ هذه التَّقْريرات الإلَهيَّة لا تَعْدو أنْ تكونَ نَصاً على حالِ المَبْعوثِ فيهم قَبْلَ البِعْثَة. وهي الحالُ التي تَسْتَوْجِبُ امْتِنانَ الله عليهم بها، ووُجوبِ شكرِهم لله تعالى على الأمرِ نفْسِه. كما أنَّها هي الحالُ التي اسْتَوْجَبَتْ إرْسالَ الرَّسُولِ الخاتَم، لِيَنْقُلَهم من تَوَهانِ الضَّلالِ إلى رَشَادِ الهُدَى، ومن ظلامِ الجَهْلِ إلى نورِ العِلْمِ به تعالى. وإنَّ الدَّليلَ الذي نُريدُه من كُلِّ هذا، بعد الذي ذكرناه، لا يَعْدُو أنْ يكونَ هذا التَّقْريرُ الإلَهيُّ عن حالِهم قَبْلَ أنْ يَخُصَّهم بِشَرَفِ النُّبُوَّة؛ إذ أنَّه حالُ الأُمِّيَّة، التي تَتَمَثَّلُ في الجَهْلِ بالعِلْمِ الإلَهيِّ الذي اخْتَصَّ به بنو إسْرائيلَ. وهو أمْرٌ يَشْتَرِكُ فيه العَرَبُ مع غيرِهم من الأمَمِ غيرِ الكتابِيَّة التي أشْرَقَ عليها نورُ النُّبُوَّة لاشْتِراكِها في الحالِ نفسه، وهو كَوْنُها من غيْرِ أهْلِ الكتاب.

ونُحِبُّ أنْ نَخْتَتِم الفقراتِ السَّابِقَةِ بِجَمْعِ ما قُلْناهُ في مَعْنَى الآيةِ موضوعِ البحْث؛ حيثُ وَرَدَ فيها تَعْيينُ الأقوامِ الذين بَعَثَ اللهُ سبحانه وتعالى فيهم الرَّسُولَ الخَاتَمَ بوَصْفِ (الأُمِّيِّينَ). وقَرَّرَ عنهم جَهْلَهُمْ بالكتابِ السَّماويِّ، نصاً، في قوله ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ ﴾ و﴿ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾. ومَفْهوماً، وذلك حين جَعَلَ وَظيفَةَ الرَّسُولِ المَبْعوثِ فيهم تَزْكِيَةَ نُفوسِهم وتَعْليمَهم الكتابَ والحِكْمَةَ. وقد اتَّضَحَ بهذا أنَّ اسْتِخدامَ مُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) فيهم لَيْسَ لِجَهْلِهم بالقِراءة، بلْ لِجَهْلِهِمْ بِحَقائِقِ الدِّينِ وتَعاليمِ السَّماء.

وما دُمْنا في إطارِ البحث عن معاني القُرْآنِ الكَريمِ بِما وَرَدَ في آياتِه ذاتِها، فَسَنَقومُ فيما يلي بالاسْتِدْلالِ على صَوابِ فِكْرَتِنا عن التَّرادُفِ بين عَدَدٍ من المُصْطَلَحاتِ التي وَرَدَتْ في البقرةِ وآلِ عمرانَ وبين مُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) الوارِدِ في الجمعة. وسَنَسْتَعينُ على تحقيقِ ذلك بِرَبْطِ الآياتِ التي وَرَدَتْ فيها هذه المُصْطَلَحاتُ بِعَدَدٍ من الآياتِ القُرْآنِيَّةِ التي لم تَرِدْ في أيِّ مَوْضِعٍ من هذا الكتاب. ونحن نأمَلُ أنْ نأتِيَ، باسْتِخْدامِ هذا المَنْهَجِ، بأدِلَّةٍ جديدةٍ على صَوابِ فِكْرَتِنا عن التَّرادُفِ، وصِحَّةِ مَذْهَبِنا في مُجْمَلِ هذا البحث.

إنَّنا عندما نعودُ إلى ما أَلِفَهُ عُلَمَاؤُنا في سَبَبِ امْتِنانِ الله تعالى على الأُمِّيِّينَ بِمَبْعَثِ نَبِيٍّ مِنْهُم، نَجِدُ أَنَّهم يكادون يُجْمِعون على أقوال يَتَناقَلونَها بَيْنَهُمْ. وتَتَمَثَّلُ، كما عند الإمام الماوَرْدي، في مُوافَقَةِ إرْساله لمَا تَقَدَّمَتْ به بشارةُ الأنْبِياء، ومُشاكَلَة حالِ النَّبِيِّ ﷺ لحالِ المَبْعوث فيهم من حيثُ عدمُ التَّعَلُّم، ونَفْيُ سوءِ الظَّنِ عنه بالتَّعَلُّمِ من الكتب[1]. والمُلاحَظُ أنَّ جميعَ هذه الأسبابِ تَنْتَهي، كما سبق التَّنْبيهُ، إلى تقريرِ أنَّ وَجْهَ الامْتِنانِ الإلَهِيِّ يَتَحَقَّقُ بِشَيْءٍ واحد تَخْتَلفُ التَّعْبيراتُ عنه، وهو مُوَافَقَةُ حالِ النَّبِيِّ ﷺ من حيث جَهْلُهُ بالقِراءة لحالِ الأُمَّةِ العَرَبِيَّةِ التي بُعِثَ فيها. وقدْ كان هذا هو مَنَاطُ وَصْفِه بالأُمِّيِّ، ووَصْفِ قومه بالأُمِّيِّينَ عند جُمْهورِ العُلَمَاءِ المُسْلمينَ.

وقد بَلَغَ من ترَسُّخ هذه الفِكْرَة في نفوسِ المُفَسِّرينَ مَبْلَغاً جَعَلَهُمْ لا يُفَكِّرون في ان يفتحوا بابَ الاحْتِمالِ لوجودِ أيِّ سرٍ آخرَ يَتِمُّ به وَجه الامتنانِ الذي ورد به النَّصُّ في الآيات التي سبق إيرادُها. وإنَّ المفسِّرَ الوحيدَ، فيما أعْلَمُ، الذي جاءَ بشيءٍ جديد في هذا المَوْضوعِ، هو الإمامُ ابنُ الجَوْزي رَحِمَهُ اللهُ. وهو لم يَأْتِ بهذا الشيءِ الجديدِ عند تَفْسيرِه للآيةِ الثَّانيةِ من سورةِ الجمعةِ التي اكْتَفى فيها بِتَرْديدِ ما ذَكَرَهُ الإمامُ الماوَرْدي قبله[2]، ولكن عند تَفْسيرِه لآيةِ سورةِ آلِ عمرانَ. وهذا في حدِّ ذاته شاهدٌ قويٌّ على الفَصْلِ الذي مارسَهُ عُلَمَاؤُنا بين عددٍ من الآياتِ التي كان المَنْهَجُ السَّليمُ يَفْتَرِضُ تَفْسيرَها في مَوْضعٍ واحد.

وعلى كُلِّ حالٍ، فقد أوْرَدَ الإمامُ ابنُ الجَوْزي أربعَةَ أسبابٍ للامْتِنانِ الإلَهِيِّ على العَرَبِ، حسب مَذْهَبِه، وهي: أنَّه عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مَعروفُ النَّسَبِ فيهم، وأنَّهم يَعْرِفون أخْلاقَه، وأنَّه عَرَبِيُّ اللِّسانِ مثلَهم. أمَّا السَّبَبُ الرَّابِعُ، فهو أنَّ شَرَفَهُمْ لا يَتِمُّ إلا بِمَبْعَثِ نَبِيٍّ منهم.

---

(1) النكت والعيون 6/ 6. وانظر الفكرة نفسها في مفاتيح الغيب - الرَّازي - مج25 - ج30 - ص4.
(2) انظر زاد المسير 8/ 258.

والحقيقةُ أنَّ ما طَرَحَهُ الإمامُ ابنُ الجَوْزي يُثِيرُ مُشْكِلَةً فعْليَّةً، بل مُشْكِلَتَيْنِ. أولاهما تَتَمَثَّلُ في أنَّ العناصرَ الثَّلاثةَ الأولى، وإنْ كانتْ مُسَلَّمَةً كأسباب للامْتنان عند جُمْهورِ عُلَمَائِنَا باعتبارِها العَناصِر التي تُحَقِّقُ المُشاكَلَةَ بين حالِ النَّبيِّ ﷺ وحالِ المَبْعوثِ فيهم. وهو أقصى ما يُمكِنُ أنْ تَبْلُغَهُ اللُّغةُ والمَنْطقُ في مَعْنَى (من أنْفسهم) في ثقافَتِهم. إلا أنَّها لا يصِحُّ أنْ تُفسِّرَ وَجْهَ الامْتنانِ الإلَـهيِّ على الحقيقة؛ لأنَّها، جميعاً، تُؤَدي إلى تَقْريرِ مَحَلِّيَّةِ الرِّسَالَةِ الإسْلاميَّةِ ذات الطَّابَعِ العَالَمي بالأساسِ. وإذا شِئْنا التَّفْصِيلَ قلنا: إنَّ عُلُوَ أخْلاقِه عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ[1]، ومَعْرِفَةَ قَوْمِه بِنَسَبِهِ، ليْستْ من الأمورِ الصَّالحَةِ لذلك؛ لأنَّها من ضَروراتِ الاصْطفاءِ بالنُّبُوَّةِ بَدْءاً. وأما مُوافَقَةُ لِسانه لِلِسانِهِمْ، وإنْ كان ضَرورياً للرِّسالَة، فلأنَّه يُؤَدي إلى أنْ يكونَ اللهُ سبحانه وتعالى غير مُمْتَنٍ على غيرِ العَرَبِ بالبِعْثَةِ. وهذا مُخالِفٌ لِصَريحِ القُرْآنِ الكَريم، وناقِضٌ للعالَمِيَّةِ في الوَقْتِ نَفْسِه.

وإنَّ تَفْسيرَ إيرادِ عُلَمَائِنَا لهذه العناصرِ مع ما يَلْزَمُهم عنها من مَحْذوراتٍ لا يُفَسِّرُهُ إلا شيءٌ واحدٌ، وهو عَدَمُ اعْتبارِهم، تَمَامَ الاعْتبارِ، للحقيقة التي سبق لنا التَّنبيهُ عليها مرات مُتَعَدِّدَة، أي للعلاقَة بين المَحَلِّيَّةِ والعَالَمِيَّةِ في البِعْثَةِ النَّبَوِيَّة، ذات الحقيقة العَالَمِيَّةِ بالأساسِ. وبالفِعْلِ، فإنَّنا نُلاحظ أنَّهم ظلوا مُلْتَزِمين، فيما كَتَبوه عن النُّبُوَّةِ المُحَمَّدِيَّة، على تَغْليبِ الطَّابَعِ المَحَلِّيِّ على العَالَميِّ، حتى بَدَا الطَّابَعُ العَالَميُّ مَفْصولاً تماماً عن المَحَلِّيِّ. بل إنَّ إحْساساً قوياً يُداهِمُ الباحثَ فيما كَتَبوهُ بأنَّ الحقيقةَ العَالَمِيَّةَ في الرِّسَالَةِ الخاتِمَةِ ليستْ إلا نَوْعاً من (التَّزْيين) اللاحِقِ عليها. وإنَّ تَطْبيقَ ما قلناه هنا على مُجْمَلِ ما كتبه عُلَمَاءُ العَقيدَةِ والتَّفْسيرِ وغيرِهم في مَباحِثِ النُّبُوَّاتِ والإعْجازِ القُرْآنِيِّ يُؤَدي إلى التَّأكيد على أنَّهم ظلوا مُرْتَبِطين بالدائرَةِ العَرَبِيَّةِ في فِقْهِ هذه الأمورِ، فألْغَوْا التَّفْسيرَ العالَميَّ لها إلغاءً يكادُ يكونُ مُطْلَقاً. وهو الأمرُ الذي

---

(1) كان النبي عليه الصلاة والسَّلامُ القرآن يسعى على قدمين. وهو ما يشهد له تتبع سلوكه الخاص والعام عليه الصلاة والسَّلامُ.

لاحظناه في فِقْهِهِمْ للجُزْئيَّة التي نبحثُها هنا؛ حيثُ انتهينا من قراءَتِنا لِمَا كتبه عُلَمَاءُ التَّفْسيرِ فيها إلى وُجوبِ التَّأكيدِ على أنَّهم ظَلُّوا مُلْتَزمين بأنْ لا يَجِدوا تَفْسيراً لبِعْثَةِ النَّبيِّ ﷺ إلا في حالِ العَرَبِ لوَحْدِهم. بينما الطَّبيعةُ الخاصةُ لرِسالَتِه وسِماتِ العَمَلِ الدَّعَويِّ الذي كان يقومُ به النَّبيُّ ﷺ كانا يَدُلان على تَوَجُّه عالَميٍّ أكيد.

وإنَّ ما قلناه قبل قليل هو الذي يَفْرِضُ تَفْسيرَ أمورِ الدَّعْوَةِ النَّبويَّةِ بِناءً على خُصوصيَّةِ المُخاطَبين حيناً، وفي أمورٍ مُحَدَّدَةٍ ومتُعَيَّنةٍ وباعْتِبارِهم أيضاً، وهذا هو الأهَمُّ، مَحَلاً تَتَجَلَّى (به) و(فيه) الرِّسَالَةُ المُحَمَّدِيَّةُ العَالَمِيَّةُ، باعْتِبارِ ذلك ضَرورةً مَعْرِفيَّةً ووُجوديَّةً. وبِعِبارَةٍ أُخْرى، لِكَوْنِ خطابِهم وتَحْميلِهم المسْئوليَّةَ ضَرورتانِ تَفرِضُهما طَبيعَةُ وُجودِ الأشْياءِ ذاتِها، وليسَ لكَوْنِهم مَدارَ وُجودِ الأشْياءِ ومُفَسِّرَها الوَحيد.

أمَّا المُشْكلةُ التي يَطرَحُها العُنْصُرُ الرَّابِعُ في احْتِجاجِ الإمامِ ابنِ الجَوْزي، فيَتَمَثَّلُ في غُموضِه التَّامِ؛ إذ لا يوجدُ معنىً حقيقيٌّ لفِكْرَةِ إتمامِ الله تعالى لشَرَفِ العَرَبِ ببعثِ نَبيٍّ فيهم. ويعودُ ذلك إلى الغُموضِ والأخطاءِ الكثيرةِ التي صاحَبَتْ بِناءَ (نظريَّةِ النُّبوَّةِ) في الفِكْرِ الإسْلاميِّ، الذي حَصَرَ، فيما يَخُصُّ الجزئيةَ التي نحن بصددِها، المُوَاجَهَةَ بين اليَهُودِ وبين العَرَبِ باعْتِبارِها مواجهةً عِرْقيَّةً فقط، ولم يُعْطِ للنُبُوَّةِ باعْتِبارِها جَوْهَرَ الدِّينِ والتَّدَيُّنِ ذاتِه أبْعادَها العَقَديَّةَ الحقيقيةَ ومَكانَتَها المِحْوَريَّةَ في فَهْمِ الأمورِ وتَفْسيرِها.

إنَّ هذا العنصرَ كان سيجِدُ أرضيةً طيِّبةً له لو أنَّ الفِكرَ الإسْلاميَّ كان قد تبنَّى المذهبَ الذي أثْبتناهُ في هذا الكِتابِ، وخُصوصاً في هذا الفصلِ؛ لأنَّه كان سَيَقَعُ مُوافقاً لحقيقةِ كَوْنِ بِعْثَةِ نبيِّنا مُحمَّد عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ تُعتَبَر (انْتِقالاً) للنُبُوَّةِ من جماعةٍ بَشَريَّةٍ، هي الجماعةُ اليهوديَّةُ التي لم تُعْطِ للألوهيَّةِ حقَّها من التَّقْديسِ، ولا هي حافَظَتْ على نَقاءِ العَقيدَةِ من التَّدْنيسِ، ولا اسْتَخْدَمَتْ التَّشْريعَ في حِفْظِ حقوقِ الألوهيَّةِ ونَقاءِ العَقيدَةِ وبناءِ الجماعة (النَّموذَجِ)، إلى أقوامٍ آخَرينَ كرَّمهم اللـه تبارك وتعالى بنورِها. وفي هذه الحالة، فإنَّ التَّشْريفَ يكونُ عاماً، يَشْمَلُ العَرَبَ وغيرَهم

من غيرِ الكتابِيِّينَ؛ ذلك لأنَّه مَؤَسَّسٌ على قواعدَ عِرْقِيَّة بلا شك، ولكنَّها مُصْطبِغةٌ، بل ناشئةٌ، عند التَّحقيقِ، على قواعدَ دينيَّة صِرْفَة. تَتَمَثَّلُ أساساً في كونه عقوبةً لليهودِ الذين لم يَكْتفوا بعدمِ القِيامِ بمسْئولياتهم اتجاه التَّفْضيلِ الإلَهيِّ، بل زَعَمُوا، بناءً على فهمٍ قاصرٍ، أنَّهم تميَّزوا بذلك تَمَيُّزاً مُطْلَقاً على غيرِهم من شعوبِ الأرضِ، فأنْشَأوا ديناً جديداً، يُضادُ في حقيقته مقاصدَ الدِّينِ الذي جعله الله تعالى لهم. هذا إضافةً إلى أنَّ الدِّينَ الجديدَ يُعتبر (مُحَرِّكاً إلَهيّاً) لسَيْرورَةِ التَّاريخِ البَشَرِيِّ نفسه.

إنَّ النَّبِيَّ عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، بِناءً على هذه النَّظْرَةِ الجديدة، يُشرِّف العَرَبَ باعتبار نسبِه الشَّريفِ ولُغته القادرةِ على حَمْلِ الإعجازِ وتَوْصيله، ولكنَّه يُشرِّفُ جميعَ الأمم باعتبار حقيقةِ رسالته ذاتها، وهي العَالَمِيَّةُ، التي تعني هنا (اللاعُنْصُرِيَّة) أو(اللايَهُودِيَّة). ويتأسَّسُ ما قلناه على كونه عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مُمثِّلاً لجميع الأمم في الردِّ على غُلُوِّ اليَهُودِ، المتمثِّلِ في دعواهم الأفضليَّة بسبب الانْتِسابِ العِرْقِيِّ، وقَصْرِ فضل الله، ربِّ العَالَمين، عليهم. هذا إضافةً إلى أنَّه المسؤولُ، وهو العَرَبِيُّ، على تبليغ جميع الأمم رسالةَ السَّماءْ التي صبَغها اليهودُ صِبْغَةً رهيبةً، كما عجزوا عن القيام بحقِّها؛ إما لأسبابٍ تاريخيَّة مَوْضوعيَّة، إذا نظرنا إلى الأمر من زاويةِ خضوعِ دينِهم للهزَّاتِ التي سبَّبها سيْرُهم في التَّاريخِ، وإما بسبب دَعْوى التَّفْضيلِ العِرقِيِّ التي قرَّرها الأحبارُ في أجْيالِهم بناءً على تلك الهزَّات، والتي لم يُحاوِل الكثيرُ منهم أنْ يرفُضَها باعْتبارها مُناقضةً للدِّينِ نفسه.

وبعدُ، فإنَّنا نعتقد أنَّنا قد أثْرَيْنا بما فيه الكفاية ما ذهب إليه عُلَمَاءُ الإسلام في وَجْهِ امْتنانِ الله تبارك وتعالى ببِعْثَةِ النَّبِيِّ الخاتَم. وإذا عُدْنا، الآن، إلى البحث عن تأكيد التَّرادُفِ الذي قرَّرناه بين مُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) وبين مُصْطَلَحات (رَسُولاً من أنْفسهم) و(رَسُولاً منهم) و(رَسُولاً منكم)؛ فإنَّنا لا بُدَّ أنْ نُصَرِّحَ بأنَّنا، وإنْ خالفنا عُلَمَاءَنَا في تَفْسيرِ سبب الامْتنانِ المذْكورِ في الآيات، فإنَّنا نَتَّفِقُ معهم في أنَّه لا يَخْرُجُ عن أنْ يكونَ مُرْتبِطاً بنوعٍ من المُشَاكَلَةِ بين حالِ الرَّسُولِ، وهو النَّبِيُّ الخاتم عَلَيْه

الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وبين المبعوثِ فيهم. وهم العَرَبُ عند جُمْهورِ عُلَمَائِنَا، وجميعُ المُخالفين لليهود عِرْقِيّاً ودِينِيّاً حسب ما نذهب إليه.

وفي هذا الخصوص، فإنَّ القُرآنَ الكَريمَ صريحٌ في النَّصِّ على أنَّ المُشَاكَلَةَ بين النَّبيِّ ﷺ وبين المبعوثِ فيهم لا يمكن أنْ تكونَ في جَهْلِهم للقراءةِ والكتابَةِ، فيَتَعَيَّنون تاريخيّاً في العَرَبِ كما ذهب إلى ذلك عُلَمَاؤُنَا، بل هي مُشاكَلَةٌ دينيَّةٌ، تَتَمَثَّلُ في الجَهْلِ بالكِتابِ السَّماويِّ. وإنَّ إبراز دليل ما ذهبنا إليه مُتَيَسِّرٌ؛ إذ يكفينا تَنْبيهُ القارئ الكَريمِ إلى ذلك التَّطابُقِ بين الأوْصاف التي وصف بها الله عزَّ وجلَّ الأقوامَ الذين أَرْسَلَ فيهم نَبِيَّهُ محمَّداً ﷺ وبين الأوْصافِ التي نَعَتَ بها النَّبيَّ نفسَه.

وبالفِعْلِ، فإنَّنا عندما نعود إلى ثلاث آيات من الآياتِ الأربع التي سَبَقَ لنا إيرادُها، نُلاحظ أنَّ اثْنَتَيْنِ منها قد وَصَفَتْ المبعوثَ فيهم بأنَّهم كانوا قبل البِعْثَةِ (على ضلال مبين)؛ وذلك قولُه تعالى في آلِ عمرانَ والجمعةِ: ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾. وقد وَرَدَ هذا الوَصْفُ عَيْنُه بالنِّسْبَةِ للنَبِيِّ ﷺ؛ حيث قال تعالى في سورة الضُّحى/ 7: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلّا فَهَدَىٰ ﴾. ونحنُ إذا أبْعَدْنا تلك الخُرافاتِ التي وَرَدَتْ بها بعضُ الرِّواياتِ الضَّعيفَةِ للسِّيرَةِ، والتي تَجْعَلُ من (ضلال) النَّبيِّ ﷺ ضلالاً حقيقياً، أي: اخْتِفاء عن أعين مرافقَتِه أو مُرَبِّيتِه، فإنَّنا نَجِدُ أنَّ آيةَ سورة الضحى صريحةٌ في النَّصِّ على أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كان، قبل اصْطِفائه رَسُولاً لربِّ العِزَّة (ضالاً) عن معرفة الله عزَّ وجلَّ. وكذلك كان قَوْمُه.

ويتأكَّد ما ذهبنا إليه حين نرجعُ إلى آية سورة البقرة، فنرى الله عزَّ وجلَّ وهو يَحْكُمُ على المبعوثِ فيهم (بالجَهْلِ). وهو معنى نَسْتَنْتِجُه من وَصْفِ عملِ الرَّسُولِ الذي خصَّهم الله به لتَعْليمِهم الكتابَ والحِكْمَةَ وليُعلِّمَهم (ما لم يكونوا يعلمون). وقد

ورد هذا الوَصْف عَيْنُه بالنسبة للنَبِيِّ ﷺ الذي امْتَنَّ الله تعالى عليه بإنْزالِ الكتابِ والحِكْمَةِ عليه وتَعْليمه (ما لم يكن يعلم) وقد كان فضل الله عليه، بذلك، عظيماً[1].

وبهذا يتَّضِحُ أنَّ المُشاكَلَةَ بين النَّبِيِّ والمبعوثِ فيهم لا تَكْمُنُ في أنَّه رَسُولٌ جَاهِلٌ بالقِراءةِ، مبعوثٌ (في) و(إلى) قومٍ جاهلين بالقِراءة مثله، وهم العَرَبُ. ويكون، على هذا، الارتباطُ بينه وبينهم شكْلِياً، يَتَمَثَّلُ في وِحْدَةِ العِرْقِ واللُّغَةِ وحالِ الجَهْلِ بالقِراءةِ. بل إنَّ عناصر التَّشابُه بين المبعوثِ والمبعوثِ فيهم أعمقُ بكثير، وتَتَمَثَّلُ في الاشْتِراكِ في حالِ الجَهْلِ بالكِتَابَاتِ السَّماوِيَّةِ التي لا يَتَأتَّى العِلمُ الحقيقِيُّ بها إلا باتِّباعِ نَبِيٍّ. وهو الأمر الذي اختصَّ به، إلى ذلك الزمان، بنو إسْرائيلَ. وعلى هذا، فإنَّ قوله تعالى ﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ و﴿ رَسُولاً مِّنكُمْ ﴾ و﴿ رَسُولاً مِّنْهُمْ ﴾ لا تُحيلُ إلى أوْصافٍ اخْتَصَّ بها العَرَبُ لوحْدِهم، بل إنَّها أوصافٌ تَنْطَبِقُ على جميع أمم الأرض التي تشترك مع العَرَبِ في مُخالَفَة بني إسْرائيلَ من حيثُ جَهْلُها بالشَّرائعِ السَّماوِيَّة. وقد تَأسَّسَ الامْتِنانُ الإلَهِيُّ على هذا الأمر؛ حيث بَعَثَ تعالى في (الأُمِّيِّينَ)، وهي الكَلِمَةُ التي جاءت على سبيل البيان للمصطلحات السَّابقة، رَسُولاً (منهم).

وإذا شِئنا، بعد كُلِّ الذي جئنا به، أنْ نزيد الأمر بياناً، فإنَّنا ندَّعِي أنَّ مَدار فهم أكثرِ معاني سورة الجمعة نفسها يَتَأسَّسُ على الفِقْهِ الجيِّدِ لعقيدة التَّفْضيلِ اليَهُودِيَّة التي ادَّعوا فيها انْقِسام أمم الأرض إلى قسمين: اليهودُ، وهم أبناء الله وأحِبَّاؤه، والأمِّيُّونَ، وهم بقيةُ شعوب الأرض. ويَكفينا أنْ نَشُدَّ الانتباه إلى أنَّ قوله تعالى فيها: ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الجمعة: 4]. لا يَعْدو أنْ يكونَ رداً إلهياً على زعم اليَهُودِ الاخْتِصاصَ بفضل الله دون الأُمِّيِّينَ. وهي إبطالٌ لهذه العَقيدَةِ في الوقتِ نفسه، بدليل إرْسالِه تعالى لبعض الأنْبِيَاءِ، وإرْسالِه

---

(1) يقول الله تعالى في النساء/ 113: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾.

النَّبيَّ الخاتَمَ، من غيرهم؛ وذلك لأنَّ هذه العقيدة، بالأساسِ، تُضادُ إحدى صفات الله تعالى ذاته، أي العدل. إضافةً إلى مُضَادَّتها لمبدأ الحُرِّيَّة الإلَهيَّة.

أمَّا الآيةُ التي وردت بعدها، ففيها ما يُشْبِه أنْ يكون نَصّاً، بل هو نَصٌّ في بَيانِ سبب انْتقال النُبُوَّةِ من بني إسرائيل إلى الأُمِّيِّينَ. وهو يَكمُن في أنَّ اليهود لم يرْعَوا حقوقَ الله تعالى والعبادِ حَقَّ رعايَتِها، فكَفَروا وحَرَّفوا وادَّعوا ما لم يُنَزِّلْ الله به سُلْطاناً. ولذلك شبَّهَهم بالحَمير، فقال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [الجمعة: 5].

وأكَّدَ الله تبارك وتعالى في الآية التي وردت بعدها مَسْأَلَةَ اعْتقادِ اليَهُودِ اخْتِصاصَهم بالتَّفْضيلِ الإلَهيِّ غيرِ المَشْروطِ، وأبْطَلَهُ. ذلك أنَّه أساس كُفرِهم بنُبُوَّةِ مُحمَّد ﷺ؛ حيثُ رَدُّوا عليه دَعْوَتَهُ استِناداً إلى الزَّعْمِ بقَصْرِ الله تعالى النُّبُوَّةَ فيهم. فقال تعالى مُبْطِلاً زعمَهم، ومُؤكِّداً تَفَضُّلَهُ على (الأُمِّيِّينَ) الذين لم يكونوا في عُرْف اليَهُودِ إلا جِنساً مخلوقاً لِخِدْمَتِهم: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [الجمعة: 6].

وإذا كان هناك من شيء نُضيفُه، فهو ثلاثُ نُكَت:

1 ـ أمَّا النُّكتة الأولى، فتَتَمَثَّلُ في التَّنْبيهِ إلى أنَّ تناقُضَ التَّفْسيرِ الذي اعتمده عُلَمَاؤُنا للآية الثَّانية من سورة الجمعة مع حقيقة العَالَميَّة الإسْلاميَّة، ليس شيئاً اخْتَرَعْناه لنُعْطِيَ لتَفْسيرِنا لمُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) حَصانَتَه؛ ذلك أنَّنا مُسْتَغْنينَ، بالإسلامِ وبالمَنْهَجِ الذي نعتقد أنَّه أوْصَلَنا إلى الحقيقة في المَسْأَلَة، عن الكَذِبِ. أمَّا بالنسبة للتَّناقُض في حَدِّ ذاته، فهو أمرٌ بَديهيٌّ يَنْتَهي إلى الإحساسِ به، أو يُفْتَرَض أنْ يُحِسَّه، كُلُّ من اعتمد التَّفْسيرَ التَّقْليديَّ لكَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) كما رأينا مع الإمامِ ابنِ كثير.

ومع هذا، فقد يكونُ لجوء بعض المُفَسِّرينَ إلى النَّصِّ على عَالَمِيَّةِ الرِّسَالَةِ النَّبَوِيَّةِ الخاتمة راجعاً إلى مُجرَّدِ جِدالِهم لأعداء الإسلام، وخُصوصاً اليهود، الذين استندوا على تَفْسيرِ عُلَمَائِنَا لهذه الآية وغيرها، إضافةً إلى ظواهرِ بعضِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ، في القوْلِ بِمَحَلِّيَّةِ هذه الدَّعْوَةِ. أو، بعبارة أوْضَحَ، اختصاصَ رسالةِ مُحمَّد ﷺ بالعَرَبِ، وعدمَ تكليفِ اليَهُودِ والنَّصَارَى وغيْرِهم من الأمم بالإيمان بها والعمَلِ بِمُقْتَضَى شريعتها[1].

وبالفعْلِ، فإنَّنا عندما نرجعُ إلى ما كتبه مُفَسِّرٌ مُتَكَلِّمٌ مثل الإمامِ الرَّازي نرى بوُضوح انصرافَه إلى رَدِّ الزَّعم السَّابق، ولكنَّه ـ كما فعل الإمامُ ابن كثير قبله، ونظراً لاعْتماده على نفْس ما اعْتَمد عليه ـ لم يستطعْ أنْ يأتيَ من الآيةِ نفسها بمصْداق كلامه، ولذلك استَعان بالآيات الواضحة في الدِّلالَةِ على العَالَمِيَّةِ في الرَّدِّ. قال، رَحِمَهُ اللهُ، بعدَ أنْ عَرَضَ زَعْمَ خصوم الإسلام: «غيْرَ أنَّه ضعيفٌ، فإنَّه لا يَلْزَم من تخصيصِ الشيءِ بالذِّكْر نفيُ ما عداه. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ أنَّه لا يُفْهَم منه أنَّه يَخُطُّ بشماله. ولأنَّه لو كان رَسُولاً إلى العَرَبِ خاصة كان قوله تعالى: ﴿كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ لا يُناسب ذلك»[2].

2 ـ أمَّا النُّكتة الثَّانية، فتَتَمَثَّلُ في أنَّ غرابَةَ ما انْتَهَيْنا إليه من نَتائجِ، في آخر هذا الفصل، على القارئ المسلم المتَعَوِّد على المَنْهَجِ التَّقليديِّ، تَجِدُ تفسيرَها في أنَّ ما قُمْنا به لم يكُن إلا دَفعاً للمَنْهَجِ النَّقْلِيِّ إلى مُستواه الدِينيِّ والعِلْميِّ المعْقول. أيْ

---

(1) قالت بذلك فرقة العيسَوِيَّة من اليهود بشكل خاصٍّ. وهي تتشكَّل من أبي عيسى بن يعقوب الأصفهاني وأتباعه. وكان من جملة أدلَّتهم القرآنيَّة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: 4]. قالوا: إنَّ النَّبيَّ ﷺ عربيُّ اللِّسان، ولذلك فإنَّه لم يُبْعث إلا للعرب. انظر أدلة هذه الفرقة وردود علماء الإسلام عليها في الفصل ـ ابن حزم 4/ 98. وشرح الأصول الخمسة ـ عبد الجبار بن أحمد المعتزلي 2/ 236.

(2) مفاتيح الغيب ـ مج25 ـ ج30 ـ ص4، 5.

أنَّنا سلكنا مَنْهَجاً ظل غائباً غياباً عَمَلِيّاً عند عُلَمَائِنَا القُدَامى رغم وعيِهم، نَظَرِيّاً، بقِيمَتِه. كما أنَّه موْجود عند الشَّيخ سيِّد قطب مثلاً، ولكنَّه لم يذهب به إلى مداه. أي أنَّه، رَحِمَهُ اللهُ، قد أحسَّ بأنَّ الآية الثَّانية من سورة الجمعة، ثم مُجْمَل الآيات، تُحيلُ إلى مُقابَلَةٍ دينِيَّةٍ صريحةٍ بين الأُمِّيِّينَ وبين اليَهُودِ. ولكنَّه اكتفى بكِتابة ذلك بشكل غامض، يعود إلى عدم استخدامه لِمَا أوْرَدَه هو نفْسُهُ من مادة عقَدِيَّة في التَّفْسيرِ، ولذلك ظل يشرَح كَلِمَةَ (الأُمِّيِّينَ) بالعَرَبِ.

ورغم هذا، فقد كان الشَّيخ قطب، فيما أعلم، هو المفسِّر الوحيد الذي حصَّل وعياً حقيقياً بمَسْأَلَةِ انْتِقال الفضل الإلَهِيِّ من اليَهُودِ إلى العَرَبِ؟، فقال في التَّقديم لتَفْسيرِه لسورة الجمعة: «إنَّها تُعالجُ أنْ تُقِرَّ في أخْلاد الجماعة المُسْلِمَة في المدينة أنَّها هي المُختارَةُ أخيراً لحَمْل العَقيدَةِ الإيمانية. وأنَّ هذا فضلٌ من الله عليها. وأنَّ بِعْثَةَ الرَّسُولِ الأخير في الأُمِّيِّينَ - وهم العَرَبُ - مِنَّةٌ كبرى تستحِقُّ الالتفاتَ والشكْرَ، وتقتضي كذلك تكاليفَ تنْهَض بها المجموعةُ التي استجابت للرسول... بعدما نَكَلَ بنو إسرائيل عن حمْل الأمانة، وانقطعت صلتُهم بأمانةِ السَّماء»[1].

ولعلَّ هذا الوعيَ الغامضَ، أو غيْرَ المُحَدَّدِ المَعالِمِ، بأهمية مُعالَجة الآيات الأولى من سورة الجمعة في ضوْء عقيدة التَّفْضيلِ اليَهُودِيَّةِ، وانْتِقال النُّبُوَّةِ من اليهود إلى غيرهم، وهم الأمِّيُّونَ؛ هو الذي جعل الشَّيخ قطب يُخالف جُمْهورَ المُفَسِّرينَ القُدَامى والمُحْدَثِينَ، فيكونَ أوّل مفسِّر يُبْدي مَيْلاً أكيداً إلى رفْضِ أنْ يكونَ مَنَاطَ اسْتِخدام كَلِمَةِ (الأُمِّيِّينَ) وَصْفاً للعَرَبِ هو الجَهْلُ بالقراءةِ، بل جَهْلُهُمْ للكِتَابِ السَّماوِيِّ، فقال: «قيل: إنَّ العَرَبَ سُمُّوا الأُمِّيِّين؛ لأنَّهم كانوا لا يَقْرَؤون ولا يَكْتُبون - في الأعمِّ الأغلَب... - وربما سُمُّوا كذلك، كما كان اليهود يقولون عن

(1) في ظلال القرآن 6/ 3562، 3563.

غيرهم من الأمم: إنَّهم (جُويِيم) باللُّغَةِ العَبْرِيَّةِ، أي أُمَمِيُّون. والنسبة في العَرَبِيَّـةِ إلى المفرد... أمةٌ، أميُّون. وربما كان هذا أقربَ بالنسبة لموضوع الآية»[1].

وقد كنّا ننتظِرُ من الشَّيخ قطب أنْ يُؤكِّدَ ما انتهى إليه في مَعْنَى الأُمِّيِّينَ بالنَّصِّ على ذلك، وإثْراء معاني السورة بهذا الفَهْمِ، خُصوصاً وقد أَبْدَى - كما قُلنا - مَعْرِفَةً بالأرضيَّةِ العَقَدِيَّةِ التي وَرَدَتْ فيها، ولكنَّه لم يفعل. وأنّى له أن يَفْعَلَ، وقد كان يَفْتَقِدُ للمُقَدِّماتِ النَّظريَّةِ الضَّروريَّةِ لِفِقْهٍ عالٍ بِمَسْأَلَةِ الأُمِّيَّةِ، خُصُوصاً وقدْ كان يلزَمُه أنْ يُعَمِّمَ تَنْظيرَه على مُجْمَلِ القُرْآنِ الكَريمِ.

3 - أمَّا النُّكتة الثَّالثة، فهي حقيقةٌ بأنْ تُفْرَدَ بفصل مُستقِلٍ، ولكنَّ ارْتِباطَها الوُجوديَّ بما أثرناه في هذا الفصل، وكونْها جزءاً من الاستِدْلال على مذْهَبِنا فيه، يجعلُنا نُفَصِّل الحديث عنها في هذا المَوْضِعِ. وبالفِعْلِ، فإنَّنا نعتقد أنَّ من الضَّروريِّ تعْميقَ مجال البحث فيما أثرناه من قضايا، ولذلك سوْف نعرِض لآية أخرى من آيات سورة الجمعة؛ إذ أنَّنا نعْتقِد أنَّها ستُثْري ما ذهبنا إليه وتُؤَكِّدُه. هذا إضافةً إلى احتواء تَفْسيرِ عُلَمَائِنَا لها على عدد من الأخطاء التي تستَحِقُّ تَسْليطَ أضواء التَّحْقيق عليها. أمَّا الآيةُ التي نقْصِدُها، فهي قولُه تعالى في الآية الثَّالثة، أيْ مباشرةً بعد الآية موضوع البحث السَّابِق: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

والحقيقة أنَّنا أُصِبْنا بدهشة بالِغَة عندما نَظَرْنا فيما كَتَبَهُ عُلَمَاؤُنَا تَفْسيراً لهذه الآية؛ وذلك لأنَّ معظمَهم جاء في تَفْسيرِها بالغرائب التي لا يَتَقبَّلُها نَصُّ القُرْآنِ الكَريمِ، ولا تَسْتَسيغُها روحُه. أمَّا من أصابَ عَيْنَ الحقيقة، أو جزءاً منها، من عُلَمَائِنَا، وهم القِلَّةُ القليلةُ، فقد كانوا أوْلى بدَهْشتِنا؛ ذلك أنَّهم مَرُّوا على المَسائِلِ العَقَدِيَّةِ التي تتعلَّق بموضوع (الأُمِّيَّة) الذي احْتَوَتْه، مُتضامِنَةً في ذلك مع الآية السَّابقة عليها، دون أنْ تُثيرَ في فِكْرِهم أيَّ تساؤُلٍ كان من المُمكِن أنْ يُوَلِّد بحثاً جديداً

(1) السَّابق ص3564.

للمَسْأَلَة؛ بحيث تكون نتيجتُه إعادةُ النَّظر فيما اسْتَقَرَّ في الفِكْرِ الإسْلامِيِّ من شرح كَلِمَة (أُمِّيٍّ) بالجَاهِلِ بالقِراءة. وهو الأمْرُ الذي كان من المُفْتَرَضِ أنْ تَنشَأَ عنه محاولةٌ لِوَضْعِ ملامح نظريَّة عَقَدِيَّة، تَتَأسَّسُ على دِراسة دينيَّة، قُرْآنِيَّة وحَدِيثِيَّة وكِتَابِيَّة، لمَسْأَلَة (الأُمِّيَّة)؛ بحيث تُضِيفُ للمَبْحَثِ العَقَدِيِّ الإسْلامِيِّ في (النُّبُوَّات) بُعْداً جديداً.

وقد كان الإمامُ ابن جرير، فيما نعلم، أوَّل من ابْتَعَدَ بتَفْسيرِه عن تحقيق مَعْنَى قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾؛ حيث جَعَلَهُ يُعَيِّنُ الأعاجِم أو التَّابِعين أو عُموم أتباع النَّبِيِّ ﷺ بعده[1].

وأغْرَبَ، بعده، الإمامُ الماوَرْدي أيَّما إغْراب؛ حيث جعل هذا الكلامَ الإلَهِيَّ يحتَمِلُ معانيَ كثيرةً ومُخْتَلِفَةً. فَهُمْ، عنده، المُسْلِمُونَ بعد الصحابة أو العَجَمُ بعد العَرَبِ أو الأطفالُ بعد الرِّجالِ أو النِّساءُ بعد الرجالِ[2].

وقد اخْتَلَفَتْ عباراتُ جُمْهورِ المُفَسِّرينَ اللاحِقين من حيث الطولُ والقِصَرُ واختيارُ الكلماتِ المُعَبِّرةِ عن المَعْنَى الذي أثبتناه نقلاً عن الإمامَيْنِ السَّالِفَيْ الذِّكْرِ؛ ولكن تلك العباراتِ ظلَّت تنْقُل عَيْنَ التَّهْويمِ وعَدَمَ الضَّبْطِ الذي وجدناه عندهما. وقد ذهب الإمامُ ابن الجَوْزي إلى مِثْلِ ما ذهب إليه الإمامُ الماوَرْدي بشَكْلٍ خاصٍ، بل لقد اسْتَعْمَلَ جميع ما اسْتَعْمَلَهُ من احْتِمالات، وبِعَيْنِ لفْظِها تقريباً[3]. واتَّبَعَهم الأئمَّة القُمِّي والبَغَوي والنَّسَفي والثَّعالبي[4]. ولم يَنْجُ من عَدَمِ الضَّبْطِ الذي ادَّعَيْناه حتى أكثر عُلَمَاءِ السَّلَفِ تحقيقاً للمسائل، مثل الإمامَيْنِ الزَّمخْشَري والرَّازي، اللَّذان أثْبَتَا جُزْءاً من المَعْنَى الصحيح لقوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾، ولكنَّهما لم يُحَقِّقا مَعْنَى

---

(1) انظر جامع البيان 12/ 90نم

(2) انظر النكت والعيون 6/ 7.

(3) انظر زاد المسير 8/ 359.

(4) انظر غرائب القرآن للقمي ـ مج6 ـ ج4 ـ ص300. ومعالم التَّنْزيل للبغوي 5/ 374. ومدارك التَّنْزيل للنسفي ص683. والجواهر الحسان للثعالبي 3/ 332.

(الأُمِّيَّةِ)، فشاركا جُمْهورَ المُفَسِّرينَ في هذا الوَجْهِ، ولذلك أثْبَتَا وُجُوهاً من التَّفْسيرَات الخاطِئةِ التي أثْبَتَها غَيْرُهُمَا[1].

ويَبْدُو جلياً للنَّاظِرِ أنَّ سببَ عدم تحقيق مَعْنَى الآية الثَّالثة من سورة الجمعة بما يَلْزَمُ من تَعَمُّقٍ يعود إلى اطمئنان عُلَمَائِنَا إلى أنَّ مَعْنَى (الأُمِّيِّينَ) في الآية التي سَبَقَتْها هو الجاهِل بالقِراءةِ، وأنَّه مُصْطَلَحٌ يعيِّن العَرَبَ. ومع هذا، فإنَّ السَّبَبَ الجوْهرِيَّ الذي فتح لهم بابَ الخطأ على مِصْراعَيْه يبقى مَيْلُهم إلى التَّفْسيرِ الجُمَلِيِّ لهذه الآية على حساب البحث العميق فيها. وإنَّنا نجِدُ آثارَ هذا الإجراء عند جُمْهورِ المُفَسِّرينَ الذين سبق لنا ذِكرُهم. كما أنَّنا نجِدُه عند غيرهم ممن سنُحيلُ على مُؤَلَّفاتِهم فيما سيأتي من هذا الفصل.

لقد اشْتَرَكُوا، جميعاً، في التَّأكيدِ على أنَّ المَقْصودَ بقوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ هم، على الجُمْلَةِ، عُمومُ المُتَأخِّرين عن زمان النَّبِيِّ ﷺ سواءٌ أكانوا من العَرَبِ أو من غيرهم من الأُمَمِ. وقد نَصَّ على ذلك الإمامُ الطَّبري، فقال: «وقيل: في كُلِّ أتباع النَّبِيِّ ﷺ إلى يوم القيامة»[2]. وذَكَرَه البَغَوي، فقال: «وقيل: جميعُ من دَخَلَ الإسلامَ بعد النَّبِيِّ»[3]. وجعل الإمامُ الثَّعالبي هذا المَعْنَى جامِعاً للقوْلَيْن اللَّذَيْن ذكرهما في تَفْسيرِه، فنصَّ على أنَّ «قوله (منهم) على هذين القوْلَيْن: إنَّما يريدُ في البشريَّة والإيمان»[4]. وأثْبَتَ هذا الرأيَ الشَّيخ المَرَاغي من المُحْدَثينَ، فكتب: «أي، وبَعَثَه في غيرهم من المُؤْمِنين إلى يوم القيامة. وهم من جاء بعد الصَّحابة إلى يوم الدِّينِ، من جميع الأُمَمِ»[5].

---

(1) انظر الكشاف للزَّمخشري 4/ 104. ومفاتيح الغيب للرازي - مج5 - ج30 - ص5.

(2) جامع البيان 12/ 90.

(3) معالم التَّنْزيل 5/ 375.

(4) الجواهر الحسان 3/ 332.

(5) تفسير المراغي 10/ 96.

وقد أضاف الفِكْرُ الإسْلامِيُّ بهذه التَّأكيداتِ غِطاءً جديداً يَمْنَعُهُ من الوُصول إلى فهم عَقَدِيٍّ سليم لمسْألَةِ الأُمِّيَّةِ. كما أوْقع نفسَه، وبدون وَعْي، في تناقُضات وأخطاء جديدة. وألْزَمَ نفسَه إلْزامات يستحيل التَّملُّصُ منها. ومن ذلك أنَّ الإجراءَ المَنْهَجِيَّ الذي يفترِضُه ما قرَّروه هو أنْ يسْعوا إلى الجَمْعِ بين الآيتين الثَّانية والثَّالثة عند التَّفْسيرِ. وأنْ تكونَ نتيجةُ هذا الجَمْعِ سَحْبَ مَعْنَى (الأُمِّيَّةِ) الذي جعلوه تعييناً للعَرَبِ، وجعلوا مَنَاطَ استعماله وَصْفاً لهم جهلَهم للقِراءةِ والكِتابَةِ، على (الآخَرينَ) الذين هم (منهم)، والذين سيأتون بعد زمان النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ. وأنْ يُقرِّروا، تَبَعاً لذلك، أنَّ هؤلاء (الآخَرينَ) القادِمين يجب أنْ يكونوا مُشْتَرِكين مع العَرَبِ في الجَهْلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ.

ولكنَّ جُمْهورَ المُفَسِّرينَ لم ينتهوا إلى هذه النتيجة مع أنَّها لازِمةٌ لهم. وهذا تَبَعاً لِما أكَّدوه هم أنْفسُهم - وهو صحيح - وبشكلٍ عَمَلِيٍّ في تفاسيرِهم، حينما جعلوا (قَيْد) تَفْسيرِ ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ ضرورةَ مُقابَلَتِه للأُمِّيِّين. وذلك كُلُّه تَبَعاً لنَصِّ القُرآنِ الكَريمِ على أنَّ الآخَرينَ المَعْنِيِّين سيكونون (منهم).

ولم يَكتَفِ جُمْهورُ المُفَسِّرينَ بعدم الانْتباه إلى هذا الإلْزام الذي يقضي، بدون شكٍّ، على البُعد العَالَمِي للرسالةِ الإسْلامِيَّةِ. بل ذهبوا يَنُصُّون على عَكْسِه تماماً؛ حيث جعلوا من الآية الثالثة دليلاً على هذه العَالَمِيَّة، عِوَضَ قَصْرِ مدى الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ على العَرَبِ وعلى الجاهلين بالقِراءةِ من غيرِهم. ولا مَناص من أنْ نُقرِّرَ بأنَّ هذه النَّتيجةَ الغريبةَ عن المُقدِّماتِ التي ساقوها والحجج التي اسْتَخْدَموها تُعْطِي فكرةً واضِحَةً عن مَنْهَجِهم في التَّفْسيرِ؛ الذي لم يخرُج في بحثهم لهذه السورةِ عن اتِّباع انْطِباعٍ عامٍ، واستِنْتاجٍ غريبٍ لا يَسْنُدُه أيُّ دليل. وقد تَمَّ لهم ذلك، فيما قرَّروه عن العَالَمِيَّةِ الإسْلامِيَّةِ الكامنة في الآية الثالثة، بعد مُقابَلَة فِكْرِيَّة سريعة بين الآيتَيْنِ؛ حيث جعلوا الأولى منهما خاصةً بالعَرَبِ، فكانت نتيجة ذلك أنْ جَعَلُوا الأُخْرى

عامةً لِكُلِّ الناس. وهذا كُلُّه باعتباره لازماً من لَوازِمِ مَعْرِفَةٍ قَبْلِيَّةٍ مُتَأَسِّسَةٍ في فِكْرِهم، وهي عَالَمِيَّةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ.

والأغْرَبُ من كُلِّ هذا أنْ يُسَجِّلَ مفسِّرٌ قديرٌ مثل الإمامِ البِقاعي هذا الإلْزامَ تسجيلاً، دون أنْ يُثير في فِكْرِهِ أيَّ تَساؤُل عن المَدَى المُفترَض للدَّعْوة الإسْلامِيَّةِ. وقد تجاوَز في هذه الغَفْلَةِ جُمْهورُ المُفَسِّرينَ الذين نفْتَرِضَ في حقِّهم عدم الانتباه إلى المَسْأَلَةِ، أو انتباهِهم لها مع عدم اسْتِساغَتِها نظراً لِما يَلْزَمُ عنها من دلالات لم يَكُنْ لها مكان في بِنائِهم الفِكْرِيِّ نفسِه، ولا في إطارِهم المَعْرِفِيِّ، فاسْتَبْعَدوها. كما تجاوز الإمامُ البِقاعي أولئك الذين جاءوا في تفاسيرِهم بما جاء به، لكن دون أنْ تَبْلُغَ عباراتُهم في ذلك درجةَ الوضوحِ والتَّحْديدِ التي بَلَغَتْهَا عبارتُه. ومن هؤلاء الإمامَانِ الزَّمخْشَري والرَّازي؛ حيث كتَب الأوَّل في مَعْنَى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾: «يعني أنَّه بَعَثَه في الأُمِّيِّينَ الذين على عهده وفي آخَرين من الأُمِّيِّينَ لم يَلْحقوا بهم بعد، وسيَلْحَقون بهم، وهم الذين بعد الصَّحابة»[1]. وكتَب الثَّاني: «عَطْفٌ على الأُمِّيِّين، يعني: بَعَثَ في آخَرين منهم»[2].

ولكن مع هذا كلِّه، فإنَّ للإمامِ البِقاعي فضْلاً مَنْهَجِيّاً على غيره؛ حيث جَمَع بين تَفْسيرِ الآيتين، وانتهى إلى تسجيل النَّتيجة التي تُلْزَم الفِكرَ الإسْلامِيَّ؛ فتجعل من رسالة النَّبِيِّ ﷺ رسالةً مُوَجَّهَةً للجاهلين بالقِراءةِ والكِتابَةِ، من العَرَبِ أصالَةً، ومن غيرِهم من الأمم بالتَّبَعِيَّةِ، فكتب: «ولَمَّا كانت تزكيتُه لهم - يقصد العَرَبَ - مع أُمِّيَّتِهم وغَباوَتِهم لوَصْفِ الأُمِّيَّةِ في الجَهْلِ أمْراً بالِغاً في دلالته على تمام القُدرةِ، زاد في الدلالة على ذلك بإلحاق كثيرٍ مِمَّنْ في غيرِهم من الأمم مثلِهم في الأُمِّيَّةِ، لا في العَرَبِيَّةِ»[3]. ومن الطَّبيعِيِّ أنْ نُؤكِّد هنا أنَّه، رَحِمَهُ اللهُ، لم يكن مُسْتَحْضِراً، عند

(1) الكشاف 4/ 104.

(2) مفاتيح الغيب - مج25 - ج30 - ص5.

(3) نظم الدرر 7/ 594.

كتابَته لما نقلناه عنه، مُجافاتِه لحقيقة العَالَمِيَّةِ في الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ، ولذلك لم يَسْعَ لِرَفْعِ هذا التَّناقُض الظَّاهِرِ أو مُحاولةِ تَسْويغِه.

نعتقدُ أنَّنا بهذا نَكونُ قد أعطينا للقارئ الكَريمِ تَصَوُّراً مقبولاً عن مِقدار تَحَكُّمِ الشَّرْحِ الخاطئ لكَلِمَةٍ واحدة في تَفْسيرِ القُرْآنِ الكَريمِ. ولكنَّنا نعتقدُ، أيضاً، أنَّ هذا الأمْرَ لن يَبْلُغَ عنْده درجةَ المُسَلَّمة إلا باسْتِعراض مَنْهَجِ عدد آخرَ من المُفَسِّرينَ الذين لم يكتَفوا بِتَقْرير ما قرَّر غَيْرُهم، فراحوا يَتصرَّفون، إما بالتَّأويل اللُّغَوِيِّ البعيد، وإما بالإضْراب عن الاسْتِخدام العِلْميِّ لنَصِّ حديث وَرَدَ في الموْضوع، من أجل التَّأسيسِ للأوْهام التي تَخَيَّلوها تَفْسيراً لآيَتَيْ سورة الجمعة.

إنَّنا عندما نعود إلى مُؤَلَّفاتِ التَّفْسيرِ نَجِدُ أنَّ أصحابها كانوا جميعاً مُسْتَحْضِرين حديثاً نَبَوِيّاً صحيحاً وَرَدَ في تحْديد المَعْنِيِّين بقوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾. بل إنَّ عدداً كبيراً منهم تجاوَز مُجَرَّدَ الاسْتِحضار الضِّمْنِيِّ، فأوْرَدَ نَصَّ الحديثِ كاملاً. ومن هؤلاء الأئمة الطَّبري وأبو حيان[1]. وقد كتب الإمامُ الزَّمخْشَري: «وقيل: لَمَّا نَزَلَتْ، قيل: من هم يا رَسُولَ الله؟ فوَضع يدَه على سَلْمَانَ، ثم قال: لوْ كان الإيمانُ عند الثُّرَيَّا لتَناوَلَهُ رجالٌ من هَؤُلاء»[2].

ورغم أنَّ الإمامَ ابنَ كثير لم يَسْتَخْدِم هذا الحديثَ كمُرْتَكَز عِلْميٍّ في إنجاز تحقيق لمَسْأَلَة الأُمِّيَّة، فشابَهَ غيْرَه من هذا الوَجْه، إلاَّ أنَّه كان المفسِّر الوحيدَ - فيما أعلم - الذي اسْتَخْدَمَ مَتْنَهُ باعْتباره أداةً ضروريَّةً لتَحْديد (نوع) هؤلاء (الآخَرينَ) الذين سيَلحَقون (بالأُمِّيِّينَ)؛ حيث حَصَرَهم في «الأعاجم»[3]. أمَّا غيْره من المُفَسِّرينَ، سواء من الذين استحْضَروا الحديث ضِمْنِيّاً فقط، أو الذين نصُّوا عليه، وهم الأكْثَرِيَّةُ، فلم يستَفيدوا بشكل مُباشِرٍ منه. ولذلك جعلوه دليلاً على أحدِ المعاني

---

(1) انظر جامع البيان للطبري 12/ 90. والبحر المحيط لأبي حيان 8/ 263.

(2) الكشاف 4/ 104.

(3) انظر تفسير ابن كثير 7/ 6.

الكثيرة المُحْتَمَلَة التي ذكروها لتحديد المقصود (بالآخَرينَ)، وهو الأعاجم، وليس باعْتباره (تحديداً) لا يَجوزُ فَهْمُ الآية إلا من خِلاله.

والحديثُ الذي سَبَقَ لنا التَّنْبيهُ إليه حديثٌ صحيحٌ، فقد أوْرَدَهُ الإمامانِ البخاري ومُسْلم. ونصُّه عند الإمامِ البخاري: (عن أبي هريرة، قال: كُنَّا جُلوساً عند النَّبيِّ ﷺ فأُنزِلت عليه سورةُ الجمعة ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾ قال: قلت: من هم يا رَسُولَ اللهِ؟ فلم يُراجِعْه حتى سَأل ثلاثاً، وفينا سَلْمَانُ الفارِسِيُّ. وَضَعَ رَسُولُ الله ﷺ يَدَه على سَلْمَانَ، ثم قال: لو كان الإيمانُ عند الثُّريَّا لَنَالَهُ رِجالٌ - أو رَجُلٌ - من هؤلاء»[1].

ومن الواضح لِمَنْ تأمَّل نَصَّ الحديثِ، ثم انْتَبَهَ إلى بعض خُصوصيَّاته: مثل خُصوصيَّةِ الموْضوع؛ حيث جاء رداً على سُؤال مُحَدَّد يَتَمَثَّلُ في طَلَبِ تعيين انْتماء مجموعة بَشَرِيَّة هي مَجَالٌ للدعْوةِ النَّبَوِيَّةِ بالأصالة، مثلها في ذلك مثل أُمَّة العَرَبِ. ومثل خُصوصيَّةِ المَجْلِسِ؛ حيث كان يضُمُّ عَرَباً يوجد من بينهم رجلٌ فارسِيٌّ. ومثل خُصوصيَّةِ الإشارة، حيث وَضَعَ رَسُولُ الله ﷺ يدَه الكَرِيمَةَ على سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ، ﷺ، لوَحْدِه. إنَّ من يتأمَّل في كُلِّ هذا ينتهي إلى أنَّ المَقْصودين بقوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ لا يُمكِن أنْ يكونوا عَرَباً أدْركوا زمان النَّبيِّ ﷺ أو لم يُدْرِكوه، ولا عُموم من تَوَجَّهَتْ إليه الدَّعْوَةُ الإسْلامِيَّةُ، كما ذهب إلى ذلك جُمْهورُ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمْ اللهُ.

لقد نفى رَسُولُ الله ﷺ في الحديث السَّابق، إذن، أنْ يكون الآخَرُونَ المَعْنِيُّون عَرَباً أو من أبْناءِ العَرَبِ. ولقد كان بإمْكانه أنْ يُوصِلَ هذا المَعْنَى للسَّائل ولِغيره من الصَّحابَةِ، رضوان اللهِ عليْهم، الذين ضَمَّهُمْ المَجْلِسُ لو كان هذا المَعْنَى صحيحاً.

---

(1) صحيح البخاري - كتاب التفسير - باب قوله ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ 3/ 370 - حديث 4897.
وأورد له متابعة بلفظ (رجال) في الحديث 4898. وأورده الإمام مسلم بلفظ (رجال). انظر صحيح مسلم بشرح النووي - ج8 - ق2 - حديث 2546 - ص82.

كما كان بإمكانه أنْ يُعلِّمَهم أنَّ المقْصودين بالآية هم عُموم النَّاس، ولكنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كان يعْلَم أنَّ الآية قد حَدَّدَتْ صِنْفاً مِنْهم فقط، جعلهم الله عزَّ وجلَّ مجالاً للدعوة. وقد وجد عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ في المَجْلِسِ الذي كان يَضُمُّه وصَحابَتَهُ وسيلةً لإيضاح المَعْنَى بشكْل حسِّيٍّ، فاستعملها حين وضع يدَه على سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ، وجعل (نَوْعَهُ)، وليس (قَوْمَهُ)، كما قد يتبادر إلى الذِّهن، مَعْنِيّاً بِنَصِّ الآيةِ الكَرِيمَةِ.

إنَّ سَلْمَانَ الفارِسِيَّ ﷺ، ليس من العَرَبِ قَطْعاً. ومن المُؤكَّدِ أنَّه لم يكن إسْرائيلِيّاً من بني يعقوب. لقد كان فارِسِيّاً، فابْتَعد من النَّاحيَةِ العِرْقِيَّةِ عن الانتساب إلى العَرَبِ أو بني إسْرائيلَ. وكان يَدينُ بالمَجُوسِيَّةِ، وكان قوْمُه، في الأصلِ، مَجُوساً، وكانوا يَعتقِدون صحَّةَ تلك المِلَّةِ إلى ذلك الوقْت. وكان أمثالُه من النَّاس كثيرون؛ حيث يَنْتَشِرون في أكثر بِقاع الأرضِ. وكان عددُهم يَفوقُ عددَ العَرَبِ المُسْلِمينَ وغيرِ المُسْلِمينَ واليَهُودِ والنَّصَارَى بأضْعاف مُضاعَفَة. وقد أشار النَّبِيُّ ﷺ بِوَضْعِهِ يدَه على سَلْمَانَ الفارِسِيِّ ﷺ، إلى كُلِّ تلك الخُصوصِيَّاتِ التي كان يَفْتَقِدُها مَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ سِواهُ.

ولا بَدَّ أنْ نُشير هنا إلى أنَّ ضابِطَ تعْيين مُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) في الآية الثَّانية من الجمعة للعَرَبِ لِوحْدِهم، مع عدمِ نقْضِ هذا لِمَنَاطِ اسْتِعمالِها الذي أوضحناه، ليس مُجَرَّدَ المُصْطَلَحِ كما فهِم ذلك عُلَمَاؤُنَا، مع خطئهم في تحديد مَنَاطِ الاستعمال؛ ولكن وُرُودُ قوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ بعدَه مُباشَرَةً؛ حيث يتوجَّه الفِكْرُ، حينئذ، إلى المُقابَلَةِ بين مجموعةٍ بَشَرِيَّةٍ مَعْنِيَّةٍ، آنِيّاً، لِيَكونَ النَّبِيُّ ﷺ منها، ولتَكون مجالاً للدَّعْوَةِ، بل أرْضِيَّةً لها، ومجموعة بَشَرِيَّةٍ أخرى يَنْتَمِي إليها النَّبِيُّ فِعْلِيّاً، ولكنَّها لن تكون مجالاً للدَّعْوةِ إلا في مُسْتَقْبَلِ الأيَّامِ. ونَظَراً لاشتراك هاتين المجموعتين في نفْس خَصائص الأُمِّيَّةِ، أي عَدَم الانتساب لِبَنِي إسْرائيلَ، فَقَدْ ثبت أنَّ (الأُمِّيِّينَ) في الآية

الثانية يَتَعَيَّنون في العَرَبِ، وأنَّ ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ في الآية الثَّالثة هم غيرُهم ممَّنْ يَشْتَرِكون معهم في الجَهْلِ بالكِتَابَاتِ السَّماوِيَّةِ.

ويثورُ هنا سؤالٌ في ذِهْن القارئ. وهو أنَّ هذا التَّفْسيرَ الذي جِئْنا به يحصُرُ، فِعْلِيّاً، مجال الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ في غيرِ أهلِ الكِتابِ. وفي هذا نَفْيٌ لِشُمولِها لليهود والنَّصَارَى، مع أنَّه أمْرٌ ثابِتٌ ثُبُوتاً قَطْعِيّاً؟.

وهذا سؤالٌ وَجيهٌ. والإجابةُ عنه إجابةٌ عَقَدِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَقيقَةٌ على قَدْرِ العِلْمِ البَشَرِيِّ وجُهْدِهم يستَدْعي منَّا اسْتِحْضار الكثير من النُّصوص القُرْآنِيَّةِ والحَديثِيَّةِ، ونَقْد، وإعادة تشْكيل عدد من التَّصَوُّرات الإسْلامِيَّةِ ونظريَّات عُلَمَاءِ العَقيدَةِ، خُصُوصاً في موْضوع النُّبُوَّاتِ. ولسنا مُسْتَعَدِّين في هذه المرحلة من العُمْرِ والجَهْلِ للتَّأليف في مثل هذا الموْضوع، ولكنَّنا نقول: إنَّ مَسْأَلَةَ العَالَمِيَّةِ في النُّبُوَّةِ الخاتمة مَسْأَلَةٌ دِينِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ عِندنا كما هو واضح في مُعالجَتِنا لِمسائل هذا الكِتابِ. والسُّؤالُ ينطلِق، في الأساس، عن عدم معرفَة بِطبيعةِ الموْضوعِ نفسِه الذي نكتُب عنه هذه الدراسة. وللتَّوْضيح، فإنَّ مَسْأَلَةَ (الأُمِّيَّةِ) بِرُمَّتِها، وما قلناه في هذا الفصْلِ بالذَّات، مما قد يبْدو مُلْزِماً لِنَظَرِيَّتِنَا بِمُخالَفَةِ صريح القُرْآنِ الكَريمِ والحديث النَّبَوِيِّ الشَّريفِ وإجماع أُمَّةِ محمد ﷺ في موْضوع (مدى) أو (مجال) دَعْوَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، ليس له علاقةٌ، لا من قريب ولا من بعيد، بمجالِ هذه الدَّعْوَةِ. ولذلك، فَيَجِبُ ألا يُفْهَمَ ما قُلْناه بِناءً على هذه الأرضيَّةِ، بل على أساس قاعدةٍ أُخرى، تَتَمَثَّلُ في زَعْمٍ بَشَرِيٍّ وتقْريرٍ إلَهِيٍّ.

أمَّا الزَّعْمُ البَشَرِيُّ، فيَتَمَثَّلُ في ادِّعاء اليَهُودِ أنَّهم شعبُ اللهِ المختار؛ إذ خصَّهم الله تعالى من بين شعوب الأرض بالتَّفْضيل، فَقَصَرَ فيهم معرفَته تعالى بواسطة النُّبُوَّةِ، التي كانت بِيَدِ اليَهُودِ دليلاً على رِفْعَتِهم وعلى دَناءة غيرِهم. وقد كان إبْطالُ هذه العَقيدَةِ سبباً للتَّقرير الإلَهِيِّ الذي جاء في سورةِ الجمعة وغيرها من الآيات التي دَرَسْناها في هذا الكِتابِ؛ حيث نَصَّ تبارك وتعالى على أنَّ الفَضْلَ بِيَدِهِ، وأنَّه عزَّ

وجلَّ يُؤتيه من يشاء من خلْقه. وقد جرى في قَدَر الله أنْ يُخْزِيَ اليهودَ بِزَعْمِهم، وأنْ يُظْهِرَ كَذِبَهُمْ، فأخْرَجَ النُّبُوَّةَ من بين أيْديهم، وجعلها في (الأُمَمِ) التي كان اليهودُ يَحْتَقِرونَها؛ حيث زَعَمُوا أنَّ الله تعالى لم يجعلْ لها فضلاً، وأنَّه تعالى لم يخلقْها إلا لخِدْمةِ اليَهُودِ.

ومن هنا يتبيَّن أنَّ ما بَحَثْناه في هذا الفصل لا يتعلَّقُ بمدى الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ الخاتمة، بل بتقويمٍ إلَهِيٍّ لعقيدة قائمَة؛ حيث قرَّرَ فيه تعالى أنَّه ربُّ العَالَمين، وأنَّ المُكَلَّفين جميعاً من عِباده، وأنَّ اخْتِياره لليهود لِحَمْلِ أمانةِ رِسالته لا يعني أكثر من صلاحِهم، في زمانهم، لذلك، وأنَّ لعْنَتَه لهم تابعةٌ لتَخَلِّيهم عن أداءِ الأمانةِ، بل تحريفها، وأنَّ اخْتِيارَه لغيرهم يَهْدِف إلى بَيانِ قُدرته وحُرِّيَّته تبارك وتعالى التي زعم اليهود، بنظريَّتهم في التَّفضيل العِرْقِيِّ، أنَّهم سَلَبُوها منه.

وهذا هو المُفَسِّرُ الوَحيدُ، بل، على الأصحِّ، إنَّهُ الأرْضيَّةُ المعْرِفِيَّةُ والوُجودِيَّةُ التي يجب أنْ يُفْهَمَ على أساسها تقسيم الآيةِ للبَشَرِيَّة، زمان النُّبُوَّةِ المُحَمَّدِيَّة، إلى قسمين: هم أهلُ الكِتابِ والأُمِّيُّونَ. ونصُّها على أنَّ الرَّسُولَ ﷺ هو نَبيٌّ أُمِّيٌّ، مبعوثٌ في الأُمِّيِّينَ؛ ذلك أنَّ هذا (التَّخصيص) بالفضل الإلَهِيِّ لغير الكِتابِيِّينَ هو الوَسيلة الأسْمى لبيان وتأكيد ما أراده تعالى من إبطالٍ للمزاعم اليَهُودِيَّة. ومن المُؤكد أنَّ بِعْثَةَ رَسُولٍ من الأُمِّيِّينَ لا يعْني عدم اخْتِصاصه بدعْوَةِ أهْل الكِتابِ؛ لأنَّ هذا مَنْصوصٌ عليه نَصّاً قَطْعِيّاً في مصادر الإسلام، بل إنَّ اخْتِصاصَه بدَعْوَتِهم في حَدِّ ذاتِه يُعتبر أحدَ وَسائل ما أراده تعالى من إبطال لمزاعم اليَهُودِ.

هذا بالنِّسبة لموْقف عُلَمَاءِ الإسلام من الحديث الوارد في الموضوع. أمَّا بالنِّسبة لما قلناه من تَصَرُّفِ عدد منهم في التَّأويل اللُّغَوِيِّ لآيتي سورة الجمعة، فإنَّ فهمَه على وجْه حَسَنٍ يحتاج إلى تَقْديمٍ يَضَعُهُ في إطاره الصَّحيح. وبالفِعْلِ، فقد نَتَجَتْ عن تَحَكُّمِ الشَّرْحِ الخاطئ لكَلِمَةِ (الأُمِّيَّة) تلك الغَفْلَةُ التي يُلاحِظُها الباحث فيما كتبوه في التَّحقيق اللُّغَوِيِّ لنصِّ الآيتين الثَّانية والثَّالثة من سورة الجمعة. وتُفَسِّرُ الغفلةُ التي

نتحدَّث عنها ذلك الاسْتِعْجالَ الذي قادَهم إلى الانْتِقال السَّريع من مَعْرِفَتِهم بالطَّابَعِ العَالَمِيِّ للرِّسالة الخاتمةِ إلى تَفْسيرِ مُصْطَلَحِ (الأُمِّيِّينَ) بالعَرَبِ و(الآخَرينَ) بعُموم شعوب العَالَمِ، دون أنْ يَنْتَبِهُوا ـ كما سبقت الإشارة ـ إلى لازِمِ ذلك، وهو القَضاءُ على الطَّابَعِ العَالَمِيِّ نفْسِه.

ويبدو أنَّ هؤلاء المُفَسِّرينَ كانوا على وعْيٍ تامٍ بهذا الإلْزام. ولذلك احْتَذَروا من الوُقوع فيه كما وَقَعَ الإمامُ البقاعي. ولكنَّ عَجْزَ المَنْظومَةِ الفِكْرِيَّةِ الإسْلامِيَّةِ عن تقْديم تَصَوُّرٍ للأبْعاد العَقَدِيَّةِ الحقيقيَّةِ لمَسْأَلَةِ (الأُمِّيَّة)؛ بحيثُ يستَخْدِمونها للخُروج من هذا الإلْزامِ خُروجاً سليماً. إضافةً إلى عَجْزِهم عن وَضْعِ هذا التَّصَوُّرِ الذي كان يَفْتَرِضُ، قبلَ كُلِّ شيء، إصابةَ المَعْنَى الصَّحيح لمُصْطَلَحِ (أمِّيٍّ). كُلُّ هذا جعلهم يسْعون إلى تبْرير تَفْسيرِهم الخاطئ بالتَّصَرُّفِ في البَحْثِ اللُّغَوِيِّ، حتى تَقَعَ نتائجُه مُوافِقَةً لِمَا ذهبوا إليه من تَفْسيرٍ، والتَّخَلُّصِ من الإلْزام، الذي أشرنا إليه، في الوقْتِ نفْسِه.

ولِتوضيح ما قعَّدْنا له في الفقرة السَّابقة نحتاج إلى لَفْتِ انْتِباهِ القارئ الكَريمِ إلى أنَّه لم يَكُنْ يوجَد أدنى شك في أذهان جُمْهورِ المُفَسِّرينَ في مَسْأَلَةِ عطْفِ قوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ على ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، واشْتِراكِهما مَعاً في عامِلٍ واحِدٍ هو الفِعْلُ ﴿بَعَثَ﴾. وإنَّنا نقْرَأُ مصْداقَ ما قُلْناه عند جُمْهورِ عُلَمَائِنَا، ومن ذلك قول الإمامِ الزَّمخْشَري: «يعني: أنَّه بَعَثَه في الأُمِّيِّينَ الذين على عهْدِه، وفي آخَرين من الأُمِّيِّينَ سيَلْحَقون بهم»[1]. وكتب الإمامُ الرَّازي في تَفْسيرِ ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾: «عطف على الأُمِّيِّينَ. يعني: بَعَثَ في آخَرين منهم...»[2]. ونصَّ على ذلك الشَّيخ المَرَاغي، فقال: «أيْ: وبَعَثَه في غيرهم من المُؤْمِنين إلى يوم القيامة...»[3].

---

(1) الكشاف 4/ 104.

(2) مفاتيح الغيب ـ مج25 ـ ج30 ـ ص5.

(3) تفسير المراغي 10/ 96.

وإنَّ الفَهْمَ اللُّغَوِيَّ الصَّحيح للتَّرْكيب اللُّغَوِيِّ البسيط الذي ورد في الآيتين، وهو العطف، كان يَسْتَلْزِمُ أحدَ أمرين: إمَّا تَقْرِيرُ ما قرَّرْناه، أيْ: كوْن (الآخَرين) مُنْتَمين (دِينِيّاً) إلى (الأُمِّيِّينَ)؛ لأنَّهم (منهم). ويكون الآخَرُونَ مثلُ (الأُمِّيِّينَ) في الانْتماء إلى غير أهل الكِتابِ؛ لأنَّ هذا هو مَعْنَى هذا المُصْطَلَحِ الأخير. وإمَّا تَقْرِيرُ ما قَرَّرَهُ جُمْهورُ عُلَمَاءِ الإسلام حوْل عُموم رسالة النَّبِيِّ ﷺ للعَرَبِ؛ وهم (الأمِّيُّونَ)، أيْ الجاهلون بالقِراءةِ، ولغيرهم مَمَّنْ يشترك معهم في هذه الصِّفة. وتَحَمُّلِ تَبِعاتِ الإلْزامِ، كما سَبَقَ لنا التَّوْضيحُ، الذي يقْضي على الطَّابَعِ العَالَمِيِّ الذي أرادوا تَأْكيدَه.

ولكنَّ المُفَسِّرينَ الذين نتحدَّث عنهم لم يَسْتَطيعوا لا هذا ولا ذاك، فراحوا يُحاوِلون القضاء على (الاشْتِراك) الموْجود بين (الآخَرينَ) و(الأُمِّيِّينَ) في العامل (بَعَثَ). وذلك حتى يستَطيعوا تَقْريرَ أنَّ المَعْنِيِّين باللَّحاقِ بالعَرَبِ سيكونون من جميع أُمَمِ الأرْضِ. وبهذا ضمِنوا الأمْنَ من الإلْزام الذي سبق ذِكْرُهُ، فَصَحَّ لهم الوَهْمُ بأنَّ آيتي سورة الجمعة تَعْرِضانِ لأمر (العَالَمِيَّةِ) في الرِّسَالَةِ المُحَمَّدِيَّةِ، مع أنَّ هذا ليس غرض هاتين الآيتين كما أوضحنا في هذه النُّكْتَةِ.

وقد كان هذا الإجراءُ مُحْتَشِماً عند إمام مثل أبي حيان؛ حيث ذَكَرَ أنَّ العطْف هو (الظَّاهر)، وأوْرَدَ الرَّأيَ الذي يُحقِّقُ ما وَصَفْناه على سبيل الاحْتِمال، فقال في تَفْسيرِ ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾: «الظَّاهرُ أنَّه معطوف على الأُمِّيِّنَ. أي: وفي آخَرين من الأُمِّيِّينَ وقيل: ﴿وَءَاخَرِينَ﴾: منصوبٌ معطوفٌ على الضَّمير في ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾. أسْنَدَ تَعْليمَ الآخَرينَ إليه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مَجازاً لَمَّا تَناسَقَ التَّعْليمُ إلى آخِرِ الزَّمان»[1]. وقد سَوَّى الإمامُ ابنُ حَجَر، عند تعليقه على الحديث السَّابق الذي أوْرَدَه الإمامُ البخاري في كِتَابِ التَّفْسيرِ، بَيْنَ الرَّأيَيْنِ، فقال: «يجوز في ﴿ءَاخَرِينَ﴾ أنْ يكونَ منصوباً، عطفاً على الضمير في ﴿يُعَلِّمُهُمُ﴾ وأن يكون مجروراً عطفاً على ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾»[2].

---

(1) البحر المحيط 8/ 263.

(2) فتح الباري 8/ 642.

ولم يَعْدِمْ الفِكْرُ الإسْلامِيُّ عالماً أحَسَّ أكْثر من غيره بضرورة تخْليص التَّفْسيرِ من الإلْزام الذي كان يُعاني منه. وقد كان هذا العَالِمُ هو الشَّيخ اللُّغَوِيُّ الأصولِيُّ المُفَسِّرُ المُعاصِرُ مُحمَّد الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللهُ، الذي عَمِلَ بِجِدٍّ على إنْكارِ (العطف). أي الاشْتِراكِ الموْجود بين (الأُمِّيِّينَ) و(الآخَرينَ) في العامِل (بَعَثَ). والذي يَجْعَلُ، كما قلنا، النَّبِيَّ ﷺ (منسوباً) إلى كلَيْهما.

وقد أوْرَدَ في ذلك حُجَجاً لُغَوِيَّةً، نُحِبُّ أنْ نَسْتَعْرِضَها لنرى مِقدار قوَّتِها. قال الشَّيخ ابن عاشور: «لا يجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَءَاخَرِينَ﴾ عطفاً على ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾؛ لأنَّ ﴿ءَاخَرِينَ﴾ يَقْتَضي المُغايَرَة لما يُقابِلُه، فيَقْتَضي أنَّه صادِقٌ على غير ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، أي العَرَبِ. والرَّسُولُ ﷺ لم يكُنْ بين غيرِ العَرَبِ، فيَتَعَيَّنُ أنَّه لا يُعْطَفُ... لِئَلا يَتَعَلَّقَ بفِعْلِ ﴿بَعَثَ﴾... ولا على الضَّمير في قَوْلِه ﴿مِنْهُمْ﴾ كذلك»[1]. ومن الواضِح أنَّ السَّببَ الذي دعا الشَّيخ إلى إثْباتِ هذا التَّخريج الغريب ليس مُجَرَّد النَّظَر اللُّغَوِيِّ؛ ذلك أنَّ هذا النَّظَرَ يُؤدي، وببساطة، إلى إثْبات العطف كما أثبته أعدادٌ من العُلَمَاءِ. ولكنَّ الذي دعاه إلى ذلك هو عَدَمُ قُدْرَتِه على بناء تَصَوُّرٍ يكون فيه النَّبِيُّ ﷺ نَبِيَّ الأُمِّيِّينَ، أي غير أهل الكِتَابِ؛ ولهذا راح يستبْعِد العطف؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى الإلْزام الذي ذَكرْناه، أي أنْ يكونَ النَّبِيُّ ﷺ مَبْعوثاً من الجاهلين بالقِراءةِ من العَرَبِ وغيرهم من الأمم. وهذا تَبَعاً للشَّرْحِ الذي أثْبَتَهُ العُلَمَاءُ المُسْلِمُونَ، ومنهم الشَّيخ ابن عاشور، لكَلِمَةِ (الأُمِّيَّة).

والواقعُ أنَّ الشَّيخ ابنَ عاشور لم يستَطعْ أنْ يأتِيَ بما يُبْطِل العطف؛ ذلك لأنَّه تَعامَلَ مع المعطوف، وهو ﴿ءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾، على أنَّه قد وَرَدَ في القُرْآنِ الكَريمِ كما نَقَلَهُ هو نفسُه، أي ﴿ءَاخَرِينَ﴾. وهو الأمرُ الذي أوْصَلَهُ إلى ما يُشبِه الدَّليل على

(1) التحرير والتنوير 28/ 210.

دعْواه، ولكنَّه في حالته هذه كان بِصَدَدِ التَّخْريج اللُّغَوِيِّ لِنَصٍّ لا علاقة له بالقُرْآنِ الكَريمِ، بل لِنَصٍّ (ابتَدَعَه) هو ابْتِداعاً. وبالفِعْلِ، فإنَّ القُرْآنَ الكَريمَ قد أثْبَتَ، بوُضوحٍ، أنَّ العلاقةَ بين (الآخَرينَ) و (الأُمِّيِّينَ) هي أنَّهم (منهم). وبهذا، فلم يكُن هناك أدْنى (مُغايَرَة)، فَيجعَلَها الشَّيخ ابنُ عاشور سَبَباً لإبْطالِ العطْفِ. ويَثْبُتُ، في الوَقْتِ نفْسِهِ، (التَّوافُقُ)، فَيَصِحُّ أنْ يكونَ ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ معطوفاً، ويَصِحُّ أنْ يكونَ ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ معطوفاً عَلَيْهِ، ويَصِحُّ اشْتِراكُهُما في العامِلِ (بَعَثَ).

أمَّا بالنِّسبة لِنَفْيِ الشَّيخ ابنِ عاشور عَطْفَ ﴿ءَاخَرِينَ﴾ في الآية الثَّالثة على قوله تعالى ﴿مِنْهُمْ﴾ في الآية الثَّانية، فعجيبٌ بِأتَمِّ مَعْنَى الكَلِمَةِ، وقد أرادَ الشَّيخ مِنْهُ سَدَّ الطَّريقِ أمام حقيقة عطف الآيتين. ونحنُ لا نَزْعم أنَّ ذلك كان عن قَصْدٍ، ولكن لِعَجْزٍ عن تَصَوُّرِ المَسْأَلَةِ تَصَوُّراً صَحيحاً كما قلنا. ورغم عدمِ تأثير ما جاء به هنا على ما أثْبَتْناه قبل قليل، إلا أنَّه أخطأ فيه أيضاً؛ إذ لا وُجود لتلك العلاقةِ التي تَصَوَّرَهَا، بل تُوجَدُ علاقةٌ أخرى لم يَنْتَبِهْ إليها. وهي تُثْبِتُ العطْفَ من جِهَةٍ أخرى؛ ذلك أنَّ الآيةَ الثَّانيةَ قد جاءت بمعنى (ابْتِدائِيٍّ) أثْبَتَتْهُ؛ وهو أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أرْسَلَ في (الأُمِّيِّينَ) رَسُولاً (منهم)، أي أُمِّيّاً مثلَهم. ثم عَطَفَتْ الآيةُ الثَّانيةُ (الآخَرينَ) على (الأُمِّيِّينَ)؛ لأنَّها جَعَلَتْهُمْ (منهم) بِنَصِّ الآيةِ الثَّالثة، فاشْتَرَكا في العامِلِ (بَعَثَ). وأصْبَحَ الرَّسُولُ الكَريمُ عليه أفضلُ الصَّلاة وأزْكى التَّسْليمِ من (الآخَرينَ) كما أنَّه من (الأُمِّيِّينَ). وأصْبَحَ (الآخَرُونَ) من (الأُمِّيِّين)؛ لأنَّهم تَبَعٌ لرَسُولِ الله، وهو، عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، أُمِّيٌّ.

# الفصل الثاني عشر

## الأُمِّيَّةُ النَّبَوِيَةُ: كَشْفُ الغِطَاءِ

أَثْبَتْنا فيما سَبَقَ مِنْ فُصولٍ، اعْتِماداً على نَظَرٍ علْميٍّ في الأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ والتَّاريخِيَّةِ، أَنَّ زَعْمَ المُسْتَشْرِقِينَ تَعَلُّمَ النَّبِيِّ ﷺ لم يَكُنْ صادِراً إلا عن مُغالَطَةٍ مِنْ المُغالَطاتِ التي تَعَوَّدْنا صُدُورَها عن كَثيرٍ مِنْهُم، كُلَّما تَعَلَّقَ الأمْرُ بِبَحْثٍ مَسْأَلَةٍ من المَسائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بالإسْلامِ: مَصَادِرُهُ، وعَقِيدَتُهُ، وسِيرَةُ نَبِيِّهِ، وتاريخُهُ... كما أَثْبَتْنا خَطَأَ ما ذَهَبَ إليه عَدَدٌ من العُلَماءِ المُسْلِمينَ في مَوْضوعِ تَحَوُّلِ نَبِيِّنا عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مِنْ رَجُلٍ جاهِلٍ بِفَنَّيْ القِراءةِ والكِتابَةِ إلى رَجُلٍ قارئٍ كاتِبٍ. ودَرَسْنا في عَدَدٍ من الفُصولِ مَعْنى مُصْطَلَحِ (أُمِّي) الذي جاءَت بِهِ نُصوصُ الكِتابِ العَزيزِ والحَديثِ الشَّريفِ. وانْتَهَيْنا إلى إثْباتِ خَطَأٍ آخَرَ وَقَعَ فِيهِ، هَذِهِ المَرَّةَ، جُمْهورُ عُلَماءِ العَقيدَةِ والتَّفْسيرِ واللُّغَةِ المُسْلِمينَ. ويَتَمَثَّلُ في تَفْسيرِ الكَلِمَةِ بالجاهِلِ بالقِراءةِ والكِتابَةِ. وَهُوَ مَعْناها الشَّائِعِ عِنْدَهُم مُنْذُ أَزْمِنَةٍ بَعيدَةٍ، بَدَأَتْ في اللَّحْظَةِ التي انْتَشَرَ فيها هذا التَّفْسيرُ لِلْكَلِمَةِ القُرْآنِيَةِ في الآفاقِ. كما ظَهَرَ جَلِياً، في تلك الفصولِ، تَقْريرُنا للدِّلالَةِ التي قَدَّمَها الفِكْرُ الاسْتِشْراقِيُّ لِمُصطلحِ (أُمِّي)، وخُصوصاً الأبُ هنري لامانس، وهو: غَيْرُ الإسْرائيلِيِّ، أو غَيْرُ اليَهودِيِّ.

وتَبْقَى هناك، مع هذا الذي أَنْجَزْناهُ، ضرورةٌ مُلِحَّةٌ تَتَمَثَّلُ في وجوبِ السَّعْيِ إلى الإجابَةِ على عَدَدٍ من الإشْكالياتِ التي تَطْرَحُها الأَفْكارُ والنتائجُ التي انْتَهَيْنا إليها فيما سبق، أو يَتطلبُها سَعيُنا إلى إكْمالِ مَسائِلِ هذا الكتابِ. وقد أَجْمَلْناها في شَكْلِ أسئلةٍ مُحَدَّدَةٍ بحيثُ يُمْكِنُ الإجابة عنْها إجَابَةً عَقَدِيَةً عِلْمِيَةً دَقيقَةً، وهي: هل الأُمِّيَّةُ

النَّبوِيَّةُ، بالمعنى الذي شاع بين المُسْلِمينَ بالأمسِ، وما زال شائعاً بيْنَهُم اليوم، مُعْجِزَةٌ حقيقيَّةٌ من المُعْجزاتِ التي تَدُلُّ على صِدْق دعوى النَّبِيِّ الخَاتَمِ، نبيِّنا مُحمَّد ﷺ؟ وهل في الوصف المُسْتَحَقِّ للنَّبِيِّ ﷺ بأنَّه (النَّبِيُّ الأُمِّيُّ) بالمعنى الصحيح لهذا الوصف، وهو (النَّبِيُّ غير الكتابي)، نَصيبٌ في الدِّلالَةِ على نُبُوَّتِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؟ وهل استَخْدَم الفكر الاسْتِشْراقِيُّ ما انتهى إليه عندما قرَّر تعلُّم النَّبِيِّ الكريم في الطَّعن في النُّبُوَّةِ الإسْلاميَّةِ؟ وما هو السرّ في عَدَمِ إقْدَامِ هذا الفِكْرِ على ذلك، خُصُوصاً مع المَيْلِ الشَّديدِ لعَدَدٍ كَبير من المُسْتَشْرِقِينَ للسَّير في هذا الطريق؟ وهل يُعتَبَر النَّصارى، بِنَاءً على تَقْعيدِ نَظَرِيَّةِ النُّبُوَّةِ الذي بدا ولو بشكل شاحِبٍ في هذا الكتاب، مِنْ أهل الكتاب؟ وما هو حدُّ وصفهم بذلك؟

وفيما عَدَا السُّؤال الأخير الذي لن نُحاوِل الإجابةَ عنه، ولو مُجَرَّدَ مُحاوَلة، لِعَدَمِ تَعَلُّقِ تَمامِ مَسائِل هذا الكِتاب، حسب تصوُّرِنا لها، ببَحْثِه إلا بشكلٍ جُزْئِيٍّ. إضافة إلى احْتِياجِه إلى بَحْث دِينِيٍّ عِلْمِيٍّ مُسْتَقِلٍ. إذن، فيما عدا هذا السُّؤال، فإنَّنا سنعمل، في هذا الفَصْلِ الأخير، على إعْطاءِ أجْوِبَة دَقيقَة، قدْرَ الإمْكان، على ما طَرَحْنَاهُ من الأسْئلَةِ التي ترتَبِطُ، في الحقيقةِ، مع بَعْضِها البَعْضِ ارْتِباطات خَفيَّةً، سنُحاوِلُ إظهارَها مع توالي الأفكارِ التي سنأتي بها.

ومن المُؤكَّد أنَّ القارئ للفُصُولِ السَّابِقَةِ، أو لغَيْرِها ممَّا أَلَّفَهُ علماؤُنا القُدامى والمُحْدَثونَ في المَوْضوع، لا يشُكُّ للَحْظَة في ذَهابِ جُمْهورِ عُلَماءِ الإسلامِ إلى إثْباتِ أنَّ جَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ بالقِراءةِ والكِتابَةِ هو مُعْجِزَةٌ مِنْ جُمْلَةِ المُعْجِزات والأعْلام الكَثيرةِ التي أكْرَمَ الله تعالى بها نَبِيَّهُ مُحمَّداً عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، لِتأكيدِ صِدْقِه في دَعْواهُ النُّبُوَّةَ، وتَأْييدِهِ في قِيامه بوَاجِبِ الرِّسالَة.

وتَكْفي إطْلالَةٌ سَريعَةٌ على بعضِ ما نَقَلْناهُ في هذا الكِتَابِ مما أَلَّفَهُ جُمْهُورُ المُفسِّرِينَ القُدامى في بَيَانِ مَعانِيَ عددٍ من الآياتِ التي دَارَ عَلَيْها البَحْثُ للتأكُّدِ مِنْ هذا

الأمْرِ. وإذا أرَدْنا الاسْتِشْهادَ، مُجدَّداً، لما قُلْنَاهُ، وبِغَيْرِ ما أوْرَدْناهُ مِنْ نُصوصٍ، فإنَّنا نجِدُ مِنْها الكثيرَ. ومِنْ ذلك قولُ الإمامِ الماوَرْدي عند عرضِهِ للرأْيِ الثَّاني في تفْسير الآية 157 مِنْ سورة الأعراف: «الثَّاني: أنَّه كان أهْلُ الكتابِ يَجدونَهُ في كُتُبِهم أنَّ مُحمَّداً لا يَخُطُّ بِيَمينِه ولا يَقْرَأُ كِتَاباً، فَنَزَلَ ذلك فِيهِم لِيَدُلَّهُم على صِحَّة نُبُوَّتِه»[1].

وقال الإمامُ ابن الجَوْزي في تفسيره لِسورة العَنْكَبُوت: «ما كُنْتَ قارئاً قَبْلَ الوَحْيِ ولا كاتِباً. وهَكَذَا كانَتْ صِفَتُهُ في التَّوراةِ والإنْجيلِ أنَّهُ أمِّي لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ. وهذا يَدُلُّ على أنَّ الذي جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ الله تَعَالَى»[2].

وما ذَكَرَه هذان الإمامانِ هُوَ عَيْنُ ما ذَهَبَ إليه الأئمَّةُ أبو حَيَّان والقُرْطُبي والبَيْضاوي والألوسي[3]. وقد جاءت عِبَارَةُ الإمامِ البَرْسَوي مُخْتَصَرَةً وَوَاضِحَةَ الدِّلالة في التَّعْبير عن الرَّأي الذي تَبَنَّاه المفَسِّرونَ القُدامى في الموضوع؛ ولذلك سَنَنْقُلُها بِنَصِّها لِتَكُونَ أرْضِيَةً يَنْطَلِقُ مِنْها القارئُ الكريمُ في تَتَبُّعِه لدراسَتِنا لهذه المسْألة. قال، رَحِمَهُ اللهُ، في تفسير الآية 157 مِنْ سورة الأعراف: «وكَوْنُه، عَلَيْه السَّلامُ، أُمِّياً مِنْ جُمْلَةِ مُعْجِزَاتِه. فَإنَّه، عَلَيْه السَّلامُ، لَوْ كَانَ يُحْسِنُ الخَطَّ والقِرَاءَةَ لَصَارَ مُتَّهَماً بِأنَّه رُبَّمَا طَالَعَ في كُتُبِ الأوَّلِينَ والآخِرينَ، فحَصَّلَ هذه العُلوم بِتِلْكَ المُطالَعَة»[4].

ومن المَعْروف أنَّ ما ذَهَبَ إليه المفَسِّرونَ القُدامى في الأمْرِ لم يَكُنْ بِدْعاً في تَصَوُّرِ مُعْجِزاتِ النَّبيِّ ﷺ في تلْكَ القُرونِ. وبِالفِعْلِ، فقد شارَكَ المُفَسِّرينَ فيما أثْبَتُوهُ غَيْرُهُمْ من العُلَمَاءِ، وعلى رَأْسِهِمْ عُلماءُ العَقيدةِ، أيْ المُخْتَصُّونَ في دِرَاسَة

(1) النكت والعيون 4/ 132.

(2) زاد المسير 6/ 277.

(3) انظر البحر المحيط لأبي حيان 4/ 402، و 7/ 151. وجامع أحكام القرآن للقرطبي 13/ 351. وأنوار التّنْزِيل للبيضاوي 1/ 224. وروح المعاني للألوسي 9/ 79.

(4) روح البيان 3/ 251.

أركانِ إيمانِ الأُمَّةِ الإسْلاميَّةِ وتَثْبيتِها والذَوْدِ عن مُسَلَّمَاتِها . ومِنْهم الأئمة المَاتُرِيدِي[1] والباقِلاني[2] والبَغْدادي[3] والجُوَيْني[4] . وعبارَةُ الإمام (البَيْهَقي)[5] أوضَحُ ممَّا أَوْرَدُوهُ في التَّعْبير عن إجْماعِ عُلَماءِ العَقيدةِ في المسْألة ، ولذلك نَضَعُها بين يَدَيْ القارئِ الكريمِ . قال رَحِمَهُ اللهُ : «ومِن دَلائلِ نُبُوَّتِه ، ﷺ ، أنَّهُ كان رَجُلاً أُمِّيّاً ، لا يَخُطُّ كِتَاباً بِيَدِه ، ولا يَقْرَؤُه . وُلِد في قَوْمٍ أُمِّيين ، ونَشَأَ بَيْنَ ظَهْرَانِيهم في بَلَدٍ لَيْسَ بها عالِمٌ يَعْرِفُ أخْبارَ المُتَقَدِّمين ، ولَيْسَ فيهم مُنَجِّمٌ يَتَعَاطَى عِلْمَ الكَوائِنِ ، ولا مُهَنْدِسٌ يَعْرِفُ التَّقْديرَ ، ولا فَيْلَسُوفٌ بَصيرٌ بالطَّبائِعِ ، ولا مُتَكَلِّمٌ يَهْتَدي لِرُسُومِ الجَدَلِ ووُجُوهِ المُحَاجَجَةِ والمُناظَرَةِ . . . ولَمْ يَخْرُجْ في سَفَرٍ ضَارِباً إلى عَالِمٍ ، فَيَعْكُفُ عليه ، ويَأْخُذُ مِنْهُ هَذِهِ العُلُومَ . وكُلُّ هذا مَعْلُومٌ عِنْدَ أهْلِ بَلَدِه»[6] .

وتَبَعاً للقاعِدَةِ التي كثيراً ما شَهِدْنا تَحَقُّقَها ، والمُتمثِّلَةِ في (تَقْليديَّةِ) الفِكْرِ الإسْلاميِّ الحَديثِ ، وعَدَمِ قُدْرَتِه ـ أو عَدَمِ رَغْبَتِه ـ على مُعَاوَدَةِ النَّظَرِ في الكَثيرِ من المَسَائلِ التي عالَجَها العُلَمَاءُ المُسْلِمونَ القُدامى ؛ فقد سارَعَ المُفَسِّرونَ المُحْدَثون ، كما

---

(1) انظر كتاب التوحيد ص194 . والماتُريدي هو أبو منصور مُحمَّد بن مُحمَّد السمرقندي . إمام في الفقه الحنفي ، وإمام في علم الكلام . ت 333هـ .

(2) انظر إعجاز القرآن ص34 .

(3) انظر أصول الدين ص183 ، 184 . والبغدادي أبو منصور عبد القاهر طاهر بن محمد الأسْفراييني . متكلِّم أشعري شهير ، ورياضي كبير . له : الفرْق بين الفِرق . ت 429هـ . انظر وفيات الأعيان 3/ 203 .

(4) انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص295 . والجوَيْني هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله . فقيه شافعي ، ومتكلِّم أشعري كبير . له : البرهان ، في أصول الفقه ، ونهاية المطْلَب في دراية المذهب . ت 478هـ . انظر وفيات الأعيان 3/ 167 .

(5) أبو بكر أحمد بن الحسين النَّيسابوري . فقيه شافعي ، ومتكلِّم ، وإمام في الحديث . له : السُّنن الكبرى ، والسُّنن الصُّغرى ، وشُعب الإيمان ، ودلائل النُّبوَّة . ت 450هـ . انظر وفيات الأعيان 1/ 75 .

(6) الاعتقاد على مذهب السلف ص147 .

سارَعَ نُظَراؤُهُمْ من العُلَمَاءِ المُهتَمِّين بِمَسائِلِ العَقيدَةِ والفِكْـرِ الإِسْلامِيِّ، إلى مُعاوَدَة إِنْتَاجِ آراءِ القُدامى في مسْألَة أُمِّيَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ إِنْتاجاً، لا جَديدَ فيه إلا مِنْ حَيْثُ مُعَاوَدَةُ التَّعْبيرِ - تَعْبيراً شاحِباً - عن القديم بلُغة مُعاصِرَة.

وقد قادَتْ هذه النَّفْسِيَّةُ، وهذا المَنْهَجُ في الكِتابة عن أشْياءِ الإِسْلام، الشَّيخ سَيِّد قُطْب إلى تَقْريرِ المُعْجِزَةِ في كَونِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ مُتَعَلِّمٍ، فقال في تفْسيرِ سورة العنكبوت: «وهكذا يَتَتَبَّعُ القُرْآنُ الكَريمُ مَواضِعَ شُبُهاتِهِم... فَرَسُولُ اللهِ ﷺ عاشَ بَيْنَهم فتْرَةً طَويلَةً مِنْ حَياتِهِ لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ، ثُمَّ جاءَهُم بهَذَا الكِتَابِ العَجيبِ الذي يُعْجِزُ القارِئِينَ الكاتِبينَ. ولَرُبَّما كانَتْ تَكُونُ لَهُمْ شُبْهَةٌ لو أنَّه كانَ مِنْ قَبْلُ قَارِئاً كَاتِباً»[1]. وقال الشَّيخ الدكتور وَهْبَة الزُّحيلي: «فَالأُمِّيَّةُ آيَةٌ مِنْ آياتِ نُبُوَّتِهِ، وأنَّ القُرْآن المُعْجِزَ مُنَزَّلٌ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِ الله. فَهُوَ مَعَ أُمِّيَتِهِ أَتَى بِأَكْمَلِ العُلُوم»[2].

وكَتَبَ الشَّيخ مُحمَّد الطاهِر بن عاشور فقْرَة لَطيفَةً في تَأكيدِ المَسْأَلَة، وذلك عند تَفْسيرِه للآية 157 مِنْ سورة الأعْرَافِ، فَقَالَ: «والأُمِّيَّةُ وَصْفٌ خَصَّ اللهُ به رَسُولَه مُحمَّداً ﷺ إتْمَاماً للإعْجَازِ العِلْمِي العَقْلِي الذي أيَّدَهُ اللهُ به، فجَعَلَ الأُمِّيَّةَ وَصْفاً ذاتياً لَهُ لِيُتِمَّ بِهَا وَصفَهُ الذَاتِي، وهُوَ الرِّسالَةُ؛ ليُظْهِرَ أنَّ كَمالَهُ النَّفْساني كَمالٌ لَدُنِيٌّ إلَهِيٌّ، لا واسِطَةَ فيه...؛ لأَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ لَهُ من المَعْرِفَة وسَدادِ العَقْلِ ما لا يَحْتَمِلُ الخَطَأَ في كُلِّ نَوَاحِي مَعرِفَةِ الكَمَالاتِ الحَقِّ... صَارَتْ أُمِيَّتُهُ آيَةً عَلَى كَوْنِ مَا حَصَلَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ فُيُوضَاتٍ إِلَهِيَّة»[3].

---

(1) في ظلال القرآن 5/ 2746.

(2) التفسير المنير 9/ 119. وانظر المرجع السابق 21/ 9.

(3) التحرير والتنوير - ج8 - ق2 - ص133. وقال الشَّيخ في تفسيره لسورة العنكبوت: «وهذا استدلال بِصِفَة الأُمِّيَّة المَعْروف بها الرسول ﷺ ودلالتها على أنه موحى إليه من الله أعظم دلالة». التحرير والتنوير 21/ 9.

ويُلاحِظُ الدَارِسُ لآراءِ المُفكِّرِينَ المُسْلِمينَ المُحْدَثِينَ الاجْتِهَادَ نَفْسَهُ الذي يُلاحِظُه فيما كَتَبَهُ المفسِّرونَ عِنْدَ سَعْيِهِمْ لِتَأكِيدِ الإعْجَازِ الكَامِنِ في عَدَمِ تَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ. كما يُلاحظُ استخْدامَهم للمَوادِ نَفْسِها والتَّبريرات ذاتها. وإنَّنا نرى مَلْمَحاً عنْ ذلك فيما كَتَبَهُ الإمَامُ مُحمَّد عَبْدُه(1). كما نَقْرَأُ ما يُؤكِّدُهُ، بِشَكْلٍ صَريح، وعبارَة مَبْسوطَة، فيما كتَبَهُ تِلْميذُهُ الأُسْتَاذُ مُحمَّد رَشيد رِضا؛ حَيْثُ قال: «إنَّ العَاقِلَ، المُسْتَقِلَّ الفِكْرِ، إذا عَرَفَ تاريخَ محمد ﷺ وتاريخَ أنْبياءِ بَنِي إسْرائيلَ عَلَيْهم السَّلامُ، فَإنَّهُ يَرَى محمداً ﷺ قَدْ نَشَأَ أُمِّيّاً، لَمْ يَتَعَلَّمْ القراءةَ ولا الكِتابَةَ، وأنَّ قَوْمَهُ الذين نَشَأَ فِيهِمْ كانوا أُمِّيينَ، وَثَنِيينَ، جاهِلينَ بِعَقائِد المِلَلِ وتَوَاريخِ الأُمَمِ وعُلومِ التَّشْريعِ والفَلْسَفَةِ والأَدَبِ، حتى إنَّ مَكَّةَ، عاصِمَةَ بِلادِهم، وقاعِدَةَ دِينِهم... لم يَكُنْ يوجَدُ بها مَدْرَسَةٌ ولا كِتابٌ مُدَوَّنٌ قط. فما جَاءَ بِهِ من الدِّينِ التَّامِ الكامِلِ... لا يُمْكِنُ أنْ يَكونَ مُكْتَسَباً»(2).

والمُلْفِتُ لِلانْتِبَاهِ أنَّ القارئَ لِلاسْتِدْلالاتِ التي ساقَها جَمْهورُ عُلَماءِ الإسْلامِ لِتَأكيدِ الإعْجَازِ الكامِنِ في صِفَةِ الأُمِّيَّةِ النَّبَوِيَةِ يَجِدُ فيها خَلْطاً عَجيباً، لم يَكُنْ أحَدُهم بِمَنْأى عنه؛ ذلك أنَّهم قدَّموا لإبْرازِ الإعْجَازِ الذي تَوَهَّموهُ بإثْباتِ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ قارِئاً. وكانوا، دائماً، يُضيفون لِذَلِكَ، القَوْلَ بِعَدَمِ مُخالَطَتِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ للعُلَماءِ، سَواءً أكَانوا عُلَماءَ دِينٍ، مِثْلَ الأحْبارِ والرُّهْبانِ، أو عُلَماءَ دُنْيَويينَ، مِثْلَ الفَلاسِفَةِ والأطِبَّاءِ والمُؤَرِّخينَ والفَلَكِيينَ... وغَيْرَ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ، مِنْ شُعَراءَ ومُنَجِّمينَ وكُهَّان وسَحَرَة.

وقدْ كانت ثَمَرَةُ هذه الطَّريقَةِ في الاسْتِدْلالِ حَتْمِيَةً؛ إذْ انْتَهوا إلى الإثْباتِ النَّظَري للإعجاز القُرْآني. وهِيَ نَتيجَةٌ عِلْمِيَةٌ، رَغْمَ أنَّنا من المُمْكِنِ أنْ نَصِفَها بالعَجْزِ

(1) انظر رسالة التوحيد ص6.

(2) الوحي المحمدي ص50. وانظر دراسة تحليلية لشخصية النَّبِي ﷺ قلعة جي ص48.

عَنْ التَّعْبيرِ الحَقيقي عن وُجوهِ الإعْجازِ القُرْآني، الذي يَتَجاوَزُ في ماهيَتِه ومَجالاتِه وطُرُقِ التَّنْبيه إليه هذا المَنْهَج. ولكنْ مع هذا الذي قُلْناهُ، فَإنَّنا نَظَلُّ مُقْتَنعينَ تَماماً بِأنَّ الخَلْطَ بَيْنَ المُقَدِّمَتَيْنِ اللَتَيْنِ استَنَدَ عُلَماؤُنا عَلَيْهِما في التَّوَصُّلِ إلى النَّتيجَةِ التي كانوا يَرْجونَها غَيْرُ صَحيحٍ؛ ذلك لأنَّهُم مَزَجوا بَيْنَ مُقَدِّمَتَيْنِ غَيْرِ مُتَلازِمَتَيْنِ ضَرورَةً، كَما يُوحي بِذَلِك المَنْهَجُ الذي اعْتَمَدُوهُ. بل إنَّ هَاتَيْنِ المُقَدِّمَتَيْنِ، عِنْدَ التَّحْقيقِ، مُقَدِّمَتانِ مُتَمايِزَتانِ. هذا إضافةً إلى أنَّ إحْداهُما تَصْلُحُ لِمُحاوَلَةِ إثْباتِ الطَّابِعِ المُعْجِزِ لِوُجودِ القُرْآنِ بالفِعْل. وتلك هي المُتَمَثِّلَة في بَيانِ عَدَمِ اتِّصالِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، في يَوْمٍ من الأيامِ، بأيِّ مَصْدَرٍ مَعْلومات، كان يُمْكِنُهُ - جَدَلاً - أنْ يَسْتَنِدَ عليه في (إيهامِ) قَوْمِه بِصِدْقِه في دَعْوَاهُ النُّبُوَّةَ. أمَّا المقدِّمَةُ الأُخْرى، فَهِيَ ما عَرَفْناهُ يَقيناً مِنْ جَهْلِه لِلْقِراءَةِ والكِتابَةِ. والتي لا يَصِحُّ أنْ تُتَّخَذَ مُقَدِّمَةً لإثْباتِ أو لِنَفْيِ تَأثُّرِه وتَأثُّرِ ما جاء به في القُرْآنِ الكَرِيمِ بِأيِّ مَصْدَرٍ غير المَصْدَرِ الذي (يَزْعَمُهُ) عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وهُوَ الوَحْيُ الإلَهِيُ.

وإذا كان من الصَّحيحِ أنْ نُقَرِّرَ تَحَكُّمَ التَّسَرُّعِ وعَدَمِ التَّأمُّلِ في الإجْراءِ الذي دَفَعَ عُلَماءَنا إلى المزْجِ بَيْنَ مُقَدِّمَتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْن. فَمن الصَّحيحِ أيْضاً أنْ نُقَرِّرَ أنَّ النَّتيجَةَ التي انْتَهَتْ إليها هاتان المُقَدِّمَتانِ؛ أي: الإثْباتُ النَّظَري للإعْجازِ القُرْآني، وبالتالي لِصِحَّةِ النُّبُوَّةِ الإسْلامِيَةِ، قد لَعِبَتْ دَوْراً كَبيراً في إخْفاءِ خَطَأِ المَنْهَجِ الذي أوْصَلَ إلى اسْتِخْراجِها وتَثْبيتِها. بل إنَّنا نَعْتَقِدُ أنَّها قدْ تَجاوَزَتْ ذلك، لأنَّها مَنَعَتْ الباحِثينَ اللاحِقينَ مِنْ مُجَرَّدِ النَّظَرِ مُجَدَّداً في هذا المَنْهَجِ، ما دامَ الهَدَفُ مِنْهُ، وهُوَ إثْباتُ الإعْجازِ قَدْ تَحَقَّقَ.

وقد ذَهَبَ هؤلاء، بِتأثيرِ ذلك، إلى اسْتِبْدالِ النَّظَرِ المُتَأمِّلِ في كُلِّ ما ذَهَبَ إليْهِ الجُمْهورُ في الموضوع، بِكِتابَةِ مُقَدِّمات سَريعَة وبَليغَة؛ حَيْثُ احْتَوَتْ على الكَثيرِ من (السَّيَلانِ) اللَّفْظي الذي تَوَلَّدَ عَنْهُ إثْباتُ الإعْجازِ المَرْغوبِ فيه بسُرْعَةٍ، تُعادِلُ سُرْعَةَ

جَرَيانِ قَلَمِ الدكتور الدُوري - الذي كان آخرَ باحِثٍ يكتُبُ في موْضوع أُمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ حسب عِلْمي - إلى إثْباتِ الإعْجاز مُسْتَنِداً على المَنهج الهَجِينِ نَفْسِه؛ حيث قال: «أجَلُّ مُعْجزَاتِ النَّبيِّ ﷺ وأشْرَفها أنَّهُ كان رَجُلاً أُمِّيّاً، لَمْ يَتَعَلَّمْ مِنْ أُسْتاذ ولَمْ يُطالِعْ كِتاباً، ولم تَتَّفِقْ له مُجالَسَةُ أحَدٍ من العُلَماء؛ لأنَّه ما كانَتْ مَكَّةُ بَلْدَةَ العُلَماء، وما غابَ رسولُ الله ﷺ عن مَكَّةَ غَيْبَةً طويلَةً يُمْكِنُ أنْ يُقال: إنَّه في مُدَّة تلْكَ الغَيْبَة تَعَلَّمَ العُلومَ الكَثيرَةَ. ثُمَّ إنَّهُ مَعَ ذَلِكَ فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ بَابَ العِلْمِ والتَّحْقيقِ وأظْهَرَ على يَدَيْه هَذا القُرْآنَ المُشْتَمِلَ على عُلومِ الأوَّلِينَ والآخِرينَ، فَكانَ ظُهورُ هذه العُلومِ العَظِيمَةِ عَلَيْه مَعَ أنَّهُ كان رَجُلاً أُمِّيّاً. . . مِنْ أعْظَمِ المُعْجِزاتِ»[1].

نَعْتَقِدُ أنَّنا نبّهنا القارئَ الكريمَ بِما فيه الكِفايَة إلى الخَطَأ في الخَلْطِ بين هاتين المُقَدِّمَتَيْن، اللتين استَنَدَ عُلَماؤُنا على المَزْج بينهما، في الاستدلال على الطابَع الخارِقِ للعادَة لِمَجِيءِ القُرْآنِ الكَرِيم على يَدِ النَّبيِّ عَلَيْه الصَّلاةُ وَالسَّلام[2]. ولَعَلَّهُ بَدَأ يَتَساءَلُ عن العَلاقَة بَيْنَ كَوْنِ النَّبيِّ ﷺ جاهلاً بالقِراءة والكِتابَة، أو كَوْنِه مُتَعَلِّماً، وبَيْن مَجيئِه بالقُرْآنِ الكَريمِ. والحقيقةُ أنَّنا قد سَأَلْنا أنْفُسَنا السُّؤالَ نَفْسَهُ حين تَأَمَّلْنا فيما كَتَبَهُ عُلَماؤُنا في الموْضوعِ. وقدْ صُغْنا هذا السُّؤالَ بِشَكْلٍ واضِحٍ؛ بِحَيْثُ تَكونُ الإجابَةُ عَنْهُ دَقيقَةً ومُحَدَّدَةً تَماماً. والسُّؤالُ هو: هَلْ يُعْتَبَرُ تَعَلُّمُ النَّبيِّ ﷺ لو فَرَضْنا - جَدَلاً - تَعَلُّمَهُ ناقِضاً لِمُعْجِزَةِ القُرْآنِ الكَريمِ؟ وهَلْ كان ذَلِكَ سَيُشَكِّلُ باباً للطَّعْنِ في نُبُوتِه، فَيُبادِرُ القُرْآنُ الكَرِيمُ إلى سَدِّه بِإحْكام، كما هو واضِحٌ في عَدَدٍ من الآياتِ القُرْآنِيَة التي لَيْسَ مِنْها، قطْعاً، تِلْكَ التي دَرَسْناها في هذا الكِتاب؟

(1) مجلة جامعة الأمير عبد القادر (قسنطينة) - مقال (أمية الرسول محمد ﷺ) ص35.

(2) الأمر الخارِق للعادة هو مضمون المُعْجِزَة ذاتها. وقد عرَّفها الإمام الرَّازي، فقال: «هي أمر خارِق للعادة، مَقْرون بالتَّحَدِّي، مع عَدَمِ المُعارَضَة». محصل أفكار المتقدِّمين والمُتأخرين ص207. وانظر في الموضوع المغني في أبواب التوحيد والعدل - عبد الجبار بن أحمد 15/ 279. وشرح الأصول الخمسة له 2/ 242. وأصول الدين - البغدادي ص170.

وإنَّ أوَّلَ اللَّبِناتِ التي سَنُؤَسِّسُ عَلَيْها الإجابَةَ على السُّؤالِ السَّابِقِ، تَتَمَثَّلُ في التَّنْبيهِ على تِلْكَ الظَّاهِرَةِ الجَديرَةِ بالاهْتمامِ، والتي ميَّزَتْ بين ما أوْرَدَهُ بَعْضُ عُلَمائنا القُدامى في الاحْتِجاجِ لِرَأْيِهِم حَوْلَ مُعْجِزَةِ الأُمِّيَّةِ النَّبَوِيَةِ وبَيْنَ ما أوْرَدَهُ جُمْهورُ القُدامى والمُحْدَثينَ فيها. وتَتَمَثَّلُ هذه الظَّاهِرَةُ في دِقَّةِ تَأْسيسِ ذلك (البعض) للمَسْألة، ودِقَّةِ تَحْديدِهِمْ لِمَجالِ عَمَلِ - أو إعْمالِ - هذه المُعْجِزَة. وإنَّ دراسَةَ ما كَتَبَهُ الأُسْتاذُ أبو مَنْصورِ البَغْدادي في الأَمْرِ جَديرٌ بِتَوْضيحِ ما نَرْمي إليْه؛ حيثُ كَتَبَ في وُجوهِ إعْجازِ القُرْآنِ الكَريمِ: «ومِنْها ما فيهِ من الأخْبارِ عَنْ غُيوبٍ سالِفَة. وذَلِكَ عَجيبٌ إذا وَرَدَتْ مِمَّنْ لم يَعْرِفْ الكُتُبَ، ولَمْ يُجالِسْ أصْحابَ التَّواريخِ»[1].

ورَغْمَ أنَّ الأُسْتاذَ البَغْدادي قَدْ مَزَجَ، كَغَيْرِهِ مِنْ عُلَماءِ الإسْلامِ، بَيْنَ المُقَدِّمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ رَأَيْنا أنَّهُما مُتَمايِزَتَيْن، إلا أنَّهُ قد خَصَّ مَجالَ مُعْجِزَةِ الأُمِّيَّةِ، التي وافَقَ الجمهورَ في القَوْلِ بِوُجودِ الإعْجازِ فيها، في مَجالٍ مُحَدَّد. وهُوَ استِعْمالُها في نَفْيِ تَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ أخْبارَ الحَوادِثِ السَّابِقَةِ والأُمَمِ الغابِرَةِ فَقَطْ، لا تَعْميمَها على مُجْمَلِ وُجُوهِ الإعْجازِ التي وَرَدَتْ في القُرْآنِ الكَريمِ أو جاءَتْ بها الرِّواياتُ.

وإنَّ صِحَّةَ هَذا الطَّرْحِ جَلِيَّةٌ لِكُلِّ مُتأَمِّلٍ؛ ذَلِكَ أنَّ القُرْآنَ الكَريمَ قد احْتَوى على الكَثيرِ مِنْ وُجُوهِ الإعْجازِ التي لا تَعَلُّقَ لها بِتَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ أو أُمِّيَّتِه بالأساس. فَالقُرْآنُ الكَريمُ، مَثَلاً، مُعْجِزٌ بِفَصاحَتِهِ وبَلاغَتِهِ التي حَيَّرَتْ البَدْوَ والحَضَرَ زَمانَ النُّبُوَةِ، والتي ما زالَتْ تَشِعُّ بِلألاءِ بَهائِها، ودِقَّةِ مُصْطَلَحِها - نَقْصِدُ، بالذات، إعْجازَهُ - ورِقَّةِ مَخارِجِها، وثَراءِ مَجازِها، وسِحْرِ موسيقاها، ووَفاءِ مَعانيها، على قُرَّاءِ آياتِ اللهِ المُبارَكَةِ إلى اليَوْمِ. ولا يَحْتاجُ التَّأْسيسُ لإعْجازِ هَذه التَّفْصيلاتِ التي أَلْمَحْنا إلَيْها إلماحَ العاجِزِ إلى إثْباتِ عَدَمَ تعلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ؛ ذَلك لأنَّ المُعانِدَ يُمْكِنُهُ أنْ

(1) أصول الدين ص183، 184.

يزْعمَ أنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كان شاعِراً أو أديباً. . . أو غيرَ ذلك من الهُوِيَّاتِ المُتَمَرِّسةِ بِفُنونِ القَوْلِ.

ومن المعْلومِ أنَّ النُّبوغَ في كُلِّ هذا لَمْ يَكُنْ يَحْتاجُ إلى تَعَلُّمِ قراءة ولا كِتابَة، خُصوصاً في زَمانِ النُّبُوَةِ المُحَمَّدِيَة، وفي أُمَّة مِثْلَ الأُمَّةِ العَرَبِيَة. وإنَّ الشَّواهِدَ على صِحَّةِ ما ذَهَبْنا إليه كَثيرَةٌ، ومنْها انْصِرافُ الشُّعَراءِ الشَّعْبِيِّينَ - اسْتِعْمالُ هؤلاءِ لِلُّغَةِ العَامِيَةِ ليسَ ناقِضاً لما نَقُولُهُ؛ لأنَّ الفُصْحى عِنْدَ الفُصَحاءِ مُساوِيَةٌ للعامية عِنْدَ العَوامِ مِنْ حيثُ أنَّهُما وسيلَتا تَعْبير - إلى قَرْضِ الشِّعْرِ، وإجادَتِهِم لِفُنونِ القَوْلِ، دونَ أنْ يكونَ لَهُمْ حَظٌّ مِنْ تَعَلُّمٍ؛ حيثُ يكْتَفونَ، إذا وُهِبوا المَلَكَة، بِسَلامَةِ الفِطْرَةِ وسَماعِ المَرْوِياتِ، ثم إنْشادِ قَصائدِهِم التي يَحْفَظونَها عن ظَهْرِ قلْب.

والقُرْآنُ الكَريمُ مُعْجِزٌ بِتَنَبُّؤاتِه بالحَوادِثِ المُسْتَقْبلية. ولا تَعَلُّقَ لهذا الوَجْهِ أيْضاً، وكما هُوَ واضِحٌ، بِتَعَلُّمِ قِراءَة أو جَهْلٍ بها؛ إذْ يَسْتَطيعُ كُلُّ مُعاند، كَما شَهِدَتْ الدَّعْوَةُ ذلك مع كُفَّارِ العَرَبِ في الأزْمِنَةِ القَديمَة ومع المُسْتَشْرِقينَ في العَصْرِ الحَديثِ، أنْ يَدَّعِيَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ كاهِناً أو عَرَّافاً أو رَجُلاً عَبْقَرِياً يَسْتَطيعُ اسْتِنْتاجَ ما يُخْبِرُ النَّاسَ بِهِ مِنْ مُقَدِّماتِ الحَوادِثِ ذاتِها.

وما قُلْناهُ قَبْلَ قَليلٍ يَصِحُّ على غَيْرِ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْناهُما مِنْ وُجوهِ إعْجازِ القُرْآنِ الكَريمِ؛ ذلك أنَّ المُعانِدَ يَسْتَطيعُ أنْ يَدْفَعَ إلْزامَها بما يَتَهَيَّأُ لَهُ مِن التَّبْريراتِ الواهِيَةِ والحُجَجِ السَّاقِطَةِ دونَ أنْ يكونَ لِتَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ أوْ جَهْلِه بالقِراءة تَأثيرٌ في ذَلِكَ. وَهِيَ حُجَجٌ لا تَنْقُضُ وُجُوهَ الإعْجازَ القُرْآني، قَطْعاً، بالنِّسْبَةِ لِكُلِّ عالِمٍ مُتَخَلِّصٍ من الأهْواءِ، ولكنَّها تُشَكِّلُ، كما شَكَّلَتْ بِالفِعْلِ، وما زالتْ تُشَكِّلُ إلى اليومِ، مَطاعِنَ لِكُلِّ مُعْتَدٍ أثيمٍ.

وفي ضوء ما سبق، فَإنَّ تَأسيسَ عُلَمائنا لِمُعْجِزَةِ القُرْآنِ الكَريمِ بواسطَةِ النَّصِّ على جَهْلِ نَبِيِّنا عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بِالقِراءةِ والكِتابَةِ؛ كما أنَّ السَّعْيَ إلى رَدِّ شُبُهاتِ

أعْداء (الحقيقة) باسْتِعْمالِ هذا الدليلِ، لَيْسَ أكْثَرَ مِنْ خَطأ جَرَّهُم إلَيْهِ ما تَقَدَّم بَسْطُهُ مِنْ خَلْطِهِمْ بَيْنَهُ وبَيْنَ المُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ لاسْتِدْلالِهِمْ. وَهِيَ ثُبوتُ عَدَمِ مُخالَطَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لأصْحابِ الدِّياناتِ والتَّواريخِ وغيرِهم من العُلَماء. وبالفعل، وعند التَّأمُّلِ، فإنَّنا نستطيع أنْ نُقَرِّرَ بكُلِّ اطمئْنان انْتِفاءَ المُعْجِزَةِ التي تَصَوَّرَها جُمْهورُ عُلَمائنا، وذلك لعدمِ وُجودِ علاقة بين عَدَمِ تَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ ومجيئِه بالقُرْآنِ الكَرِيمِ. وهو الأمْرُ الذي يَشْهَدُ له قُدْرَةُ كُلِّ حاسدٍ من اليَهودِ وكُلِّ ضالٍ من النَّصارى، إضافةً إلى كُلِّ صاحبِ هَوى أو جَهْلٍ، من اليهودِ والنَّصارى والعَرَبِ والنَّاسِ أجْمَعِين، أنْ يَزْعُمَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان صاحبَ مُخالَطاتٍ لأرْبابِ الدِّياناتِ المخْتَلِفَةِ؛ بحيثُ تَعَلَّمَ عنهم، عن طَرِيقِ المُشافَهَةِ، ما جاء به في القُرْآنِ الكَرِيمِ.

إنَّنا نَعْتَقِدُ، بعد هذا الذي أوْضحناهُ، أنَّه بإمكانِ القارئِ الكريمِ أنْ يُضيفَ إلى نتائجِ التَّحْقيقاتِ العِلْمِيَّةِ لِبَعْضِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ التي درسناها في هذا الكتابِ ما انْتَهَيْنا إلَيْهِ هنا. وسَيَظْهَرُ له حينها، وبشكلٍ جَلِيٍّ، أنَّ قولَه تعالى في العنكبوت ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ لا يحيل إلى نفي القراءة والكتابة عن النَّبِيِّ ﷺ بدليل ما سُقْناهُ، عند بحث الآية، منْ أنَّ (الكتابَ) المعنيَّ ليس هو مُطْلَقُ المكتوبِ، بل كتبُ أصحابِ الدِّياناتِ. وبدليلٍ آخر، وهو الذي أوْردناهُ قبل قليل، والمتَمَثِّل في أنَّ إثبات أُمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بمعنى إثْباتِ جَهْلِهِ بالقِراءة، لَيْسَ بِذِي جَدْوَى في رَدِّ مزاعمِ المبْطلين؛ لأنَّهُ يُمْكِنُهُمْ، دَائماً، أنْ يَدَّعوا تَعَلُّمَ الرَّسولِ الكريمِ ما جاءَ بِهِ بِتَأْثِيرِ مُخالَطَةِ أصْحابِ الدِّياناتِ. وهَذَا بالذَّاتِ هُوَ ما عَمِلَ القُرْآنُ الكَرِيمُ على نَقْضِه، فَنَصَّ العَزِيزُ الحكيمُ على ما عُرِفَ عنه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مِنْ أنَّه لم يكن مِنْ ذوي الاهتمامات الدِّينِيَّةِ الكِتابِيَّةِ قبلَ الوَحْيِ إليه، ولا كان من السَّاعين إلى تعلُّمِها، ولا المُخالِطينَ لأصْحابِها، فيكونُ ذلك مَظَنَّةً للشَّكِ فيه.

ومن المُلْفتِ للانْتباه أنَّ ما انتهيْنا إليه قبلَ قليل كان في مقْدورِ أيٍّ مِنْ عُلَمائنا أنْ يقرِّرَهُ. وإنَّ عدمَ وقوع ذلك مِنْهم ليْسَ لِشيءٍ إلا لِتَحَكُّمِ تَفْسيرِ (الأمِّي) بالجاهِلِ بالقِراءةِ والكتابة، وشيوع اسْتِشهادِهم على ذلك ببعض الآياتِ التي توارثوا تَفْسيرَها تَفْسيراً مُوحَّداً جيلاً بعد جيل. ولا أدلَّ على صحَّةِ ما قلناهُ مِنْ تخلُّص بعْضِ نُصوصِ المُفَسِّرينَ من الإحالَةِ على (مُعْجِزَةِ الأُمِّيَّة) حالما يَعرِضونَ لِتَفْسيرِ بعضِ الآياتِ القرآنيَّةِ التي لمْ يَشْتَهِرْ بين العُلَماءِ اسْتِعمالُها دليلاً على الأُمِّيَّة، رغم أنَّها تُشْبِهُ آيةَ سورةِ العنكبوتِ مِنْ حيثُ احْتِواؤها على المُحاجَجَةِ نفْسها. أي: تَنْبيهِ المشْركين إلى حقيقةِ انْتِفاءِ اتِّصالِه عَلَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ بأيِّ مَصْدَرٍ دينيٍّ قبلَ الوَحْيِ إلَيْه.

وإنَّ من النُّصوصِ الدَّالَّةِ على ما نَبَّهْنا عليه قَوْلُ الإمامُ الألوسي، عند تفسيره لقوله تعالى في يونس/ 16: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. قال الإمامُ: «بل، لعَمْري، أنَّ مَنْ كان له أدْنى مُسْكَةٌ مِنْ عقْلٍ، إذا تَأمَّلَ في أمْرِهِ ﷺ، وأنَّه نَشَأ فيما بَيْنَهُمْ هذا الدَّهْرَ الطَّويلَ (مِنْ غَيْرِ مُصاحَبَةِ العُلَمَاءِ في شَأْنٍ من الشؤونِ، ولا مُراجَعَةِ إلَيْهِم في فَنٍّ من الفُنونِ، ولا مُخَالَطَةِ للبُلَغاءِ في المُحاوَرَةِ والمُفاوَضَةِ...) ثُمَّ أتى بِكِتابٍ بَهَرَتْ فَصاحَتُهُ كُلَّ ذي أدَبٍ، وحَيَّرَتْ بَلاغَتُهُ مَصاقِعَ العَرَبِ، واحْتوى على بدائِعِ أصْنافِ العُلومِ... وغَدا كاشِفاً عَنْ أسْرارِ الغَيْبِ التي لا تَنالُها الظُّنونُ، ومُعْرِباً عن أقاصيصِ الأوَّلِينَ وأحاديثِ الآخرينَ من القُرونِ، ومُصَدِّقاً لما بَيْنَ يَدَيْه من الكُتُبُ المُنَزَّلَة، ومُهَيْمِناً عليْها... لا يَبْقى عِنْدَهُ اشْتِباهٌ في أنَّهُ وَحْيٌ مُنَزَّلٌ»[1].

ويَحْسُنُ بنا، قبل أنْ نختتم بَحْثَ هذه المسْألَة، أنْ نَعْمَدَ إلى تَبْديد وَهْمٍ آخَرَ عَلِقَ بالفِكْرِ الإسْلاميِّ عَبْرَ تاريخه. وَهُوَ الوَهْمُ الذي قَدْ يَتَغَلْغَلُ في نَفْسِ قارئ هذا الفَصْلِ، بَعْدَ أنْ يَظُنَّ أنَّ تَنْبيهَ العَديدِ من الآياتِ القُرْآنيَّةِ على نَفْيِ تَعَلُّمِ النَّبيِّ ﷺ

(1) روح المعاني 11/ 86، 87.

لِشَيْءٍ ممَّا جاءَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِن البَشَرِ، هُوَ نَصٌّ قرآنيٌّ على هذه المُعْجِزَةِ بالذَّاتِ. والحَقيقَةُ أنَّ هذا المَنْهَجَ القرآنيَّ ليس إلا تَنْبيهاً إلهياً لِلْمُخاطَبِينَ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ؛ حتى لا يُسارِعَ بَعْضُهُم إلى الحُكْمِ عَلَيْهِ بِناءً على التَّشابُهِ الظَّاهِرِي بَيْنَهُ وبَيْنَ الكتاباتِ الدِّينِيَةِ السَّابِقَةِ، ويُهْرَعَ غَيْرُهُمْ إلى تَغْلِيبِ سُوءِ الظَّنِ على النَّظَرِ المُتَأَمِّلِ في دِلاَلَةِ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ وتاريخه على صدْقه.

إضافةً إلى ما سبق، فإنَّنا نعتقد أنَّ القُرآنَ الكَرِيمَ ما كان بِحاجةٍ لِمِثْلِ هذه المُعْجِزَةِ لإثباتِ مَصْدَرِهِ الإلهيِّ؛ ذلك أنَّ ما احْتَواهُ مِنْ أنْواعِ العلومِ يَتجاوَزُ تَمَاماً جميعَ المعارفِ الدِّينِيَّةِ والدُّنْيَوِيةِ للبَشَرِ فُرادى ومُجْتَمِعِين. وفي هذه الحالة، فحتى لو فرضْنا - جَدَلاً - أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان مِن المُرْتادِينَ لمَجالِسِ أصْحابِ الدِّياناتِ، والدَّارسِينَ على أصْحابِ المعارِفِ والمقالاتِ؛ فإنَّ ذلك لا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ (مَظَنَّةً) للشَّكِّ في المصْدَرِ الإلهيِّ لِمَا جاءَ بِهِ. وقدْ وَرَدَ التَّنْبِيهُ على هذا الأصلِ في كثيرٍ مِنْ آياتِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ، ومِنْها: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ [الإسراء: 88].

وإذا ثَبَتَ هَذَا، فَيَجِبُ أنْ نَقُولَ، مِنْ جَدِيدٍ، بِأَنَّ تِلْكَ التَّنْبِيهاتِ القُرْآنِيَّةَ لَيْسَ لها غَرَضٌ إلا ما ذَكَرْنا. وأنَّ وَهْمَ عُلَمائِنا، حِينَ جَعَلُوا مِنْ هَذَا الأَمْرِ مُعْجِزَةً مِنْ مَعْجِزاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، ليس لَهُ سَبَبٌ إلا عَدَمَ امْتِلاكِهِمْ لِنَظَرِيَّةٍ مُتَكامِلَةٍ في (المُعْجِزات)، يَتَحَدَّدُ فيه تَعْرِيفُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الإلَهِيَّةِ البَشَرِيَّةِ وَأنْواعِها وأهْدافِها تَحْدِيداً بَالِغَ الدِّقَّةِ.

ومِنْ عَجائِبِ لَفَتاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ أنَّ مَنْهَجَهُ في إبْطالِ مَزاعِمِ المُشْرِكِين، أوْ إزالَةِ أوْهامِ مَنْ تَوَهَّمَ مِنْهُمْ أنَّ مَصْدَرَ ما جاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ وَحْيٍ هُوَ التَّأَثُّرُ بالكتاباتِ الدِّينِيَةِ السَّابِقَةِ، قَدْ أبانَ عَنْ (قُدْرَةٍ) على تَجاوُزِ (المَقْدوراتِ) البَشَرِيَّةِ. وإنَّنا نَجِدُ مَلْمَحاً على ذلك في تَجاوُزِ تَحْدِيدِهِ لِمَزاعِمِ المُبْطِلِينَ لِحُدودِ زَمانِ ومَكانِ نُزولِهِ.

وَهُوَ الأَمْرُ الذي يَكْشِفُ فِيهِ التَّحْلِيلُ عَنْ عِلْمٍ مُطْلَقٍ بِتَشَابُهِ نَفْسِياتِ القُدَماءِ وَالْمُحْدَثِينَ مِنْهُم، وَتَشَابُهِ مُسْتَنَدِهِمْ فِي العَمَلِ على إِبْطالِ دلالَةِ القرآنِ. هذا إِضَافَةً إِلى صَلاحِيَةِ مَنْهَجِهِ فِي الرَّدِّ على أَصْحابِها إلى اليَوْمِ. وهذا ما لا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَهُ أَبداً على تَحْدِيدِ عُلَمائِنا لِمَزاعِمِ الطَّاعِنِينَ على الوَحْيِ المُحَمَّدِي في هَذِهِ المَسْأَلَةِ، ولا على طَرِيقَتِهِمْ في الرَّدِّ على القُدَماءِ والمُحْدَثِينَ مِنْهُمْ على السَّوَاءِ.

وإذا شِئْنَا تَجْسِيدَ الفِكْرَةِ السَّابِقَةِ؛ وذلك بإعْطائِها مُحْتوى مَوْضوعِيّاً مُحَدَّداً، فلا مَناصَ من التَّقْرِيرِ، مُجَدَّداً، أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ لم يَعْتَمِدْ في التَّأْسِيسِ لِصِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ على الرَّبْطِ بين جَهْلِهِ للقراءةِ والكِتَابَةِ وبين تَجَاوُزِ ما جاء به لِقُدُراتِ البَشَرِ. وهو ما اعْتَمَدَهُ الفِكْرُ الإسلاميُّ القديمُ والحديثُ دليلاً على صِدْقِ الوَحْيِ. بل إِنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ اعْتَمدَ في تَنْبِيهِ المُشْرِكِينَ لِهَذا الصِّدْقِ على مَجِيءِ النَّبِيِّ ﷺ بِما صَدَّقَ به كُتُبَ الأَوَّلِين، وبِما هَيْمَنَ بِهِ عَلَيْهَا - وهذا هو الأهم، والأَوْلى بالتَّقْدِيمِ إذا أَرَدْنا البَحْثَ في الإِعجازِ القُرْآنِيِّ الكامِنِ في هذا الوَجْهِ - دون أَنْ تكونَ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَدْنى صِلَةٍ بأصحابِ هذه الكُتُبِ. ولا مَناصَ من التَّنْبِيهِ إلى أَنَّ الفِكْرَ الإِسْلامِيَّ الحَدِيثَ لم يكتفِ بِتَبَنِّي الخطأ الذي وَقَعَ فيه عُلَماؤُنا القُدامى في هذه المسْأَلَةِ، فأضافَ لذلك وَهْماً جَدِيدا، ساهَمَ به في تَرْسِيخِ الخطَأِ في العَقْلِيَّةِ المُسْلِمَةِ المعاصِرَةِ، وغَطَّى بِهِ في الوقت نفسه على (اللَّفْتَةِ) القُرْآنِيَّةِ التي نبَّهْنا إليها قبل قليل.

والوَهْمُ الجَدِيدُ الذي نَتَحَدَّثُ عَنْهُ لا يَعْدو أَنْ يكونَ تِلْكَ المُجادَلَةُ التي يَقومُ بِها الكُتَّابُ والمُفَكِّرونَ المُسْلِمونَ المُعاصِرونَ للإِنْتاجِ الاسْتِشْراقِيِّ، الذي أَصْبَحَ مُتَّهَماً، عِنْدَهُم، بالتَّرْوِيجِ لِفِكْرَةِ تَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ من أَجْلِ الطَّعْنِ في صِدْقِه. وإِنَّنا نَجِدُ مَلْمَحاً عَنْ هَذَا المُحَرِّكِ الجَدِيدِ الذي يَقُودُ عَمَلِيَةَ تأليفِ المُسْلِمينَ المُعاصِرينَ في أُمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَثَرِها في الإِعْجازِ القرآني في جَمْهَرَةِ المُؤَلَّفاتِ الإِسْلامِيَّةِ. كَما نَجِدُ هذِهِ الفِكْرَةَ

بارِزَةً عِنْدَ كُلِّ المُفَكِّرينَ الذين خَصَّصُوا هذا المَوْضوعَ بالتَّأليفِ، مثل الأسْتاذ مُطهري والشَّيخ البوطي والدُّكتور الدُّوري.

وقد يَظُنُّ ظَانٌّ أنَّ حُكْمَنا على المُؤَلِّفِينَ المُسْلمينَ بالتَّوَهُّمِ يَعودُ إلى تَقْريرِهِمْ قَوْلَ المُسْتَشْرِقينَ بِتَعَلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فهذا أمْرٌ معْلومٌ عَنْهُمْ. وقد عَرضْنا آراءَهُمْ في ذلك، وبَيَّنَّا تَجاوُزاتِهِمْ عمَّا قرَّرَتْهُ المصادِرُ، وعمَّا يحكُمُ به المَنْهَجُ العِلْميُّ مِنْ صِدْقِ الفِكْرَةِ الإسْلاميَّةِ حول جَهْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فِعْلاً، بِفنَّيْ القراءة والكتابَة. ليس ذلك، إذن، هو السببُ في حُكْمِنا، بل إنَّه يكْمُنُ في ربْطِ مُفَكِّرِينا بين زَعْمِ المُسْتَشْرِقِينَ تَعَلُّمَ النَّبِيِّ ﷺ وبين مُحاوَلَتِهِمِ الطَّعْنَ في الرِّسالةِ الإسْلاميَّةِ. بينَما الحَقيقةُ هي غيرُ ما قَرَّروهُ تَمَاماً؛ إذ وَاقِعُ الحالِ يَشْهَدُ على عَدَمِ سَعْيِ المُسْتَشْرِقِينَ إلى إيجادِ أيِّ علاقَة بين زَعْمِهِمْ الذي سبق ذكرُهُ وتَفْنيدُهُ وبين طُموحِهِمْ الذي يدفَعُهُمْ دفْعاً لا يُقاوَمُ إلى مُحاوَلَةِ الدَّسِّ على النُّبُوَّةِ المُحَمَّديَّةِ والقُرْآنِ الكَريمِ.

وإنَّ عدَمَ وُجودِ هذه العلاقةِ، كما سنُبَيِّنُ بعد قليلٍ، لَدَليلٌ واضِحٌ على تَحكُّمِ عادة غيرِ محمودة في الفِكْرِ الإسْلاميِّ الذي يَتَلقَّفُ الأحكامَ تَلَقُّفاً، أي غيرَ مَشْفوعٍ بالدِّراسَةِ في المصادرِ أو النَّظَرِ في الأدلَّةِ، فَيَدْفَعُهُ ذلك إلى تكْرارِ تَوْليدِ الأخطاءِ المَوْجودة فيها، إن وُجِدَتْ، وإلى عَدَمِ تَجْديدِ التَّقْديمِ والاحْتِجاجِ لها، إنْ كانتْ مشيَّدَةً على أصْلٍ قاطِعٍ أو فَهْمٍ ساطِعٍ. وهو أساسُ استِمْرارِ حَياةِ الأفْكارِ وسِرُّ إشْعاعِها كما هو معْلومٌ.

وإذا اسْتَثْنَيْنا المُسْتَشْرِقِينَ المُسْلِمينَ الذين أعْلَنوا الانْضِواء تحت رايةِ العَقيدَةِ الإسْلاميَّةِ، بعْدَ قِراءة واعيَةٍ لمصادرِها؛ فاقْتَنَعُوا بِحَقائقِ القُرآنِ والسِّيرةِ. وإذا أضفْنا إلى هؤلاء المُتَعاطِفِينَ من المُسْتَشْرِقِينَ، أيْ الذينَ جَعَلَهُمْ إعْجابُهم الشديدُ بالإسلامِ ونَبِيِّهِ الكَريمِ يُضْرِبونَ عن السَّعْيِ إلى الطَّعْنِ في أيِّ أصْلٍ عَقَديٍّ أو تاريخِيٍّ إسْلاميٍّ،

بل راحوا يَعْمَلونَ على الدِّفاعِ عن المواقفِ الإسْلاميَّةِ المختلفة[1]. وإذا أضفْنا إلى هؤلاءِ بعضَ المُسْتَشْرِقينَ الذَّاتيينَ والحاقدينَ الذين لم يَجِدوا مَصْلَحَةً مَتَحَقِّقَةً في القولِ بتَعَلُّمِ النَّبيِّ ﷺ منْ حيثُ إسْهامُهُ في الطَّعنِ في الإسلامِ؛ فإنَّنا نَجدُ جُمْهورَ المُسْتَشْرِقينَ المُحْدَثينَ يَتَبَنون هذه الفِكْرَةَ، ويُحاوِلون الاستِدْلال على صحَّة مذهَبِهم فيها بأدلَّة متعدِّدة عرضْناها وناقشْناها في هذا الكتابِ.

وبالمُوازاةِ مع هذا الموقفِ الذي أصبحَ رأياً مُعْتَمَداً، إلى حدٍّ كبير، لدى دائرةِ الاستشراقِ الحديث. فَقَدْ تبنّى جُمْهورُ المُسْتَشْرِقِينَ، بدءاً مِنْ عصْرِ التَّنْويرِ، رأياً جديداً في تَفْسيرِ النُّبوَّةِ الإسْلاميَّة، خالَفوا به ما كان شائعاً بين صفوفِ القُدَماءِ منْهم، الذين كذَّبوا النَّبيَّ ﷺ في دَعْواهُ النُّبُوَّةَ تكذيباً صَريحاً؛ مُعتمدين في ذلك على مُسَلَّماتِ العَقيدَةِ المَسيحيَّةِ، حيثُ قرَّرَتْ المجامعُ الكَنَسيَّةُ المُخْتلفَةُ، بدءاً مِنْ مَجْمَعِ نيقيَّةَ المنعقد عام 325، اكتِمالَ الدِّينِ بتَجَسُّدِ المسيحِ، ابن الله - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وموتِهِ على الصَّليبِ.

ويتمثَّل الرأيُ الجديدُ في الحُكْمِ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ صادقٌ في دعْواه النُّبُوَّةَ. ولكن الصِّدْقَ الذي قصَدوهُ لا يتعدَّى الصِّدقَ النَّفْسيَّ. وقد كانت دائرةُ الاستشراقِ، في حقيقةِ الأمْرِ، مدفوعةً إلى تَبَنِّي هذا المَوْقفِ؛ وذلك بسببِ عَجْزِها - لأسْبابٍ عَقَديَّةٍ ونَفْسيَّةٍ وحضاريَّةٍ مَعْروفة - عن الإذْعانِ للحقيقةِ، التي كانتْ تَفْتَرِضُ الشَّهادةَ بصِحَّةِ نُبُوَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ صحَّةً مُطْلَقَةً، تَدُلُّ عليها الكثيرُ من الأدلَّةِ القَطْعيَّةِ الثُّبوتِ والدّلالَةِ. وعجزِها، في الوقتِ نفسِه، على تَحَمُّلِ إلْزاماتِ المَوْقفِ المَسيحيِّ والاسْتشْراقيِّ الذي شاعَ في العالَمِ الغرْبيِّ قبلَ عصْرِ التَّنْويرِ؛ وذلك بسببِ الحركةِ المتسارعةِ في نَشْرِ المصادرِ الإسْلاميَّةِ، وظُهورِ الدَّفْعِ الإسْلاميِّ في بلادِ الغربِ نفسِها، إيماناً برِسالَتِه أو

(1) انظر في انتماءات المُسْتَشْرِقينَ كتابنا نبوة مُحمَّد ﷺ في الفكر الاستشراقي المعاصر.

تَعَاطُفاً مَعَهُ، وتقدُّم الدِّراساتِ في السِّيَرةِ التي أنْتَجَتْ صـورةً جَليلَـةً للنَّبـيِّ ﷺ بحيـثُ لْم يعُدْ مُمْكناً للمُسْتَشْرقَين الاستِمْرارُ في نشْرِ الرَّأيِ القَديمِ والدِّفاعِ عنه.

ولقد كان وفاءُ دائرةِ الاستشراقِ للأهْدافِ التي أُنْشأتْ مِنْ أجْلِ تَحْقيقِها يُلْزِمُها بالبحثِ عن تَبْرير للرَّأيِ الجَديـد؛ فَذَهَـبَ المُسْتَشْـرِقُونَ إلـى الزَّعْـم بِـأنَّ النَّبـيَّ ﷺ كـان رجُلاً ميَّالاً إلـى البحـثِ الرُّوحِـيِّ، مَـهْموماً بمَشـاكِلِ قومِـه الدِّينيَّـةِ والاجْتماعيَّـةِ والاقتصاديَّةِ والسِّياسيَّةِ، مُطَّلعـاً على التَّعـاليمِ الدِّينيَّـةِ لليَـهودِ والنَّصـارى فـي الوقـتِ نفْسه. وقدْ أثَّرتْ هذه المعارفُ على وعيِهِ؛ لأنَّه وجَدَ فيـها حَـلاً لمشـاكِلِ شِبْهِ الَجزيـرَةِ العَرَبيَّةِ؛ فتَسرَّبتْ إلى لاشُعُورِه، فتَهَيَّأ له أنَّه مُكَلَّفٌ من الله بالدَّعْوَةِ إلى ديـنٍ جديـد. هو في حَقيقتِه مُجَرَّدُ جَمْعٍ لِمَا حَواهُ العهْدُ القديمُ والجَديدُ حسب لويس ماسينيون[1]، تعلَّقَ بنفْسِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، حسـب جولدزيـهر، مِـنْ «مُعَايَشَـته لِمَفـاهيمَ يَهوديَّةٍ ومَسيحيَّةٍ وغيرِها»[2]، فَكَيَّفَها «تَكْييفاً بارِعاً مع حاجاتِ شَعْبِه الدِّينيَّةِ» حسـب كارل بروكلمان[3].

ويُؤدِّي بنا النظرُ العميقُ في طريقةِ التَّفْكيرِ والأهدافِ التـي قَصَـدَ المُسْتَشْـرِقُونَ إلـى تَحْقيقِـها، وهمـا الأمْران اللـذان مـن المُمْكِـنِ استِنْباطُهُما مِـنْ التَّحْليـلِ العِلْمـيِّ لإنْتاجِهِم، إلى التَّأكيدِ على أنَّ كبارَ المُسْتَشْرِقينَ المُعاصِرينَ؛ أي أولئك الذيـن شَـكَّلتْ آراؤُهم مَقُولاتِ دائِرَةِ الاستشراقِ في القَرْنِ العشرين، قد فَكَّروا طويلاً فـي الكَيْفيَّـةِ التي يُفَسِّرونَ بها اطِّـلاعَ النَّبـيِّ ﷺ علـى التَّعـاليمِ اليهوديـةِ والمسيحيةِ المَزْعومَـةِ. وإنَّنـا نؤكِّدُ هنا على أنَّ هذه الكَيْفيَّةَ لا تَعْتَمِدُ، قَطْعاً، كما تَخيَّلَ البـاحِثون المُسْـلمونَ، علـى

(1) انظر لويس ماسينيون ـ جان موريون ص41. وهو مستشرق فرنسي كبير. لـه: آلام الحلاج، والتفكير الإسلامي. ت 1962. المستشرقون1/ 163.

(2) le dogme et la loi dans l'islam ـ p 3.

(3) تـاريخ الشـعوب الإسـلامية ص68. وهـو مستشـرق ألمـاني. لـه: تـاريخ الأدب العربـي. ت 1956. انظر المستشرقون 2/ 424.

الزَّعْمِ الأوَّلِ الذي تَقَرَّرَ لدى دائرةِ الاستشراقِ، والمتمثِّلِ في القَوْلِ بِمَعْرِفَةِ النَّبيِّ ﷺ بالقِراءةِ والكِتابَةِ.

لقد تمثَّلت هذه الكَيْفيَّةُ عند جولدزيهر، مثلاً، في تلك اللِّقاءات الدِّينيَّة المتكرِّرَةِ للنَّبيِّ ﷺ مع الرُّهْبانِ والأحْبارِ[1]. وقَسَّمَ بلاشير زَمَنَ التَّأثيرِ (الشَّفَهيِّ) المزْعومِ للكتاباتِ الدِّينيَّةِ في نَفْسِ النَّبيِّ ﷺ على مراحلِ حياته؛ فَجَعَلَهُ يُحَصِّلُ على (بعض) المعارِفِ النَّاقصة والسطْحيَّةِ في أوّلِ حياتِهِ، لكنَّها «ما فَتِئَتْ تَتَكامَلُ مع مُرورِ الزَّمَن»[2]. ولم يتورَّعْ الأبُ لامانس عن جعْلِ مكَّةَ المُكَرَّمةَ بالذَّاتِ تَعُجُّ بالنَّصارى، الذين استوْلوا على جميعِ المَناصِبِ التي تَحْتاجُ إلى تَعْليمٍ أو احْتِراف، فكان مِنْهم الأطباءُ وجرَّاحو الأسْنانِ والنجَّارونَ والعَطَّارونَ والحدَّادونَ والعَسْكريونَ... وقد كان هؤلاء جميعاً، حسبه، مصادرَ للمعلوماتِ الدِّينيَّةِ التي جاء بها النَّبيُّ الكريم[3].

وإذا كانت المُبالَغاتُ الرَّهيبَةُ قد منعتْ نظريَةَ الأب لامانس من الانْتِشار، فإنَّ الفِكْرَةَ التي فَسَّرَ بها التأثيرَ المزعومَ للكتاباتِ المُقَدَّسَةِ في نفْسيَةِ نَبيِّ الإسلامِ والرِّسالَةِ التي جاء بها، قد لاقَتْ استِقْبالاً حَسَناً عند جُمْهورِ المُسْتَشْرِقينَ الذين جاءوا بعدَه؛ تَماماً كما كانت مُسَلَّمَةً عند السَّابِقينَ عليْه ومُعاصِريه. وهكذا نرى وات يَعْمَلُ على إبْرازِ تأثيرِ المُحيطِ الدينيِّ المَحَلِّي «المُصْطَبغ بالمَفاهيمِ الكِتابيَة بِشَكْلٍ كُلِّي» في تَفْسيرِ نشْأةِ الدِّينِ الجديدِ[4]. ونرى (حتَّي)[5] يتبنَّى القَوْلَ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ كان «صاحبَ

---

(1) le dogme - p 40.

(2) le probleme de mahomet - p 36

(3) l'arabie occidentale avant l'hegire 6 p 32.

(4) mahomet prophéte et homme d'état - p 38.

(5) (1886 - 1978) فيليب خوري حتِّي، مستشرق لبناني متأمرك. اشتغل أستاذاً ببرنستون، ورئيساً لها. له: تاريخ العرب. المستشرقون 3/ 148.

مُخالَطات، يُدرِكُ كثيراً مِنْ أحوالِ نَصارى الشَّامِ والحَبَشَةِ مِنْ تُجارٍ وسُيَّاحٍ وعبيدٍ أرقاءَ، ويحتَكُّ بنَفَرٍ أو بجَماعات مِنْ هؤلاء احْتكاكاً شَخْصِياً مُباشِراً»[1].

نعتقد أنَّنا بهذا قد بَيَّنَّا، وبشَكْلٍ كاف، عدمَ وجودِ عَلاقَةٍ بين الزعْمِ الاسْتِشْراقِيِّ حولَ تعلُّمِ النَّبِيِّ ﷺ ومُحاولَتَهم الطَّعنَ في إلَهِيَّةِ الوَحْيِ الإسْلامِيِّ. وقَدْ أثْبَتْنا في الوَقْتِ نَفْسِهِ أنَّ مَزاعِمَ المُشْرِكينَ القُدماءِ عن تَأثيرِ تَعْليمٍ بَشَرِيٍّ في الوحيِ المحمَّديِّ ما زالتْ الوسيلَةَ الأساسيَةَ للمُكابِرينَ المُعاصِرين للطَّعْنِ في الإسلامِ. لَيْسَ هذا فَقَطْ، بَلْ إنَّ القارِئَ غيْرَ المُتمَرِّسِ بالفِكْرِ الاسْتِشْراقِيِّ قد يُصابُ بدَهْشَةٍ بالغَةٍ عنْدَما يَعْلَمُ باجتِهادِ دائِرَةِ الاستِشْراقِ الحَثيث، حقّاً، لاستِبْعادِ القِراءةِ كَواسِطَةٍ لِلتَّأثيرِ الكِتابِيِّ المَزْعومِ في نَفْسِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

وإنَّ حُكْمَ وات على المَوْضوعِ، وهو: «وفي البَدْء، نستَطيعُ اسْتِبْعادَ فِكْرَةِ قراءَتِه مِن الكِتابِ المُقَدَّسِ أوْ أيِّ كِتابٍ يَهودِيٍّ أو مَسيحِيٍّ»[2] ليس إلا تَعْبيراً عَنْ مُسَلَّمَةٍ اسْتِشْراقِيَةٍ أولى في بحثِ المَسْألَةِ. وكَذلكَ الأمْرُ بالنِّسْبَةِ لاسْتِبْعادِ دائِرَةِ الاسْتِشْراقِ لِتَأثيرٍ يَهودِيٍّ مَسيحِيٍّ طويلٍ ومُباشِرٍ في النَّبِيِّ ﷺ. وإنَّ قَوْلَ وات في ذَلكَ: «يَسْتَحيلُ أن يَكونَ قدْ أقامَ لِمُدَّةٍ طَويلَةٍ في دير سوريٍّ أوْ عِنْدَ أحَدِ الرُهْبان»[3] تَعْبيرٌ جَديدٌ عن مُسَلَّمَةٍ اسْتِشْراقِيَةٍ ثانِيَةٍ؛ كانتْ، كَسابِقَتِها، حاضِرَةً في كُلِّ دِراسَةٍ اسْتِشْراقِيَةٍ لِلْنُبُوَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ.

وقَدْ يَتَساءَلُ مُتَسائِلٌ عن السِّرِّ في اجْتِهادِ المُسْتَشْرِقينَ لاسْتِبْعادِ القِراءةِ باعْتِبارِها وَاسِطَةً لِزَعْمِهِمْ تَعَلُّمَ النَّبِيِّ ﷺ ما جاءَ به عَنِ الكُتُبِ المُقَدَّسَةِ، واسْتِماتَتِهِم في التَّأكيدِ على عَدَمِ وُجودِ تَلْمَذَةٍ مُباشِرَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ على يَدِ الأحْبارِ والرُّهْبانِ. وقَدْ

---

(1) الإسلام منهج حياة ص15، 16. وانظر الفكرة نفسها في قصة الحضارة ـ ول ديورانت 11/ 23.

(2) mahomet prophéte et homme d'état - p 37

(3) محمد في مكة ص482.

يَحْكُمُ هذا المُتسائلُ على المَنْهَجِ الاسْتِشْراقِيِّ في التَّنْظيرِ لِلْمَسْألَةِ بالجَهْلِ الذي يَعُودُ إلى تَضْييعِ الجُهْدِ فيما لا يُفيدُ، أو قد يَحْكُمُ عليْهِم بِالغَباءِ. وإنِّي أَرْبَأُ بالقارِئِ الكَريمِ أنْ يَظُنَّ في كِبارِ المُسْتَشْرِقينَ هذا الظَّنَّ، فَتُمَهِّدَ اسْتِهانَتَهُ بِكتاباتِهِمْ إلى انْصِرافِهِ عَنِ التَّأَمُّلِ العَميقِ والوَاعِي في طُروحاتِهِمْ.

إنَّكَ تَسْتَطيعُ أنْ تَصِفَ المُسْتَشْرِقينَ، أقْصِدُ كِبارَ المُسْتَشْرِقينَ، بكلِّ ما شِئْتَ مِنْ أوْصافٍ، إلا أنْ تُلزِمَهُمْ الجهلَ، وما يُحيلُ إليه من الغَباءِ، أو الانسلاخَ عن مُقَوِّماتِ الحضارَةِ الغرْبِيَّةِ. أي الانتِماءِ الدِينِيِّ أو العاطِفِيِّ اليهودِيِّ المسيحِيِّ، والاصطِباغِ بالثَّقافة الهيلينِيَّةِ اللاتينِيَّةِ، والنَّفْسِيَّةِ الامبرْيالِيَّةِ. وبالفعلِ، فإنَّنا عنْدَما نَبْحَثُ عن تَفْسيرٍ لعُزوفِ المُسْتَشْرِقينَ عن استِعْمالِ ما تقرَّرَ لَدَيْهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ القراءَةَ والكِتابَةَ في التَّأسيسِ لنظَرِيَّةِ التّأثيرِ النَّبَوِيِّ بالمَصادرِ الكتابِيَةِ، نَجِدُهُ يُخْفِي ذَكاءً كَبيراً وقُدْرَةً عاليَةً على بَذْلِ الجُهْدِ في القِراءةِ والتَّحْليلِ، مِنْ أجْلِ الوُصولِ إلى تَحْقيقِ أكْبَرِ قَدْرٍ من الفَعالِيَةِ والحِمايَةِ للنَّظَرِيَةِ التي اعتَمَدوها. وهَذهِ حَقيقَةٌ مِنَ المُمْكِنِ سَحْبُها على عَدَدٍ كَبيرٍ من النَّظَرِياتِ التي وَضَعَها كِبارُ المُخْتَصِّينَ الغَرْبِيينَ في الإسْلامِيَّاتِ.

لقدْ اجْتَهَدَ مئاتُ المُسْتَشْرِقِينَ، بَدْءاً مِنَ القرنِ التَّاسعِ عَشَرَ، مِنْ أجْلِ العُثُورِ على تَرْجَمَةٍ، أو على مُجَرَّدِ إشارَةٍ إلى وُجودِ ترجَمَةٍ للعهدَيْنِ القديمِ والجديدِ، أو أيِّ كِتابٍ دينِيٍّ يَعْرِضُ لليَهودِيَةِ أوْ المَسيحِيَةِ، أوْ لغَيْرِهِما من الأدْيانِ إلى اللُغَةِ العَرَبِيَّةِ، في العَصْرِ الجاهِلِيِّ. وقَدْ باءَتْ كُلُّ مُحاوَلاتِهِمْ بِالفَشَلِ الذَّريعِ؛ ذلكَ أنَّ أوَّلَ مُحاوَلَةٍ لِتَرْجَمَةِ الكِتابِ المُقَدَّسِ إلى العَرَبِيَةِ لَمْ تَتِمْ قَبْلَ سَنَةِ 750 للميلادِ؛ أيْ بَعْدَ 120 سَنَةً من اكْتِمالِ نُزولِ القُرْآنِ الكَريمِ[1]. وفي ضَوءِ هذا، فَقَدْ كانَ يَلْزَمُ الفِكْرَ الاسْتِشْراقِيَّ، مِنْ أجْلِ التَّأسيسِ العِلْمي لِنظَرِيَتِهِ في التأثيرِ الكِتابِيِّ في النُّبُوَّةِ الخاتمَةِ،

(1) انظر الظاهرة القرآنية - مالك بن نبي ص253. و في الفكر الديني الجاهلي - د. محمد الفيومي ص92. و/ le probleme de mahomet - Blachere - p 339.

أنْ يَتَجاوَزَ القَوْلَ بِمَعْرِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ لقراءةِ العَرَبِيَةِ وكِتابَتِها إلى القَـوْلِ، بَـلْ إثْبـاتِ، أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كان عالماً بِقراءةِ وكِتابَةِ السرْيانِيَةِ أو اليونانِيَةِ أو اللاتينِيَـةِ؛ وهـي اللُّغاتُ التي دُوِّنَتْ بها، أوْ تُرْجِمَتْ إلَيْها النُّصوصُ الدِّينِيَةُ لليَهودِ والنَّصارى. إضافـة إلى هذا، يُمْكِن لأيِّ ناقد أنْ يُطالِبَ المُسْتَشْرِقينَ بإثْباتِ وُجودِ نُسْخَةٍ مِـنْ هـذه الكُتُـبِ في بِلادِ العَرَبِ[1]، وانْصِرافِ النَّبِيِّ ﷺ إلى التَّعَلُّمِ مِنْها، أو إثْباتِ خُـروجِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَوْطِنِهِ مُدَّةً طَويلَةً في طَلَبِ هذا النَّوْعِ من العِلْمِ.

ورَغْمَ أنَّ ظُهورَ المُسْتَشْرِقينَ قَدْ تَحَمَّلَـتْ كَثيراً مِـنْ أوْزارِ الصَّـدِّ عـنِ الحَـقِّ، إلا أنَّها كانَتْ عـاجِزَةً، فيمـا يَبْـدو، عـنْ تَحَمُّـلِ مِثْـلَ هَـذِهِ المَزاعِـمِ؛ لا لِشَـيْءٍ إلا لِظُـهورِ سَخافَتِها ظُهوراً يَراهُ الأعْمى؛ ولِذَلِكَ صَدَفـوا عـن اسْتِعْمالِ نظَرِيَّـةِ التَّعَلُّـمِ، وذهَبـوا يبْحَثونَ عنْ مُسْتَنَدٍ لِنَظَرِيَةِ التَّأثُّرِ النَّبَوِيِّ، بِإمْكانِهِ التَّغَلْغُلَ في نُفوسِ مُواطِنيـهِم القَليلـي البِضاعَةِ في عُلومِ الإسْلامِ. وقدْ وَجَدوهُ فيما سَبَقَ لَنا بَيانُهُ.

إضافـةً إلـى هـذا، فَقَـدْ حـاوَلَ الفِكْـرُ الاسْتِشْـراقِيُّ، بِنَظرِيتِـهِ السَّـالِفَةِ الذِّكْـرِ، التَّمَلُّـصَ مِـنْ تَفْسيرِ الكَثيرِ مـن الأُصـولِ العَقَدِيَـةِ والأحْكـامِ التَّشْـريعِيَّةِ والتَّفْصيـلاتِ القَصَصِيَّةِ التي شَـابَهَ مـا وَرَدَ مِنْـها في القُـرْآنِ الكَريـمِ مـا وَرَدَ في الكِتـابِ المُقَـدَّسِ؛ وَالتَّمَلُّصَ، خُصوصاً، مِنْ تَفْسيرِ الخِلافاتِ المُتَعَدِّدَةِ بَيْنَهُما، حتَّـى في كَثيرٍ مـن الأُمـورِ التي تُوحِي بِالتَّشابُهِ. وفي ضَوْءِ إنْكارِ المُسْتَشْرِقينَ للوَحْيِ المحمدي، فقد اسْتَنَدوا علـى نظرِيَّتِهِم لِتفسيرِ التَّمايُزِ بيْنَ هَذَيْـنِ المَصْدَرَيْـنِ الدِّينِيَيْـنِ بِواسِـطَةِ الزَّعْـمِ بِـأنَّ عَـدَمَ تَعَلُّـمِ النَّبِيِّ ﷺ عن اليهودِ والنَّصارى، وبِشَكْلٍ مُباشِرٍ، قَدْ جَعَلَهُ يَجْهَلُ الكَثيرَ مِـنْ أُصولِـهِمْ الدِّينِيَـةِ وتَشْـريعاتِهِمْ وتاريخَـهُم، وَأثْبَـتَ عِوَضـاً عنـها في القُرْآنِ الكَريـمِ تَفْصيـلاتٍ مَوْضوعَةً.

---

(1) انظر في إثبات عدم وجود نُسْخَة من الكتاب المقدس في بلاد العرب البحث الجيِّد الـذي قَدَّمه الأستاذ (كسَّاب) في كتابه Gloire a Dieu.

وبهذه الطَّريقة عَمَدَ جُمُهورُ المُسْتَشْرِقينَ إلى الإثْباتِ المَجانِّيِّ، أيْ دون أنْ يُحْوِجَهُمُ الأمرُ أو يروا حاجَةً إلى الدراسَةِ العِلْمِيَّةِ الدِّينِيَّةِ المُقارِنَةِ للطَّرْحَيْنِ القُرْآنِيِّ والكِتابِيِّ، لِسُمُوِّ الكِتابِ المُقَدَّسِ وَضَعْفِ ما جاءَ بِهِ الإسْلامُ؛ ما دامَتْ «الرِّواياتُ الشَّفَهِيَّةُ غيرُ المَوْثُوقَةِ هِيَ مَصادِرُهُ الأساسِيَّةُ» حسب الأب لامانس[1]، وما دامَتْ التَّقْريراتُ التي تَحْتَويها مَصادِرُهُ ناشِئَةً عن بعضِ «الفِرَقِ المُضْطَهَدَةِ من الكَنيسَةِ الرَّسْمِيَّةِ، والتي كانَتْ أقْدَرَ على نَشْرِ تَعاليمِها مِنْ كنيسَةِ الدَّوْلَةِ الرَّسْمِيَّةِ» حسب بروكلمان[2].

ومِنْ نافِلِ القَوْلِ تَقْريرُنا عَدَمَ اهْتِمامِ المُسْتَشْرِقينَ، أصْلاً، بالتَّأْسيسِ العِلْمي لِنَظَرِيَّةِ المَصادِرِ الشَّفَهِيَّةِ المزعومَةِ لِعِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ الدينيِّ. ولذلكَ جَعَلوها غامِضَةً، غيرَ مُحَدَّدَةِ المَعالِمِ، كما جاءَتْ عباراتهمُ عنها مُخْتَصَرَةً أشَدَّ الاخْتِصارِ. والحَقيقَةُ أنَّهُ لم يَكُنْ يُمْكِنُهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ، ما دامَتْ هذه المَصادِرُ لا يُمْكِنُ أنْ تَخْرُجَ عَنْ بَعْضِ العَبيدِ المَسيحِيِّينَ، الذينَ أثْبَتَ التَّاريخُ وُجودَهُمْ في مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ زَمانَ النُّبُوَّةِ. وقد جَمَعْنا أسْماءَهُمْ من المَصادِرِ، فَلَمْ يَزيدوا على جَبْرٍ، ويَعيشَ، ويَسَّارٍ، وبَلْعامَ، وعابِسٍ، وخَيْرٍ. وهم رِجالٌ لا يُمْكِنُنا أنْ نَصِفَهُمْ بالعِلْمِ بالمَسيحِيَّةِ، فَما بالُكَ باليَهودِيَّةِ التي لَمْ يَكونوا يَنْتَمونَ إلَيْها قَطْعاً.

وفي ضَوْءِ جَهْلِ الأحْرارِ مِنَ اليَهودِ والمَسيحِيِّينَ، إلى اليَوْمِ، بِدينِهِم، واخْتِصاصِ آحادِهِمْ فَقَطْ بِالعِلْمِ بِكِتاباتِهِمْ، فَإنَّ هؤلاءِ العَبيدِ الذين عاشوا قَبْلَ خَمْسَةَ عَشَرَ قَرْناً كانُوا أحْرى بِهَذا الجَهْلِ. وحَتَّى لَوْ تَجاوَزْنا، جَدَلاً، عَنْ هَذا، وَأثْبَتْنا لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ من العِلْمِ ما هُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ قَطْعاً، لَمَا كانَتْ هُناكَ إمْكانِيَةٌ لأنْ يَتَعَلَّمَ عَنْهُمُ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً؛ لأنَّ وَضْعِيَّتَهُمْ بِاعْتِبارِهِمْ عَبيداً كانَتْ تُلْزِمُهُمْ بِألا

(1) l Arabie occidentale avant l'Hegire - p 47.

(2) تاريخ الشعوب الإسلامية - ص 28. وانظر/ محمد في مكة - مونتغمري وات - ص 74.

يُحاوِلُوا، مُطْلَقاً، أنْ يُبَشِّرُوا بِما يَعْلَمُونَ، خَشْيَةَ الأذَى المُؤَكَّدِ الذي كـانَ سَيَلْحَقُهُمْ. ودليل ذلك، بِبَساطَة، هُوَ عَدَمُ سَعْيِ الأحْـرارِ مـن القُرَشِيينَ أنْفُسِـهِمْ، ممَّـنْ اعْتَنَقُـوا المَسيحِيَةَ أوْ قيلَ ذَلِكَ عَنْهُم، إلى الدّعْوةِ لَها بيْنَ مُواطِنِيهِمْ، خَوْفاً مِنْ رَدِّ فِعْلِهِمْ الـذي كان سَيَكونُ سَيِّئاً لا مَحَالَةَ.

وأخيراً، لقدْ وصلنـا إلـى آخـر المباحث التي وضعنـا خطَّـةَ تحقيقـها في هـذا الكتابِ. وهو المبحثُ المتعلِّقُ بمُحاولَةِ الإجابةِ على السُّؤالِ الثَّالثِ الذي طَرَحْناه على أنْفَسِنا في هذا الفَصْلِ؛ حيثُ سنُحَاوِلُ أنْ نَدرُسَ إمْكانِيَّةَ وُجودِ علاقَة عَقَدِيَّة بين صِفَةِ الأُمِّيَّةِ النَّبَوِيَّةِ، بالمعنى الصَّحيحِ لها، وهُوَ الذي ذَهَبْنـا إلَيْـهِ في هـذا الكِتـابِ، أيْ كَـوْنُ النَّبِيِّ ﷺ غيرَ إسْرائيليٍّ، وبين دَعْواهُ النُّبُوَّةَ. وإنَّنا نؤكد هنـا أنَّ صفـة اللاإسْـرائيليَّةِ ـ إذا صحَّ لنا تعبير المناطِقَةِ ـ لا يُمْكِنُ أنْ يكون مُعْجِزَةً للنَّبِيِّ الخاتَمِ عَلَيْهِ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ، إذا كـان المقصـود بـالمُعْجِزَةِ ذلـك المَعْنَـى الاصْطِلاحـي الـذي نَجِدُهُ في تَنْظيرات عُلَمـاءِ العقيدة المُسْلِمينَ وغيرِ المُسْلِمينَ لها. ولكـنَّ هـذا لا يعنـي أنَّنـا ننْفـي كـوْن هـذه الصِّفَـةُ عَلَماً مِنْ أعْلامه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ لأنَّها كذلك بالفعْلِ. وهو الأمر الذي توحـي به للقـارئِ الكريـم، بـل تُصَـرِّحُ لـه بـه، المعلومـات والنَّتـائج التـي أثْبَتْناهـا في مواضِـعَ متعدِّدَة مِنْ هذا الكتاب. وهو ما سَنُحَدِّدُهُ لاحقاً مُخْتَصَراً وَمَنْصوصاً عليه بدقَّة. ليس هذا فَحَسْب، بل إنَّ الأُمِّيَّةَ النَّبَوِيَّةَ ـ عند التَّحْقيقِ ـ تُعْتَبَرُ شَـرْطاً لِصِحَّـةِ نبـوة مُحمَّـد ﷺ وإحـدى تَجَلِّيـاتِ الإرَادَةِ الإلَهِيَّـةِ في الخَلْقِ، وعَلامَـةً مِـنْ علامـاتِ الإكْـرامِ والنُّصْـرَةِ الرَّبانِيَّةِ للصالِحينَ من العِبادِ.

وإنَّ كَـوْنَ الأُمِّيَّـةِ شـرطاً في صحـة نبـوة مُحمَّـد ﷺ وكونـها حقيقـةً مُعـبِّرَةً عـن الصِّفـاتِ الكريمـة التـي أطْلَقْناهـا تُوَجِّهُنا، مُباشَرَةً، إلـى البحـث في تـاريخِ النبـوات الكتابيـة؛ وبـالضَّبطِ، في تاريخِ السِّلْسِلَةِ النَّبَوِيَّـةِ الأخيرة، أي النُّبُـوَّةِ الإبراهيميـة؛ وذلك لتحقيقِ مَسْأَلَةِ الاتِّصال الدِينِيِّ الدَّعَوِيِّ، وخُصوصاً الاتِّصالِ العِرْقِيِّ بين خاتَمِ

هذه السِّلْسِلَة، وهو سيِّدُنا مُحمَّد عليه الصلاة والسَّلامُ، وبين النَّبيِّ الكريم الذي شكَّلَ إيمانُهُ بَدْءاً لها، وهو سيِّدُنا إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

وبالفِعْلِ، فإنَّنا عندما نقُومُ بهذا البحثِ في تاريخِ النُّبُوَّةِ الإبْراهِيميَّة نجدُ منْ حقائقِها الكبْرى ذَلكَ الارْتباطَ العِرْقيَّ الضَّروريَّ لجميعِ أنْبيائِها بنبي الله إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ وذلك باعْتبارِه جَزاء خَصَّ بِهِ اللهُ تَعالى هذا النَّبيَّ الكريم، إكْراماً لإيمانِهِ العظيمِ، الذي وَجَدَ تَجْسيدَهُ الكَبيرَ في إذْعانِه لأَمْرِ اللهِ تعالى لَهُ بِذَبْحِ ولَدِهِ إسْماعيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ. وقد سبق لنا أنْ بحثْنا هذا الأمْرَ بتَفْصيلٍ في كتابنا (قصَّةُ الذَّبيحِ بيْنَ الرِّواياتِ الكتابيَّةِ والإسْلاميَّةِ ـ دراسَةٌ دينية مَنْهَجيَّةٌ مُقارَنَةٌ) الصادِرِ عن مُؤسَّسَةِ الرِّسالَة. وقد توصَّلْنا فيه إلى عدد كبيرٍ من النَّتائِجِ، التي نَقْتَصِرُ منْها هنا على أنَّ حادِثَ الذَّبحِ الذي وَرَدَ في سورة الصَّافات كان سبَباً في الإكْرامِ الإلهيِّ، المُتَمَثِّلِ في تخْصيصِ النُّبُوَّةِ في ولد إبراهيم؛ حيث كان منْ نَتائجِهِ المُباشِرَةِ تَبْشيرُ هذا النَّبيِّ الكريم بميلادِ إسْحاقَ ونُبُوَّتِه عَلَيْهِ السَّلامُ، ومنْ وَرائِهِ يعْقوب عَلَيْهِ السَّلامُ. قال تعالى في مُحْكَمِ تَنْزيلِه، مُعَلِّمًا لنا: ﴿ وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الصافات: 99، 113].

وإذا كان هناك، بعد هذا، بُدٌّ من الاسْتدْلالِ على الحقيقَةِ السَّالفَةِ الذِّكْرِ، فإنَّنا نسْتَحْضِرُ قولَه تعالى في الحديد/ 26: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَـٰبَ ۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴾. وإذا شِئْنا التَّفْصيلَ، فإنَّنا نَجِدُ مِصْداقَ ذلك في القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ حيثُ يقولُ تَبارَكَ وتعالى في الأنعام/ 83، 84: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ

﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

ومن البديهي، بعد هذا، أنْ نؤكِّدَ مِنْ جَديد أنَّ الاتِّصالَ العِرْقيَّ بين أيِّ نبي وبين الأرومَةِ الإبراهيميَّةِ يَعْتَبَرُ شَرْطاً لِصِحَّةِ نُبُوَّتِهِ؛ بحيثُ أنَّ ثُبوتَ انْقطاعِ هذه العلاقَةِ يُعْتَبَرُ ناقضاً لدعْوى النُّبُوَّةِ ذاتِها. وبالعكْسِ، فإنَّ ثبوتُ العلاقة النسَبِيَّةِ لا يُعْتَبَرُ دليلاً على صِحَّةِ دعوى النُّبُوَّةِ؛ بل دليلاً على إمْكانها فَقَطْ؛ وذلك لاسْتِحالَةِ أنْ يكونَ جميعُ أبْناءِ إبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ أنْبياءَ. ويحْتاجُ النَّبيُّ في هذه الحالة، أيْ بعدَ ثُبوتِ نَسَبِهِ الإبْراهيميِّ، إلى المجيءِ بما يَشْهَدُ لِصِدْقِهِ، أيْ بالمُعْجِزَةِ. وهي في حالة نَبِيِّنا عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مُعْجِزَةُ القُرْآنِ الكَريمِ وغيرِهِ من الأعْلامِ.

وإذا عُدْنا، بعد التَّوْضيحِ السَّابِقِ، إلى تحقيقِ مَسْألَتِنا، أي قِصَّةِ ذُرِّيَّةِ إبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، فإنَّنا نَجِدُهُ أباً لِنبيَّيْنِ. أوَّلُهما، وهو موْضوعُ التَّضْحِيَّةِ، والبِكْرُ من وَلَدِهِ، وهو إسماعيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ. والثاني، وهو ثَمَرَةُ التَّضْحِيَّةِ، وهو إسْحاقُ عَلَيْهِ السَّلامُ. وقد جرت أُمورٌ كثيرةٌ حقَّقْناها في كتابِنا السَّالِفِ الذِّكْرِ. وخُلاصَةُ خُلاصَتِها هِجْرَةُ إسماعيلَ إلى أرْضٍ جديدة غيرِ فلسطين. وقدْ كانتْ هذه الأرْضُ هي إقْليمُ الحِجازِ؛ حيث سافَرَ إبراهيمُ وولَدُهُ هناكَ، وأقاما مَعاً بيْتاً لله، وسمّاهُ إبراهيمُ (بكَّةَ)، أيْ البيْتُ... بيْتُ اللهِ. يقول الحقُّ تباركَ وتعالى في سورة البقرة/ 125، 127: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ...﴾. ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

وقَدْ كان إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ مُضْطَراً لتَرْكِ ولَدِهِ الحَبيبِ، إسماعيل، وَحيداً في هذا المَكانِ الخَالي، ولِذَلِكَ ثارَتْ شُجونُهُ، فَتَوَجَّهَ إلى الله تعالى شاكِياً راجِياً.

فقال: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ [إبراهيم: 37].

ثم طَمِعَ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلامُ في أنْ يكرمه اللهُ تعالى في ذُرِّيَّةِ إسماعيل عَلَيْهِ السَّلامُ الكرمَ الذي لا كَرَمَ بعْدَهُ، فقال: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: 129].

وإنَّ مسألة أُمِّيَّة النَّبيِّ مُحمَّد ﷺ، ودلالَتِها على نُبُوَّتِهِ، لا تَجِدُ مصْداقَها فيما ذكَرْناهُ مُقْتَطَعاً من قِصَّة إبْراهيم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ بلْ في كَمالِ قِصَّة ذُرِّيَّتِهِ، حيث نرَى تَوالِيَ الأنبياء في نَسْلِ أَحَدِ أَبْنائِهِ، وهو إسْحاقُ عَلَيْهِ السَّلامُ، الذي أنْجَبَ يعْقوبَ عَلَيْهِ السَّلامُ، وهو إسرائيلُ الذي ينْتَسِبُ إليه كُلُّ أَنْبِياءِ السِّلْسِلَةِ النَّبَوِيَّةِ الإسْرائيلِيَّةِ؛ بَدْءاً من يوسُفَ والأسْباطِ عَلَيْهِمْ السَّلامُ. وهمْ يُشَكِّلون الطَّبَقَةَ الأُولى من الأنْبياءِ الإسْرائيليينَ. والقُرْآنُ الكَريمُ يورِدُ أَسْماءَ وقِصَصاً لأنْبياءَ آخرين، ينْحَدِرونَ من نفْسِ الأصْلِ؛ وهم الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ من أنْبياءِ بني إسْرائيلَ، الذين شَيَّدوا الشَّريعةَ اليهودِيَّةَ. ومِنْهُمْ موسى وهارون عليْهِمَا السَّلامُ. كما يورِدُ القُرْآنُ الكَريمُ ما سَمَّيْناهُ الطَّبَقَةَ الثَّالِثَةَ مِنْهُمْ؛ وهمْ القَيِّمونَ على الشَّريعَةِ المُوسَوِيَّةِ. ومِنْهُمْ داود وسُلَيْمان وزكَرِيَّا ويَحْيى. وكُلُّهُمْ من أَبْناءِ يَعْقوبَ بن إسْحاقَ بن إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ.

وقد شكَّل هذا التَّالي النَّبَويُّ ظاهرة النُّبُوَّة الإسْرائيلِيَّة التي اعْتَمد عليها اليهود ـ كما سبقَ البيانُ ـ في التَّأسيسِ لأفْضَلِيَّة العِرْقِ الإسْرائيليِّ على ما سِواه من الأعْراقِ البَشَرِيَّةِ. وفي المُقابِلِ، فقدْ اختَفَتْ النُّبُوَّةُ الإسماعيلِيَّةُ اختفاءً رَقيقًا من بعدِهِ، فلم تَظْهَرْ إلا في عدَدٍ محْدودٍ من الأنبياءِ العَرَبِ، مثل صالح وهود وشُعَيْب.

وتَتَبَيَّنُ، مما سَبَقَ، في التاريخِ البَشَرِيِّ، حقيقةٌ ماثِلَةٌ لِلْعَيانِ هي البُروزُ التَّامُ للنبوة الإسْرائيلِيَّةُ، والاختِفاءُ التَّامُ أوْ شِبْهُ التَّامِ للنبوة الإسماعيلِيَّةُ. وإنَّ هذا البُروزُ،

وهذا الاخْتِفاءُ هما الحَقيقَتانِ اللتانِ تُؤَصِّلانِ، ثم تَسْنُدانِ بعْثَةَ النَّبِيِّ الأمي، باعتِبارِ مَبْعَثِهِ وسيلَةً للتَّجْسيدِ التَّاريخيِّ للوَعْدِ الإلَهِيِّ لإبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ بإكْرامِ نَسْلِهِ من إسْماعيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ؛ وذلك باعْتِبارِهِ الابْنَ الذي تَتَمَثَّلُ فيه، تَمَثُّلاً حقيقياً، جميعُ الوُعودِ الإلَهِيَّةِ لإبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ على المُسْتَوَيَيْنِ الدينيِّ والدُّنْيَوِيِّ. ومن ناحيَةٍ ثانية، فإنَّ في بعْثَةِ النَّبِيِّ الأمي شَهادَةً إلَهِيَّةً على اليهودِ بعَدَمِ تَمَثُّلِ أسْرارِ تفْضيلِه عزَّ وجَلَّ لهُمْ؛ والعجْزِ عن القِيامِ بحَقِّ التَّفْضيلِ في الوَقْتِ نَفْسِهِ. وقد تَرَتَّبَ عن كُلِّ ذَلِكَ، كما سبَقَ التَّوْضيحُ، نَقْلٌ للفَضْلِ الإلَهِيِّ من أرومةِ إسْحاقَ إلى أرومةِ إسماعيلَ، بواسِطَةِ ابْنِهِ مُحمَّد بن عبد الله ﷺ.

نعتقد أنَّنا أعْطَيْنا، بما سبقَ، تأسيساً علمياً يُضاف إلى جُمْلَةِ الأُسُسِ التي اعتمدنا عليْها في هذا الكِتابِ لتقْريرِ أنَّ معنى (الأُمِّيَّة) ليس أكثر من اللاإسْرائيليَّة. هذا بصفَةٍ عامة، أما إذا نظَرْنا إلى هذا المُصْطَلَحِ من زاوِيَةِ تاريخِ النُّبُوَّة؛ وإلى مسْألَةِ أُمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بالذَّات، فإنَّنا نجِدُهُ يسْتَحْضِرُ ثقافَةً دينية أعرقَ في الصِّحَةِ والأصالَةِ والقِدَمِ، وهي الإسْماعيليَّةُ، باعْتِبارِها وسيلةَ تَجَلٍّ - كما قُلْنا - للوَعْدِ الإلَهِيِّ لإبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ من ناحِيَةٍ، وجَزاءً لصَبْرِ إسْماعيلَ وطاعَتِه وتَضْحِيَتِهِ من ناحِيَةٍ ثانِيَّة.

وإنَّ كُلَّ ما ذكَرْناهُ في الفِقْراتِ السابِقَةِ يُعْتَبَرُ أصْلاً للفَهْمِ، ثمَّ التَّذَوُّقِ الكامِلِ لذلك الاحْتِفاءِ القرآنيِّ بإبراهيم وابنِهِ إسماعيلَ عليْهِما السَّلامُ. كما أنَّ ما ذكَرْناهُ يُعْتَبَرُ أساساً لفَهْمِ الكَثيرِ من البِشاراتِ الكِتابِيَّةِ التي بقِيَتْ، على الرَّغْمِ من تأويلاتِ أحْبارِ اليهودِ والرُّهْبانِ والدَّارسين النَّصارى والعلْمانيِّينَ، تَنُصُّ نَصاً على الإكرامِ الإلَهِيِّ لإبْراهيمَ في إسْماعيلَ وذُرِّيَّتِهِ إلى يوْمِ القيامَةِ. ناهيكَ عن تلْكَ النُّصوصِ الواضِحَةِ الدِّلالَةِ في التَّبْشيرِ بمَبْعَثِ النَّبِيِّ الرَّسولِ الكَبيرِ؛ نبي آخِرِ الزَّمانِ، في بَني إسْماعيلَ.

واعتِماداً على ما سَبَقَ، فإنَّ البحْثَ في أُمِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لا يُمْكِنُ إلا أنْ يكون بحْثاً في نسَبِهِ الشَّريفِ، من أجْلِ تَبْيينِ العلاقَةِ العِرْقِيَّةِ المَوْجودَةِ بينَهُ وبينَ أبي الأنْبياء

إبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، مع توَسُّطِ ذبيحِ اللهِ إسْماعيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ بيْنَهما. وهذا أمرٌ من المُمْكِنِ بحثُهُ بطريقَتَيْنِ:

1 ـ الأولى: إثْباتُ صِدْقِ مُحمَّدٍ ﷺ في دعواهُ النُّبُوَّةَ. وبالتَّالي تَصْديقُ ما جاءَ بِهِ باعْتِبارِهِ وَحْياً إلَهِيّاً؛ والذي من جُمْلَتِه (النَّصُّ) على الحقيقَةِ التي تَكَرَّرَتْ في القُرآنِ الكَرِيمِ أكْثَرَ من مَوْضِعٍ، والمُتَمَثِّلَةِ في أنَّ جميعَ أنْبياءِ المَنْطقَةِ العرَبِيَّةِ ـ بمَعْناها الواسِعِ ـ بعد إبراهيم عَلَيْهِ السَّلامُ هم من ذُرِّيَّتِه، وأنَّ النَّبِيَّ الخاتَمَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أحدُ هذه الذُرِّيَّةِ. ونتيجةُ هذا البحثِ هي ضَرورَةُ الإيمانِ بِكُلِّ ذلك باعْتِبارِهِ لازِماً من لَوازِمِ الإيمانِ بنُبُوَّتِه ورِسالَةِ نَبِيِّنا مُحمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

2 ـ الثَّانية: ومنْهَجُها يعتَمِدُ طَريقَ اعْتِقادِ قِسْمٍ كبيرٍ من العرَبِ انْتِسابَهُمْ إلى إسْماعيلَ ابنِ إبراهيمَ عليْهِما السَّلامُ. وهو اعْتِقادٌ يُعْتَرَفُ العِلْمُ بأنَّه أمْرٌ لا يَدَّعيهِ جمْعٌ من النَّاسِ عَفْوِياً، بلْ لا بُدَّ لهُ من أصْلٍ يَعْتَمِدُ عليْهِ. هذا، إضافة إلى تَقْريرِ الرَّسولِ مُحمَّدٍ ﷺ هذا النَّسَبَ لنَفسِه وللْقِسْمِ الذي ادَّعاهُ من العَرَبِ.

وقدْ أثْبَتْنا النَسَبَ الإبراهيميَّ لمحمد ﷺ بالطَّريقَةِ الأولى. وهُوَ كاف فيما نَحْنُ بِصَدَدِه، رَغْمَ أنَّنا جِئْنا بِهِ مُخْتَصَراً أشَدَّ الاخْتِصارِ، وغيرَ تامِّ المَباحِثِ والاسْتِدْلالاتِ. أمّا بالنِّسْبَةِ فإثْباتُ هذا النَّسَبِ الشَّريفِ بالطَّريقَةِ الثَّانيةِ، فَهُوَ أكْثَرُ إفادَةً للقارِئِ، وتَجْلِيَةً لمَباحِثِ هذا الكتابِ؛ ولذَلكَ فإنَّنا سَنَبْسُطُ فيه القولَ نوْعاً من البَسْطِ. ومن ضروراتِ ذلكَ أنْ نُذَكِّرَ بما هو مَعْروفٌ، لدى قرَّاءِ العَرَبِيَّةِ، من أنَّ النَّسَّابَةَ المُسْلِمينَ يُقَسِّمونَ العَرَبَ، بِصِفَةٍ عامَّةٍ، إلى قِسْمَيْنِ، هما:

1 ـ العَرَبُ البائدَةُ: وهي أقْدَمُ القَبائِلِ التي سَكَنَتْ شِبْهَ الجزيرَةِ العَرَبِيَّةِ. ومنْهُمْ عادٌ وثَمُودٌ وطَسْمٌ وجَديسٌ وأُمَيمٌ. وقدْ أجْمَعَ العُلَماءُ على أنَّها كانتْ تَسْكُنُ بأرْضِ العَرَبِ قَبْلَ قُدومِ إسْماعيلَ مُهاجِراً إليها. وهمْ يُسَمَّوْنَ، أيْضاً، العربَ العاربَةَ.

2 ـ العرب المُسْتَعْرِبَةُ: ويَرْجِعُ النَّسَّابَةُ بأُصولِهِمْ إلى عَدْنانَ وقَحْطانَ. والقَحْطانِيُّونَ هم العَرَبُ التي سَكَنَتْ اليَمَنَ. أمَّا العَدْنانِيُّونَ، فإنَّهُمْ سُكّانُ المَناطِقِ الشَّماليَّةِ لشِبْهِ

الجزيرَةِ العربيَّةِ. وهَؤلاءِ يَنْقَسِمونَ إلى أَرْبَعِ فُروعٍ كُبْرى، هي: رَبيعَة، ومُضَر، وأيَّاد، وأنْمار. ويَجمَعُهُمْ الانْتِسابُ إلى نِزارٍ وأخيهِ الحارِثِ، ابْنَيْ مَعدٍ بن عدنان ابن إسماعيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ[1].

هذا بالنسبة لما عَرَفَ العُلَمَاءُ حولَ نَسَبِ عربِ الحجازِ بشَكْلٍ خاص. أمَّا بالنِّسْبَةِ لِنَسَبِ النَّبِيِّ الخاتَمِ نَفْسِه، فَلا بُدَّ من الإشارَةِ، أوَّلاً، إلى أنَّهُ ﷺ لمْ يَدَّعِ، مرَّةً، في حديث صَحَّ عنهُ، نسْبَةَ نفْسِهِ إلى إسْماعيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ بِطُرقِ النَّسَّابينَ الذين جعَلوا بينَهُ وبين إسْماعيلَ، وبينَ هذا وبينَ نوحٍ، قائمَةً طويلَةً من أسْماءِ الرِّجالِ، غالِبيَّتُها مُسْتَقاةٌ من العهْدِ القديمِ. بل إنَّنا نَجِدُهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ يَكْتَفي بِالنَّصِّ على ذلكَ نَصّاً. كما نَجِدُ المُحَقِّقينَ من العُلَمَاءِ لا يَرْفَعونَ سِلْسِلَةَ آبائه إلى أكْثَرَ من عدْنان.

والحقيقَةُ أنَّ تَصْديقَ شَجرَةِ النَّسَبِ النَّبَوِيِّ إلى إسْماعيلَ يَقْبَلُهُ العقْلُ؛ لإجْماعِ العُلَمَاءِ عليْهِ؛ ولأنَّهُ نَسَبٌ تَنْتَهي إليهِ قبائلُ عرَبِ الحِجازِ جميعاً، خُصوصاً إذا عَلِمْنا احتِفاءَ العَرَبِ، وهمْ الأمَّةُ البَدَوِيَّةُ، بأنْسابِهِمْ، والذي نَجِدُ تَعْبيراً عنهُ في سَعْيِهِمْ لِحِفْظِهِ والمُحافَظَةِ عليه؛ كما هُوَ جَلِيٌّ في تمييزِهِمْ بين الصَّريحِ والوَلِيِّ[2].

ولكنْ الأصحُّ بالنِّسْبَةِ لنا هو أنْ نَتَوَقَّفَ بهذِهِ السِّلْسِلَةِ من الآباءِ عندَ كنانَةَ. وأنْ نكْتَفِيَ من نسَبِ كِنانَةَ إلى إسْماعيلَ، بما وَرَدَ في ذلكَ مُجْمَلاً؛ إمَّا بمَعْرِفَةِ العربِ عامةً بهذا الانتِسابِ، وإمّا بِتِلْكَ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الصَّريحَةِ في ذلكَ. ومن هذه الأحاديث ما أوْرَدَهُ الإمامُ البُخارِيُّ من أنَّ كُلَيْبَ بن وائلَ سَأل رَبيبَةَ النَّبِيِّ ﷺ زَيْنَبَ بنتَ أبي سَلَمَةَ، فقال: «أرَأيْتِ النَّبِيَّ ﷺ أكانَ من مُضَر؟ قالتْ: فَممَّنْ كانَ إلا من مُضَر. منْ بني النَّضْرِ بن كِنانَةَ»[3]. كما أورَدَ الإمامُ مُسْلِم ما يُبَيِّنُ انْتِسابَهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ

---

(1) انظر السيرة النبوية ـ ابن كثير 1/ 3. وتاريخ العرب ـ جرجي زيدان.

(2) انظر تحقيقنا للنسب النبوي الشريف في كتابنا "قصة الذّبيح بين الروايات الكتابية والروايات الإسلامية".

(3) صحيح البخاري 4/ 11 ـ الحديث 3.

إلى كِنانَةَ وإسْماعيلَ، عن واثِلَةَ بن الأسْقَعِ أنَّه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ اللهَ اصْطَفى كِنانَةَ من وَلَدِ إسْماعيلَ، واصْطَفى قُرَيْشاً من كِنانَةَ، واصْطَفى من قُرَيشٍ بني هاشِمٍ، واصْطَفاني من بني هاشِمٍ»[1].

إضافةً إلى هذا الحديثِ الصَّريحِ في نِسْبَةِ النَّبيِّ ﷺ نفسَهُ إلى إسْماعيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ، وكونُهُ قرشيّاً مُضَرِيّاً يَجْري عليْهِ ما يَجْري على الفَرْعِ كُلِّه من انتسابِهِ إلى جدِّ الفَرْعِ كُلِّه؛ فقَدْ وَرَدَ في الحديثِ الصَّحيحِ ما يَشْهَدُ لِنِسْبَةِ النَّبيِّ ﷺ نَفْسَهُ، بوُضوحٍ تامٍ، إلى جَدِّه إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ. ومن ذلك ما رواهُ الإمامُ مُسْلِم، عنْدَ عَرْضِه لقصَّةِ الإسْراءِ بالنَّبيِّ ﷺ، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قال: «وَرَأَيْتُ إبْراهيمَ صَلَواتُ اللهِ عليه. وأنا أَشْبَهُ وَلَدِه به»[2]. وقد روى مثلَ هذا الإمامُ البُخاريُّ عندَ عرْضِه للأحاديثِ الواردَةِ في العُروجِ، كما أنَّهُ موْجودٌ عند الإمامِ أحمد[3].

هذا من حيثُ نَسَبُهُ الطَّاهِرُ. أمَّا مِنْ حيثُ كونُهُ أحدَ وَرَثَةِ النُّبُوَّةِ الإبْراهيميَّة، فَبَيِّنٌ لِكُلِّ ناظرٍ في القُرآنِ الكَريمِ كما أسْلَفْنا؛ إذْ أنَّه ﷺ دَعْوَةُ أبَوَيْه إبراهيم وإسْماعيل: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: 129]. هذا، مع نَصِّه عزَّ وَجَلَّ في أكثر من آيةٍ على بَيانِ مِلَّةِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[النحل: 120، 121]. التي أوصى نبيهُ مُحمَّداً ﷺ باتِّباعِها، فقالَ عزَّ من قائِلٍ: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[النحل: 133]. فَكانَ ما كانَ من تَمَسُّكه ﷺ بمِلَّةِ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وكانَ أتْباعُهُ، المُسْلِمونَ، أقْرَبَ أُمَّةٍ إلى الهَدْيِ الإبْراهيميِّ.

---

(1) صحيح مسلم ـ كتاب الفضائل ـ باب فضل نسب النبي 13/ 36.

(2) صحيح مسلم 2/ 230، 231. ورواه من حديث محمد بن المثنى عن ابن عباس.

(3) انظر المسند 1/ 343 ـ الحديث 2500، 2551، و 1/ 368 ـ الحديث 2696.

# فهرس المصادر والمراجع

## آ - المراجع العربية:


1 - القرآن الكريم

2 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل - البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر دار الجيل بيروت د. ت

3 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن محمد الأمين الشنقيطي دار الكتب العلمية بيروت ط1 1416 هـ.

4 أيسر التفاسير أبو بكر جابر الجزائري مكتبة العلوم المدينة المنورة ط2 1416 هـ.

5 أصول الدين البغدادي، أبو منصور عبد القاهر دار الكتب العلمية بيروت ط3 1981.

6 - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد الجويني، أبو المعالي عبد الملك ت/ أسعد تميم مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط3 1996.

7 - الاعتقاد على مذهب السلف البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين دار الكتب العلمية بيروت ط2 1986.

8 - أسد الغابة في معرفة الصحابة ابن الأثير، أيو الحسن علي بن محمد ت/ محمد إبراهيم وآخرون دار الشعب د. ت.

9 - إعجاز القرآن الباقلاني، أبو بكر بن الطيب ت/ السيد أحمد صقر دار المعارف القاهرة ط3 د. ت.

10 - الأصول في النحو ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ت/ د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت ط2 1417 هـ.

11 - أصول الفقه محمد الخضري دار القلم بيروت ط1 1987.

12 - الإتقان في علوم القرآن السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن دار المعرفة بيروت.

13 - الإسلام منهج حياة فيليب حتي ترجمة/ عمر فروخ دار العلم للملايين بيروت ط2 1979.

14 - البحر المحيط أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف ت/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون دار الكتب العلمية بيروت ط1 1413 هـ.

15 – البرهان في علوم القرآن الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله ت/ د. يوسف المرعشلي وآخرون دار المعرفة بيروت ط2 1994 .
16 – بحث جديد عن القرآن محمد صبيح دار الشروق القاهرة ط8 1983.
17 – بروتوكولات حكماء صهيون ترجمة/ محمد خليفة التونسي قصر الكتاب الجزائر د.ت.
18 – تفسير ابن كثير أبو الفداء إسماعيل دار الأندلس ط2 1400 هـ .
19 – التحرير والتنوير محمد الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر والمؤسسة الجزائرية للكتاب 1984 .
20 – تفسير المراغي أحمد مصطفى المراغي دار الفكر د.ت .
21 – التفسير المنير د. وهبة الزحيلي دار الفكر المعاصر بيروت ط1 1411 هـ.
22 – تفسير المنار محمد رشيد رضا دار المعرفة بيروت 1414 هـ .
23 تهذيب الكمال في أسماء الرجال المزي، أبو الحجاج يوسف مؤسسة الرسالة الكويت ط1 1413 هـ .
24 – التمهيد الباقلاني، أبو بكر بن الطيب ت/ يوسف مكارتي بيروت 1957 .
25 – تاريخ قضاة الأندلس النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله دار الآفاق الجديدة بيروت 1400 هـ .
26 – تاريخ الطبري أبو جعفر محمد بن جرير دار الكتب العلمية بيروت 1415 هـ .
27 – تاج العروس الزبيدي، محمد مرتضى دار صادر بيروت د.ت.
28 – تاريخ العرب في الإسلام د. جواد علي مكتبة النهضة العربية بغداد ط1 1983 .
29 – تاريخ الشعوب الإسلامية كارل بروكلمان ترجمة/ نبيه فارس وآخر دار العلم للملايين بيروت ط7 1977 .
30 – جامع البيان في تأويل القرآن الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير دار الكتب العلمية بيروت ط1 1412 هـ .
31 – الجامع لأحكام القرآن القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد دار إحياء التراث العربي بيروت د.ت.
32 – الجواهر الحسان في تفسير القرآن الثعالبي، عبد الرحمن بن مخلوف ت/ أبو محمد الغماري دار الكتب العلمية بيروت ط1 1416 هـ .
33 – جذور الفكر اليهودي داود عبد العفو سنقرط دار الثقافة الجزائر د.ت .

34 - الحيوان الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر ت/ عبد السلام هارون دار إحياء التراث العربي بيروت د.ت.
35 - حقيقة كتاب صلة الإسلام باليهودية والمسيحية أبو المجد أحمد دار البعث قسنطينة 1986.
36 - دلائل النبوة البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين ت/ د. عبد المعطي قلعجي دار الكتب العلمية بيروت ط1 - 1985.
37 - دراسة تحليلية لشخصية الرسول محمد (ص) محمد رواس قلعة جي دار النفائس بيروت ط1 1408 هـ.
38 - دائرة المعارف الإسلامية ترجمة/ محمد الفندي وآخرون دار المعرفة بيروت د.ت.
39 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني الألوسي، أبو الفضل محمود دار إحياء التراث العربي بيروت د.ت.
40 - روح البيان البرسوي، إسماعيل حقي دار إحياء التراث العربي بيروت د.ت.
41 - الروض الآنف السهيلي، عبد الرحمن بن أبي الحسن دار الفكر بيروت 1989.
42 - رسالة التوحيد محمد عبده موفم للنشر الجزائر.
43 - زاد المسير ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المكتب الإسلامي دمشق ط1 1385 هـ.
44 - سيرة ابن هشام أبو محمد عبد الملك ت/ طه رؤوف سعد دار الجيل بيروت ط1 1991.
45 - سيرة ابن كثير أبو الفداء إسماعيل دار الكتب العلمية بيروت د.ت.
46 - شرح الأصول الخمسة عبد الجبار بن أحمد موفم للنشر الجزائر 1990.
47 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد دار العلم بيروت ط1 1987.
48 - الشخصية اليهودية من خلال القرآن الكريم د. صلاح عبد الفتاح الخالدي شركة الشهاب للنشر الجزائر ط1 1987.
49 - صحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل دار عالم الكتب بيروت د.ت.
50 - صحيح مسلم أبو الحسن مسلم بن الحجاج دار المعرفة بيروت د.ت.
51 - صحيح مسلم بشرح النووي دار الكتب العلمية بيروت د.ت.
52 - الصرف الواضح د. عبد الجبار علوان النايلة منشوات جامعة الموصل 1408 هـ.
53 - الطبقات الكبرى ابن سعد، محمد ت/ أوجين منوخ، و إدوارد سخاو مطبعة كاشن طهران د.ت.

54 – طبقات المفسرين الأدرنوي، أحمد بن محمد ت/ سليمان بن صالح الخزي مؤسسة الرسالة بيروت ط1 1997.
55 – طبقات المفسرين الداوودي، شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت د.ت.
56 – الظاهرة القرآنية مالك بن نبي ترجمة/ عبد الصبور شاهين دار الفكر دمشق 1985.
57 – العالمية الإسلامية الثانية أبو القاسم حاج حمد دار المسيرة د.ت.
58 – العرب قبل الإسلام جرجي زيدان دار الهلال القاهرة د.ت.
59 – العرب( تاريخ موجز) فيليب حتي دار العلم للملايين بيروت ط5 1980.
60 – غرائب القرآن ورغائب الفرقان القمي، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري دار الكتب العلمية بيروت ط1 1996.
61 – غريب القرآن السجستاني، أبو بكر محمد بن عبد العزيز – المؤسسة الجزائرية للفنون المطبعية 1990.
62 – فتح القدير ( في التفسير ) الشوكاني، محمد بن علي دار المعرفة بيروت ط3 1417.
63 – الفتوحات الإلهية بتوضيح الجلالين والدقائق الخفية الجمل، سليمان بن عمر ضبط/ إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية بيروت ط1 1996.
64 – في ظلال القرآن سيد قطب دار الشروق القاهرة ط16 1410 هـ.
65 – فتح الباري بشرح صحيح البخاري ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي دار المعرفة بيروت د.ت.
66 – الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم، أبو محمد علي دار المعرفة بيروت 1983.
67 – في الفكر الديني الجاهلي د. إبراهيم الفيومي دار المعارف القاهرة د.ت.
68 – قصة الذبيح بين الروايات الكتابية والإسلامية د. لخضر شايب مؤسسة الرسالة بيروت ط1 2001.
69 – قصة الحضارة ول ديورانت ترجمة/ محمد بدران دار الجيل بيروت د.ت.
70 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري، جار الله محمود دار الفكر ط1 1397 هـ.
71 – كتاب التوحيد الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد ت/ د. فتح الله خليف دار المشرق بيروت ط2 1970.

72 – الكلمات الإسلامية في الحقل القرآني د. عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة بيروت ط1 1996.
73 – لسان العرب المحيط ابم منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم إعداد/ يوسف خياط دار لسان العرب بيروت د.ت.
74 – لويس ماسينيون جان موريون ترجمة/ منى النجار المؤسسة العربية للدراسات بيروت ط1 1981.
75 – مفاتيح الغيب الرازي، فخر الدين محمد بن عمر دار الكتب العلمية بيروت ط1 1411 هـ.
76 – المحرر الوجيز في تفسير الكتب العزيز ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب ت/ الرحالي الفاروق وآخرون طبعة الدوحة 1398 هـ.
77 – مجمع البيان الطبرسي، أبو علي الفضل بن حسن ت/ إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت ط1 1418 هـ.
78 – معالم التنزيل في التفسير والتأويل البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفرّاء دار المعرفة بيروت ط1 1405 هـ.
79 – مدارك التنزيل وحقائق التأويل النسفي، عبد الله بن أحمد ضبط/ زكريا عميرات دار الكتب العلمية بيروت ط1 1415 هـ.
80 – المغازي الواقدي، محمد بن عمر ت/ د. مارسدن جونس عالم الكتب بيروت ط3 1404 هـ.
81 – مسند أحمد دار صادر بيروت د.ت.
82 – المغني في أبواب التوحيد والعدل عبد الجبار بن أحمد ت/ د. محمود الخضيري وآخرون الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر القاهرة 1965.
83 – محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين الرازي، فخر الدين محمد بن عمر ت/ طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة د.ت.
84 – المخصص ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل دار الكتب العلمية بيروت د.ت.
85 – معجم مقاييس اللغة ابن فارس، أبو الحسين أحمد ت/ عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط1 1991.
86 – مناهل العرفان في علوم القرآن محمد عبد العظيم الزرقاني دار الفكر دمشق د.ت.

87 - من هو سيد القدر ؟ - د. محمد سعيد رمضان البوطي - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1983.

88 - معجم القراءات القرآنية - د. عبد العال سالم مكرم وآخر - مطبوعات جامعة الكويت - ط1 - 1984.

89 - مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - العدد الخامس - رمضان 1414 هـ.

90 - المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربية - د. إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 - 1996.

91 - المستشرقون - نجيب العقيقي - دار المعارف - القاهرة - ط4 - د. ت.

92 - محمد في مكة - مونتغمري وات - ترجمة/ شعبان بركات - المكتبة العصرية - صيدا - د. ت.

93 - محمد في المدينة - مونتغمري وات.

94 - النكت والعيون - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد - ت/ السيد عبد المقصود - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - د. ت.

95 - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - البقاعي، أبو الحسن إبراهيم بن عمر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 - 1415 هـ.

96 - نكت الانتصار لنقل القرآن - الباقلاني، أبو بكر بن الطيب - ت/ محمد زغلول - منشأة المعارف - الإسكندرية - د. ت.

97 - النبذة الكافية في أصول الدين - ابن حزم، أبو محمد علي - ت/ محمد أحمد عبد العزيز - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 - 1985.

98 - النبي الأمي - مرتضى مطهري - ترجمة / محمد علي التسخيري - مركز الإعلام للثورة الإيرانية - طهران - 1980.

99 - هداية الحيارى في الرد على اليهود والنصارى - ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط2 - 1994.

100 - وفيات الأعيان - ابن خلكان - دار صادر - بيروت - د. ت.

101 - الوحي المحمدي - محمد رشيد رضا - مكتبة القاهرة - ط6 - 1960.

102 - اليهودية - د. أحمد شلبي - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ط8 - 1988.

103 - يهود اليوم ليسو يهودا - بنيامين فريدمان - ترجمة/ زهدي الفاتح - دار النفائس - بيروت - ط3 - 1988.

## ب - المراجع الأجنبية:


1 - l'Arabie occidental avant l'Hégire – Henri Lammens – imprimerie catholique – Beyrout – 1928.

2 - le dogme et la loi de l'Islam – I. Goldziher – librairie Orientaliste – Paris – 1973.

3 - études sur la tradition Islamique – I. Goldziher – librairie d'Amérique et d'Orient – Paris - 1952.

4 - Gloire a Dieu – A. Kessab – Alger.

5 - Introduction au Coran – R. Blachére – Maison neuve et la rose – Paris – 2 éme édit – 1977.

6 - l'Islam , croyances et institution – H. Lammens – imprimerie catholique – Beyrout – 1943.

7 - l' Islam médiéval – Von Grunbaum – édit Payot – Paris – 1962.

8 - Mahomet, Prophéte et Homme d'état – M.Watt – édit Payot – Paris – 1962.

9 - le probléme de Mahomet – R. Blachére – p.u.d.f – Paris – 1952.

# فهرس الموضوعات


المقدمة ..... 5

الفصل الأول: زعَمَ المستشرقون ..... 11

الفصل الثاني: ومن المسلمين ..... 17

الفصل الثالث: قالوا... وتقول الأدلَّة ..... 23

الفصل الرابع: أمِّيَّة النَّبيِّ ﷺ في القرآن الكريم ..... 37

الفصل الخامس: الرَّسول النَّبيُّ الأمِّيُّ ..... 63

الفصل السادس: إنَّا أمَّة أمِّيَّة ..... 89

الفصل السابع: وأحاديث نبويَّة أخرى ..... 103

الفصل الثامن: ومنهم أمِّيُّون ..... 107

الفصل التاسع: الذين أوتوا الكتاب والأمِّيُّون ..... 129

الفصل العاشر: ليس علينا سبيل ..... 135

الفصل الحادي عشر: رسول الأمِّيِّين ..... 157

الفصل الثاني عشر: الأمِّيَّة النَّبويَّة: كشف الغطاء ..... 193

المصادر والمراجع ..... 223

فهرس الموضوعات ..... 231